

الكتاب كتاب السيرة

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح
عبد السلام محمد هارون

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة
١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

الناشر مكتبة النخاعي بالقاهرة

کتاب سیبویہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، [إذا لم ترد معنى التنوين] ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار . فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أمته . وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك ، ومررت بأبيك ، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها ، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته .

٢٢٠

وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير^(١) وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ، لأنك إذا قلت : مررت برجلٍ ، فإنك إنما زعمت أنك [إنما] مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسم ، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب . وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرّفه ، فتقول : الرجل الذي من أمره كذا وكذا ، ليتوهم الذي [كان] عهده ما تذكر من أمره^(٢) . وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا [وهذه] ، وهذان وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك وتلك ، وذانك وتانك ، وأولئك ، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته .

(١) ط : « البعير والرجل والفرس » .

(٢) ط : « عهده بما تذكره من أمره » .

وأما الإضمار فنحو : هُوَ ، وإِيَّاهُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتُمْ ،
وَأَنْتُنَّ ، وَهُنَّ ، وَهُمْ ، وَهِيَ ، والتاء التي في فَعَلْتُ وَفَعَلْتِ [وَفَعَلْتِ] ،
وما زيدَ على التاء نحو قولك : فَعَلْتُمَا وَفَعَلْتُمْ وَفَعَلْتُنَّ ، والواو التي في فَعَلُوا ،
والنون والألف اللتان في فَعَلْنَا في الاثنين والجميع ، [والنون في فَعَلْنِ] ،
والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فَعَلَ ذَلِكَ ^(١) ، والألف
التي في فَعَلَا ، والكافُ والهاء في رَأَيْتَكَ ورَأَيْتُهُ ، وما زيدَ عليهما نحو :
رَأَيْتُكَمَا ورَأَيْتُكُمْ ، ورَأَيْتُهُمَا ورَأَيْتُهُمْ ، ورَأَيْتُكُنَّ ورَأَيْتُنَّ ، والياء
في رَأَيْتُنِي ، والألف والنون اللتان في رَأَيْتَنَا وَغَلَامُنَا ، والكاف والهاء ^(٢)
اللتان في بَكَ وَبِهِ وَبِهَا ، وما زيدَ عليهنَّ نحو قولك : بَكَا وَبِكُمْ وَبِكُنَّ
وَبِهَمَا وَبِهِم وَبَيْنَ ، والياء في غُلَامِي وَبِي .

وإنما صار الإضمار معرفة . لأنك إنما تَضْمِيرُ اسماً بعد ما تعلم أن مَنْ
يُحَدِّثُ ^(٣) قد عرف مَنْ تَعْنِي وما تَعْنِي ، وأنتَ تريد شيئاً يعلمه ^(٤) .

واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف
إلا بنكرة .

واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف
إلى مثله ^(٥) ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة .

فأما المضاف فنحو : مررتُ بزيدٍ أخيك . والألف واللام نحو قولك :
مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام . وأما المبهمة
فنحو : مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك .

(١) ط : « ذاك » . (٢) ط : « والهاء والكاف »

(٣) ط : « تحدث » . (٤) ط : « أو ما تعني وأنت تريد شيئاً بعينه » .

(٥) يعني من المعارف : كالمضاف إلى الضمير وإلى اسم الإشارة .

والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ،
وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة ؛ وذلك : مررتُ بصاحبك أخى زيد ،
ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا .

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف
واللام ؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً ،
كما صار المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام ،
نحو مررتُ بزيد أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميل النبيل ، ومررتُ
بالرجل ذى المال .

٢٢١

وإنما منع أخاك أن يكون صفةً للطويل أن الأخ^(١) إذا أضيف كان
أخصاً ، لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره ، فإنما ينبغى لك أن تبدأ به^(٢)
وإن لم تكتفِ بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة^(٣) .

وإنما منع هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن المخير أراد أن يقرب
[به] شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك ، دون سائر الأشياء . وإذا
قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعيнок ،
فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا ، لأنه صار أخصاً
من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال
الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيان أخصاً .
واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام والصفات
التى فيها الألف واللام جميعاً . وإنما وصفت بالأسماء [التى فيها الألف واللام]

(١) فى الأصل وب وبعض أصول ط : « لأن الأخ » .

(٢) ب : « بتدى به » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل ، ب : « تزداد به معرفة » .

لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا
الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمر وإذا قلت مررتُ
بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ
بها ، وكأنك أردت أن تقول مررتُ بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا
لتقرب به الشيء وتُشير إليه .

وبذلك على ذلك أنك لا تقول : مررتُ بهذين الطويل والقصير وأنت
تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ، ولا تقول : مررتُ بهذا
ذی المال كما قلت : مررتُ بزيد ذی المال .

واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة بجري صفات النكرة
من النكرة ، وذلك [قولك] : مررتُ بأخويك الطويلين ؛ فليس في هذا
إلا الجرُّ كما ليس في قولك : مررتُ برجلٍ طويلٍ ، إلا الجرُّ .

وتقول : مررتُ بأخويك الطويل والقصير ، ومررتُ بأخويك
الراكع والساجد ، ففي هذا البدل ، وفي هذا الصفة ، وفيه الابتداء ،
كما كان ذلك في مررتُ برجلين صالحٍ وطالحٍ .

وإذا قلت : مررتُ بزيد الراكع ثم الساجد ، أو الراكع فالساجد ،
أو الراكع لا الساجد ، أو الراكع أو الساجد ، أو إما الراكع
وإما الساجد ، وما أشبه هذا ، لم يكن وجه كلامه إلا الجرُّ كما كان ذلك
في النكرة . فإن أدخلتَ بَلْ ولكن جاز فيهما ما جاز في النكرة .
فعلى هذا فيفس المعرفة^(١) . وقد مضى الكلام في النكرة فأغنى عن إعادته
في المعرفة ، لأن الحكم واحد .

واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبرٌ ، وذلك قولك :

(١) ما بعده إلى آخر هذه الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في أصولها

مررت بأخويك قائمين ، فالقائماني هنا نصب على حد الصفة في النكرة .
وتقول : مررت بأخويك مسلماً وكافراً^(١) هذا على من جرّ وجعلها صفة
للكرة ، ومن جعلها بدلاً من النكرة جعلها بدلاً من المعرفة [كما] ٢٢٢
قال الله عز وجل : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »^(٢) .
وأنشدنا^(٣) لبعض العرب الموثوق بهم :

فإلى ابن أم أناسٍ أرَّحلُ ناقتي عمرُّو فتُبْلِغُ حاجتي أو تُزَحِّفُ^(٤)
مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوُفودُ ببابه عَرَفُوا مَوَارِدَ مَزِيدٍ لا يُنْزَفُ^(٥)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : في هذه المسألة ثلاثة أوجه : النصب ، والجر ،
والرفع أما من نصب فهو الذي كان يقول مررت برجلين مسلم وكافر ، على
الصفة ، فصار الصفة حالاً لتعريف الموصوفين . وأما من جر فهو الذي كان يقول :
مررت برجلين مسلم وكافر على البذل ، فلما عرف الأول لم يتعين البذل .
وأما الذي يرفع فهو الذي يقول : مررت برجلين مسلم وكافر ، على ما فسرنا .

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من سورة العلق

(٣) ط : « وأنشد » .

(٤) الشعر لم ينسب عند الشنتمري أيضاً ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه
١٥٥ واللسان (زحف) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري . ٥٥٠ . والبيت
في الخزانة ١ : ٧٢ عرضاً بدون نسبة ، وكذا في همع الهوامع ١٢٧ : ٢ .

وأم أناس ، هي بنت ذهل بن شيبان ، وهي بعض جدات الممدوح وهو عمرو
ابن هند الملك . وانظر شرح القصائد السبع للتبريزي ٢٧٠ . وأناس روى شاهداً
على منع الصرف في الخزانة وشرح القصائد السبع ، والصرف جائز كما في شرح
القصائد . ب واللسان : « أم إياس » تحريف . تزحف ، من الإزحاف ، وهو
الإعياء والكلال . يقال أزحف الدابة : أعيأ وقام على صاحبه .

(٥) الموارد : المناهل . والمزبد : البحر يعلوه الزبد لتلاطم أمواجه .
وفي الديوان : « عرفوا غوارب » . جمعه كالبحر الجياش لكثرة جوده . ينزف :
ينفذ ماؤه .

وَمَنْ رَفَعَ فِي النِّسْكَةِ رَفَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :
 فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمَرْزُوفٌ^(١)
 وَقَالَ آخَرُ ، [رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُشَيْرٍ] :
 فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخِرُ مَعْرُوفٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ^(٢)
 وَالنَّصَبُ جَيِّدٌ كَمَا قَالَ [النَّابِغَةُ الْجَعْدِي] :
 وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخِرُ مَرْزِيًّا وَآخِرُ رَازِيًّا^(٣)

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِبْدَالُ « مَلِكٍ » مِمَّا قَبْلَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْفَائِدَةِ .
 وَلَوْ رَفَعَ عَلَى الْقَطْعِ لَكَانَ حَسَنًا .

(١) دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ ٥٦٢ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٢٩٩ . الشَّرِيدُ : الطَّرِيدُ .
 وَأَرِيدَ بِهِ جَنْسَ الْمَطْرُودِينَ . وَالطَّلِيقُ : الْأَسِيرُ أُطْلِقَ عَنْهُ إِسَارَهُ . وَالْمَكْتُوفُ :
 الْمَشْدُودُ بِالْكَتَافِ ، وَأَصْلُهُ الْحَبْلُ يَشُدُّ بِهِ وَظِيفُ الْبَعِيرِ إِلَى كَتْفِهِ . وَالْمَرْزُوفُ ،
 بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا : الصَّرِيحُ الْمَقْتُولُ مَكَانَهُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « طَلِيقٍ » وَمَا بَعْدَهُ عَلَى الْقَطْعِ ، لِأَنَّهُ تَبْيِضٌ لِلشَّرِيدِ
 وَيَانُ لِأَنْوَاعِهِ .

(٢) الْحِزَانَةُ ٢ : ٢٩٨ . يَطْلُبُ مِنْ صَاحِبَتِهِ أَنْ تَسَوِيَ بَيْنَ ضَيْفِهِ فِي الْإِكْرَامِ
 وَالتَّقْرِيبِ . وَالْجَانِبُ : الْغَرِيبُ ، يُقَالُ جَنْبُ فُلَانٍ فِي بَنِي فُلَانٍ : تَزَلُ فِيهِمْ غَرِيبًا .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « ضَيْفٍ » عَلَى الْقَطْعِ ، وَلَوْ نَصَبَ لَجَازَ .

(٣) لَمْ أُجِدْ لَهُ تَخْرِيجٌ إِلَّا الْحِزَانَةَ وَالدِّيْوَانَ ١٧٨ . وَقُشَيْرٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، هَجَاهُمْ
 فَجَعَلَ مِنْهُمْ مَنْ يَشْتُمُ بِصَدِيقِهِ إِذَا أُصِيبَ بِسُكْبَةٍ ، وَمَنْ يَرُزُّ الْآخَرَ لِلتُّؤْمِهِمْ وَاسْتِطَالَةِ
 قُوَّتِهِمْ عَلَى ضَعْفِهِمْ . وَأَصْلُ مَرْزِيٍّ مَرْزُوءٌ ، خَفَّفَ الْهَمْزُ بِقَلْبِهَا وَأَوَاءَ ، ثُمَّ قَلَبْتُ
 تِلْكَ الْوَاوِيَاءَ طَلَبًا لِلخَفَةِ ، كَمَا قَالُوا رَحَلَ مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ وَمَعْدَى عَلَيْهِ . ط : « مَرْزِيَّا
 عَلَيْهِ وَزَارِيَّا » ، وَهِيَ رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ . وَمَا أُثْبِتَ مِنَ الْأَصْلِ وَبِ يَطَابِقِ الشَّنْتَمَرِيِّ .

وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :

رَئَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ وَنِصْفُ نَقَّاءٍ بَرْنَجٌ أَوْ يَسْرَمَرٌ^(١)

وبعضهم ينصبه على البدل . وإن شئت كان بمنزلة رأيت قائما ، [كأنه] صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة [على الأوجه الثلاثة ^(٢)] . واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك إنما تضرير حين ترى أن المحدث قد عرّف من تعنى ، ولكن لها أسماء تُعطَفُ عليها ، نعم وتؤكد ، وليست صفةً ؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المبهمة ، ولكنها معطوفة على الاسم تجزى بحراه ، فلذلك قال النحويون صفة . وذلك ^(٣) قولك : مررت بهم كلهم ، أى لم أدع منهم أحداً ، ويجىء تأكيدك كقولك : لم يبق منهم مخبرٌ وقد بقي منهم . ومثله ^(٤) أيضاً : مررت بهم أجمعين أكتعين ، ومررت بهم أجمع كُتّع ، ومررت بهم أجمع أكتّع ، ومررت بهم جميعهم . فهكذا هذا وما أشبهه .

(١) ديوان ذى الرمة ٢٢٦ وابن الشجرى ١ : ١٥٣ وأمالى المرتضى ١ : ٤٦١ . ينعت امرأة بأن أعلاها فى إرهابه ولطافته كالقناة ، وأن أسفلها كالنقا ، وهو الكتيب من الرمل ، وذلك فى امتلائه وكثافته . والتمرمر : أن يجرى بعضه فى بعض .

والشاهد فيه رفع « نصف » على القطع والابتداء ، ولو نصب على البدل أو الحال لجاز . وقد نوقش سيبويه فى الحمل على الحال بأنه معرفة لأنه فى نية الإضافة ، كأنه قال : نصفه كذا ونصفه كذا . ورد بأن تضمنه للإضافة لا يمنع تنكيره لفظاً .

(٢) موضع هذه الكلمة يابض فى الأصل ، وإثباتها من ب ، ط .

(٣) يعنى الأسماء التى نعم وتؤكد وليست صفة .

(٤) ط : « ومنه » .

ومنه مرتُّ به نفسه ، ومعناه مرتُّ به بعينه .

واعلم أنَّ العلمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً ، لأنه ليس بحلَّةٍ ولا قرابةٍ ولا مَبْهَمٍ ، ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وزعم أنَّه من أجل ذلك قال : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبلُ . قال : لو لم يكن على الرَّجلِ كان غيرَ منونٍ ^(١) . وإنَّما صار المَبْهَمُ بمنزلة المضاف لأنَّ المَبْهَمَ تقربُّ به شيئاً أو تَباعِدهُ ، وتُشيرُ إليه ^(٢) .

ومن الصفة : أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ . فإن قلت : هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ ، أو هذا أخوك كلُّ الرجلِ ، فليس في الحسنِ كالألف واللام ؛ لأنَّك إنَّما أردت بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في الكمالِ ، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرجلِ شيئاً تعرفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطبِ ، كقولك : هذا زيد . فإذا خفت أن يكون لم يُعرفُ قلت : الطويلُ ، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبت معرفته ، ثم أخبرت أنه مستكملٌ للخصال ^(٣) .

ومثل ذلك قولك : هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ ، إنَّما أراد أنه مستحقُّ المبالغة في العلم . فإذا قال هذا العالمُ جدُّ العالمِ

(١) يعني أن « زيد » هنا عطف بيان ، ولو جعلته على النداء منعته التنوين كأنك قلت يا زيد .

(٢) السيرافي ما ملخصه : يعني أن الاسم العلم لم يسم بمعنى في المسمى استحق له أن يسمى بذلك الاسم دون غيره ، كزيد وعمر . والمبهم مفارق للعلم ، لأن في المَبْهَم لفظاً يوجب التقريب كهذا وهذه ، ولفظاً يوجب التباعد نحو ذلك وتلك وأولئك .

(٣) ط : « الخصال » .

فإنما يريد [معنى] هذا عالمٌ جدًّا ، أى [هذا] قد بلغ الغاية في العلم .
فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجلٌ
كلُّ رجل ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ ، وهذا عالمٌ جدُّ عالم .

ويدلُّك على أنَّه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجلِ الأوَّل أنَّه لو قال :
هذا كلُّ الرجلِ ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجلَ تأكيداً ، كقولك :
هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ ، ولم يرد أن يبين بقوله كلُّ الرجلِ ما قبله ^(١) ،
كما يبين زيداً إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا
ثناءٌ يحضرك عند ذكرِك إياه .

ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ذاك ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنَّه إنما جرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنه
موضعٌ لا تدخله الألف واللام كما كان الجماء الغفير منصوباً على نية إلقاء ^(٣)
الألف واللام ، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها .

وزعم رحمه الله أنَّه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ،
لأنَّك تقدِّر فيه على الألف واللام . [وقال] : وأما قولهم : مررتُ بغيرك

(١) ط : « ما قبل الرجل » .

(٢) السيرافي ما ملخصه : يعنى أن الرجل معرفة ، ومثلك وخير منك نكرة
وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصود
به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير
منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما ، فاجتمعا فحسن نعت
أحدهما بالآخر .

(٣) ط : « إلقاء » ، والكلمة ساقطة من ب .

مِثْلِكَ ، وبغيرك خير منك ، فهو بمنزلة مرتُّ برجلٍ [غيرك] خير منك ، لأنَّ غيرك ومثلك وأخواتها يكنَّ نكرةً ، ومَنْ جعلها^(١) معرفة قال : مرتُّ بِمِثْلِكَ خيراً منك ، [وإن شاء خير منك على البدل] . وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله .

واعلم أنَّه لا يحسن ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحدِّ . ألا ترى أنَّه لا يجوز : ما يحسن بزيدٍ خير منك ، لأنَّه بمنزلة كلِّ الرجل في هذا . فإن قلت : مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروفَ بشبهه جاز ، وصار بمنزلة أخيك . ولا يجوز في خير منك ، لأنَّه نكرة ، فلا تُثبت^(٢) به المعرفة . ولم يُرد في قوله : ما يحسن بالرجل خير منك ، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يُعرفه^(٣) به إذا خاف التباسا .

واعلم أنَّ المنصوب والمرفوع يجري معرفتهما ونكرتهما في جميع الأشياء كالمجرور .

هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة

وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مرتُّ برجلٍ عبد الله . كأنَّه قيل له : بمنَّ مرتُّ ؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكره : « وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ »^(٤) .

(١) ط : « جعلهن » .

(٢) ط ، ب : « فلا يثبت » .

(٣) في الأصل : « تعرفه » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

وإن شئت قلت : مرتُّ برجلٍ عبدُ الله ، كأنه قيل لك : مَنْ هو ؟
أو ظننت ذلك .

ومن البديل أيضاً : مرتُّ بقوم عبدِ الله وزيد وخالده ، والرفعُ جيدٌ . ٢٢٥
وقال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو مالك بن خويلد الحناعى ^(١) :

يَأْمَى إِنْ تَفْقِدَى قَوْمًا وَلَدَيْهِمْ أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ ^(٢)
عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْافٍ وَالَّذِي عَهْدَتْ بَبْطُنٍ عَرَّ عَرَّ أَبِي الضَّمِيرِ عَبَّاسٌ ^(٣)

(١) هذا ما في الأصل ، وب . وفي ط : « وهو صخر الغي » . والأصح
نسبته إلى مالك بن خويلد ، كما في الشنتمري وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٣٩
حيث أورد السكري القصيدة في أول شعر مالك بن خالد ، ثم قال : « وتتحل
أبا ذؤيب » . ورواها مرة قبل ذلك في شعر أبي ذؤيب في ٢٢٦ ، وقال : « قال
أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الحناعى » . وكذا رويت لمالك في ديوان
الهذليين ٣ : ١ . وقد ساق صاحب الخزائن نسبتها إلى مالك ، وإلى أمية بن أبي
عائذ ، وعبد مناف بن ربيع ، والفضل بن عباس بن عتبة ، وأبي زيد الطائي .
(٢) يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت ، كما في شرح شواهد
الجميل للزجاجي . تخلصيهم ، بالبناء للمفعول ، أى يؤخذون منك بغتة ، فإن الدهر
من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بغتة وفجأة .

(٣) عمرو هو عمرو بن عبد مناف بن قصي . الذى عهدت ، أى الذى
عهده ، فهو من قبيل الالتفات من الخطاب إلى الغيبة . وعرعر : حيل في بلاد
هذيل . والعباس هو ابن عبد المطلب القرشى . وبين هذيل وقريش قرابة
في النسب والدار ، لأنهم كلهم من ولد مدركة بن الياس بن مضر ، ودار هذيل
بعرعر وما يتصل بها .

والشاهد فيه قطع « عمرو » وما بعده مما قبله ورفعها على الابتداء . ولو نصب
على البديل من « قوماً » لجاز .

والرفعُ جائزٌ قوياً^(١) ، لأنه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة .
وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة ، فهو كقولك : مررتُ بعبد الله
زيد ، إما غلطتَ فتداركتَ ، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول
وتجعله للآخر .

وأما الذي يجيء مبتدأً فقول الشاعر ، وهو مهليلٌ :
ولقد خبطنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أحوالنا وهمُ بنو الأعمام^(٢)
كأنه حين قال : خبطنَ بيوتَ يشكرَ قيل له : وما هم ؟ فقال : أحوالنا
وهم بنو الأعمام .

وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك ، كأنه قيل له : من هو ؟ أو من
عبد الله ، فقال . أخوك . وقال [الفرزدق] :
ورثتُ أبا أخلاقه عاجلَ القرى وعبطَ المهاري كوماً وشبواً^(٣)

- (١) ط : « فيه قوى » . وفي ب : « خليق قوى » .
(٢) بعض آيات القصيدة في الأصمعيات ١٥٦ والعقد ٥ : ٢٢ وليس منها .
وانظر سبط اللآلئ ٣٤١ . خبطن ، يعني الخيل وفرسانها . والحبط : الضرب
الشديد . والمراد بالبيوت القبائل والأحياء . وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب
ابن وائل ، ويشكر من بكر بن وائل .
والشاهد فيه القطع أيضاً . وانظر ماسياتي في ص ٦٣ .
(٣) ديوان الفرزدق ٩٦ برواية : « وضرب عراقيب المتالي شبوها » .
والكوم : جمع كوما ، وهي الناقة العظيمة السنام . والمهاري : جمع مهريّة ،
وهي الإبل تنسب إلى مهرة بن حيدان ، وهي معروفة بالنجابة . وعبطها : أن
تنحر لغير علة . والشبوب : المسنة ، وأكثر ما يستعمل في نعت الثور الوحشي .
ويروى : « شنونها » قال الشنتمري : « وهو أصح . والشنون : التي أخذت في السمن
ولم تنته » . قلت : أخطأ الشنتمري لأن البيت من قصيدة بائية معروفة للفرزدق .
والشاهد فيه قطع « كوما وشبوها » . ولو جر على البذل لجاز .

كأنه قيل له : أيُّ المهارى ؟ فقال : كومتها وشبو بها .

٢٢٦

وتقول : مرتُّ برجلٍ الأسدِ شدةً ، كأنَّك قلت : مرتُّ برجلٍ كاملٍ ،
لأنَّك أردت أن ترفع شأنه . وإن شئت استأنفت ، كأنه قيل له : ما هو .

ولا يكون صفةً كقولك : مرتُّ برجلٍ أسدٍ شدةً ، لأنَّ المعرفة
لا توصف بها النكرة ، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضاً^(١) لما ذكرتُ
لك . والابتداء في التبغيض أقوى^(٢) . وهذا عربي جيّد : قوله أخواننا ،
وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى . قال الراجز :

وساقينِ مثلِ زيدٍ وجعلُ سَقبانٍ ممشوقانِ مكنوزا العَصْلُ^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا يجوز نكرة أيضاً » .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل ، ب : « والتبغيض والابتداء أقوى »

(٣) سَقبان : طويلان . وعند الشنتمري : « سَقبان » ، وهما بمعنى . والممشوق :
الضامر الخفيف اللحم . والمكنوز : الشديد اللحم . والعصل : جمع عضلة ،
وهي لحم الساق والمضد .

والشاهد فيه قطع « سَقبان » وما بعدها ورفعها على الابتداء ، ولو خفض
على البديل من « زيد وجعل » لجاز وإن كان لا يستقيم في وزن الشعر .

(٢) سيويه — ج ٢

هذا باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه

وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له (١)

هذا ما كان من ذلك عملاً . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً . ومن ذلك أيضاً : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءً . فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك . وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله [إذا كان] منوناً .

ويدلك على ذلك أنك تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ لك ، فيحسن ويكون صفة للنكرة ، بمنزلة إذا كان منوناً . وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلاً ، فكأنك قلت في جميع هذا : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه ، لأن هذا يجرى مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول .

وتقول : مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءً ، فإن ألقيت

(١) السيراني ما ملخصه : « يعني ما كان الفعل من فاعله اسماً مضافاً إلى ضميره كقولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً وملازم أبوه رجلاً . فضارب صفة وهي اسم فاعل ، وفعله الضرب وفاعله أبوه ، وهو سبب الأول . وأما صفة ما التبس به فنحو قولك : مررت برجل مخالطه داء . فالصفة « مخالطه » وهو فعل لداء ، وقد وقع بضمير الرجل فقد التبس به . وأما الذي التبس بشيء من سببه فقولك : مررت برجل ملازم أباه رجل ، فالصفة ملازم ، وفاعله رجل قد التبس بالأب ووقع على ضميره .

التنوين جري مجرى الأول إذا أردت ذلك المعنى ، ولكنك تلقى التنوين تخفيفاً .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ داءٍ ، وأردتَ معنى [التنوين جري على] الأول ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءٍ . فهذا تمثيلٌ ، وإن كان يقبحُ في الكلام .

فإذا كان يجرى عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به آخرى أن ٢٢٧ يجرى عليه .

وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءٍ ، ففرقَ بينه وبين المنون^(١) . قيل له : أَلستَ تعلمُ أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوينُ وغيرُ التنوين سواء ، إذا أردتَ بِإِسقاطِ التنوين معنى التنوين ، نحو قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أهلك ، أو ملازمٍ لك ، فإنه لا يَجْدُ بُدًّا من أن يقول نَعَمْ ، وإلا خالفَ جميعَ العرب والنحويين . فإذا قال ذلك قلتَ : أفَلستَ تجعلُ هذا العملَ إذا كان منونًا وكان لشيءٍ من سبب الأول أو التبس به ، بمنزلة إذا كان للأول ؟ فإنه قائلٌ : نَعَمْ ،

(١) قال أبو سعيد السيرافي : في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها واختلفوا في غيرها . فجعل سيبويه المجمع عليه أصلاً قدره وردَّ إليه ما اختلف فيه . . . والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسيبه ، أو لها التباس به وكانت منونة ، فإنها تجرى على الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وضاربٍ أبوه زيداً ، وملازمٍ أباه زيداً ، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة . فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة ، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض . فالزمه سيبويه إجراء المجمع على الأول أو المناقضة فقال : « وإن زعم زاعمٌ إلخ » .

وكأنك قلت مررتُ برجلٍ ملازمٍ . فإذا قال ذلك قلت له : ما بالُ التنوين
 وغير التنوين استويا حيث كانا للأوّل واختلفا حيث كانا للآخر ،
 وقد زعمت أنه يجرى عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأوّل .
 ولو كان كما يزعمون لقلت : مررتُ بعبد الله الملازمِ أبوه ؛ لأنّ الصفة
 المعرفة تجرى على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة . ولو أن هذا
 القياس لم تكن العربُ الموثوق بعريبتها^(١) تقوله لم يلتفت إليه ، ولكنّا
 سمعناها تُنشد هذا البيت جرّاً ، وهو قول ابن ميادة المرّي ، من غطفان :
 وارثن حين أردن أن يرميننا نبلاً بلا ريش ولا يقداح^(٢)
 ونظرن من خلل الحدور بأعينٍ مرضى مخالطها السقامُ صحاح^(٣)
 وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت ،
 لم يلقنه أحدٌ هكذا .

وأُشيد غيره من العرب بيتاً آخرّاً فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله^(٤) :

(١) ط : « بعريبتهم » .

(٢) الرواية في الشنتمري واللسان (ريش) مطابقة لما هنا . وفي ط :
 « نبلا مقذذة بغير قداح » . يقال : ارتاش السهم ، إذا ركب عليه الريش . والنبل :
 السهام . والقداح : جمع قدح ، بالكسر ، وهو السهم قبل أن يراش . يصف نساء
 أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها ، وشبه أشفارها بالريش .

(٣) خلل الحدور : فُرَجَّجها . وفي ط : « من خلل الستور » . يعني أنهم
 مصونات : وذكر أن فتور أعينهن لغير علة بها .

والشاهد فيه « مخالطها » إذ وصف بها النكرة « أعين » لما في مخالطها
 من نية التنوين وإغفال الإضافة ، ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع ما بعده .

(٤) ط : « وهو قول الأخطل » .

حَمِينَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا وَتَرَكْنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ ^{دهر} (١)

فَالْعَمَلُ الَّذِي لَمْ يَقَعْ [وَالْعَمَلُ] الْوَاقِعُ الثَّابِتُ فِي هَذَا الْبَابِ سِوَاهُ ، ٢٢٨
وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقَوْلُ الْعَرَبِ .

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصُبُونَ هَذَا فَهِيَ يَنْصُبُونَ : بِهِ دَابِ
مُخَالِطُهُ ، وَهُوَ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ .

وَتَقُولُ : هَذَا غَلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا . وَلَوْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا جَازٍ ،
فَالنَّصَبُ عَلَى هَذَا .

وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِأَنَّ نَاسًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَفَرِّقُونَ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرِ
التَّنْوِينِ ، وَيَفَرِّقُونَ إِذَا لَمْ يَنْوِنُوا بَيْنَ الْعَمَلِ الثَّابِتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ
يَرُونَهُ ، نَحْوُ الْآخِذِ وَاللَّازِمِ وَالْمُخَالِطِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عِلَاجًا
يَرُونَهُ ، نَحْوُ الضَّارِبِ وَالكَاسِرِ ، فَيَجْعَلُونَ هَذَا رَفْعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَيَجْعَلُونَ اللَّازِمَ وَمَا أَشْبَهَهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا ، وَيُجَرِّوْنَهُ عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا
كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ . وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا وَيَجْعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
رَفْعًا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ . وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ عِيسَى .

(١) الْبَيْتُ لِلأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ١٩٨ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٢٩٤ . يَصِفُ إِبِلًا .
وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ :

إِذَا اتَّزَرَ الْحَادِي الْكَيْشَ وَقَوَّمتْ سَوَالِفُهَا الرُّكْبَانَ وَالْحَلْقُ الصُّفْرُ
أَيَّ حَمِينَ عَرَاقِيبَهُنَّ أَنْ تَنَالَهَا الْعَصَى ، قَدْ فُتِنَ الْحَادِي فَلَمْ تَتْلَهِنَّ عَصَاهُ مِنْ
سُرْعَتِهِنَّ ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ الْبَهْرُ وَالْإِعْيَاءُ مِنْ شِدَّةِ الْعَدُوِّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « مُخَالِطُهُ » ، إِذْ وَصَفَ بِهِ « نَفْسٌ » النُّكْرَةُ لِلْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ .
وَنَبَهَ فِي شَرْحِ الدِّيْوَانِ عَلَى رَوَايَةِ « مُخَالِطُهُ » ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ .

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلا الرفعُ على كلِّ حال . تقول : مرتُّ
برجلي ملازمه رجلٌ ، أى مرتُّ برجلي صاحبٌ ملازمته رجلٌ ، فصار
[هذا] كقولك : مرتُّ برجل أخوه رجلٌ .

وتقول على هذا الحدُّ : مرتُّ برجلي ملازموه بنو فلان . فقولك
ملازموه بذلك على أنه اسمٌ ، ولو كان عملاً لقلت : مرتُّ برجلي ملازمه
قومه ، كأنك قلت : مرتُّ برجلي ملازم إياه قومهُ ، أى قد لازم إياه قومهُ .

هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك : مرتُّ برجلي حسن أبوه ، ومرتُّ برجلي كريم أخوه
وما أشبه هذا ، نحو المسلم والصالح والشيخ والشاب .

وإنما أُجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له لأنك
قد تَضَعُها في موضع اسمه فيكون منصوباً وبمجروراً ومرفوعاً ، والنعتُ لغيره .
وذلك قولك : مرتُّ بالكريم أبوه ، ولقيتُ موسعاً عليه الدنيا ، وأتاني
الحسنة أخلاقه ، فالذي أتاكَ والذي أتيتُ غيرُ صاحب الصفة ، وقد وقع
موقع اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت : مرتُّ بالكريم ،
ولقيتُ موسعاً عليه ، [وأتاني الحسن] ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك
جرى مجرى صفته .

هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة^(١)

وذلك قولك : مررتُ بسرجٍ خَزٍ صَفْتُهُ^(٢) ، ومررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا ، ومررتُ برجلٍ فِضَّةٍ حَلِيَّةٍ سَيْفُهُ^(٣) . . وإنما كان الرفعُ في هذا أحسنَ من قبل أنه ليس بصفة . لو قلتُ : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طِينٌ ، كان قبيحًا ، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتمٌ حديدٍ وَصَفَةُ خَزٍ ، وخاتمٌ من حديدٍ وَصَفَةُ من خَزٍ . فكذلك هذا وما أشبهه .

ويدلُّك أيضًا على أنه ليس بمنزلة حَسَنٍ وكَرِيمٍ ، أنك تقول : مررتُ بِحَسَنٍ أبوه وقد مررتُ بالحسن أبوه ، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك ٢٢٩ قلتُ : مررتُ بِحَسَنٍ ، إذا جعلتَ الحَسَنَ للمرور به . فمن ثَمَّ أيضًا قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ له أبوه ؛ كأنهم قالوا :

(١) أي طامة العرب ، لا العوام من الناس .

(٢) الخَز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . والصَفَّة : ما يوضع على السرج نحو المبرثة من الرحل .

(٣) السيرافي : أما قولك مررتُ بسرج خَز صَفْتُهُ إلى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يحز غير الرفع ، ويصير بمنزلة . : مررتُ بدابة أسد أبوه ، وأنت تريد بالأسد السبع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها . وإن أردت المائلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم : هذا خاتم طِين ، تحمل طِين على مَطِين ، كما قال الشاعر :

كذلكان الدراينة المطين *

وإذا سمع منهم خَز صَفْتُهُ يحمل على « لَبْنَةٍ » . وقد يقال للشئ اللين إنه خَز يريد لبنه ؛ كأنهم قالوا : هولين :

مرتُ برجلٍ حسنٍ ، وبرجلٍ ملازمٍ^(١) . ولا تقول : مرتُ بِخزٍ صَفْتُهُ ،
ولا بطينٍ خَاتَمُهُ ، لأنَّ هذا اسمٌ .

وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وَصْفُهُ خَزٌّ ، مستكرهاً .
فالجرُّ يكون في : مرتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب
من يقول : مرتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كَلَّةً ، يجعلونه كأنَّه وصفٌ^(٢) .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة

مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك أَفْعَلُ منه ومِثْلُك وأخواتهما ، وَحَسْبُكَ من رجلٍ ، وسواء
عليه الخيرُ والشرُّ ، وأَيْثَا رجلٍ ، وأبو عَشْرَةٍ ، وأبٌ لك وأخٌ لك
وصاحبٌ لك ، وكلُّ رجلٍ ، وأَفْعَلُ شَيْءٍ نحو خيرُ شَيْءٍ وأفضلُ شَيْءٍ ،
وأَفْعَلُ ما يكون ، وأَفْعَلُ منك .

وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قِبَل أنها ليست
بفاعلة ، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة ، نحو حَسَنٍ وطويل وكريم ،

(١) ط : « ملازمه » .

(٢) السيرافي : وجلة الأمر أنه إذا جُعِلَ شَيْءٌ من هذا صفة ورفِعَ بها
ما بعدها فن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير مثل وحذفه ، فإذا قال : مرتُ
بدار ساجٍ بابها وسرج خزٍ صَفْتُهُ ، فالتقدير : مثل ساجٍ بابها ، ومثل خزٍ صَفْتُهُ .
وهذا مذهب المبرد في مثل هذا . ومنهم من يجعل اسم الجواهر في مثل هذا فاعلاً
ويرفع به . فإذا قيل : مرتُ بدار ساجٍ بابها ، وجعل الساج في تقدير وثيق
وصلب ونحوه فكأنه قال : مرتُ بدارٍ وثيقٍ بابها أو صلب ، ويتأول في خزٍ
ونحوه ما يليق بمعناه .

من قبل أن هذه تُفَرَّدُ وتؤنَّثُ بالهاء كما يؤنَّثُ فاعلٌ ، ويدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام ، وتكونُ نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمُ الرجل . وذلك [قولك] : هذا حَسَنُ الوجه .

ومع ذلك أنك تدخلُ على حَسَنِ الوجهِ الألف واللام فتقولُ : الحَسَنُ الوجهُ ، كما تقول الملازمُ الرجل . فحَسَنٌ وما أشبهه يتصرف هذا التصرفُ . ولا تستطيع أن تُفَرِّدَ شيئاً من هذه الأسماء الأخرى ، لو قلت : هذا رجلٌ خيرٌ ، وهذا رجلٌ أفضلٌ ، وهذا رجلٌ أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسناً^(١) . وكذلك أيٌّ . لا تقول : هذا رجلٌ أيٌّ .

فلما أضقتهم وأوصلت إليهم شيئاً حَسَنٌ وتَمَنَّى به ، فصارت الإضافة وهذه اللواحق تحسُّنه . ولا تستطيع أن تدخلَ الألف واللام على شيءٍ منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجه ، [ولا تنوِّن ما تنوِّن منه على حدِّ تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه ، ولا تؤنَّث كما تؤنَّث الفاعل فلم يَقوَ قوَّة الحسن إذا لم يُفَرَّد أفرادُه . فلما جاءت مضارعةً للاسم الذي لا يكون صفةً ألبتة إلا مستكرهاً ، كان الوجهُ عندهم فيه الرفع إذا كان النعتُ للآخر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه] .

ومع ذلك أيضاً أن الابتداءَ بحَسَنٍ فيهنَّ ، تقول : خيرٌ منك زيدٌ ، وأبو عشرة زيدٌ ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ . ولا يحسن الابتداء في قولك : حَسَنُ زيدٌ .

فلما جاءت مضارعةً للأسماء التي لا تكون صفةً وقويت في الابتداء

(١) في الأصل فقط : « وكان حسناً » ، تحريف .

كان الوجهُ فيها عندهم الرفعُ ، إذا كان النعتُ للآخر . وذلك قولك :
 ٢٣٠ مرتُّ برجلٍ خيرٌ منه^(١) أبوه ، ومررتُ برجلٍ سَوَاءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ،
 ومررتُ برجلٍ أبُّ لك صاحبه ، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ من رجلٍ هو ،
 ومررتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو .

وإن قلت : مرتُّ برجلٍ حَسْبُكَ به من رجلٍ رفعتُ [أيضا] .
 وزعم الخليلُ رحمه الله أن به ههنا بمنزلة هو ، ولكن هذه الباء دخلت
 ههنا تأكيداً كما قال :

* كفى الشيبُ والإسلامُ^(٢) *

وكفى بالشيب والإسلام .

فإن قلت : مرتُّ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررتُ ، من قبل
 أن شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه ، وعن ذكر الحرِّ والبرد ،
 ويدخل في جميع ما دخل الحَنُّ .

وإن قلت : مرتُّ برجلٍ سَوَاءٍ في الخير والشرِّ جررتُ ، لأنَّ هذا من
 صفة الأول ، فصار كقولك : مرتُّ برجلٍ خيرٌ منك .

(١) ط : « منك » .

(٢) قطعة من بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ١٦ والمعنى ٣: ٦٦٥
 وابن يعيش ٢: ١١٥ و ٧: ٨٤ ، ١٤٨ و ٨: ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ و شرح شواهد
 المغنى ١١٢ . وهو بتمامه :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
 عميرة : تصغير عمرة ، مؤنث عمر واحد عمور الأسنان وهي أصولها . قال
 أبو عبيدة : « كانت صاحبه التي شغف بها تسمى غالية ، وهي من أشرف تميم
 ابن مر ، ولم يتجاسر على ذكر اسمها » . كذا قال أبو عبيدة ، وهو وهم منه .
 انظر حواشي الديوان ٢٥ .

وإن قلت : مرتُّ برجلٍ مُستَوٍ عليه الخيرُ والشرُّ جرت [أيضا]
لأنه صار عملاً بمنزلة قولك : مرتُّ برجلٍ مفضضٍ سيفه ، ومرتُّ برجلٍ
مسمومٍ شرابه ؛ [ويدخله جميع ما يدخل الحسن] . فإذا قلت سَمٌّ
ورفضة رفعت .

وتقول : مرتُّ برجلٍ سِواءِ أبوه وأمه ، [إذا كنت تريد أنه عدلٌ]
وتقول : مرتُّ برجلٍ سِواءِ درهمه ، كأنك قلت : مرتُّ برجلٍ
تامٍ درهمه ^(١) .

وزعم يونسُ أن ناساً من العرب يجرّون [هذا] كما يجرّون مرتُّ
برجلٍ خَزٌّ صَفْتُهُ ^(٢) .

ومما يقوِّيك في رفع هذا أنك لا تقول مرتُّ بخيرٍ منه أبوه ، ولا بسِواءِ
عليه الخيرُ والشرُّ ، كما تقول بحسنِ أبوه

وتقول : مرتُّ برجلٍ كلُّ ماله درهمان ، لا يكون فيه إلا الرفع ؛
لأن كلَّ مبتدأ والدرهمان مبنيان عليه . فإن أردتَ بقولك : مرتُّ برجلٍ
أبي عشرة أبوه جاز ، لأنه قد يوصفُ به ، تقول هذا مالٌ كلُّ ماله . وليس
استعماله وصفاً بقوة أبي عشرة ولا كثرته ، وليس بأبعدَ من مرتُّ برجلٍ
خَزٌّ صَفْتُهُ ، [ولا قاعٍ عَرَفَجٍ كَأُ] .

ومن جوازِ الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين

(١) ط : « وكأنك قلت : تمام درهمه » .

(٢) السيرافي : كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأول خير منه
أبوه تأويل فاضل عليه أبوه ، ونحو هذا . ويتأولون في سِواءِ أبوه وأمه : مستوٍ
أبوه وأمه ، كما يتأولون في خَزٌّ صَفْتُهُ : لئِنْ صَفْتُهُ .

يقولان : كان عبدُ الله حَسْبُكَ به رجلاً . وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخرز والفضة ، لأنَّ هذا يوصفُ به ولا يوصفُ بالخرز ونحوه .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا

وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه

وذلك قولك : مررتُ بحَيَّةٍ ذراعٌ طولُها ، ومررتُ بثوبٍ سَبْعُ طولُه ، ومررتُ برجلٍ مائةٌ إِبِلُه ، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرٌ منك صفةً . يدلُّك على ذلك قولُ العرب : أَخَذَ بنو فلان من بني فلان إِبِلًا مائةً ، فجعلوا مائةً وصفا . وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

لئن كُنْتُ في جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بُسْلَمَ (١)
فاختير الرفعُ فيه لأنَّكَ لا تقول (٢) : ذراعُ الطولُ ، منونًا ولا غير منون (٣)
ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه . وبعضُ العرب يجرُّه كما يجرُّ الخرز حين يقول :
مررتُ برجلٍ خَزٍ صَفَّتُهُ ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل ، كما تقول : مررتُ

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وابن يعيش ٢: ٧٤٠ واللسان (سبب) . يقوله ليزيد ابن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء القاتل . يعني لا ينجيك مني البعد . وقد صور البعد بهويته تحت الأرض ، أو علوه في السماء . والجب : البئر . والقامة : مقدار طول الرجل . وأسباب السموات : مراقبها أو نواحيها . والواو فيه بمعنى أو . وبعده :

ليستدرجنك القول حتى تهزم . وتعلم أني عنك لست بملحم
وشاهده جعل « ثمانين » وصفاً لجب ، لأنها نائبة مناب طويل وعميق .
(٢) ط : « لأنك تقول » ، ونبه في حواشيها على الرواية التي أثبت من الأصل ، ب .
(٣) منوناً ولا غير منون ، ساقط من ط .

برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنتَ تريدُ أن تجعله شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه ، إذا كنتَ تشبّههُ .

فإن قلت : مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها فهو رفيعٌ ، لأنك إنما تخبرُ أن أباهُ هذا السبعُ . فإن قلت : مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه على هذا المعنى رفيعٌ ، إلا أنك لا تجعلُ أباهُ خلقه كخلقِ الأسد ولا صورته . هذا لا يكون ، ولكنه يجيء كالثلث .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ مائةِ أبله . وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقةٍ ولكنهم يقولون : هو نارٌ حمراء ، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها ، فالرفعُ فيه الوجه ، والرفعُ فيه أحسنُ وإن كنتَ تريدُ معنى أنه مبالغٌ في الشدة ، لأنه ليس بوصف .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردتَ معنى أنه كاملٌ . وجره كجرِ الأسد . وقد تقولُه على غير هذا المعنى ، تقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، تريدُ رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك .

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه . وهو فيه أبعدُ ، لأنه صفة مشبهة بالفاعل . وإن وصفته فقلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه فالرفعُ فيه الوجه والحد ، والجرُّ فيه قبيحٌ ، لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل . ألا ترى أنك لو قلتَ مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباهُ كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ، لأنك إنما تبندى بالاسم ثم تصفه .

فإن قلت : مرتُّ برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه ، فهو رفع ^(١) لأنَّ هذا وإن كان صفةً قد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه ، يفتح فيه ما يفتح في أبي عشرة .

ومن قال : مرتُّ برجلٍ أبي عشرة أبوه قال : مرتُّ برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه . وإذا قال : مرتُّ برجلٍ حسنٍ الوجه أبوه فليس بمنزلة أبي عشرة أبوه ، لأنَّ قولك : حسن الوجه أبوه ، بمنزلة قولك مرتُّ برجلٍ حسنٍ الوجه ، فصار هذا بدخول التنوين يشبه ضارباً إذا قلت : مرتُّ برجلٍ ضاربٍ أباه . ٢٣٢

وأبو عشرة لا يدخله التنوين ولا يجرى مجرى الفعل ، ولكنك ألقيت التنوين استخفافاً ، فصار بمنزلة قولك : مرتُّ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومرتُّ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ، إذا أردتَ معنى التنوين ، فكأنك قلت : مرتُّ برجلٍ حسنٍ أبوه .

وتقول : مرتُّ برجلٍ حسنٍ الوجه أبوه ، كما تقول : مرتُّ بالرجل الحسن الوجه ^(٢) أبوه ، وكما تقول : مرتُّ بالرجل الملازم أبوه . فصار حسن الوجه بمنزلة حسن ، وملازم أباه ^(٣) بمنزلة ملازم . وليس هذا بمنزلة أبي

(١) السيرافي : « فرجل الذي بعد شديد بدل من شديد ، فبطل أن يعمل شديد في أبوه وقد أبدل منه رجل ؛ لأن الفعل لا يبدل منه الاسم . فإن وحدناه ورفعنا أبوه برجل جرى مجرى أبي عشرة ، لأن حكمهما واحد في اختيار الرفع فيهما .

(٢) ط : « وتقول مرتت بالرجل الحسن الوجه أبوه » فقط .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وملازم أبيه » .

عشرة وخير منك . ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي
عشرة أبوه ، كما لا تقول مررتُ بالطين خاتمهُ .

وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبسحٌ حتّى تقول : هو
والعدمُ ، لأنّ في سواءٍ اسماً مضمرّاً مرفوعاً ، كما تقول مررتُ بقومٍ عربٍ
أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرٍ في عربٍ بالنّية^(١) . فهي هنا معطوفةٌ
على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرة^(٢) . فإنّ تكلمتُ به على قبحه رفعتُ
[العدمُ] ، وإن جعلته مبتدأ رفعتُ سواءً^(٣) .

وتقول : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيتُ أحداً
أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينه . وليس هذا بمنزلة خيرٍ منه أبوه ،
لأنه مفضلٌ للأب على الاسم في من ، وأنت في قولك : أحسنَ في عينه
الكحلُّ منه في عينه ، لا تريد أن تفضل^(٤) الكحلَّ على الاسم الذي في من ،
ولا تزعم أنه قد نقصَ عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا
عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيتُ رجلاً
عاملاً في عينه الكحلُّ كعمله في عين زيد ، وما رأيتُ رجلاً مبغضاً إليه الشرُّ
كما بغضُ إلى زيد .

(١) السيراني : لأن عرباً محمول على متعربين ، كما أن سواء في معنى مستو .
وأجمعون توكيد للضمير في عرب .

(٢) السيراني : يعني ليست أجمعون في ارتفاعه بمنزلة أبو عشرة أبوه .

(٣) بعده في الأصل وب : « يعني إن جمعت هو مبتدأ رفعت سواء » .
ولعله من تعليق أبي الحسن الأخفش .

(٤) في الأصل : « أن بغض » ، ضوابه في ب و ط .

ويدلّك على أنّه ليس بمنزلة خيرٍ منه أبوه ، أنّ الهاء التي تكون
في من ، هي الكحلّ والشرّ ، كما أنّ الإضمار الذي في عمله وبُغض ، هو
الكحلّ والشرّ .

ومما يدلّك على أنّه على أوّله ينبغي أن يكون ، أنّ الابتداء فيه مُحالٌ :
[أنك] لو قلت : أبغضُ إليه منه الشرّ لم يجز ، ولو قلت : خيرٌ منه
أبوه جاز .

ومثل ذلك : ما من أيّامٍ أحبّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه
في عشر ذي الحجة .

وإن شئت قلت : ما رأيتُ أحداً أحسن في عينه الكحلّ منه ،
وما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرّ منه ، وما من أيّامٍ أحبّ إلى الله فيها
الصومُ من عشر ذي الحجة ، فإنّنا المعنى الأوّل ، إلّا أنّ الهاء هنا الاسمُ
الأوّل ، ولا تخبرُ أنّك فضّلت الكحلّ عليه ولا أنّك فضّلت الصومَ على
الأيّام ، ولكنّك فضّلت بعضَ الأيام على بعضٍ . والهاء في الأوّل هو الكحلّ ،
وإنّما فضّلتَه في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ، ولم ترد أن تجعله
خيراً من نفسه البتّة . قال [الشاعر ، وهو] سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلٍ :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا^(١)

(١) الحزانة ٣ : ٥٢١ والعينى ٤ : ٤٨ . ويفهم من صنيع ياقوت في معجم
البلدان (وادى السباع) أنه للسفاح بن بكير . ووادى السباع بين البصرة ومكة ،
على خمسة أميال من البصرة ، والواو في « ولا أرى » اعتراضية ، وزعم العينى
أنها حالية . وقد أسهب الرضى في شرح الكافية ٢ : ١٧١ في الكلام على هذين
البيتين وإعرابهما . يقول : أوحشني لكثرة سباعه فرحلت عنه .

أَقَلَّ بِهِ رَكْبُ أَتَوْهُ تَثْيِيَةً وَأَخَوْفَ، إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ، سَارِيًّا^(١)

وإنما أراد : أقلَّ به الرُّكْبُ تَثْيِيَةً منهم به ، ولكنه حذف ذلك استخفافاً ، كما تقول : « أنت أفضل » ، ولا تقول من أحد . وكما تقول : « الله أكبر » ، ومعناه الله أكبر من كل شيء . وكما تقول : « لا مال » ، ولا تقول لك ، وما يشبهه . ومثل هذا كثير .

واعلم أن الرفع والنصب تجري الأسماء ونعت ما كان من سببها ونعت ما التبس بها وما التبس بشيء من سببها فيهما^(٢) مجراهن في الجر .

واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوب في المعرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة ، لأنه ليس من اسمه . وذلك قولك : مررت بزيد حسناً أبوه ، ومررت بعبد الله ملازمك .

واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة^(٣) . من ذلك قوله جل وعز : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ

(١) التثية : التلبس والتوقف ، فاعلة من أي كحي . وأخوف ، أفعل تفضيل مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي أشد مخوفة ، كما أخذ أشهر وأحمد من المبنى للمجهول ، أي أشد مشهورة ومحمودة . كذا قال البغدادى معتمداً على رأى الرضى . وأراه من المبنى للمعلوم ، أي أشد خوفاً من السارى في ذلك الوادى . والسارى : من يسير ليلاً .

والشاهد فيه : « أقل به ركب » ، والتقدير بعده : أتوه تثية منهم به .

(٢) ط : « فيها » ، تحريف ما أثبت من الأصل ، وب .

(٣) رفعاً غير صفة ، أي بالابتداء فيكون خبراً للابتداء .

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۖ (١)

وتقول : مرتُّ بعبد الله خيرٌ منه أبوه . فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الأوَّل فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة (٢) فيقول : مرتُّ بعبد الله خيراً منه أبوه . وهي لغة رديئة . وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم ، وما ضارعه نحو حسن الوجه . [ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضربُ ويلازمُ وضربٌ ولازمٌ] . ولو قلت : مرتُّ بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً ، وكذلك بأبي عشرة أبوه . ولكنه حين خلص للأوَّل جرى عليه ، كأنك قلت : مرتُّ برجلٍ خيرٌ منك .

ومن قال : مرتُّ برجلٍ أبي عشرة أبوه ، فشبهه بقوله : مرتُّ برجلٍ حسين أبوه . فهو ينبغي له أن يقول : مرتُّ بعبد الله أبي العشرة أبوه ، كما قال : مرتُّ بزيدٍ الحسين أبوه .

ومن قال : مرتُّ بزيدٍ أخوه عمرُّو لم يكن فيه إلا الرفعُ ، لأنَّ هذا اسمٌ معروفٌ بعينه ، فصار بمنزلة قولك : مرتُّ بزيدٍ عمرُّو أبوه ولو أنَّ العشرة كانوا قومًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ لم يكن [فيه] إلا الرفعُ (٣) ؛

(١) الآية ٢١ من سورة الجاثية . وفي ط وطبعة بولاق : « أن يجعلهم » . ولم أجدها في قراءة وانظر ما سبق في ١ : ٧٤ .

(٢) السيراني : يعني على الحال ؛ لأن الحال كالنعت تقول : مرتُّ بعبد الله خيراً منه أبوه .

(٣) السيراني : لأن مذهب الفعل الذي يعمل ما يجري مجراه شائع غير متعين فإذا تعين الاسم لم يجر مجراه . ألا ترى أنك لا تقول : مرتُّ بأخيه أبوك ، ويجوز أن تقول بمؤاخيه أبوك ؛ لأن مؤاخيه في مذهب يؤاخيه . والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهو بمنزلة هؤلاء إخوتك .

لأنك لو قلت : مررتُ بأخيه أبوك ، كان محالاً [أن ترفع الأب بالأخ] ،
وهي في ^(١) مررتُ بأبي عشرة أبوه وبأبي العشرة أبوه ، إذا لم يكن شيئاً
بعينه ، نجوز ^(٢) على استكراه . فإن جعلت الأخ صفةً للأول جرى عليه ،
كأنك قلت : مررتُ بأخيك ، فصار الشيء بعينه نحو زيد وعمرو ، وضارع
أبو عشرة حسن حين ^(٣) ، لم يكن شيئاً بعينه قد عرفه كمعرفتك ، على ضعفه
واستكراهه .

واعلم أن كل شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم ، إذا أدخلت
فيه الألف واللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرةً ،
كقولك : مررتُ بزيد الحسن أبوه ، ومررتُ بأخيك الضارب عمرؤ .

واعلم أن العرب يقولون : قومٌ معلوجاء ، وقومٌ مشيخةٌ ، [وقومٌ
مُشيوخاء ^(٤)] ، يجعلونه صفةً بمنزلة شيوخ وعُلوج .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) في الأصل و ط : « ينجوز » ، واثبت ما في ب .

(٣) ط : « حسناً حين » .

(٤) المعلوجاء : اسم جمع للعلاج ، وهو الرجل اللقوى للضخم ، وأكثر
ما استعمل في كفار العجم والمشيوخاء : اسم جمع للشيوخ ، وهو الذي استبان
فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خسين فصاعداً .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها
من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك
يجري الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضرمتها

وذلك قولك : مرتُّ برجلٍ حسنٍ أبواه ، وأحسن أبواه ، وأخرج قومك^(١) . فصار هذا بمنزلة قال أبواك وقال قومك ، على حدٍّ من قال : قومك حسنون إذا أخرجوا ، فيصير [هذا] بمنزلة أذهب أبواك ، وأمنطق قومك^(٢) .

فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك حسنون ، كما تقول أبواك قالوا ذاك ، وقومك قالوا ذاك .

فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء ، وذلك [قولك] : أذهبت جاريك . وأكرمت نساؤكم . فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل ، إذا قلت : قالت نساؤكم ، وذهبت جاريك . وإنما قلت : أكرمت نساؤكم على قول من قال : أنساؤكم كريمات ، إذا أخرج الصفة . والألف والناء ، والواو [والياء] والنون في الجميع ، والألف والنون في التثنية ، بمنزلة الواو والألف في قالا وقالوا ، وبمنزلة الواو والنون في يقولون .

وكذلك : أقرشي قومك وأقرشي أبواك ، إذا أردت الصفة جري مجرى حسن وكريم . وإنما قالت العرب : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم

(١) في الأصل : « وحسن أبواه وخارج قومك » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) في الأصل فقط : « أو منطلق قومك » .

اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا^(١) .

قال الشاعر :

٢٣٥

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنبل^(٢)

صار ليس هنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان ؛ لأن ليس فعل ، فإذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهب ؛ لأنه قد وقع هنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر . وحين قلت : ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار . وكذلك قالت جاريتك وجاءت نساؤك^(٣) . إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التانيث والتذكير ، وحذفوا الألف والنون^(٤) لما بدءوا بالفعل في تنية المؤنث وجمعه ، كما حذفوا ذلك في التذكير^(٥) .

فإن بدأت بالاسم قلت : نساؤك قلن ذاك ، كما قلت : قومك قالوا

(١) أى لا يضمرون في الفعل ، إذا كان فاعله اسما ظاهرا .

(٢) وكذا أنشده في اللسان (حنبل) بدون نسبة . وأصل معنى الحنبل دويبة ، أو وعاء كالسقط الصغير . والضمير في « علموا » للناس . والحفاظ : المحافظة على الأعراض في الحرب أو المهاجرة .

والشاهد فيه أفراد « ليس » وإن كانت فعلا للجماعة ، كما هو الشأن في الأفعال التي تتقدم فاعليها .

(٣) ط : « وقالت نساؤك » .

(٤) أى نون النسوة . وفي الأصل وب : « والواو » ، صوابه في ط .

(٥) أى كما حذفوا الألف والواو .

ذاك^(١) . وتقول : جاريثاك قالتا كما تقول : أبواك قالا ، لأن في قلن وقالتا إضماراً كما كان في قالا وقالوا .

وإذا قلت : ذهبت جاريثاك أو جاءت نساؤك ، فليس في الفعل إضمار ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع . وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والالف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم .
وقال بعض العرب . « قال فلانة » .

وكلمًا طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ، كالمعاقبة نحو قولك : زنادقة وزناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في مُغْتَلِمٍ : مُغْتَلِمٌ وَمُغْتَلِمٌ^(٢) ، وكأن الياء صارت بدلاً مما حذفوا^(٣) .

وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والالف .

وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، و [هو] في الموات كثير ، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الأدميين وغيرهم . تقول : هم ذاهبون ،

(١) السيرافي : إن قال قائل : لم لم يجعل للضمير الواحد علامة وجعل للامتين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس ، واكتفى بما تقدم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل ، عن علاقة ظاهرة . وإذا قيل : زيد قام هو فالضمير الذي قام في النية ، و « هو » تأكيد .

(٢) في الأصل ، وب : « ومغاليم » ، والصواب من ط .

(٣) ط : « لما حذفوا » .

وهم في الدار ، ولا تقول : جهالك ذاهبون ، ولا تقول : هم في الدار وأنت
تعني الجمال ، ولكنك تقول : هي وهن ذاهبة وذاهبات^(١) .

ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل :
« فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى »^(٢) [وقوله : « مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَات »^(٣) .

وهذا النحو كثير في القرآن [، وهو في] الواحدة إذا كانت من [
الآدميين أقل منه في سائر الحيوان . ألا ترى أن لهم في الجميع^(٤) حالاً
ليست لغيرهم ، لأنهم الأولون وأنهم قد فضّلوا بما لم يفضل به غيرهم من
العقل والعلم^(٥) . وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة
الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد [في أنه مؤنث] . ألا ترى أنك
تقول : هو رجل ، وتقول : هي الرجال ، فيجوز لك . وتقول : هو جمل
وهي الجمال ، وهو عنبر وهي الأعيار ، فجرت هذه كلها بحرى هي الجذوع .
وما أشبه ذلك يُجرى هذا المجرى ؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد
منه مذكراً من الحيوان . فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات ؛ لأنه قد

(١) ط : « هن وهي ذاهبات وذاهبة » .

(٢) هذه الكلمة ليست في ط . الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران . وقد وردت : « جاءتهم البينات »
في الآيات ٢١٣ ، ٢٥٣ من سورة البقرة و ١٥٣ من سورة النساء . و « جاءكم
البيّنات » في الآية ٢٠٩ من سورة البقرة .

(٤) ط : « الجمع » ، في هذا الموضع والموضعين اللذين بعده .

(٥) السيرافي : « لخلق الله ما يعقل لعبادته المؤدية لهم إلى منافهم ، وخلق
مالا يعقل لمصالح ما يعقل . فهم الأصل في الخلق والأولون » .

خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجميع . فلما كان ذلك احتملوا
أن يُجرّوه مُجرى الجميع الموات^(١) ، قالوا : جاء جواريك ، وجاء نساؤك ،
وجاء بناتك . وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنه في معنى الجمع كما قالوا
في هذا ، كما قال الله تعالى جده^(٢) : « وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ »^(٣) ،
إذ كان في معنى الجميع ، وذلك قوله تعالى . « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ »^(٤) .
واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ،
فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في « قالت فلانة » ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا
للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو
الفرزدق :

ولكن دِيافِيُّ أبوه وأُمُّهُ بِحُورَانٍ يَمِصْرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ^(٥)

(١) ط : « جمع الموات » .

(٢) ط : « كما قال عز وجل » .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٤) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٠ والخزاة ٢ ، ٣/٣٨٦ ، ٢٩٢ ، ٤/٣٣٤ : ٥٥٤

وابن يعيش ٧ : ٧ وجمع الموامع ١ : ١٦٠ وابن الشجري ١ : ١٣٣ . وقوله :

فلو كنت ضيئاً صفتُ ولوسرت على قدمي حياته وعقاربه

ولو قطعوا يعني يدي غفرتها لهم ، والذي يحصى السرائر كاتبه

يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، في قصة ذكرت في الديوان ، بأنه قروي من دِياف

وهي قرية بالشام ، يشمل لإقامة عيشه ، وليس كما عليه العرب الخلف من الاتّجاع

والحرب . وحوران ، بالفتح ، من مدن الشام . والسليط : الزيت ، والشام

كثيرة الزيتون .

والشاهد فيه « يَمِصْرْنَ » إذ جعل فيها ضمير « أقاربه » الفاعل ، وآتى به

مؤنثاً للأقارب لأنه أراد الجماعات .

وأما قوله جل ثناؤه : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ^(١) » فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله جل وعز : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » على هذا فيما زعم يونس . وقال الخليل رحمه الله تعالى : فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات . وكذلك شابٌ وشيخٌ وكهلٌ ، إذا أردتَ شابين وشيخين وكهلين . ٢٣٧ تقول : مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه ، ومررتُ برجلٍ شابٍ أبواه ^(٢) . قال الخليل رحمه الله : فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن ^(٣) أن تقول : مررتُ برجلٍ قرشيّانٍ أبواه ، ومررتُ برجلٍ كهلونٍ أصحابه ، تجعله اسماً بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ خزّيٍّ صفته .

وقال الخليل رحمه الله : من قال أكلوني البراغيثُ أجرى هذا على أوله فقال : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه ، ومررتُ بقومٍ قرشيّينَ آبائهم . وكذلك أفعلٌ نحو أعورٍ وأحمرٍ ، تقول : مررتُ برجلٍ أعورٍ أبواه وأحمرٍ أبواه . فإن ثنيت قلت : مررتُ برجلٍ أحمرانٍ أبواه تجعله اسماً . ومن قال أكلوني البراغيث قلتُ على حدّ قوله : مررتُ برجلٍ أعورينَ أبواه .

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) السيرافي : قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل ينصل به تنبيه الضمير وجمعه ، فلذلك صار شاب أبواه على مذهب شابين وشيخين وكهلين ، أي مذهب شيوخ وشيوخا واكلهوا . وإذا تقدم الفعل وحده . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا ثنيت شيئاً من هذا أو جمعته فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجته عن مذهب الفعل بترك التوحيد .

(٣) ط : « أحسنه » .

وتقول : مررتُ برجلٍ أَعورَ أَبَاؤُهُ ، كَأَنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى حَدِّ أَعورَيْنِ
وإن لم يُتَكَلَّمْ بِهِ ، كما تَوَهَّمُوا فِي هَلَكِي وَمَوْتِي وَمَرَضِي أَنَّهُ فِعْلٌ بِهِمْ ،
فجاءوا به على مثال جَرَحِي وَقَتَلِي ، ولا يقال هَلِكَ وَلَا مَرِضَ وَلَا مَاتَ (١) .
قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدي :

ولا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كَعُوبِهِ بَثْرُوةٍ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَظَلِّمِ (٢)
وأحسنُ من هذا أَعورُ قَوْمِكَ ؟ ومررتُ برجلٍ صُمٌّ قَوْمُهُ .

وتقول : مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ ، وليس يَجْرِي هذا مجرى الفعل ،
إِنَّمَا يَجْرِي مجرى الفعل ما دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ فِي التَّثْنِيَةِ
وَالْجَمْعِ وَلَمْ يَغْيَرَهُ ، نحو قولك : حَسَنٌ وَحَسَنانُ ، فالتثنيةُ لم تَغْيِرْ بِنَاءَهُ . وتقول :
حَسَنونَ ، فالواوُ وَالنُّونُ لم تَغْيِرْ الْوَاحِدَ ، فصار [هذا] بِمَنْزِلَةِ قَالَا وَقَالُوا ؛
لأنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوُ لم تَغْيِرْ فَعْلًا . وَأَمَّا حِسانُ وَعُورُ فَإِنَّهُ اسْمٌ كُسِّرَ
عَلَيْهِ الْوَاحِدُ ، فجاء مَبْنِيًّا عَلَى مِثَالِ كِبْناءِ الْوَاحِدِ ، وخرج من بِناءِ الْوَاحِدِ

(١) ط : « ولا يقال هلك ولا مريض ولا موات » .

(٢) ديوان الجعدي ١٤٤ واللسان (عبط ، ظلم) وشرح القصائد السبع ٣٤٧
والأغاني ٤ : ١٣٩ وشروح سقط الزند ٥٩٢ . أي من كان عزيزاً كثير العدد ،
فالرَّح لا يشعر به ولا يباله . يقوله متوعداً . والأصم : الصلب . وكعوب الرمح :
العقد بين أنابيبه ، وإذا صلبت الكعوب صلب سائرهُ . والبثروة : كثرة العدد ،
كما أنها كثرة المال . والأعيط : الطويل ؛ والمراد المتطاوُل كبراً . والمتظلم : الظالم .
يقال تظلمه حقه . ويروى : « رهط الأبلخ » . و « رهط الأبلج » . ويروى
أنه لما قال هذا أجابه المتوعد ، لكن حاملة يشعر فيقدمه يا أبا ليلى ! فأخذه .
والشاهد فيه رفع « كعوبه » بالأصم ، وإفراده ، تشبيهاً له بما يسلم جمعه
من الصفات ، وكان وجه الكلام أن يقول « الصم » لأن أصم لا يجمع
جمع السلامة .

إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي [لحقت] في قرشي
في الاثنين والجميع . فهذا الجميع له بناء بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله ،
فأجرى مجرى الواحد .

ومما يدلُّ على أنَّ هذا الجميع ليس كالفعل ، أنَّه ليس شيء من الفعل
إذا كان للجميع يجرى مجرى مبنياً على غير بناءه إذا كان للواحد ؛ فمن ثمَّ صار ٢٣٨
حسان وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد ، نحو مرتُّ رجلٍ جنب أصحابه ،
ومرتُّ رجلٍ ضرورةٍ قومه^(١) . فاللفظُ واحدٌ والمعنى جميعٌ .

واعلم أنَّ ما كان يُجمعُ بغير الواو والنون نحوَ حَسَنٍ وحِسانٍ ، فإنَّ
الأجود فيه أن تقول : مرتُّ رجلٍ حِسانٍ قومه . وما كان يُجمعُ بالواو
والنون نحوَ منطلقٍ ومنطلقين ، فإنَّ الأجود فيه أن يجعلَ بمنزلة الفعل
المتقدِّم ، فتقول : مرتُّ رجلٍ منطلقٍ قومه .

واعلم أنَّه من قال ذهبَ نساؤك قال : أذهبُ نساؤك . ومن قال :
« فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(٢) » قال : أَجَائِي مَوْعِظَةٌ ، تذهبُ الهاء
ها هنا كما تذهبُ^(٣) [التاء] في الفعل .

وكان أبو عمرو يقرأ : « خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ^(٤) » . قال الشاعر ، وهو
أبو ذؤيب الهذلي :

(١) الضرورة : الذي لم يحج ، أو الذي لم يتزوج . وفي الحديث : « لا ضرورة
في الإسلام » .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) ط : « يذهب الهاء ها هنا كما يذهب » .

(٤) الآية ٤٣ من سورة القلم و٤٤ من المعارج . والتلاوة : « خاشعة
أبصارهم » . ونسبة القراءة إلى أبي عمرو لم أعثر عليها .

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَا إِنْ يَزَا لُ مُضْطَمراً طُرَتْاهَ طَلِيحاً^(١)

وقال الفرزدق :

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبْعٍ طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهُ^(٢)

وقال الفرزدق أيضاً :

قَرَنْبِي يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْثِيمٍ مَآزِرُهُ قُعْدُدٍ^(٣)

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٣٥ وشرح السكري ٢٠٢ ، من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير ، وكان صاحبَه في غزو إفريقية ، وبها مات أبو ذؤيب . بعيد الغزاة ، أى يبعد في غزو الأعداء . والغزاة : الغزوة . ورواية الديوانين : « يَرِيعُ الْغَزَاةُ » أى يرجعون ولا يرجع . والمضطمر : الضامر . والطره : الكشح والجنب . والطيح : المعى ، وذلك من عناء الغزو .

والشاهد فيه حذف الهاء من « مضطمة » لأن فاعله « طرتاه » مؤنث مجازى . (٢) ديوان الفرزدق ٢٦٥ برواية « قديماً ورتماه » ، و « شداداً دعائمه » . وقبله :

وما زال باني العز منا وبينه وفي الناس باني بيت عز وهادمه
يفخر بعز قومه ومجدهم أنهما قديمان قدم تبّع ، وهو من ملوك اليمن القدماء . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه . جعل المجد كالبناء المحكم .

والشاهد فيه حذف الهاء من « طويلة » ، و « شديدة » على نحو ما تقدم . (٣) ديوان الفرزدق ٢٠٥ من مناقضة يناقض بها جريراً . والقرنبي : دويبة تشبه الخنفساء طويلة الأرجل . جعل أباه عطية كالقرنبي . والمقرف : اللثيم الأب . وهذه رواية ط والديوان . وفي الأصل ، وب : « مقرب » ، بالباء ، وهى الحامل قد دنا ولادها من الإنسان والحيوان . قفا مقرف ، عنى بالمقرف عطية ، أى يحك قفاه . والمآثر : الأفعال التى تؤثر ، والأخبار ، الواحدة ماثرة . والقعدد : القريب النسب من الجد الأكبر ، فهو قصير النسب . والشاهد فيه حذف الهاء من « لثيم » ، على نحو ما تقدم .

وقال آخر ، وهو أبو زبيد الطائي :

مُسْتَعِنٌ بِهَا الرِّيحُ فَما يَجْ نَابُهَا فِي الظَّلَامِ كُلُّ هَجُودٍ^(١) ٢٣٩

وقال آخر ، من بني أسد :

فَلَاقَى ابْنَ أَنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّيِّئِ حَدَائِدُهُ^(٢)

وقال آخر ، [الكُميت بن معروف] :

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَفِينَةٍ وَمُضْطَلِعِ الْأَضْغَانِ مَذُنَا يَافِعٍ^(٣)

وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه [لك] . ومن قال ذَهَبَ فَلَانَةٌ
قال : أَذَاهِبُ فَلَانَةٌ وَأَحَاضِرُ الْقَاضِيِ امْرَأَةٌ . وقد يجوز في الشعر موعظة
جاءنا ، كأنه^(٤) اكتفى بذكر الموعظة عن التاء . وقال الشاعر ، [وهو]
الأعشى :

(١) اللسان (حنن) . ينعت فلاة واسعة يسمع للرياح بها حنين ، وهي في ذلك
موحشة يخافها السارى . يجتابها : يقطعها . والمجود : الباهر .
والشاهد فيه حذف الهاء من « مستحنة » على نحو ما تقدم .

(٢) يصف لصاً لقي لصاً مثله يبتغي مثل ما يبتغيه . ابن أنثى ، أسلوب تعظيم
وتضخيم ، كما يقال ابن رجل . والسام : جمع السم . وعنى بالحدائد نصال السهام .
وشاهده حذف الهاء من « مسقية » على غرار ما سبق .

(٣) المبنى ٣ : ٣٢٤ . يقول ، إنه جيل على عزة النفس ، وإنه لا يزال
محسداً يضطغن عليه ، ويضطلع هو الأضغان ، أى يحملها بين أضلاعه ، كما ذكر
الشنتمري . أو هو يضطلمها ، أى يقوى على حملها . واليافع : الذى ناهز الحلم .

والشاهد فيه حذف الهاء من « محمولة » ، لأن الضفينة مؤنث مجازى .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

فَإِمَّا تَرَىٰ لِمَتَىٰ بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا^(١)

وقال الآخر ، وهو عامر بن جُوَيْنٍ الطائي :

٢٤٠

فَلا مِرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

وقال الآخر ، وهو طَفِيلُ الْغَنَوَى :

إِذْ هِيَ أَحْوَىٰ مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ^(٣)

(١) ديوان الأعشى ١٢٠ والحزاة ٤ : ٥٧٨ والعيني ٢ : ٤٦٦ و ٤ : ٣٢٧

وابن يعيش ٥ : ٩٥ و ٩ : ٦ ، ٤١ وابن الشجري ٢ : ٣٤٥ . اللمة : الشعر الذي يلم بالمنكب . والمراد : إن رأيتني الآن ولتني متغيرة بالشيب . أودى بها : ذهب بها أو بمعظمها .

ويروى : « فأما ترى لى لمة » أى إن كنت قد رأيتني فيما مضى لى لمة فينانة فإن حوادث الدهر قد غيرتها وذهبت بها .

وشاهده حذف التاء من « أودت » لضرورة القافية ، إذ أن الفعل متحمل للضمير العائد إلى المؤنث المجازى . والقافية مردفة ، ولذا لم يستطع أن يقول : « أودت بها » مع استقامة العروض بها ، ويسوغه أن الحوادث بمعنى الحدتان .

(٢) الحزاة ١ : ٢١ و ٣ : ٣٣٠ والعيني ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٥ : ٩٤

وهمع الهوامع ٢ : ١٧١ وشواهد المغنى ٣١٩ وابن الشجري ١ : ١٥٨ ، ١٦١ . يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر . والشاهد فيه حذف التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان .

(٣) ديوان طفيل ٢٩ وابن يعيش ١٠ : ١٨ . أحوى ، يعنى ظيباً أحوى ،

أراد من ذلك الجنس . وما نتج في الربيع أحسن ذاك وأفضله وهو الذى فى لونه سفة ، شبه صاحبه بها . والرَّبِيّ : ما نتج فى الربيع . والعين ، أى وعينه ، قال بدل من الضمير . والحارى ، المنسوب إلى الحيرة ، على غير قياس .

والشاهد فيه تذكير « مكحول » وهو خبر عن « العين » المؤنثة ، ضرورة .

وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف ، وهو مذكر .

وزعم الخليل رحمه الله أن « السماء منفطرٌ به ^(١) » كقولك : « معضلٌ »
 للقطاة ^(٢) . وكقولك : « مُرَضِعٌ » ، التي بها الرضاعُ . وأما المنفطرة فيجىء
 على العمل ، كقولك منشقةٌ ، وكقولك مرِضةٌ التي تُرَضِعُ . وأما « كُلُّ
 فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٣) » ، و « رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ^(٤) » ، و « يَا أَيُّهَا النَّملُ
 ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ^(٥) » فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما ذكرهم
 بالسجود ، وصار النملُ بتلك المنزلة حين حَدَّثَتْ عنه كما تُحَدِّثُ عن الأناسي .
 وكذلك « فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » . لأنها جعلت — في طاعتها وفي أنه لا ينبغى
 لأحدٍ أن يقول : مُطَرُّنا بنوءٌ كذا ، ولا ينبغى لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها —
 بمنزلة من يعقل من المخلوقين وَيُبْصِرُ الأمورَ .

قال النابغة الجعديُّ :

شَرِبْتُ بِهَا وَالْدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا ^(٦)

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل

(٤) المعضل : التي عسر عليها خروج البيض .

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنبياء . وفي سورة يس ٤٠ : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ
 يَسْبَحُونَ » .

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف .

(٧) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٨) ديوان الجعدي ص ٤ والحزاة ٣ : ٤٢١ وابن يعيش ١٠٥ : ٥ والأزمنة
 والإمكانة للمرزوقي ٢ : ٣٧٣ وشواهد المفني ٢٦٥ : وصف خمرأ باكرها
 بالشرب عند صباح الديك . وبنو نعش ، أراد به بنات نعش ، وهي من منازل
 القمر الثمانية والعشرين ، شبهت بحمالة النعش في تريمها . تصوبوا : دنوا من
 الأفق للغروب .

وشاهده تذكير « بنات نعش » لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن العقلاء .

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تؤمر وتطيع ، وتفهم
٢٤١ الكلام وتعبّد ، بمنزلة الآدميين .

وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسن وجوههما ؟ فقال : لأنّ الاثنين
جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذلك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا
بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء . وقد جعلوا المفردين أيضاً
جميعاً^(١) ، قال الله جلّ ثناؤه : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا
الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَنَى
بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ^(٢) » .

وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء . زعم يونس أن رؤية كان يقول :
ما أحسن رأسيهما . قال الراجز ، وهو خطام :

* ظهراهما مثل ظهور الترسين^(٣) *

(١) ط : « وقد جعلوا أيضاً المفردين جمعاً » .

(٢) الآية ٢١ — ٢٢ من سورة ص .

(٣) الحزانة ٣ : ٣٧٤ والعيني ٤ : ٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٥٥ ومع الهوامع

٢ : ٦٢ وشواهد المغني ٣١٦ . وقبله :

* ومهدين قذفين مرتين *

وبعده : * جبهتهما بالنمت لا بالنعتين *

يصف فلاتين بعيدتين لانبث فيهما . وشبههما بالترسين في الاستواء والامتلاء
كما ذكر العيني . والترس بالضم : ما يتقى به الضرب من السلاح .
والشاهد فيه تنية « ظهراهما » على الأصل ، والاكثر في كلامهم الخروج
عن الأصل إلى الجمع ، كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد ؛ لأن المضاف والمضاف
إليه ككلمة واحدة . ولذا قال فيما بعد : « مثل ظهور الترسين » .

وقالوا : وَضَعَا رِجَالَهُمَا ، يريد : رَحَلَى راحلتين . وحدُّ الكلام أن يقول :
وضعتُ رجلي الراحلتين ؛ [فَأَجْرَوهُ مجرى شيتين من شيتين] .

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم ^(١) في بعض المواضع أحسن
وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فتنبه ^(٢)

فأما ما استويا فيه فقوله : مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ به ، إن جعلته
وصفاً . وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته
فقلت : مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ به ^(٣) ، كأنه قال : معه بازٌ ^(٤) صَائِدٌ
به ، حين لم يرد أن يحمله على الأول .

وكما تقول : أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ ، إن حملته على الرجل ؛
وإن حملته على مررتُ به نصبته ، كأنك قلت : مررتُ به قائماً .

ومثله : نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا ، إن جعلته وصفاً . وإن
لم تجعله وصفاً نصبتُ ، كأنه قال : نحن ننطلقُ عامدين .

ومنه : مررتُ برجلٍ معه بازٌ ^(٥) قابضٍ على آخر ، ومررتُ برجلٍ معه

(١) ط : « الصفة على الاسم فيه » .

(٢) تجعله خبراً ، يعني حالا ، كما ذكر السيرافي .

(٣) السيرافي ماملخصه : معه صقر جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل
وصائدٌ به صفة أخرى إذا حملته على رجل . فإن حملته على الهاء في معه وهو
الاسم المضمر المعروف الذي عناء سيويوه نصبته على الحال . وهذا معنى قوله
تجعله خبراً ، يعني حالا .

(٤) ط : « باز » . والباز بالهمز : لغة في الباز والبازي ، وهو ذاك

الطائر الجارح . (٥) ط : « باز » .

جُبَّةٌ لَا بَسٍ غَيْرَهَا . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِضْهَارِ الَّذِي فِي مَعَهُ نَصَبٌ . وَكَذَلِكَ
 ٢٤٢ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِيَّازٍ^(١) . إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَصْفِ فَهُوَ هَكَذَا .
 وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا فِي عِنْدِهِ^٢ مِنَ الْإِضْهَارِ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ
 صَائِدٌ بِيَّازٍ^(٢) .

وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبٌ بِرِذْوَنًا^(٣) ، إِنْ لَمْ تَرِدِ
 الصِّفَةَ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرِذْوَنًا^(٤) . فَهَذَا لَا يَكُونُ
 فِيهِ وَصْفٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا^(٥) . وَلَوْ كَانَ هَذَا عَلَى الْقَلْبِ كَمَا يَقُولُ
 النُّحَوِيُّونَ لَفَسَدَ كَلَامٌ كَثِيرٌ ، وَلَسَكَانُ الْوَجْهِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ
 الْوَجْهِ جَمِيلَهُ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلَهُ حَسَنِ الْوَجْهِ . وَلَقَالَ مَرَرْتُ
 بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَازُكٌ^(٦) الصَّائِدُ بِهِ ، فَتَنْصَبُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْوَصْفُ^(٧)
 لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْمَعْرِفَةَ حَالًا يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ . وَلَمْ تَقُلْ جَمِيلَهُ لِأَنَّكَ لَمْ تَرِدِ
 أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَلَا أَنَّهُ حَسَنُ وَجْهِهِ جَمِيلًا ، [أَيْ]
 فِي هَذِهِ الْحَالِ حَسَنُ وَجْهِهِ . فَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : هَذَا

(١) ط : « يَّاز » .

(٢) ط : « يَّاز » . السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي كَأَنَّكَ بَدَأْتَ فَقُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ
 بِيَّازٍ ، لِرَجُلٍ جَرَى ذِكْرُهُ .

(٣) ط : « رَاكِبًا بِرِذْوَنًا » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي قُلْتَ مُبْتَدِئًا : مَعَهُ الْفَرَسُ .

(٥) السِّيرَافِيُّ : يَرِيدُ حَالًا .

(٦) ط : « بَازُكٌ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَكُونُ فِيهِ الْوَصْفُ » ، وَالْوَجْهُ مَا أَثْبَتَ مِنْ ط ، ب .

وَالْمُرَادُ أَنْ يَقَعُ « الصَّائِدُ » نَسَبًا لِبَازُكَ بِالرَّفْعِ .

رجلٌ جميلُ الوجه ، كما يقال . هذا رجلٌ حسنُ الوجه . فهذا الغالبُ في كلام الناس .

وإن أردتَ الوجهَ الآخرَ فنصبتَ فهو جائزٌ لا بأسَ به ، وإن كان ليس له قوَّةُ الوصفِ في هذا . فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى .

ومثله في أنَّ الوصفَ أحسنُ : هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ ، لم يجعل الآخرَ حالا وقع فيه الأولُ ، ولكنه أثنى عليه وجعلها شرعاً سواء^(١) ، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم . والنصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك . وإنما ضُفَّ لأنه لم يرد أنَّ الأولَ وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، لم يكن واحداً منهما قبل صاحبه ، كما تقول : هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابةً . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقض المعنى في أنهما شرعٌ سواءٍ فيه . وسترى هذا النحو في كلامهم .

فأمَّا القلبُ فباطلٌ . لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله : مرتُّ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه النصبُ ، لأنَّ القلبَ لا يصلحُ ، ولقلتُ : مرتُّ برجلٍ عاقلٍ أمُّه لبيبةٌ ، لأنه لا يصلحُ أن تقدمَ لبيبةٌ فتضمرَ فيها الأمُّ ثم تقولَ عاقله أمُّه .

وسمعناهم يقولون : هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُثْقَلَةٌ . وقال الشاعر ، [وهو] حسان بن ثابت :

ظَنَنْتُمْ بَأَن يُخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ^(٢)

(١) الشرع ، بالفتح وبالنحر يك أيضاً : المساوي .

(٢) ديوان حسان ٢٧١ . واضعه ، أي واضع فينا ما يوحى إليه فينبئنا بصنيعكم على الحقيقة . والوضع هنا : النشر والبت . والشاهد فيه أن « واضعه » وصف لنبي مع إعادة الضمير في « واضعه » على الوحي ، وهو لا يحتمل القلب

ومما يبطل القلب قوله : زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به ، إذا جعلتَ
الأخ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه ، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به
أخو عبد الله .

وتقول : مرتُّ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه ، الرِّفْعُ الوجهُ لأنه صفةُ
الكيس . والنصبُ جائزٌ على قوله : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا رجلٌ ذاهباً^(١) .

واعلم أنَّك إذا نصبتَ في هذا الباب قلتَ : مرتُّ برجلٍ معه صقرٌ
صائداً به غداً ، فالنصبُ على حاله ، لأنَّ هذا ليس بابتداء ، ولا يُشبهُ : فيها
عبدُ الله قائمٌ غداً ؛ لأنَّ الظروفُ تُلغى حتَّى يكونَ المتكلمُ كأنه لم يذكرها
في هذا الموضع ، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ ،
لم تُلغِ لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفي الظروف إذا قلتَ : فيها أخواك قائمان
يرفعه الابتداء .

وتقول : مرتُّ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربته ، فهذا بمنزلة قوله : معه كيسٌ
مختومٌ عليه . فإن قلتَ : مرتُّ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها ، جررتَ ونصبتَ
على ما فسرتُ لك . وإن شئت قلت ضاربها هو فنصبتَ ، وإن شئت
جررتَ ويكونُ هو وصفَ المضمر في ضاربها حتَّى يكونَ كأنك لم تذكرها .
وإن شئت جعلتَ هوَ منفصلاً ، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات
المضمر^(٢) .

(١) السيرافي : ألزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في زيد أخو عبد الله
مجنون به . وذلك أن زيدا مبتدأ ، وأخو عبد الله صفته ، ومجنون به خبره .
والهاء تعود إلى عبد الله . ولو قيل : يد مجنون به أخو عبد الله لم يحجز .

(٢) ط : « الإضمار »

وتقول^(١) : مرتُّ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنَّكَ قلتَ :
 معه امرأةٌ ضاربُها [زيدٌ] . ومثل قولك ضاربُها [هو] قوله : مرتُّ برجلٍ
 معه امرأةٌ ضاربُها أبوه ، إذا جعلتَ الأبَ مثلَ زيدٍ ، فإن لم تُنزلِ هو والأبَ
 منزلةَ زيدٍ^(٢) وما ليس من صبيه ولم يلبس به قلتَ : مرتُّ برجلٍ معه
 امرأةٌ ضاربُها أبوه أو هو . وإن شئتَ نصبتَ ، تُجرى الصِّفةُ على الرجلِ
 ولا تُجرىها على المرأةِ ، كأنَّكَ قلتَ : ضاربُها وضاربُها ، وخصَّصْتَه بالفعل ،
 فيجرى مجرى مرتُّ برجلٍ ضاربُها أبوه ، ومرتُّ بزيدٍ ضاربُها أخوه .
 ولا يجوزُ هذا في زيدٍ ، كما أنَّه لا يجوزُ مرتُّ برجلٍ ضاربُها زيدٌ ، ولا مرتُّ
 بعبدِ الله ضاربُها خالدٌ ، وكما لم يجوزُ ياذا الجاريةِ الواطئُها زيدٌ ، فتحمله على
 النداء^(٣) . ولكنَّ الجرَّ جيِّدٌ ؛ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : مرتُّ بالذى وطئها
 أبوه جاز ، ولو قلتَ بالذى وطئها زيدٌ لم يكن . فإن قلتَ : ياذا الجاريةِ
 الواطئُها أبوه ، جررتَ كما تجرُّ في زيدٍ حين قلتَ : ياذا الجاريةِ الواطئُها زيدٌ .
 وتقول : ياذا الجاريةِ الواطئُها أبوه ، تجعلُ الواطئُها من صفةِ المنادى ، ولا يجوزُ
 أن تقول : ياذا الجاريةِ الواطئُها زيدٌ ، من قبْلِ أنَّ الواطئُها من صفةِ المنادى ،
 فلا يجوزُ كما لا يجوزُ أن تقول : مرتُّ بالرجلِ الحَسَنِ زيدٌ ، وقد يجوزُ
 أن تقولَ بالحَسَنِ أبوه .

٢٤٤

وكذلك إن قلتَ : ياذا الجاريةِ الواطئُها هو ، وجعلتَ هوَ منفصلاً .
 وإن شئتَ نصبتَه كما تقول : ياذا الجاريةِ الواطئُها ، فتُجرىه على المنادى
 ولا تُجرىه على الجاريةِ .

(١) ط : « فنقول » .

(٢) في الأصل فقط : « بمنزلة زيد » .

(٣) أى تنصب الصفة إتياعاً للمنادى .

وإن قلت : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد الواطئها هو لم يجز ، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئها تريد هو أو أنت ، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيدا . وليس هذا كقولك : مررتُ بالجارية التي وطئها زيد^(١) أو التي وطئتها ، لأنَّ الفعل يضرُّ فيه وتقع فيه علامة الإضمار ، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار ، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمرُ بهو ، فإنَّما يقع في هذا إضمارُ الاسم رفعا إذا لم يوصف به شيء غير الأول ، وذلك قولك ياذا الجارية الواطئها ، ففي هذا إضمارُ هو ، وهو اسمُ المنادى ، والصفة إنما هي للأول المنادى . ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخذ به ، تريد أنت ، ولجاز مررتُ بجارتك راضيا عنها ، تريد أنت^(٢) . ولو قلت مررتُ بجارية رَضيتَ عنها ، ومررتُ بجارتك [راضيا عنها ، أو مررتُ بجارتك] قد رَضيتَ عنها ، كان جيِّدا ، لأنَّك تَضيرُ في الفعل وتكون فيه علامة الإضمار ولا يكون ذلك في الاسم إلا أن تَضيرَ اسمَ الذي هو وصفه ، ولا يوصفُ به شيء غيرُه ممَّا يكون من سببه ويلتبس به .

وأما رَبَّ رَجُلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قُبْحٌ حتَّى تقول : وأخٍ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قَبْلِ أنَّ قوله وأخيه في موضع نكرة ، لأنَّ المعنى إنما هو وأخٍ له .

(١) كلمة « زيد » ساقطة من ط .

(٢) السيرافي : يعني لو جاز : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد « هو » وتحذفها وما أشبهه مما ذكرناه ، لجاز مررتُ بالرجل الآخذ ، تريد أنت وأهل الكوفة يجيزون حذف الفاعل من اسم الفاعل في مثل ما ذكرنا إذا كان له ذكر في أول الكلام ، كقولك يدك باسطها ، تريد باسطها أنت . ولذكر الكاف في أوله جاز حذفها .

فإن قيل : أمضاة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائلٌ إلى معرفة ، ولكنها أُجريت بجرى النكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة ، وتقع مواقفها . ألا ترى أنك تقول ربُّ مثلك . ويدلُّك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : ربُّ رجلٍ وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : ربُّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة .

ومثل ذلك قول بعض العرب : « كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها ^(١) » ، أى وسَخْلَتِ لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنت تريد شيئاً من أمةٍ كل واحد منهم رجلٌ ، وضممت إليه شيئاً من أمةٍ كلهم يقال له أخ . ولو قلت : وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً . وقال :

أى فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت ^(٢)
فالجار لا يكون فيه أبداً [هينا] ^(٣) إلا الجر ، لأنه لا يريد أن يجعله
٢٤٥ جارٍ شيء آخر فتى هيجاء ، ولكنه جعله فتى هيجاء وجار هيجاء ، ولم يرد

(١) السخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكرراً كان أو أنثى .

(٢) كذا بالجرم في الأصل ، وب . وفي ط : « وأى فتى » . والهيجاء : الحرب ، وفتاها : القائم بها المبلى فيها . وجارها : المجير منها الكافى لها . واستقلت : نهضت .

والشاهد فيه عطف « جارها » على « فتى » والتقدير ، وأى جارها ، وجارها نكرة ، لأن أياً إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو وإن كان مضافاً إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة في المعنى ، لأن ضمير هيجاء في الفائدة مثلها ، وكأنه قال : أى فتى هيجاء وأى جار هيجاء أنت .

(٣) النكلة من ط ، ب .

أن يعنى إنساناً بعينه ، لأنه لو قال : أى فتى هيجاء أنت وزيد لجعل زيدا شريكه فى المدح . ولو رفعه على أنت ، لو قال : أى فتى هيجاء أنت وجارها ، لم يكن فيه معنى أى جارها ، الذى هو فيه معنى التعجب^(١) .

وقال الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكَدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا^(٢)
وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَإِحْقَابِهِ وَحَلِّ حُلُوسٍ وَإِغْمَادِهَا^(٣)

هذا حجة لقوله : رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . فهذا الاسم الذى لم يكن ليكون نكرةً وحده ، ولا يوصف به نكرةً ، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرةً ، ولا يقع فى موضع لا يكون فيه إلا نكرةً حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرةً ، ثم يُعطَف عليه ما أُضيف إلى النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه .

(١) فى الأصل : « منه معنى التعجب » ، وفى ط : « فى معنى التعجب » ، وأثبت ما فى ب .

(٢) ديوان الأعشى ٥٤ من قصيدة يمدح بها سلامة ذافائش . وبينهما بيت ، وهو :

ويهما بالليل غطشى الفلاة يؤنسنى صوت فياها
الصفصف : المستوى من الأرض لا يثبت . والدكداك : ماتكبّس واستوى .
والأعقاد ، جمع عقد بالتحريك وكفرح ، وهو المتراكم .
(٣) السقاء : القرية للماء أو اللبن . ووضع : حطّه عن الراحلة ، وإحقابها : وضعه على الحقيبة ، وهى مؤخرة الرجل . والحلوس : جمع حلس ، وهو مسح من شعر يوضع تحت الرجل فى مؤخر البعير : وإغمادها : شداها تحت الرجل .
والشاهد فيه « أعقادها » و « إحقابها » ، و « إغمادها » وحملها كلها على معنى التنكير ، لأنها معطوفة على « صفصف » الواقعة موقع المنصوب على التمييز .

ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك لأنه لا يجري مجراه وحده . ولم يصر هذا نكرة إلا على هذا الوجه ، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفا ، وكما أن أى تكون في النداء كقولك : يا هذا ، ولا يجوز إلا موصوفا . وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام ، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذى ذكرت لك . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف .

هذا باب ما يُنصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة^(١)

وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائم . فهذا يُنصب لأن الهاء التى فى معه معرفة فأشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأة قائم .

ومثله : مرتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين ، فله إضمارٌ فى مع كما كان له إضمارٌ فى معه ، إلا أن للمضمر فى معه علما وليس له فى مع امرأة علم إلا بالنية . ويدلُّك على أنه مضمرٌ فى النية قولك : مرتُ بقومٍ مع فلان أجمعون .

ومما لا يجوز فيه الصفة : فوق الدار رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرٍ عاقلين مسلمين .

وتقول : اصنع ما سرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان ، على الابتداء ؛ وتنصبه على المدح والتعظيم ، كقول الخرنق [من قيس بن ثعلبة] : لا يبعدن قومي الذين هم سَمُ العداة وآفةُ الجزر^(٢)

(١) السيراني ما ملخصه : جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول ، فيحمل على شيء يجتمعان فيه مما يصح اجتماعهما على ما أسوقه وأبينه إن شاء الله .

(٢) سبق الكلام على البيتين فى الجزء الأول ص ٤٠٢ .

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

ولا يكون^(١) نصبُ هذا كنصبِ الحال ، وإن كان ليس فيه الألفُ واللام ، لأنَّك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتُك بآخر ، في حال تنبيهٍ يكونان فيه لإشارة ، ولا في حال عملي يكونان فيه ، لأنَّه إذا قال : هذا رجلٌ مع امرأةٍ ، أو مرتُّ برجلٍ مع امرأةٍ فقد دخل الآخرُ مع الأول في التنبيه والإشارة وجعلت الآخرَ في مرورك ، فكأنَّك قلت : هذا رجلٌ وامرأةٌ ، ومرتُّ برجلٍ وامرأةٍ . وأمَّا الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتَّة ، لو قلت : مرتُّ بزيدٍ القائم ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً .

وإن شئت نصبت على الشَّم ، وذلك [قولك] : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين . وإن شاء ابتداء . ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك : عندي غلامٌ وقد أُتيتُ بجارية فارهين ، لأنَّك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر ، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرّاً وبعضه رفعاً ، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفةً من النكرات ، لأنَّه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنَّه لا سبيل إلى وصف ذلك ، فجعل نصباً كأنَّه قال : عندي عبدُ الله وقد أُتيتُ بأخيه فارهين ، جعل الفارهين ينتصبان على :

* النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ *

وفرّوا من الإحالة في عندي غلامٌ وأُتيتُ بجارية ، إلى النصب ، كما فرّوا إليه في قولهم : فيها قائماً رجلٌ .

(١) في الأصل ، وب وبعض أصول ط : « ولا يحسن أن يكون » .

واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان . فهذا محالٌ ، لأنَّ الراتعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً . وهذا قول الخليل رحمه الله .

وزعم الخليل أن الجرَّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرِّ والرفع ، وذلك قولك : هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين . وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد^(١) . وقبَّحه بقوله : هذا لابنِ إنسانين عندنا كراماً ، فقال : الجرُّ هنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخرُ فيما جرَّ الأول .

ومثل ذلك : هذه جاريةُ أخويِ ابنين لفلانٍ كراماً ، لأنَّ أخويِ ابنين اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخرُ منتهاه ، ولم يُشرك^(٢) الآخرَ بشيءٍ من حروف الإشراك فيما جرَّ الاسمَ الأول .

ومثل ذلك : هذا فرسُ أخويِ ابنيك المُقلاء الحُماء ، لأنَّ هذا

(١) السيرافي : اختلاف الرفعين والجرين يمنع من جمع الصفتين ، لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف . فلو جمع الصفتان بلفظ واحد فجعلنا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين وهو واحد متعلقاً برافعين أو جارين ، فلذلك لم يصلح هذا رجل وفي الدار آخر كريمان ، لأن الرجل رفع بنجر الابتداء ، وآخر مرفوع بالابتداء ، فهما هاملان مختلفان لا يحمل كريمان عليهما .

(٢) ط : « تشرك » .

في المعرفة مثل ذلك في النكرة ، فلا يكون الكرام والعقلاء صفة للأخوين والابنين ، ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجرت من وجهين كما لم يجوز فيها اختلاف إعرابه .

ومما لا تجرى الصفة عليه نحو هذان أخواك وقد تولى أبواك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح والتعظيم .
[و] سألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به .

وتقول : هذا رجل وامراته منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بِنِيا^(١) على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك وقدم عمرو والرجلان الحلبيان .

واعلم أنه لا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ؛ [لأنك] ^(٢) لا تُثنى إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته .

هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك [قولك] : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب

(١) ط : « ينيان » ، وأثبت ما في الأصل وب وبعض أصول ط .

(٢) لأنك ، ساقطة من الأصل فقط .

قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ، بما قبله . وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .

وفيه معنى لِمَ قمتَ في ما شأنك ومالك . قال الله تعالى : « فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذَكُّرَةِ مُعْرِضِينَ »^(١) .

ومثل ذلك مَنْ ذا قائماً بالباب ، على الحال ، أى مَنْ ذا الذى هو قائمٌ بالباب . هذا المعنى تريد^(٢) . وأما العامل فيه فبمنزلة^(٣) هذا عبد الله ، لأنَّ مَنْ مبتدأٌ قد بُنى عليه^(٤) اسمٌ . وكذلك : لِمَنِ الدارُ مفتوحاً بابها .

وأما قولهم : مَنْ ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من الذى هو خيرٌ منك ، لأنك لم ترد أن تشير أو توهم إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمك ، ولكنك أردت مَنْ ذا الذى هو أفضل منك^(٥) . فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبان لك فضله عليه ، فأردت أن يعلمك نصبت [خيراً منك] ، كما قلت : مَنْ ذا قائماً ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذى قد صار في حالٍ قد فضلك بها . ونصبه كنصب ما شأنك قائماً .

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٢) ط : « يريد »

(٣) فى الأصل فقط : « بمنزلة » .

(٤) السيرا فى : من مبتدأ ، وذا خبره . أو يكون ذا مبتدأ ومن خبر مقدم ، وقائماً منصوب على الحال ، والمامل فيه ذا بمعنى الإشارة ، كأنه سأل عن قيامه ولم يعرفه .

(٥) منك ، ساقطة من الأصل فقط .

هذا باب ما ينتصب على التعميم والمدح^(١)

وإن شئت جعلته صفةً فجري على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته .
وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو ، [والحمد لله أهل الحمد] ، والمُلكُ لله
أهل المُلك . ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً ، كما قال الأخطل :
نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل^(٢) ذكرك^(٣)
الخائض الغمر والميمون طائر^(٤) خليفة الله يستسقى به المطر^(٥)
وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً ، فينبهونه الأول

-
- (١) ط : « في » ، وما أثبتته من الأصل وب يطابق معظم أصول ط .
(٢) من قصيدة طويلة له في ديوانه ٩٨ — ١٢٢ يمدح بها عبد الملك
ابن مروان . والبيت الثاني في الديوان ١٠١ ، وقبلة :
إلى امرئ لا تعرينا نوافله أظفره الله فلهي له الظفر
والأول وقع في الديوان بعد الثاني في ص ١٠٣ براوية « فهو فداء » . وقبلة :
فلم يكن طاويا عنا نصيحته وفي يديه بدنيا دوننا حصر^(٦)
وانظر اللسان (جسر) والأغاني (٧ : ١٦٨) حيث ورد ترتيب البيتين
فيهما مطابقاً لترتيب سيبويه . الناجذ : الضرس ، أو ضرس الحلم ، أو أقصى
الأضراس . وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته ، كأنه يكلح فتبدو
نواجذه . والباسل : الكرية المنظرة . والذكر : الشديد .
(٣) الغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، للكثير الخير الذي
يتيمن به . وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير .
والشاهد فيه « الخائض » وما بعده ، حيث قطعه من قوله « أمير المؤمنين »
فرفعه ، ولو نصبه على القطع لكان حسناً أيضاً ، ولو جره على البذل أو النعت
لجاز كذلك .

فيقولون : أهل الحمد والحمد هو ، وكذلك الحمد لله أهله : إن شئت جررت ،
وإن شئت نصبت . وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل :
ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام^(١)
وسمنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين^(٢) » ، فسألت عنها
يونس فزعم أنها عربية .

ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^(٣) » . فلو كان كله رفعا كان جيدا . فأما
المؤتون فمحمول على الابتداء .

وقال جل ثناؤه : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ
وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ »

-
- (١) سبق الكلام عليه في ص ١٦ من هذا الجزء . .
(٢) سمعت « رب » في الأصل بشدة فوق الباء وتحتها فتحة إبتاعا للرسم
القديم الذي كان لا يضع الكسرة إلا تحت الحرف . انظر تحقيق النصوص
ص ٥٠ . وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة ، كما في تفسير أبي حيان ١ : ١٩ .
(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء . وقرأ ابن جبير وعمر بن عبید
والجحدري وعيسى بن عمر ، ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، ويونس ،
وهارون عن أبي عمرو : « والمقيمون » بالرفع . وكذا هو في مصحف
ابن مسعود ، وروى أنها كذلك في مصحف أبي . تفسير أبي حيان ٣ : ٣٩٥ .

وَالضَّرَاءُ وَحِينَ الْبَأْسِ»^(١) . ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً . ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله : « وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ »^(٢) .

ونظيرُ هذا النصب من الشعر قول الخُرَيْقِ :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ^(٣)
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُمْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
فَرَفَعُ الطَّيِّبِينَ كَرَفَعُ الْمُؤْتِينَ .

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خَيْطٍ الْعُكْلِيِّ :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نَسِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا^(٤)
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْطَعُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُخْلَيْهَا^(٥)

-
- (١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة . وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب : « والصابرون » عطفاً على « الموفون » . تفسير أبي حيان ٢ : ٧ .
(٢) يعني في الآية ١٦٢ من النساء التي سبقت ، وهي : « والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة » .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٤) الإنصاف لابن الأنباري ٢٧٦ ، والثاني منهما في اللسان (ظعن) .
ونمير : قبيل من بني عامر . وغاويها ، أي مغويها ، كما قالوا : هم ناصب ، أي منصب
أو الغاوي هو الضال نفسه ، فهو غاوي في نفسه مغوي لمن أطاعه .

(٥) أي يخافون عدوهم لقلتهم وذلتهم فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة .
ولمّا يظعنوا أحداً ، أي لا يخافهم عدوهم فيظعن عن داره خوفاً لمن دار نخليها ،
أي إذا حلوا عن دار لم يعرفوا من يحملها بغيرهم . لخوفهم من القبائل طراً . =

وزعم يونس أن من العرب من يقول : «النازلون بكل معترك والطيبين»
فهذا مثل «والصايرين» . ومن العرب من يقول : الطاعنون والقائلين ،
فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتم لهم وذم كما أن الطيبين مدح لهم
وتعظيم . وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته
جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء . كل هذا جائز في ذين البيتين
وما أشبههما ، كل ذلك واسع .

٢٥٠

وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً :

لقد حملت قيس بن عيلان حرباً على مستقل للنوائب والحرب^(١)
أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها على كل حال من ذلول ومن صعب^(٢)

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب
بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله^(٣) ثناء وتعظيماً

= والشاهد فيه نصب «الطاعنين» بإضمار فعل ، ورفع «القائلون» على إضمار
مبتدأ ، لما قصد من معنى الذم فيهما . ولو أراد الوصف والنحلية لأجراه
على ما قبله نعتاً له .

(١) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٢ نقلاً عن سيويه . المستقل : الناهض
بما حمل . والنوائب : ما ينوب الإنسان ، أي يتزل به ، من المهمات والحوادث .
(٢) أخاها ، أي أخا الحرب . عضاضاً ، أي ماضة يعني الحرب . ط : «عضاضاً»
وفي الأصل ، وب : «غضاضاً» ، وأثبت ما في إحدى أصول ط . وفي بعض أصولها
أيضاً : «عضوضاً» . مما لها ، أي للحرب ، ارتفع لها راسكياً لذلولها ولصعبها ،
لا يتهيه شيء .

(٣) ط : «فجعله» .

(٥) سيويه — ج ٢

ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكرُ أهلَ ذاك ، وأذكرُ المقيمين ،
ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيهٌ بقوله : إنا بنى فلانٌ نفعل كذا ، لأنه لا يريد أن يُخبر
مَنْ لا يَدْرِي أنه من بنى فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاً^(١) .
إلا أن هذا يجرى على حرف النداء ، وستره إن شاء الله عز وجل في بابه
في باب النداء مبيناً . وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه ، لأن
إنا بنى فلان ونحوه بمنزلة النداء . وقد ضارعه هذا الباب^(٢) .

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي^(٣)

كأنه حيث^(٤) قال : « إلى نسوةٍ عطَلٍ » صرَّنَ عنده من عُلِمَ أَنَّهُنَّ
شُعْنٌ ، ولكنه ، ذكر^(٥) ذلك تشبيهاً له وتشويهاً . قال الخليل : كأنه
قال : وأذكرهنَّ شعناً ، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره . وإن شئت
جرت على الصفة .

(١) ابتها ، أي مباهاة . والذي في اللسان : « وابتهاً بالشئ » إذا أنست
به وأصبت قربه .

(٢) الكلام بعد كلمة « مبنياً » حذف من ط ، مع إنباته في أصح نسخة
من أصولها .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٣٩٩ من الجزء الأول ، برواية : « وشعثٍ »
بالجر . واستشهد به هنا على نصب « شعناً » بإضمار فعل تقديره : وذكرهنَّ شعناً .

(٤) ب : « حين قال » .

(٥) ط : « كَرَّ » ، وما أثبت من الأصل ، وب يطابق أصح أصول ط .
والعنى مستقيم بكل منهما .

وزعم يونس أنك تقول : مرتُّ بزيد أخيك وصاحبك^(١) ، كقول

الراجز :

بأعينٍ منها مَلِيحاتِ النَّقَبِ شَكْلِ النَّجَارِ وَحَلالِ المَكْتَسَبِ^(٢)

كذلك سمعناه من العرب . وكذلك قال مالك بن خويلد الحناعى : ٢٥١

يَا مَحْيٍ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَّاسٌ^(٣)

(١) يعنى بذلك جواز عطف النعوت بعضها على بعض . وإنما يحسن ذلك عند تباعد المعانى ، نحو « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » بخلاف ما إذا تقاربت نحو « هو الخالق البارئ المصور » . الأشموني وحاشية الصبان ٣ : ٧٢ .

(٢) اللسان (نقب) . وصف جوارى . والنقب ، كذا وردت في ط وطبعة بولاق ، بضم النون وكسرهما . وفي اللسان : « يروى النَّقَبُ والنَّقَبُ . روى الأولى سيبويه ، وروى الثانية الرياشي . فمن قال : النقْب ، عنى دَوْرُ الوجه . ومن قال : النَّقَب ، أراد جمع نِقْبَةٍ ، من الانتقاب بالنقاب » . شكل النجار ، أى هن مما يصلح للتجارة ويحل للكسب . قال الشننمرى : « وقد قيل إنه وصف إبلا ، والأول أشبه . وىروى : شكل النجار ، أى تشاكل نجارها وتشبهه . والنجار : الأصل واللون » .

والشاهد فيه جرى « شكل النجار » و « حلال المكتسب » على ما قبله نعتاً ، ولو قطع بالنصب والرفع لما فيه من معنى المدح لجاز .

(٣) ديوان المهذلين ٣ : ٤ — ٤ وابن يبيت ٦ : ٣٢ واللسان (واحد ٦١) وذكر الشننمرى أن الشعر يروى أيضاً لأبي ذؤيب . وقد أورد السكرى القصيدة مرتين ونسبها فى الأولى ٢١٦ إلى أبي ذؤيب ، ثم قال : « قال أبو نصر : وإنما هى لمالك بن خالد الحناعى » ، وفى الثانية إلى مالك بن خالد ثم قال : « وتُحَلُّ أبا ذؤيب » . قال الشننمرى : « وصف أسداً ، ووقع فى إنشاد البيت غلط ، وهو قوله ذو حيد ، والصواب مترك وهو الأسد المبارك » . قلت : وكذا وردت =

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أَحْدَانُ الرُّجَالِ ، لَهُ صَيْدٌ ، وَجُنْدٌ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ ^(١)

وإن شئت حملته على الابتداء كما قال :

فَتِي النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضُرْغَامَةٌ إِنْ هُمْ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا ^(٢)

وقال آخر :

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتَهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الْأَذْنَانِ وَالْجَارِ نَابِجٌ ^(٣)

روايته عند السكري وقال : « مبترك » ، معتمد ، يعني أسداً . أما ذو الحجد فهو من وصف الوعل . والحجد : تنوء في قرنه ، واحدها حيدة ، كضيق وضيفة وحيف وحيفة . ويروى : « حبد » بالتحريك ، مصدر الأحيد . وحومة الموت ، مجتمعه . والرزام : مبالغة من الرزم ، وهو الصرع . وكذا الفراس : الشديد الفرس ، وهو دق العنق ، ومنه الفريسة .

(١) الصريمة : رميلة فيها شجر تنفرد وتنقطع مما حولها . وأحدان : جمع أحد بمعنى واحد . وأحدان بالنصب مفعول ثانٍ ليحمي ، أي يحمي الصريمة من أحدان الرجال كما تقول : حميت الدار اللص ، فما بعده كلام مستأنف . ورفع أحدان على الابتداء ، أي أحدان الرجال صيدٌ له واحداً بعد واحد . والهماس : مبالغة من الهمس ، وهو صوت المشي الخفي ، وذلك من صفة الأسد ، ومعناه أن الدهر ليس ينجومنه شيء . وعند السكري : « هجاس » من قولهم : هجس ليلته كلها : سهرها . والشاهد فيه : جرى الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم . ولو نصبت لجاز .

(٢) اللسان (ضرغم) مع عزوه إلى إنشاد سيويه . والضرغامة : اسم من أسماء الأسد ، شبه به الممدوح في إقدامه وجراته .

والشاهد فيه « ضرغامة » حيث حملت على الابتداء ، والتقدير : وهو ضرغامة .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل ، ولم أجده تخريجاً . والحلاة : الرطبة من الحبش ، وهي واحدة الحلا . يصفه بضعفه عن مقاومة أعدائه ، فهو سهل المأكل إذا لقوه ، ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تضر و صار كالكلب النابج . وفي المعنى الأول يقول الأعشى في نخره :

وحولى بكر وأشباعها ولست خلا لمن أوعدت

كذلك سمعناها من الشاعرين اللذين قالاها .

واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها^(١) . لو قلت : مررتُ بعبدا لله أخيك صاحب الثياب أو البراز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفخّم به . وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم^(٢) فإن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظمُ النّبيه . وذلك قولك : مررتُ بعبدا لله الصالح . فإن قلت مررتُ بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعمين في المَحَلِّ ، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرف منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد علموا . فاستحسن من هذا^(٣) ما استحسن العربُ ، وأجزه كما أجازته^(٤) .

وليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عزّ وجلّ يكون تعظيما لغيره من المخلوقين^(٥) : لو قلت : الحمدُ لزيد تريد العظمة لم يجز ، وكان عظيما^(٦) .

(١) هذا ما في ط . وفي ب : « يحسن أن يعظم » فقط . وفي الأصل : « يحسن أن تعظم ، كما » .

(٢) ط : « لا يحسن فيه التعظيم » ، وأثبت ما في الأصل وب .

(٣) من هذا ، ساقطة من ط .

(٤) ط : « وأجره كما أجرته » .

(٥) ط : « يكون لغيره من المخلوقين » .

(٦) أي كان أمرا عظيما غير مغتفر . قال السيرافي : يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم : أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة . والآخر : أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به ، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور . يصح أن يورد بعدها التعظيم . وهذا معنى ما ذكره سيويوه .

وقد يجوز أن تقول : مرت بقومك الكرام ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال مرتُ برجلٍ زيدٌ ، فتَنَزَّلُهُ منزلةً من قال لك مَنْ هو وإن لم يتكلم به . فكذلك هذا تَنَزَّلُهُ هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم .

هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

تقول^(١) : أتاني زيدُ الفاسقُ الخبيثُ : لم يرد أن يكرِّره ولا يعرفك شيئاً تُكرِّره ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم^(٢) قرأ هذا الحرف نصباً : « وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ » لم يجعل الحَمَّالَةَ خبراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكرُ حَمَّالَةَ الحطب ، شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره .

[و] قال عروة الصَّعَالِيكُ العَبْسِي :

سَقَوْنِي الْحَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٣)
إِنَّمَا شَتَمَهُمْ بِشَيْءٍ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ . وقال النابغة :
لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بِظُلَاً عَلَى الْأَقَارِعِ^(٤)

(١) بدله في ط : « وذلك قولك » .

(٢) هو عاصم ، ووافقه ابن محبصن . إتحاف فضلاء البشر ٤٤٥ .

(٣) مجالس نعلب ٤١٧ واللسان (نساء) وديوان عروة ٩٠ . ويروى : « سقوني النساء » . والنساء : الحمر التي تزيل العقل . تكنفوه : أحاطوا به . والعداة : جمع عاد بمعنى العدو . وكان قوم امرأته قد احتالوا عليه وسقوه الحمر حتى أجابهم إلى مفاداتها ، وكانت سبية عنده . ب : « تكنهوني » ، تحريف . والشاهد فيه نصب : « عداة » على الشتم ، ولو رفع على القطع لجاز .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ والخزاة ١ : ٤٢٦ وشرح شواهد المغني

للسيوطي ٢٧٦ وديوانه ٥٣ . والبطل ، بالضم : الباطل . والأقارع ، غنى بهم بني قريع ، وهم من بني تميم . وكانوا قد وشوا به النعمان حتى تغير له .

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجَوْهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُمَجِّدُ^(١)
 وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء ، تَضْمُرُ
 في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً . ومثل ذلك :
 مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنَبِيَّهَ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ نَارٍ^(٢)
 حَضَجْرُ كَأُمِّ التَّوَّامِينَ تَوَكَّاتٌ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٣)
 وزعموا أن أبا عمرو كان يُنشد هذا البيت نصبا ، [وهذا الشعر لرجل
 معروف من أزد السَّراة^(٤)] :

٢٥٣

(١) عوف هذا هو عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أحاول :
 أطال وأزاول . والمجادة : المشائمة ، وأصلها من الجدع ، وهو قطع الأنف
 والأذن . في الأصل : « أقارِع عوب » ، تحريف . وفي ب : « من تخادع »
 تحريف كذلك .

والشاهد فيه نصب « وجوه » على القدم ، ولو رفعه على القطع لجاز .
 (٢) ثاني البيتين في ابن عيش ١ : ٣٦ وهما من الحسين التي لم يعرف لها
 قائل . الجران : باطن العنق . والثائر : طالب الثأر . يهجو رجلاً بالتميم والسكون
 إلى رفاهة العيش والنوم عن الثأر .

(٣) الحضجر ، كهزير : العظيم البطن ، ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم
 بطنها . جملة في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكت على مرفقيها
 لثقلها . مستهلة عاشر : رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها . يعني أنها
 وادت على عدة حملها فكان ذلك أنقل لها . وفي مثل هذا المعنى قوله :

رَأَيْتُكَ يَا ابْنِي أَخِي قَدْ مَحْنَتَا وَلَا يَطْلُبُ الْأَوْتَارُ إِلَّا الْمَلُوحَ

والملوح : الهزيل الضامر .

والشاهد فيه رفع « حضجر » على القطع والابتداء ، ولو نصبه على الظم
 بإضمار فعل لجاز ذلك .

(٤) التكملة من ط ، وليست في الأصل ولا ب .

قُبِّحَ مَنْ يَزْنِي بِعَوٍّ فِي مَنْ ذَوَاتِ الْخُمُرِ^(١)
الْأَكْلَ الْأَشْلَاءَ لَا يَحْفَلُ ضَوْءُ الْقَمَرِ^(٢)

وإن شاء جعله صفةً فجروه على الاسم .

وزعم يونس أنه سمع الفرزدق يُنشد :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي^(٣)
شَفَارَةً تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةً لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(٤)

(١) دحا على من يرضاه من النساء بالقبوح ، وهو الإقصاء والإبعاد . وذوات
الخمر : النساء .

(٢) الأشلاء : جمع شلو ، وهو العضو بما عليه من اللحم . لا يحفل ضوء
القمر : لا يناله ، لأنه ليس بمن يسرى بالليل في السفر . يهجوهم بالنهم والقعود
عن الأسفار . وفي ط : « الآكل الأشلاء » بالسین المهملة ، جمع سلى ، وهو غشاء
رقيق يحيط بالجنين . غنى أنه يأكل الأقدار لهنمه .

والشاهد فيه نصب « الآكل » على الدم ، ولو رفعه على القطع لجاز

(٣) الخزانة ٣ : ١٢٦ والمبنى ١ : ٥٥٠ / ٤ : ٤٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٣٣
وهمع الهوامع ١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المغني ١٧٤ وديوان الفرزدق ٤٥١ .
القدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل . والعشار : جمع عشاء ، وهي الناقة
أتى عليها من حملها عشرة أشهر . يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن
عليه عشاره .

(٤) الشفارة : التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنحه الرضاع عند الحلب ،
وأصله من شغل الكلب ، إذا رفع رجله ليبول . تقذ ، من الوقذ ، وهو أشد
الضرب . والفصيل : ولد الناقة . فطارة من الفطر ، وهو القبض على الضرع
بأطراف الأصابع لصغره . والأبكار : التي نتجت أول بطن . وقوادمها : أخلافها
وهي أربعة : قادمان وآخران ، فسماها جميعاً قوادم على المجاز . وإنما نعتها بهذا =

جعله شتماً ، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً بذلك .
 ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً . [و] قال :
 ٢٥٤ طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ^(١)
 وَلَا الْحِجَاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقْلِبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصَّقُورِ ^(٢)
 فهذا بمنزلة « وجوه قروء ^(٣) » .
 وأما قول حسان بن ثابت :
 حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِرِ ^(٤)

= الضرب من الحلب لأنه أصعب مراساً .

والشاهد فيه نصب « شغارة » و « فطارة » على الدم ، ولو رفع قطعاً على الابتداء لجاز .

(١) البيتان نسبهما الجاحظ في البيان ١ : ٣٨٦ إلى إمام بن أكرم النخعي .
 قال : « وكان الحجاج جملته على بعض شرط أبان بن مروان ثم حبسه ، فلما خرج قال . . » . والثاني منهما في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ . ذكر أنه كان سجيناً فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه .

(٢) نمت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تسلق الجفنين ، وشبه عينيه عند تقلبيه لها حذراً وجنباً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالفرانيق ونحوها ، إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حاليتها حذراً منها . قال الجاحظ :
 « لأن طير الماء لا يكون أبداً إلا منسلق الأجفان » .

والشاهد فيه نصب « عيني بنت ماء » على الدم . ولو قطعه فرفعه لجاز .

(٣) يشير إلى بيت النابغة الذي سبق في ٧١ .

(٤) ابن يبيش ٢ : ١٠٢ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٠ وديوان حسان ٢١٣ . هجاني الحارث بن كعب رهن النجاشي الشاعر . الجوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف . والجاحير : جمع جمخور كمصفور ، وهو الضئيف ، أو الواسع الجوف .

لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمُ البِغَالِ وأحلامُ العَصَافِيرِ^(١)
فلم يردُّ أن يجعله شتاً ، ولكنّه أراد أن يعدّد صفاتهم ويفسّرّها ،
فكأنّه قال : أمّا أجسامهم فكذا وأمّا أحلامهم فكذا .

وقال الخليل رحمه الله : لو جعله شتاً فنصبه على الفعل كان جائزاً .

وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً
ولا ذمّاً ولا شيئاً^(٢) مما ذكرتُ لك . وقال :

وما غرّني حوزُ الرّزّاميِّ محضناً عواشيتها بالجوِّ وهو خصب^(٣)

ومحضنٌ : اسمُ الرّزّاميِّ ، فنصبه على أغني ، وهو فعلٌ يظهر ، لأنّه لم يرد
أكثرَ من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً . وكذلك
سمع هذا البيت من أفواه العرب ، وزعموا أن اسمه محضنٌ .

ومن هذا التّرحمُ ، والتّرحمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون

(١) لا بأس ، أي لا خوف ، وهو تهكم . وأراد جسوم البغال ، فأفرد
الجسم للضرورة . ينهتهم بضخامة الأبدان وضآلة العقول .

والشاهد فيه رفع « جسم » و « أحلام » على القطع ، لأنّه لم يقصد إلى الذم .
(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا شتاً » . وفي ب : « أن تنصب »
و « لا تريد » .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وحوز الإبل : جمعها للعلف .
والرزّامي : نسبة إلى رزام ، وهم حي من بني عمرو بن قنم . والعواشي : جمع
عاشية ، وهي التي ترعى بالعشى من المواشي . يقول : جمعها للعلف ليجنح الضيف
في حال خصب الزمان ؛ لأنها لا تحلب وهي تطف .

والشاهد فيه نصب « محضن » بإظهار فعل يجوز إظهاره ، وهو أغني ،
ولم يقصد مدحاً ولا ذمّاً فنصبه عليه .

بكلِّ صفةٍ ولا كلِّ اسمٍ ، ولكن تَرَحَّمْ بما تَرَحَّمُ به العرب ^(١)
 وزعم الخليل أنه يقول : مرتُّ به المسكينُ ، على البدل ، وفيه معنى
 الترحم ، وبدله كبذل مرتُّ به أخيك . وقال :
 فَأَصْبَحْتُ بَقَرَقَرَى كَوَانِسَا فَلَ تَلَمَّهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا ^(٢)
 وكان الخليل يقول : إن شئت رفعتَه من وجهين فقلت : مرتُّ به
 البائسُ ، كأنه لما قال مرتُّ به قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئاً :
 المسكينُ هو ، والبائسُ أنت . وإن شاء قال : مرتُّ به المسكينُ هو ، والبائسُ
 أنت ^(٣) . وإن شاء قال : مرتُّ به المسكينُ ، كما قال :
 * بِنَا تَمِيَا يُكْشَفُ الضَّبَابُ ^(٤) *

(١) به العرب ، ساقطة من ب . قال السيرافي : مذهب الترحم على غير منهاج
 التعظيم والشتم ؛ وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد
 وجب للمعظم والمستنوم وشهراً وعرفاً به قبل التعظيم والشتم ، فيذكره المعظم
 أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء ، أو على جهة الوضع منه والذم . والترحم
 إنما هو رقة وتحن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه وتحنا .
 (٢) مع الهوامع ١ : ٦٦ / ٢ : ١١٧ ، ١١٧ . وقرقرى : موضع مخصب
 بالجمامة . ويقال كنس الظبي وبقر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ، فاستماره
 هنا للإبل . ينعت إبلا بركت بعد أن شبت ، فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة
 إلى الرعى . وأصل البائس الفقير المحتاج ، فجعله هنا لمن أجهده العمل ،
 على معنى الترحم .

والشاهد نصب « البائس » بإضمار فعل على معنى الترحم ، وهو فعل لا يظهر
 كما لا يظهر فعل المدح والذم .

(٣) الكلام بعد « أنت » السابقة إلى هنا ساقط من ط .

(٤) لرؤبة في ديوانه ١٦٩ . وانظر ابن عيش ٢ : ١٨ والحزانة ١ : ٤١٢
 والبيان ٤ : ٣٠٢ والأشعوني ٣ : ١٨٣ . وضبطت القافية بضم الباء في بعض =

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ معنى رَحْمَةُ اللَّهِ .
فما يُترحمُّ به يجوز فيه هذان الوجهان ، وهو قول الخليل رحمه الله . وقال
أيضا : يكونُ مرتُّ به المسكينُ على : المسكينُ مرتُّ به ، وهذا بمنزلة لقيته
عبدُ الله ، إذا أراد عبدُ الله لقيته . وهذا في الشعر كثيرٌ .

وأما يونس فيقول : مرتُّ به المسكينُ على قوله : مرتُّ به مسكيناً .
وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام ،
ولو جاز هذا لجاز مرتُّ بعبد الله الظريف ، تريد ظريفاً . ولكنك إن شئت
جملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيتُ المسكينَ ، لأنه إذا قال
مرتُّ بعبد الله فهو عمَلٌ ، كأنه أضمر عملاً . وكأن الذين حملوه على هذا
إنما حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمَر ، فكان^(١) حملهم إيَّاه على
الفعل أحسن .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكينُ أحقُّ ، على الإضمار الذي
جاز في مرتُّ ، كأنه قال : إنه هو المسكينُ أحقُّ . وهو ضعيف . وجاز
هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجرته
مجرى : إننا تمنا ذاهبون . فإذا قلت : بي المسكينَ كان الأمر ، أو بك
المسكينَ مرتُّ ، فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك
فلا يجوز أن يكون لا يدرى مَنْ تعني ، لأنك لست تحدث عن غائب ،

= المراجع ، وصوابها الإسكان . وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستبهامه .
يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها .

والشاهد فيه نصب « تمنا » على الاختصاص والفخر .

(١) ط : « وكان » .

ولكنك تنصبه على قولك : « بناً تَمياً »^(١) ، وإن شئت رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما قبله . فهذا المعنى يجرى على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد .

وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل . وكذلك مرت به المسكين ، يحمل الرفع على الرفع ، والجر على الجر ، والنصب على النصب . ويَزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ . وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق .

هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على ما [هو] قبله

من الأسماء المبهمة^(٢)

والأسماء المبهمة : هَذَا ، وَهَذَانِ ، وَهَذِهِ ، وَهَاتَانِ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَذَلِكَ^(٣)

(١) إشارة إلى الشاهد السابق :

• بناً تَمياً يكشف الضباب •

(٢) قال السيرافي : ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصلها ومثلها . ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرّة : هو وهي وهما وهم وهن . وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب . وعلى أن أبا العباس المبرد قال : علامات الإضمار كلها مبهمة . والمبهم على ضربين : منه ما يقع مضمراً ، ومنه ما يقع غير مضمّر . وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن هو وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء ، ولا تفصل شيئاً من شيء ، من الموات والحيوان وغيره :

(٣) ط : « وذلك » .

وَذَانِكَ ، وَتِلْكَ وَتَانِكَ ، وَتِيكَ ، وَأُولَئِكَ ، وَهُوَ وَهِيَ ، وَهَآءُ ، وَهُمْ وَهُنَّ ،
وما أشبه هذه الأسماء ، وما يَنْتَصِبُ لَأَنَّهُ خَيْرٌ لِلْمَعْرُوفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْأَسْمَاءِ
غَيْرِ الْمُبْهَمَةِ .

فَأَمَّا الْمَبْنِيُّ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ فَقَوْلُكَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، وَهَؤُلَاءِ
قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ ، وَذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا . فَبِذَا اسْمٍ
مُبْتَدَأُ يَبْنَى ^(١) عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ . وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ هَذَا كَلَامًا حَتَّى
يُبْنَى عَلَيْهِ أَوْ يُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ . فَالْمُبْتَدَأُ مُسْنَدٌ وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ،
فَقَدْ عَمِلَ هَذَا فِيهِ بَعْدَهُ كَمَا يَعْمَلُ الْجَارُ وَالْفِعْلُ فِيهِ بَعْدَهُ . وَالْمَعْنَى أَنَّكَ تَرِيدُ
أَنْ تَنْبِّهَ لَهُ مُنْطَلِقًا ، لَا تَرِيدُ أَنْ تَعْرِفَهُ عَبْدُ اللَّهِ ، لِأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا ، فَمُنْطَلَقٌ حَالٌ قَدْ صَارَ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ وَحَالٌ
بَيْنَ مُنْطَلِقٍ وَهَذَا ، كَمَا حَالٌ بَيْنَ رَاكِبٍ وَالْفِعْلِ حِينَ قُلْتَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ
رَاكِبًا ، صَارَ جَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ وَصَارَ الرَّاكِبُ حَالًا . فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَذَاكَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا . إِلَّا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَاكَ فَأَنْتَ تَنْبِّهُ لَشَيْءٍ مُتَرَاخٍ .
وَهَؤُلَاءِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا ، وَأُولَئِكَ بِمَنْزِلَةِ ذَاكَ ، وَتِلْكَ بِمَنْزِلَةِ ذَاكَ . فَكَذَلِكَ
هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ الَّتِي تَوْصَفُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا هُوَ فَعَلَامَةٌ مُضْمَرٌ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَحَالٌ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ بَعْدَ هَذَا .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، فَصَارَ الْمَعْرُوفُ حَالًا . وَذَلِكَ أَنَّكَ ذَكَرْتَ
لِلْمَخَاطَبِ إِنْسَانًا كَانَ يَجْهَلُهُ أَوْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَثْبَتَهُ ^(٢)

(١) ط : « لِيَبْنَى » .

(٢) ط : « أَثْبَتَهُ » .

أو الزمة معروفاً ، فصار المعروفُ حالاً ، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت :
هذا زيدٌ منطلقاً^(١) . والمعنى أنك أردت أن توضّح أن المذكور زيدٌ حين
قلت معروفاً ، ولا يجوز أن تدكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ،
لأنه يعرفُ ويؤكدُ ، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز ، لأن الانطلاق
لا يوضحُ أنه زيدٌ ولا يؤكدُ . ومعنى قوله معروفاً : لا شك ، وليس
ذا في منطلق . وكذلك هو الحقُّ بيّناً ، ومعلوماً ، لأنّ ذا مما يوضح ويؤكدُ
به الحقُّ .

وكذلك هي وهما وهم وهن ، وأنا وأنت وإنه^(٢) . قال ابن دارة^(٣) :

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسي
وهل بدارةٍ بالناسِ من عارٍ^(٤)

(١) السيرافي : اعلم أن النصب في : هذا زيد منطلقاً ، على غير وجه النصب
في قولنا : هو زيد معروفاً . وبين ذلك لك أنك لا تقول : هو زيد منطلقاً .
أما النصب في : هذا عبد الله . إلخ فقد ذكرناه . وأما نصب : هو زيد معروفاً
فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به . وذلك أنك إذا قلت : هو زيد فقد
خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقاً وأن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب
أن المخبر يحقق ما خبر به . فإذا قال : هو زيد معروفاً فكأنه قال : لا شك فيه
وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق وما أشبهه .

(٢) كلمة « وهم » و « وأنت » حاقطان من ط .

(٣) اسمه سالم بن دارة . ودارة أمه ، سميت بذلك لجمالها ، تشبهاً بدارة القمر .
واسم أبيه مسافع ، وهو من بني عبد الله بن غطفان بن قيس . انظر نوادر
المخطوطات ١ : ٩٢ وجمهرة ابن حزم ٢٤٩ والخزانة ١ : ٢٨٩ والشعراء ٣٦٢ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٨٥ والخصائص ٢ : ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ —

٣ : ٦٠ وابن عيش ٢ : ٩٤ والخزانة ١ : ٥٥٣ والجنى ٣ : ١٨٦ والأشعوني
٢ : ١٨٥ . والبيت من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

والشاهد فيه نصب « معروفاً » على الحال المؤكدة لجملة « أنا ابن دارة » .

وقد يكون هذا وصواحيبه بمنزلة هو ، يعرف به ، تقول : هذا عبد الله
فأعرفه ؛ إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً
بمحضرتك .

وقد تقول : هو عبد الله ، وأنا عبد الله ، فأخيراً أو موعداً . أى
اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ^(١) ، ثم يفسر الحال التي كان
يعلمه عليها أو تبلغه فيقول ^(٢) : أنا عبد الله كريماً [جواداً] ، وهو عبد الله
شجاعاً بطلاً .

وتقول : إني عبد الله ؛ مصغراً نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول :
آكلًا كما تأكل العبيد ^(٣) .

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن
يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل ، أو صفة غير عمل ، ولا تريد
أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم [توعده ولم] تفخر أو تصغر
نفسك ؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل ، أو تنزل
المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيدا ، فصار هذا كتعريفك
إياه باسمه .

وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ، فإن
النحويين ممّا ^(٤) يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن رجلاً من

(١) ط : « يبلغك عني » .

(٢) ط : « ثم يفسر الحال ... فيقول » .

(٣) ط : « ويقول إني عبد الله ... ثم يفسر حال العبد فيقول : آكلًا
كما يأكل العبد وشاربًا كما يشرب العبد » .

(٤) سقطت هذه الكلمة من ط .

إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال :
 أنا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً ؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك
 بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتى استغنيتَ أنت عن التسمية ، لأنَّ هوَ
 وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى .
 إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط ، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلتَ من أنت ؟ ٢٥٨
 فقال : أنا عبدُ الله ^(١) منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً .

وأما ما ينتصب لأنه خبرٌ مبنى ^(٢) على اسمٍ غيرِ مبهمٍ ، فقولك :
 أخوك عبدُ الله معروفاً . هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز في الاسم الذي
 بعد هوَ وأخواتها .

هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك [قولك] : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقين . وإنما نصبتَ
 للمنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفةً أبد الله ، ولا أن يكون صفةً
 للثنين ، فلما كان ذلك محالاً جعلته ^(٣) حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت :
 هذا عبدُ الله منطلقاً .

وهذا شبهةٌ بقولك ^(٤) : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين .
 وإن شئت قلت : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، لأن المنطلقين في هذا
 الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه .

(١) ط : « أنا زيد » .

(٢) ط : « لبنى » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « جعلتهم » .

(٤) ط : « بقوله » .

وتقول : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين ، إذا خلطتهم ومن قال :
هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان قال : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقون ؛
لأنه لم يُشرك بين عبد الله وبين ناسٍ في الانطلاق .

وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلها راتمين . وقد يقول بعضهم : هذه ناقةٌ
وفصيلها راتمان . وهذا شيءٌ بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم ،
إنما يريد كلُّ شاةٍ وسَخْلَةٌ لها بدرهم . ومن قال كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها ، فجعله
بمَنْزِلَةِ كلِّ رجلٍ وعبدُ الله [منطلقاً] لم يقل في الراتمين إلاَّ النصب ^(١) ،
لأنه إنما يريد حينئذٍ المعرفة ، ولا يريد أن يُدْخَلَ السَخْلَةُ في الكلِّ ^(٢)
لأن كلَّ لا يدخل في هذا الموضع إلاَّ على النكرة . والوجهُ كلُّ شاةٍ
وسَخْلَتُها بدرهم ، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتمين ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم ،
وهو القياسُ . والوجه الآخرُ قد قاله بعضُ العرب .

(١) ط : « بالنصب » .

(٢) هذا ما في ب . وفي ط : « في كل » وفي الأصل : « في الشاة لكل » .

هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة^(١)

وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدثنا بذلك يونسُ وأبو الخطاب
عن يوثقُ به من العرب .

وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين :

فوجهُ أنك حين قلت : هذا عبدُ الله أضمرت هذا أو هو ، كأنك
قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ . والوجهُ الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً
لهذا ، كقولك : هذا حُلُوٌ حارِضٌ ، لا تريد أن تنقض الخلاوة ، ولكنك
تزعم أنه جمع الطَّعْمين . وقال الله عز وجل : « كَلَّا إِنَّهَا لَأَنفٌ
لِّلشَّوَى^(٢) » . وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله^(٣) . « هذا بَعْلِي شَيْخٌ^(٤) » .

(١) السيراني ما ملخصه : افرد الباب لجواز رفع منطلق من قولك هذا
عبد الله منطلق . ورفع من أربعة أوجه ذكر سيويه عن الخليل وجهين منها
كما ترى ، والوجهان الآخران ، أحدهما : أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا
عطف بيان ، كأنه قال : عبد الله منطلق ، ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا
الوجه . والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيد ، فيكون التقدير : هذا منطلق
وتقديره ، هذا زيد رجل منطلق ، فتبدل رجل من زيد ، ثم تحذف الموصوف
وتقيم الصفة مقامه .

(٢) الآية ١٥ من سورة الماعج .

(٣) ط : « ابن مسعود » ، وأبو عبد الله ، كنية عبد الله بن مسعود .

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود ، وفي ط : « وهذا بعل شَيْخ » . والاستشهاد
بآيات الكتاب مع إغفال نحو الواو والفاء جائز صحيح وقع في كتب العلماء ،
انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

قال : سمعنا من يروى هذا الشعر من العرب يرفعه (١) :
 مَنْ يَكُ ذَابِتٌ فِهَذَا بَيْتِي مَقِيطٌ مَصِيفٌ مُشْتِيٌّ (٢)

وأما قول الأخطل :

٢٥٩

ولقد أبيتُ من الفَناءِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ (٣)
 فزعم الخليل رحمه الله أن هذا ليس على إضمار أنا . ولو جاز هذا على

(١) بدل هذه العبارة جميعها في ط : « وقال الراجز » ، مع إضافة « سمعنا »
 من يروى هذا الشعر من العرب يرفعه « بعد ذلك » ، وموضعها في الأصل وب
 كما أثبت .

(٢) الشاهد من الحسين التي لم يعرف لها قائل . لكنه في ملحقات ديوان
 رؤبة وانظر أمالي ابن النجري ٢ : ٢٥٥ والإصناف ٧٢٥ وابن يعيش ١ : ١٩٠
 والمبني ١ : ٥٦١ ومع الموامع ١ : ١٠٨ / ٢ : ٦٧ والأشعوني ١ : ٢٢٢ .
 والبت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف ، جمعه أبت
 وبتات بالكسر . مقبِط : أي يكفيني لقبطي ، يقال قبطني هذا الطعام وهذا
 الثوب ، أي كفاني لقبطي ، وكذلك مشيت يكفي للشاء ، وهو على المجاز ،
 أي قبِطَ فيه ويشتي . يريد أنه لا شيء له إلا كساؤه يستعمله في كل زمان .
 والشاهد فيه رفع « مقبِط » وما بعده على الخبر . والنصب على الحال أحسن
 وأكثر . ويجوز رفعه على البدل أيضاً .

(٣) ديوان الأخطل ٨٤ وابن النجري ٢ : ٢٩٧ وابن يعيش ٣ : ١٤٦ /
 ٧ : ٨٧ والإصناف ٧١٠ والخزاعة ٢ : ٥٥٣ . بمنزل ، أي في مكان قريب ممكن .
 لا حرج : لا أخرج من لذة . لا محروم : لا أحرم ما أشتهى .
 والشاهد رفع « حرم » و « محروم » . وهو في مذهب الخليل على الحمل
 على الحكاية ، أي كالأذى يقال له لا حرج ومحروم . ويجوز رفعه على إضمار خبر
 أي آيت لا حرج ولا محروم في المكان الذي آيت فيه . وكان وجه الكلام
 نصبها على الخبر أو الحال .

إضمار أنا لجاز : كان عبدُ الله لا مُسْلِمٌ ولا صالح على إضمار هو . ولكنه
فيما زعم الخليل رحمه الله : فأبيتُ بمنزلة الذي يقال له لا حرجٌ ولا محرومٌ .
ويقويه في ذلك قوله ، وهو الربيع الأسدي^(١) :

على حين أن كانت عُقيلٌ وشائِظا وكانت كلابٌ خامري أم عامر
فإنما أراد : كانت كلابٌ التي يقال لها خامري أم عامر .

وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيتُ لا حرجٌ
ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به . وقال الخليل رحمه الله : كأنه^(٢) حكايةٌ
لما كان يُتكلّم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :
كذَبْتُمْ وبيتَ الله لا تنكِحُونَهَا بني شاب قرناها تصرُّ وتَحْلُبُ^(٣)

(١) وهو الربيع الأسدي ، ساقط من ط . ونسبه الشنتمري إلى الأخطل
كسابقه ، ولم أجده في ديوان الأخطل . والبيت في اللسان (وشط) بدون نسبة .
والوشائط : جمع وشيطة ووشيط ، وهم الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم ،
هم حشو فيهم . وكنية الضبع ، يقال لها خامري ، أي ادخل الحمر ، وهو بالنحر يك
ما تستتر فيه وتستكن به ، فتدخل جحرها فتصاد . وفتح « حين » لإضاقتها
إلى غير متمكن ، ويجوز جرّها على الأصل .

والشاهد فيه وضع « خامري » موضع خبر كان ، على معنى الحكاية ،
أي يقال لها خامري يا أم عامر . وأتى به شاهداً لتقوية ما ذهب إليه الخليل .
(٢) ط : « وقول الخليل » مع إسقاط « كأنه » .

(٣) نسب البيت إلى رجل من بني أسد . وسيأتي في سيبويه ٢ : ٦٤ ، ٦٥ .
وانظر الخصائص ٢ : ٣٦٧ والكامل ٢١٧ والتصریح ١ : ١١٧ . أراد
لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها شاب قرناها ، والتي تصرُّ =

أى بنى من يقال له ذلك .

والتفسير الآخر [الذى] على النفى كأنه أسهل .

وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف ،
فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق . وتقول : هذا زيد رجل منطلق على
البدل ، كما قال تعالى جدّه : « بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ^(١) » . فهذه أربعة
أوجه في الرفع .

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ

أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا ، وهما بمنزلة
اسم واحد ، كأنك قلت : هذا منطلق . قال النابغة :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَقْتُهَا لِسِتَةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ ^(٢)
كأنه قال : وهذا سابع .

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنياً على هذا ،

= الماشية ، أى تشد ضروعها ليجتمع الدر فتحلب . والقرن : الفود من الشعر
في جانب الرأس ، يعنى المعجوز الرابعة .

والشاهد فيه حمل « بنى شاب قرناها » على الحكاية .

(١) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٢) ديوان النابغة ٥٠ والعينى ٤ : ٨٢ ، والأشعوني ٢ : ٢٧٦ . توهمها :

لم يعرفها إلا توهمها ؛ لحفاء معالمها وانطماسها . وآيات الدار : علاماتها وما بقى منها
كالثاني والرماد والأوتاد . لستة أعوام ، أى بعدها ، كما يقال لعشر خلون ،
أى بعد عشر .

والشاهد فيه رفع « سابع » خبراً لذا ؛ لأن العام عند سيويوه صفة ، وإن صح
أن يكون بدلاً أو عطف بيان .

وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً .
 وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ،
 وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد ، وإنما أشار فقال هذا منطلقاً ،
 فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها ،
 لأنَّ المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى
 التنبيه والتعريف ، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعلُ
 بين الفعل والخبر ، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصار فيها^(١) كما كان
 الظرفُ موضعاً^(٢) قد صيرَ فيه بالنية وإن لم يذْكرُ فعلاً^(٣) . وذلك أنَّك
 إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً ؛
 وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين^(٤) لأنَّه ليس من صفته
 ولا محمولاً على ما حمل عليه ، فأشبهه عندم ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذا عَمِلَ فيما بعده عَمَلَ الفعل ، وصار منطلقاً حالاً ، فانتصب
 بهذا الكلام انتصاباً راكب بقولك : مرَّ زيدٌ راكباً .

وأما قوله عز وجل « هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً^(٥) » فإنَّ الحقَّ لا يكون صفةً

(١) ط : « فصار فيها » .

(٢) الأصل وب : « وكان الظرف موضع » ، وأثبت ما في ط .

(٣) السيراني ما ملخصه : يريد أن الحال في قولك : هذا الرجل منطلقاً ،
 وهذا عبد الله منطلقاً مفعول فيها ، لأنَّ المعنى اتبته له في هذه الحال . وقوله :
 لأنَّ المبتدأ يعمل فيما بعده ، مضاف يرفع ما بعده من الخبر . والظاهر من كلامه
 في هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل ، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ إذا كان إشارة
 حمل فيما بعده ، نحو هذا ، وما جرى مجراه .

(٤) ط : « بعشرين » .

(٥) الآية ٣١ من سورة فاطر .

٢٦١ لهو ، من قبل أن هو اسم مضمر والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً ، لأنه
 [قد] استغنى عن الصفة . وإنما تضيير الاسم حين يستغنى بالمعرفة ^(١) ،
 فمن ثم لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل . ألا ترى أنك لو قلت :
 مرتت هو الرجل ، لم يجوز ولم يحسن ، ولو قلت : مرتت بهذا الرجل ،
 كان حسناً جميلاً .

هذا باب ما ينتصب فيه الخبر

لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته
 وذلك قولك : فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً . فعبدُ الله
 ارتفع بالابتداء ^(٢) لأن الذي ذكرت ^(٣) قبله وبعده ليس به ، وإنما هو
 موضعٌ له ، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله . ألا ترى أنك
 لو قلت : فيها عبدُ الله حسنُ السكوت وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسنُ
 واستغنى في قولك : هذا عبدُ الله - وتقول : عبدُ الله فيها ، فيصيرُ كقولك
 عبدُ الله أخوك . إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء ^(٤) .
 ويدلُّك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيداً ، فيصيرُ بمنزلة قولك :
 إن زيداً فيها ، لأن فيها لما صارت مستقرّاً لزيد يستغنى به السكوتُ وقع

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل وط : « حين تستغنى بالمعرفة » .

(٢) ط : « لا ابتداء » .

(٣) ط : « ذكر » .

(٤) السيرافي : مذهب سيويه أن الاسم يرتفع بالابتداء آخرت الظرف
 أو قدمته . وقال الكوفيون : إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع
 في الظرف المتأخر . فكان من حجة سيويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا
 الاسم وإن كان قبله ظرف ، كقولنا : إن في الدار زيداً .

مَوْعَ الأَسْمَاءِ ، كما أَنَّ قولك : عبدُ الله لقيتهُ يصير لقيتهُ فيه بمنزلة الاسم ،
 كأنك قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، فصار قولك فيها كقولك : استقرَّ
 عبدُ الله ، ثم أردت أن تُخبر على آيةٍ حالٍ استقرَّ فقلت قائماً ، فقامتُ حالٌ
 مستقرٌّ فيها . وإن شئت ألفتُ فيها فقلت : فيها عبدُ الله قائمٌ
 قال النابغة :

فَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتُني ضَيْلَةً من الرُّقْشِ في أنبايها الشَّمُ نَاقِعٌ^(١)
 وقال الهذلي^(٢) :

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِلَكُمْ قَرَفَ الحَتَّى وَعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزٌ^(٣)

- (١) ديوان النابغة ٥١ والعيني ٤ : ٧٣ وشرح شواهد المغني ٣٠٥ والأشعري
 ٣ : ٩٠ . ساورتني : وابتنيتني ، والأفصى لا تلدغ . لا ونبأ . والضئيلة : الدقيقة ،
 وإنما يدق جسمها عند الكبر ، فيكون ذلك أنكى لسمها . والرقش : جمع
 رقشاء ، وهي المنقطة بسواد . والناعم : الخالص ، أو الثابت .
 والشاهد فيه رفع « ناعم » على الخبرية للسم ، مع إلقاء الجار والمجرور .
 ولو نصب « ناعم » على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .
 (٢) هو المتنخل الهذلي . ديوان الهذليين ١٥ : ٢ والبيان ١ : ١٧ . وقد ورد
 في الشنمري « المنخل » خطأ . وانظر للبيت شرح شواهد الشافعية ٤٨٨ .
 ونسب أيضاً إلى أبي ذؤيب الهذلي في الحيوان ٥ : ٢٨٥ وبعض نسخ البيان .
 (٣) لا در دره : لاكثر خبره ولازكا عمله . والنازل : الضيف ينزل على
 القوم . في الأصل وب : « باذلكم » ، صوابه في ط . وروى : « نازلهم » .
 والحتى : سويق الدوم ، وقرفة : فشره ، يريد اللحملة التي على عجمه ، والقرف
 والقرفة : القشرة ، وقد أطلقت القرفة على قشر شجرة طيبة الريح . يقول :
 لا اتسع عيشي إن آثرث نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الحتى .
 والشاهد فيه رفع « مكنوز » على الخبرية للبر مع إلقاء الظرف . ولو نصبه
 على الحال مع اعتماد الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

كأنك قلت : البر مكنوزٌ عندي ، وعبدُ الله قائمٌ فيها .
 فإذا نصبتَ القائمَ فيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستغنى بها ،
 ففعلَ المبتدأ حين لم يكن القائمُ مبنياً عليه ، عملَ هذا زيدٌ قائماً ، وإنما
 تجعلُ فيها ، إذا رفعت القائمَ ^(١) ، مستقراً للقيام وموضعا له ، وكأنك لو قلت :
 فيها عبدُ الله ، لم يَجْزِ عليه السكوتُ ^(٢) . وهذا يدلُّك على أن « فيها »
 لا يُحدث ^(٣) الرفعَ أيضاً في عبد الله ؛ لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتُلغى ،
 ولو كان عبدُ الله يرفعُ فيها لارتفع بقولك بك عبدُ الله مأخوذاً ؛ لأنَّ الذي
 يرفعُ وينصبُ ما يستغنى عليه السكوتُ ومالا يستغنى ، بمنزلة [واحدة] .
 ألا ترى أن كانَ تعملَ عملَ ضربٍ ، ولو قلت كان عبدُ الله لم يكن كلاماً ،
 ولو قلت ضربَ عبدِ الله كان كلاماً .

ومما جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قوله ، لابن مقبل ^(٤) :
 لا صافرُ النِّيِّ مدخولٌ ولا هيجُ عارى العظامِ عليه الودعُ منظومٌ ^(٥)

(١) في الأصل : « وقعت القائم » صوابه في ب ، ط .

(٢) ب فقط : « السكوت عليه » .

(٣) في الأصل فقط : « تحدث » .

(٤) لابن مقبل ، ساقطة من ط ، وهو من زيادات الكتاب لاجرم . وانظر

ديوان ابن مقبل ٢٦٩ واللسان (هيج ، سفر) .

(٥) النِّي ، بالكسر والفتح : الشحم . صافر : منكشف ظاهر ، من السفور .

والمدخول : المهزول . والهيج بكسر الباء الموحدة : المتورم ، عن الكثير اللحم .

ط : « هيج » بالياء المثناة ، تحريف . والودع : الحرز . نعت امرأة فشبهها
 بظبي هذا صفته .

والشاهد فيه رفع « منظوم » على الخبرية للودع . وانظر ما سلف في الشاهد

السابق . والنصب قراءة ابن عيسى والأعرج وقتادة وابن جبير . والرفع قراءة

الجمهور . انظر تفسير أبي حيان ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

فجميع ما يكون ظرفاً تُلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرّاً إلا على ما كان (١) عليه أولاً قبل الظرف ، ويكون موضع الخبر دون الاسم ، فجرى في أحد الوجهين مجرى مالا يستغنى عليه السكوت ، كقولك : فيك زيدٌ راغبٌ فرغبته فيه .

ومثل قولك فيها عبدُ الله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ؛ كأن قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت خالصاً . ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، « وفيها » لغوٌ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص .

وقد قرئ هذا الحرفُ على وجهين : « قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يومَ القيامة » (٢) ، بالرفع والنصب (٣) .

وبعضُ العرب يقول : هو لك الجاه الغفيرُ ، يرفع كما يرفع الخالص .

(١) ط : « يكون » .

(٢) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٣) السيرافي : « هي » ، عند سيبويه مبتدأ ، وللذين آمنوا خبره ، وخالصة منصوب على الحال والعامل فيها اللام على تقدير استقر وما أشبه ذلك . فإن قال قائل : الحال مستصحبة فكيف تكون خالصة في يوم القيامة والتي متى لهم في الحياة الدنيا ؟ قيل : الحال على كل حال مستصحبة ، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخراً بتقدير شيء مستصحب ، كقوله تعالى : « فادخلوها خالدين » وقد علم أن الخلود إنما هو إقامتهم فيها الدائمة ، وليس ذلك في حال دخولهم . وتقديره : ادخلوها مقدرين الخلود ، أو مستوحيين الخلود . . . وإنما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به .

والنصبُ أكثر ، لأنَّ الجَمَاءَ الفَخيرَ بمنزلة المصدر ، فكأنه قال هو لك
خُلوَصًا . فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ به .

ومما جاء في الشعر قد انتصب خبرُهُ وهو مقدَّم قبل الظرف ، قوله :

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفِرْعَهَا فَأَخْبِرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا (١)

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : أَتَكَلَّمُ بهذا وأنت ههنا قاعدًا .

٢٦٣

ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب : هو رجلٌ صدِّقٌ
معلومًا ذاك ، وهو رجلٌ صدِّقٌ معروفًا ذاك ، وهو رجلٌ صدِّقٌ يَبتنا ذاك ،
كأنه قال : هذا رجلٌ صدِّقٌ معروفًا صلاحُهُ ، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ ،
لأنَّك إذا قلت : هو رجلٌ صدِّقٌ فقد أخبرتَ بأمرٍ واقعٍ ، ثم جعلتَ ذلك
الوقوع (٢) على هذه الحال . ولو رفعتَ كان جائزاً على أن تجعله صفةً ،
كأنك قلت : هو رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ أُمِّهِ كَرِيمًا أَبُوهَا ، زعم الخليلُ
أنَّه أَخْبَرَ عَنِ الْحُسْنِ أَنَّهُ وَجَبَ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ . وهو كقولك : مررتُ
برجلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَّجُهَا ، وَالْأَوَّلُ كقولك : هو رجلٌ صدِّقٌ
مَعْرُوفًا صَدَقُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ مَعْرُوفٌ ذَلِكَ وَمَعْلُومٌ ذَلِكَ (٣) ، على قولك :
ذَاكَ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ مَعْلُومٌ . سمعته من الخليل .

(١) البيت من التمسين ، ولم أجده مرجعاً آخر . أصل البلاد وفرعها ،
أي جميع البلاد كبيرها وصغيرها .

والشاهد فيه نصب « ثابت » على الحالية ، والجار والمجرور هو خبر الخبر .
ولو رفع « ثابت » على الخبرية لجاز .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « المرفوع » .

(٣) ط : « ذاك » في الموضعين . وفي ب : « وإن شئت قلت معروف ذلك » فقط .

هذا باب من المعرفة

يكون فيه الاسم الخاص شاملاً في الأمة

ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامه ، ولثعلب : ثعالة وأبو الحصين وسمسم ، ولذئب : دالان وأبو جعدة ، وللضبع : أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم عثل وقشام ، ويقال للضبغان (١) قثم .
ومن ذلك قولهم للغراب : ابن بريح (٢) .

فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله (٣) . ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب ، وليس معناه كمنى زيد وإن كنا معرفة . وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف (٤) .
فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت : هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه ، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى ، وليُحذف

(١) الضبعان ، بالكسر : الذكر من الضباع .

(٢) السيراني : الأسماء التي ذكرها سيويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها ، كزيد وعمر و هند ودعد ، إلا أن اسم زيد يختص شخصاً بعينه دون غيره ، وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنساً . وكل شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس .

(٣) يعني إذا قلت : « فيها عبد الله قائماً » ، فتقول أيضاً : فيها أسامة منحفزا .

(٤) في الأصل فقط : « تعرف » .

الكلامُ وليُخرجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكونُ لغير شيءٍ بعينه .
لأنَّك إذا قلتَ هذا الرجلُ فقد يكونُ أن تعني كماله ، ويكونُ أن تقول هذا
الرجلُ وأنَّ تريدَ كلَّ ذَكَرٍ تَكَلِّمَ ومشي على رجلين فهو رَجُلٌ . فإذا
أراد أن يُخلصَ ذلك المعنى ويختصَّ بعينه (١) وأمره قال
زيدٌ ونحوه .

وإذا قلتَ : هذا أبو الحارث فانتَ تريدُ هذا الأسدَ ، أي هذا الذي سميتَ
باسمه (٢) ، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهه ، ولا تريدُ أن تشيرَ إلى شيءٍ
قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كعرفته زيدا ، ولكنَّه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ ٢٦٤
من أمته له هذا الاسمُ ، فاخصَّ هذا المعنى باسم كما اختصَّ الذي ذكرنا بزيد
لأنَّ الأسدَ يتصرفُ تصرفَ الرجلِ ويكونُ نكرةً ، فأرادوا أسماءً لاتكون
إلا معرفةً وتلزم ذلك المعنى (٣) .

وإنما منعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكونَ له اسمٌ معناه معنى زيد ،
أنَّ الأسدَ وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماءٍ
يعرفون بها بعضها (٤) من بعض ، ولا تُحفظُ حِلَّها كحفظ ما يثبت مع الناس
ويقتنونه ويتخذونه . ألا تَراهم قد اختصَّوا الخيلَ والإبلَ والغنمَ والكلابَ
وما تثبت معهم (٥) واتخذوه ، بأسماء كزيد وعمر .

ومنه أبو جَدَّادٍ ، وهو [شيءٌ يشبه الجندبَ غير أنه أعظمُ منه ،

(١) ط : « تعني بعينه » .

(٢) في الأصل فقط : « الاسم » .

(٣) ط : « فأرادوا أسماء لا يكون إلا معرفة ويلزم ذلك المعنى » .

(٤) ب ، ط : « بعضها » .

(٥) ط : « وما ثبت معهم » .

وهو [ضربٌ من الجنادبُ كما أن بنات أُوبرَ ضربٌ من الكمأة ،
وهي معرفةٌ .

ومن ذلك ابنُ قُترة ، وهو ضربٌ من الحيات ، فكأنهم إذا قالوا هذا
ابن قُترة فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا [وكذا] .

وإذا قالوا بنات أُوبرَ فكأنهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا
[وكذا] من الكمأة ، وإذا قالوا أبو جُنَادِبٍ فكأنهم قالوا هذا الضربُ
الذي سمعتَ به من الجنادب أو رأيتَه . ومثل ذلك ابنُ آوى كأنه قال هذا
الضرب الذي سمعته أو رأيتَه من السباع ؛ فهو ضربٌ من السباع كما أن بنات
أُوبرَ ضربٌ من الكمأة . ويدلُّك على أنه معرفةٌ أن آوى غيرُ مصروف
وليس بصفة . ومثل ذلك ابنُ عَرَسٍ وأمُّ حُبَيْنٍ وسامُّ أبرص . وبعضُ العرب
يقول أبو بَرِيصٍ وحمارُ قَبَّانٍ ، كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي
يُعرف من أحناش الأرض بصورة كذا . [وكأنه قال في المؤنث نحو أمِّ حُبَيْنٍ
هذه التي تُعرف من أحناش الأرض بصورة كذا (١)] .

واختصَّت العربُ لكل ضربٍ من هذه الضروب اسماً على معنى الذي
تُعرفُ به (٢) لا تدخله النكرة كما أن الذي تعرف (٣) لا تدخله النكرة ، كما فعلوا
ذلك بزيد والأسد . إلا أن هذه الضروب ليس لكل واحدٍ منها اسمٌ يقع

(١) السيراني ما ملخصه : كأن تلقيب هذه الأشياء وتسميتها بهذه الأسماء
المعارف في مذهب سيبويه ، دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه . ألا تراه
قال : فكأنهم إذا قالوا هذا ابن قُترة فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره
كذا وكذا . إلخ . وهذا مذهب حسن .

(٢) في الأصل فقط : « تعرفه به » .

(٣) ط فقط : « معرفة » .

على كل واحد من أمته يدخله (١) المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة، ثم اختص باسم معروف كما اختص الرجل بزيد وعمر، وهو أبو الحارث، ولكنها لزمنا اسمًا معروفًا، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التمجيد، وتوصف به الأسماء المبهمة كعرفته بالألف واللام نحو الرجل.

والتمجيد كقولك: هذا الرجل (٢) وأنت تريد أن ترفع شأنه. ووصف الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجل قائم. فكان هذا اسم جامع لمعان.

وابن عرس يراد به معنى واحد، كما أريد بأبي الحارث ويزيد معنى واحد واستغنى به.

ومثل هذا في بابة مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية. ٢٦٥
ومثل الأسد وأبي الحارث كرجل كانت له كنية واسم. ويدل ذلك على أن ابن عرس وأم حنين وسام أبرص وابن مطر معرفة، أنك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمر. ألا ترى أنك لا تقول أبو الجخادب.

وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس (٣) عن أبي عمرو. وأما ابن قنبر وجمار قبان وما أشبههما، فيدل ذلك على معرفتهما ترك صرف ما أضفن إليه.

(١) ط: « تدخله ».

(٢) ط: « والتمجيد هذا » فقط.

(٣) في الأصل فقط: « وحدثنا بذلك يونس ».

وقد زعموا أنَّ بعضَ العرب يقول : هذا ابنُ عرسٍ مُقبِلٌ ، فرُفِعَ
على وجهين : فوجهٌ مثلُ : هذا زيدٌ مُقبِلٌ ، ووجهٌ على أنه جعل ما بعده
نكرةً فصار مضافاً إلى نكرة ، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلقٌ .

ونظير ذلك هذا قيسٌ قُفَّةٌ آخرٌ منطلقٌ . وقيسٌ قُفَّةٌ لقبٌ ، والألقابُ
والكنى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمر ، ولكنه أراد في قيسٍ قُفَّةٌ ما أراد
في قوله هذا عُثمانٌ آخرٌ ، فلم يكن له بُدٌّ من أن يجعل ما بعده نكرةً حتى
يصيرَ نكرةً ، لأنه لا يكون الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة .

وعلى هذا الحد تقول : هذا زيدٌ منطلقٌ ، كأنك قلت هذا رجلٌ
منطلقٌ ، فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي إنما وُضع للمعرفة ولها جىء
به ، فالمعرفة هنا الأولى (١) .

وأما ابنُ لبونٍ وابنُ مخاضٍ فنكرة ، لأنها تدخلها الألف واللام .
وكذلك ابنُ ماءٍ . قال جرير ، فيما دخل فيه الألف واللام (٢) :
وابنُ اللَّبُونِ إذا مالزٌ في قرْنٍ لم يستطعْ صَوْلَةُ البُرْزْلِ القَنَاعِيسِ (٣)

(١) السيرافي : يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل
فقد يجوز أن ينكر كما ينكر زيد وعمر ، وإن كان موضوعهما معرفة .
فإذا قلنا : هذا ابن عرس مقبل ، فيكون على وجهين : أحدهما أن يكون
ابن عرس على تعريفه وترفع مقبل على ما ترفعه عليه لو قلت هذا عهد الله مقبل .
وقد مضت وجوه الرفع فيه . والوجه الآخر : أن تجعل ابن عرس نكرة
ومقبل نعت له .

(٢) ط : « قال جرير » فقط .

(٣) ديوان جرير ٣٢٣ وابن يعيش ١ : ٣٥ وشرح شواهد المغنى ٦١
واللسان (لبن ، لزز ، قنميس) . وهو من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي وقبلة .
قد كنت خدناً لنا يا هند فاعتبرى ماذا يريك من شيبى وتقويسى =

(٧) سيويه - ج ٢

وقال أبو عطاء السندي :

مقدمة قزاً كأن رقابها رقاب بنات الماء أفزها الرعد (١)

وقال الفرزدق :

٢٦٦

وجدنا نهشلاً فضلت فقيماً كفضل ابن المخاض على الفصيل (٢)

= ابن اللبون : ولد الناقة إذا استكمل سنتين وطمع في الثالثة ، فأمه لبون ، لأنها وضعت غيره فصار لها لبن . لز : شد . والقرن ، بالتحريك : الحبل . والبزل . جمع بزول ، وهو من الإبل ما كان في التاسعة ، لأن نابه يزل ، أي ينشق ويطلع . والقنعاس : الجمل الضخم العظيم . ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد أن يفاخره ويقاومه في الشعر والفاخر ، فهو بمنزلة البزول لا يستطيع منافسه الذي هو بمنزلة ابن اللبون أن يصول صولته ، أو يقاومه في سيره . والشاهد فيه دخول أل على « ابن اللبون » ليصير معرفة بعد تنكيره . وليس كإبن آوى الذي لا تدخله أل ، فبذلك صار علماً معرفة .

(١) ابن يعيش ١ : ٣٥ واللسان (قدم) والشعراء ٢٤٢ ، ٦٦٤ : وصواب إنشاده « تفرع للرعد » وقبله :

سيفني أبا الهندي عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزبد
نعت أباريق خمر قدمت رهوسها ، أي سدت بالقز ، وهو الحرير . وعدى
قدم بتضمينه معنى ألبس وكسا . وشبه رقاب الأباريق برقاب بنات الماء ،
وهي الفرائيق ، إذا فزعت بصوت الرعد فنصبت أعناقها .

والشاهد فيه نحو ما قبله ، من تعريف « بنات الماء » بأل ، فهذا
دليل تنكيرها .

(٢) ديوان الفرزدق ٦٥٢ وابن يعيش ١ ، ٣٥ . لكن قال الشنتمري :
« البيت منسوب إلى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلاً إمامه ، وهم نهشل
ابن دارم ، والفرزدق من مجاشع بن دارم ، وهو يفخر بنهشل كما يفخر بمجاشع »
وقال قبل ذلك : « هجانهشلاً وفقيماً » . وهم فقيم بن جرير بن دارم من بني تميم . =

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة . قال ذو الرمة :
وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى رِقْمَةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُخَلَّقٌ (١)

وكذلك ابنُ أَفْعَلَ إذا كان أَفْعَلُ ليس باسمٍ لشيء .

وقال ناسٌ : كلُّ ابنِ أَفْعَلَ معرفةٌ لأنه لا يَنْصَرَفُ . وهذا خطأ ؛
لأنَّ أَفْعَلَ لا يَنْصَرَفُ وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أَحْمَرُ قَدْ
فَتَرَفُّهُ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً لِلْأَحْمَرِ ، ولو كان معرفةً كان نصباً ، فالمضافُ إليه
بمَنْزِلِهِ (٢) . قال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامٍ (٣)

== فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لافضل
له ولا خير عنده . وابن المخاض من الإبل : ما دخل في الثانية ؛ لأن أمه لحقت
بالمخاض أي الحوامل وإن لم تكن حاملاً . والفصيل : ولد الناقة يفصل عن أمه .
والشاهد فيه دخول أل على « المخاض » ليتعرف به المضاف إليه .

(١) ديوان ذي الرمة ٤٠١ والكامل ٤٤٨ واللسان (عسف) . ذكر أنه
ورد ماء في فلاة دون أن يقصد . والاعتساف : أن يركب المرء رأسه في غير
هداية ، وشبه الثريا وقد توسطت السماء مرتفعة بآبن الماء الذي حلق في الهواء ،
أي استوى طائراً فيه على ارتفاع .

وشاهده تنكير « ابن ماء » بدليل نعته بمخلق النكرة ، لا كابن آوى
الذي جعل علماً في جنسه .

(٢) السيرافي : يعني أن ابن أَفْعَلَ وإن كان لا يَنْصَرَفُ فهو نكرة إذا لم يجعل
علماً لشيء ، كابن أَحْقَبَ ، وهو الحمار ، وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام
فيصير معرفة ، كقولك مررت بابن الأحقَب .

(٣) ديوان ذي الرمة ٦١٠ والأشعوني ٣ : ١١٨ واللسان (سهم) والنخوص
١٣ : ٢١٦ . نعت إبلا سريعة ضامرة شبهها بأولاد أحقَب ، وهي الحمر الوحشية ==

جَنُوبٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأُنْزِلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّبِيبِ صِيَامٌ (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ صِيَامٍ .

هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

٢٦٧

يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمْتِهِ ، أَوْ كَانَ فِي صِفَتِهِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي
يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَتَكُونُ نَكْرَتُهُ الْجَامِعَةَ لِمَا ذَكَرْتُ [لَكَ]
مِنَ الْمَعَانِي .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فَلَانُ بْنُ الصَّعِقِ (٢) . وَالصَّعِقُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ تَقَعُ

= وَسَمِيَ الْحِمَارُ أَحْقَبَ لِيَبَاضَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِيبَةِ مِنْهُ ، أَيْ مُؤَخَّرِهِ . لَاحِهَا :
ضَمَرُهَا . وَالسِّفَا : شَوْكُ الْبَهْمِيِّ ، وَالْحَمْرُ تَكْلَفُ بِالْبَهْمِيِّ ، فَإِذَا أَسْفَى كَفَتْ عَنْهُ
وَطَلَبَتْ لَيْنَ الْمَرْعَى فَأَضْمَرُهَا ذَاكَ . وَأَنْفَاسُهَا ، أَيْ أَنْوْفُهَا لِأَنَّهَا مَخْرَجُ النَّفْسِ .
وَالسَّهَامُ ، كَسَحَابٍ : وَهَجَ الصَّيْفِ وَغَيْرَاتِهِ . وَقَدْ ضَبَطَهَا الشَّنْتَمَرِيُّ بِكَسْرِ السِّينِ
وَقَالَ : « جَمَلَ شَوْكُ الْبَهْمِيِّ كَالسَّهَامِ » ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقَدْ قَدَّمَ الْمُعْطُوفَ عَلَى
الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فَمَا يَرَى النِّحَاةَ ، أَيْ لَاحِهَا جَنُوبَ وَرَمَى السِّفَا .

(١) الْجَنُوبُ : رِيحٌ تَقَابِلُ الشَّمَالَ . ذَوْتُ تَدْوَى : جَفَتْ . عَنْهَا ، أَيْ بِسَبَبِهَا .
وَالتَّنَاهَى : الْغَدْرَانُ ، جَمْعُ تَنْهِيَةٍ ، لِأَنَّ السَّيْلَ يَنْتَهِي إِلَيْهَا . وَالسَّبِيبُ : شَعْرُ الذَّنْبِ .
ذَبَابٌ ، كَشَدَادٍ ، أَيْ يَجْعَلُهَا تَذِبٌ بِأَذْنَانِهَا مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهَا مِنَ الذَّبَابِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ .
وَالصِّيَامُ : الْمَسْكَاةُ عَنِ الرَّعْيِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِتْبَاعُ « صِيَامٍ » لِأَحْقَبَ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مِثْلُهُ .

(٢) السِّيرَافِيُّ : هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَلَّابٍ ، وَهُوَ خُوَيْلِدُ بْنُ قَتِيلِ بْنِ عَمْرِو
ابْنِ كَلَّابٍ . ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ يَطْعَمُ النَّاسَ بَهَامَةً ، فَهَبَّتْ رِيحٌ فَسَفَتْ فِي حِفَانِهِ
الْتُّرَابَ فَشْتَمَهَا ، فَرَمَى بِصَاعِقَةٍ فَقَتَلَتْهُ ، فَقَالَ فِيهِ بَعْضُ بَنِي كَلَّابٍ :

إِنْ خُوَيْلِدٌ فَأَبْكَى عَلَيْهِ قَتِيلُ الرِّيحِ فِي الْبِلَادِ النَّهَامِ

فَعَرَفَ خُوَيْلِدٌ بِالصَّعِقِ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ وَشَهَرَ بِهِ ، ثُمَّ عَرَفَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ بِابْنِ =

على كلٍّ مَنْ أَصَابَهُ الصَّعَقُ ، وَلَكِنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ عِلْمًا بِمَنْزِلَةِ
زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

وقولهم النجم ، صارَ عِلْمًا لِلثَّرِيَّاتِ .

وكابن الصَّعِقِ قولهم : ابْنُ رَأْلَانَ ، وَاِبْنُ كُرَاعَ ، صارَ عِلْمًا لِإِنْسَانٍ
وَاحِدٍ ، [و] لَيْسَ كُلُّ مَنْ كَانَ ابْنًا لِرَأْلَانَ وَابْنًا لِكُرَاعَ غَلَبَ عَلَيْهِ هَذَا
الاسْمُ . فَإِنْ أَخْرَجْتَ الْآلِفَ وَاللَّامَ مِنَ النِّجْمِ وَالصَّعِقِ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً (١) ،
[مِنْ قَبْلِ أَنْ تَكُنْ صَيَّرْتَهُ مَعْرِفَةً بِالْآلِفِ وَاللَّامِ ، كَمَا صَارَ ابْنُ رَأْلَانَ مَعْرِفَةً
بِرَأْلَانَ ، فَلَوْ أَلْقَيْتَ رَأْلَانَ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً] .

وليس هذا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَسَلَمٍ ، لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ جُمِعَتْ مَا ذَكَرْنَا
مِنَ التَّطْوِيلِ وَحَذَفُوا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْآلِفَ
وَاللَّامَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ الَّذِي سُمِّيَ بِزَيْدٍ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَلْزِمُهُ
هَذَا الْاسْمُ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ خَاصًّا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا الْحَارِثُ وَالْحَسَنُ وَالْعَبَّاسُ ،
إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ هُوَ الشَّيْءُ بَعِينُهُ ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ
جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصْفٌ لَهُ غَلَبَ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَالَ حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ فَهُوَ يُجْرِيهِ
بُحْرَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا مَا لَزِمَتْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَلَمْ يَسْقُطَا [مِنْهُ] ، فَإِنَّمَا جُعِلَ الشَّيْءُ الَّذِي
يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ .

== الصَّعِقُ ، حَتَّى إِذَا ذَكَرَ ابْنَ الصَّعِقِ لَمْ يَذْهَبِ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بَيَّانٌ . وَكَانَ أَشْهُرَ
وَلَدِهِ وَأَكْثَرَهُمْ مَالًا وَأَغْزَرَهُمْ شَعْرًا ، وَأَشْجَاهُمْ لِلْعَدُوِّ وَالزَّمَمِ : عَمْرٍو وَابْنُ الصَّعِقِ .
(١) ط : « لَمْ يَصِرْ مَعْرِفَةً » .

وأما الدبران والسماك والعيوق وهذا النحو ، فإنما يُلزم ألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه .

فإن قال قائل : أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران ، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق ، ولكل شيء سمك وارتفع سماك ، فإنك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل . والعدل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون إلا للمناع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان ، فرقوا بين البناء والمرأة ، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء مُحَرِّزٌ لمن لجأ إليه ، وأن المرأة مُحَرِّزةٌ لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد ، والمرأة رزان ، فرقوا بين ما يُحمَلُ وبين ما تُقَلُّ في مجلسه فلم يخف .

وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب ؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف ، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما^(١) . فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية .

وكل شيء جاء قد لزمه ألف واللام فهو بهذه المنزلة . فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك^(٢) لأننا جهلنا ما علم غيرنا ،

(١) ط : « ليفرقوا بينهما » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه »

فإن ذلك .

أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسى .
وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثاء^(١) ، إنما يريد الرابع والثالث .
وكلها أخبارها كأخبار زيد وعمرو .

فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان ، لم يكن
هذا الكلام إلا نكرة ، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد
وعمر ، وليس واحد منها أولى به من الآخر . وعلى هذا الحد تقول :
هذا زيد منطلق . ألا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين ، أى هذا
واحد من الزيدين ، [فصار] كقولك : هذا رجل من الرجال .

وتقول : هؤلاء عرفات حسنة ، وهذان أبانان بيّنين^(٢) . وإنما فرقوا
بين أبانين وعرفات ، وبين زيدين وزيدين ، من قبل أنهم لم يجعلوا
الثنائية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً
لشيء بعينه ، كأنهم قالوا ، إذا قلت آئت بزيد إنما تريد^(٣) : هات هذا
الشخص الذى نشير [لك] إليه . ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنما
نعنى^(٤) شخصين بأعيانهما قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا ، ولكنهم قالوا
إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان^(٥) فإنما نعنى شيئين بأعيانهما
[فهكذا تقول إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

(١) الأربعة مثلثة الباء مع فتح الهمزة ، أما الثلاثاء فتقال بفتح الشاء
وضمها ، لغتان .

(٢) فى الأصل فقط : « منين » .

(٣) ط . « كأنهم قالوا إذا قلنا آئت بزيد فقد قلنا » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يعنى » ، وفى ب : « تعنى » .

(٥) ط : « إذا قلنا جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان » .

وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فأنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما [. وكأنهم قالوا إذا قلنا اثنتان أبانين ، فأنما نعى هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير [لك] إليهما . ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرز بأبان كذا وأبان كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسماً لهما يُعرفان به بأعيانهما .

وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب ، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك ، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول ، فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان في الأناسي وفي الدواب^(١) . والإنسانان والدابتان لا يثبتان أبداً [بأنهما] يزولان ويتصرفان ، ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائب .

وأما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين^(٢) فأنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به كما اختص النجم بهذا الاسم ، فكانتاهما جعلاً من أمة

(١) ط : « من الأناسي والدواب » وفي الأصل : « في الأناسي والدواب » وأثبت ما في ب .

(٢) السيرافي : أكثر الناس على أن سنة العمرين سنة أبي بكر وعمر ، واختاروا التثنية على لفظ عمر لأنه مطرد ، وهو أخف في اللفظ من المضاف . ومنهم من يقول : اختير لفظ عمر لطول أيامه وكثرة فتوحه وشهرة آثاره . ويروى أنه قيل لعثمان : نسألك سنة العمرين . ثم ذكر السيرافي أنه قد يقال لعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .

كل واحد منهم عُمرٌ ، ثم عُرفا بالآلف واللام فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة^(١) ، وبمنزلة النسرين ، إذا كنت تعني النجمين . ٢٦٩

هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة

إذا بُني على ما قبله ، وبمنزلة في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل . وذلك قولك : هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً ، وهذا مَنْ لَا أَعْرِفُ منطلقاً ، أي هذا الذي قد علمتُ أَنِّي لَا أَعْرِفُهُ منطلقاً . وهذا ما عندي مَهِيناً . وَأَعْرِفُ وَلَا أَعْرِفُ وَعِنْدِي حَشْوٌ لَهَا يَتَّانِ بِهِ ، فيصيران اسماً كما كان الذي لَا يَتَمُّ إِلَّا بِحَشْوِهِ .

وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلت مَنْ بمنزلة إنسانٍ وجعلت ما بمنزلة شيءٍ نكرتين ، ويصيرُ منطلقُ صفةٍ لَمَنْ وَمَهِينُ صفةٍ لِمَا . وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك ، وهو قول الأنصاري^(٢) :

فَكُنِيَ بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣)

(١) الغريان : بناءان طويلان ، يقال هما قبر مالك وعقيل نديمي جذيمة الأبرش ، قالوا : محببا الغريين لأن النعمان كان يغريهما بدم من يقتله في يوم بؤسه .

(٢) هو حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، أو كعب بن مالك ، أو عبد الله ابن رواحة . وانظر ابن الشجري ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ وابن يعيش ٤ : ١٢ والعيني ١ : ٤٨٦ والهمع ١ : ٩٢ ، ١٦٧ وشرح شواهد المغني ١١٦ ، ٢٥٢ .

(٣) يقول : كفانا فضلاً على الذين ليسوا منا إن النبي قد احبنا وهاجر إلينا . والشاهد فيه جعل « غيرنا » نعتاً لمن باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول . ويجوز رفع « غير » باعتبار « من » موصولة وحذف عائد الصلة ، وتقديره من هو غيرنا .

ومثل ذلك قول الفرزدق (١) :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كُنَّ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورِ (٢)

وأما « هذا ما لدى عتيد » (٣) ، فرفعه على وجهين : على شيء لدى عتيد ، وعلى هذا بعلبي شيخ (٤) .

وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة فقالوا : هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكت عليه ؟ فقبل لهم : نعم ، يا أيُّها الرجل . [الرجل] وصف لقوله يا أيُّها ، ولا يجوز أن يُسكت على يا أيُّها . فربَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم ، لأنهم إنما جاءوا بيا أيُّها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام ، فلذلك جرى به . وكذلك من وماً إنما يذكران لحشوهاما ولو صفهما ، ولم يردَّ بهما خلوين شيء ، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو ، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى ، فمن ثمَّ كان الوصف والحشو واحداً .

(١) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وشرح شواهد المغنى ٢٥٢ .

(٢) يمدح يزيد بن عبد الملك . حلت ، أي الإبل . يقول : إذا حططت رحالي إليك كنت كرجل كان في بواديهِ المححلة المقفرة ، ثم صابه الغيث فأخصب وأيسر . وقول الشنتمري : « وصف خيالاً طرقه وحل برحله ورحال أصحابه » غير سليم ، فهو يخاطب يزيد ، والضمير في « حلت » للإبل ، ورواية الديوان : « إن بلفن أرحلنا » .

والشاهد فيه جرى « ممطور » على « من » النكرة المهمة نعتاً لها لازماً لزوم الصلة .

(٣) الآية ٢٣ من سورة ق .

(٤) انظر ما سبق في ص ٨٣ .

فأوصفُ كقولك : مرتُ بمنٍ صالحٍ ، فصالحٍ وصفٌ . وإن أردتَ ٢٧٠
الحشو قلتُ مرتُ بمنٍ صالحٍ ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيءٍ مضمراً ، كأنك
قلتُ : مرتُ بمنٍ هو صالحٌ . والحشو لا يكونُ أبداً لمن وماً إلا وهما معرفةٌ .
وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي ، فكما أن الذي
لا يكون إلا معرفةً لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو
الصلةُ ، إلا معرفةً .

وتقول : هذا من أعرفٍ منطلقٍ ، فتجعلُ أعرفُ صفةً . وتقول :
هذا من أعرفٍ منطلقاً ، تجعلُ أعرفُ صلةً^(١) . وقد يجوز منطلقٌ على
قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ .

ومثل ذلك الجاء الغفيرُ ، [فالغفيرُ] وصفٌ لازمٌ ، وهو تأكيد لأن
الجاه الغفيرَ مثلٌ ، فلزم الغفيرُ كما لزم ما في قولك إنك ما وخيراً^(٢) .

واعلم أن كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجود وفيه ضعفٌ إلا أن يكون
فيه هو^(٣) ، [لأن هو من بعض الصلة] ، وهو نحو مرتُ بأبيهم أفضلُ ،

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة » .

(٢) السيراني : الخبر في هذا ونحوه عند أصحابنا محذوفٌ ، تقديره
إنك وخيراً مقرونان ، وما زائدة ، وهي لازمة عوضاً من المحذوف .
ومثل هذا : كل رجل وقريته ، وكل إنسان وضيعته ، عند إخواننا
البصريين الخبر محذوفٌ ، وتقديره : كل رجل وقريته مقرونان ، وكذلك
كل إنسان وضيعته . وعند الكوفيين الواو بمعنى مع ، وهي الخبر . ونسخة
السيراني تجعل المثال : « إنك ما وخيراً » بالباء الموحدة تتلوها الزاى .
(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « إلا أن يكون مرفوعاً بهو » .

وكما قرأ بعضُ الناس هذه الآية : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ »^(١) .

واعلم أنه يقبح^(٢) أن تقول هذا مَنْ منطلقٌ إذا جعلتَ المنطلقَ حشواً أو وصفاً ، فإن أطلتَ الكلامَ فقلتَ مَنْ خيرٌ منك ، حُسْنٌ في الوصفِ والحشو .

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً . فالوصفُ بمنزلة الحشو [المَحْشُو] لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو [المحشو] إنما يتم بما بعده .

ويقوى أيضاً أن مَنْ نكرةٌ ، قول عمرو بن قميئة :

يَرْبُّ مَنْ يُبْفِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنًا عَلَى بَغَضَائِهِ وَاعْتَدَيْنَ^(٣)

وَرُبَّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةً . وقال أمية بن أبي الصلت^(٤) :

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش في الآية ١٥٤ من سورة الأنعام . تفسير أبي حيان ٤ : ٢٥٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٢) ط : « انه قبيح » .

(٣) ملحقات ديوانه ٩٥ وابن الشجري ٢ : ٣١١ وابن يعيش ٤ : ١١ . وفي ط : « رحننا على بغضائه » والأذواد : جمع ذود ، بالفتح ، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين . يعني أنهم أعزاء لا يستطيع أحد صد إبلهم عن مرعى ، مما لهم من قوة ومنعة .

والشاهد فيه أن دخول « رب » على « من » دليل على قابليتها للتكثير ، لأن رب لا تدخل إلا على نكرة ، فالجمله بعد « من » صفة لها .

(٤) ديوان أمية ٥٠ وابن الشجري ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٢ : ٤ / ٣٠ : ٨ والخزانة ٢ : ٥٤١ / ٤ : ١٩٤ والميني ١ : ٤٨٤ والمص ١ : ٩٢٠ والاعشوني ١ : ١٥٤ واللسان (فرج) والحيوان ٣ : ٩ والبيان ٣ : ٢٦ .

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ الشُّفُوفُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَعَلَّ الْعِقَالِ^(١)

٢٧١

وقال آخر :

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغَتَّشَ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ^(٢)

وقال آخر^(٣) :

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ^(٤)

(١) الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .
والعقال ، بالكسر : جبل تشد به قوائم الإبل . يقول : إن بعد العسر يسرا ،
وبعد الضيق فرجا .

والشاهد فيه دخول « رب » على « ما » كما سبق الكلام في البيت الماضي .
(٢) بعده في السيراني : « هذا آخر سيويه ، وهو مفهوم » . والبيت
من الحسين . وانظر المجموع ١ : ٩٢ / ٢ : ٢٨ والأشعراني ١ : ١٥٤ . ويروى :
« ومنصع بالغيث » .

تَغَتَّشَ : تظن أنه يشك . يعني أن المرء قد ينصح من يخال به الغش ، وينشأ
من يخال به الأمانة .

والشاهد تنكير « من » لوقوعها بعد رب ، ودليله وصفها بناصح النكرة .
(٣) هو ذو الرمة . ملحقات ديوانه ٦٦٤ وابن يعيش ٩ : ١٠٣ والمخصص ١٣ :
١١١ . ولم يذكر الشنتمري هذا البيت ، فلعله من الشواهد الدخيلة على الكتاب . وانظر
الكلام على البيت السابق . وقد تنبه لذلك ناشر طبعة بولاق فكتب : « سقط
هذا البيت من كثير من النسخ ، ولهذا لم يشرحه صاحب الشواهد » ، ولم يذكره
السيراني في شرحه . والظاهر سقوطه لضعف الاستشهاد به ، أو عدم وجود
الشاهد . فتدبر » . والمعنى ألا رب من قلبي .

(٤) ابن يعيش : « الناصح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه
حتى ينحرف له ، فيتشاهم به . ومن العرب من يمين به لأخذه في الميامن . وقد
جمعه ذو الرمة مشثوما مخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه . والمعنى ألا رب من قلبي =

هذا باب مالا يكون الاسم فيه إلا نكرة

وذلك قولك هذا أولُ فارسٍ مُقبِلٌ ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ ، وهذا خيرٌ منك مُقبِلٌ .

ومما يدلُّك على أنَّهن نكرةٌ أنَّهن مضافات إلى نكرة ، وتوصفُ بهن النكرة . وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً : هذا رجلٌ خيرٌ منك ، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك .

ويستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنَّك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرة ولا تصفه بما توصفُ به المعرفة ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مُقبِلٌ .

وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشِد هذا البيت ، وهو قول الشماخ^(١) :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمٍ نَفِيسٍ لوَصَلِ خليلٍ صارِمٌ أو معارِزٌ^(٢)

== له بالله ناصح ، أي أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو الباء .
والشاهد فيه هنا تكبير « من » ووصفها بقوله له ناصح كما أن لفظ الجلالة في البيت منصوب على نزع الخافض ، وهو باء القسم .

(١) ديوان الشماخ ٤٣ واللسان (عرز) .

(٢) الهضم : الظلم . والصارم : القاطع . وهو في البيت خبر « كل » .
والمعارِز : المنقبض . يقول : كل خليل لا يهضم نفسه ، لخليله فهو قاطع لوصله ، أو منقبض عنه .

والشاهد فيه جرى « غير » على « كل » نعتاً لها ، لأنها مضافة إلى نكرة ، ولو أجرى « غير » على المضاف إليه المجرور لكان حسناً .

فجعله صفةً لكل .

وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب يُنشد هذا البيت :

كَأَنَا يَوْمَ قُرَى ! نَمَا تَقْتُلُ إِيَّانَا ^(١)

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ قَتَى أبيضَ حَسَانًا

فجعله وصفاً لكل .

ومثل ذلك : هذا أَيُّهَا رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ ، وهذا حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ . ٢٧٢

ويدلُّك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا رَجُلٌ

حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ ، فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة .

ومما يوصف به كل قول ابن أحرار :

وَلَهْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعَصِفَةٍ هَوَاجِهَ لَيْسَ لَهَا زَبَرٌ ^(٢)

(١) البيتان لدى الإصبع الحدواني أو أبي بجيلة . انظر الخصائص ٢ : ١٩٤

والإنصاف ٦٩٩ وابن الشجري ١ : ٣٩ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ والخزانة

٢ : ٤٠٦ . ونسبهما سيويه في الموضع الذي سيأتي ، إلى بعض اللصوص .

وقرى ، بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

والحسان ، كرمان : الحسن ، وهو مثال للبالغة نظير كبار في كبير ، وكرام بمعنى

كريم . وصف أن قومه أوقموا بني عمهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ، كما ذكر

الشنمري . أو يكون شبه أعداءهم الذين قتلوهم بأنفسهم ، في السيادة والحسن .

وشاهده إجراء « حسان » على « كل » نعتاً له لأنه نكرة مثله . كما أن

الوجه في تقتل إيانا « نقتلنا » ، ولكنه وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل ،

وكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا . فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس

لأنهما مترادفان .

(٢) أنشده يـس في حاشيته ٢ : ٣٢ ، كما ورد في اللسان (زبر) ٤٠٣ .

ولهت : حنت ، فشبه صوت الريح المعصفة ، وهي الشديدة الهبوب ، بصوت الناقة =

سمّناه ممن يرويه من العرب .

ومن قال هذا أوّل فارسٍ مقيلاً ، من قبل أنّه لا يستطيع أن يقول هذا أوّل الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة ، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة ، وينبغي له أن يزعم أن درهما في قولك عشرون درهما معرفة ، فليس هذا بشيء ، وإنما أرادوا من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافاً ، وجعلوا هذا يجرّهم من ذلك . وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجلٌ منطلقاً ، وهو قول عيسى .

وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً .

ومثل ذلك : مرتُّ برجلي قائماً ، إذا جعلت المرور به في حال قيام . وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول الخليل رحمه الله . ومثل ذلك : عليه مائةٌ بيضاء ، والرفع الوجه . وعليه مائةٌ عينا^(١) ، والرفع الوجه .

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مرتُّ بماءٍ قعدةً رجُلٍ ، والجرُّ الوجه . وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأوّل ، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا : هذا زيدُ الطويل ، وهذا عمرو أخوك ، وألزموا

= إذا حنت إلى ولدها الذي فقدته . والموجاء : الحمقاء ؛ يعني المضطربة في هبوبها ليست من وجه واحد . واللب : العقل . والزير : الإحكام . يصف منزلاً ترددت عليه الرياح ففت آثاره وطمست معالمه .

والشاهد فيه «هوجاء» النكرة وقعت نصّاً للفظ «كل» كما في الشواهد السابقة .
(١) العين : الدينار ، والذهب .

صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ؛ وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها^(١) .

وزعم من ثقب به^(٢) أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلام لك مُقبلاً ، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول .

واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيد الطويل ، ولا هذا زيد أخاك ، من قبل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة ، فيقول : هذا رجل أخوك .

ومثل ذلك في القبح : هذا زيد أسود الناس ، وهذا زيد سيد الناس ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو .

ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً للنكرة ، فتقول هذا رجل سيد الناس ، من قبل أن نصب هذا رجل منطلقاً كنصب هذا زيد منطلقاً ، فينبغي لك أن كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة . فليس هكذا ، ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً

(١) السيرافي : الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجه العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مشاكلة للفظ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول . وذلك قولك : جاءني رجل راكب في حال مجيئه وأما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، فإذا قلت جاءني زيد امس راكباً ، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك . وجعل سيويه أول فارس مقبلاً في باب الحال كقولك : هذا رجل منطلقاً ، ليحقق تنكير أول فارس ، إذ محله في الإعراب والحال الذي بعده ، كمحل رجل من هذا رجل .

(٢) في الأصل وب : « من ثقب به » .

للكرة [كما جاز حالاً للمعرفة] . ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون الكرة ، فتلتبس بالكرة^(١) . ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به . وهذا كلامٌ خبيثٌ بوضع^(٢) في غير موضعه . إنما تكون المعرفة مبنياً عليها أو مبنيةً على اسمٍ أو غير اسمٍ ، وتكونُ صفةً لمعروف لتبينه وتؤكدده أو تقطعه من غيره . فإذا أردتَ الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة أو تبين به^(٣) . فالكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك .
فهذا أمرُ الكرة ، وهذا أمرُ المعرفة ، فأجره كما أجره ، وضع كلُّ شيء موضعه .

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة

وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً

وذلك قولك : مررتُ بكلِّ قائماً ، ومررتُ ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالسا . وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين^(٤) أو موصوفين ، لأنه لا يحسن [لك] أن تقول : مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعض الصالحين . قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه ،

(١) ط : « فيلتبس بالكرة » .

(٢) ط : « موضوع » .

(٣) ط : « لتوضح به المعرفة أو تبين به » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وصفاً » .

فلم يجر في الوصف مجراه . كما أنهم حين قالوا يا الله ، فخالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يصلوا ألفه وأثبتوها .

وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مروت بكلمهم وبيعضهم ، ولكنك حذف ذلك للمضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز : لام أبوك ، تريد : لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين^(١) . وليس هذا طريقة الكلام ، ولا سبيله^(٢) ؛ لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار .

ومثله في الحذف : لا عليك ، فحذفوا الاسم . وقال : ما فيهم يفضلك في شيء ، يريد ما فيهم أحد^(٣) [يفضلك] كما أراد لا بأس عليك أو نحوه . والشواذ في كلامهم كثيرة .

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين ، وإنما يوضعان في الابتداء أو يُبْنَيان على اسم أو غير اسم .

فلا ابتداء نحو قوله عز وجل : « وكل أتوه دأخريين^(٤) » . فأما جميع فيجري مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع . قال الله عز وجل : « وإن كل

(١) السيرافي : اللامان المحذوفان عند سيبويه لام الجر واللام التي بعدها وقال محمد بن يزيد : لام الجر هي هذه المبقاة ، وكانت أولى بالتبقيّة عنده لأنها دخلت لمعنى . وفتحت لام الجر ؛ لأن لام الجر في الأصل مفتوحة . والصواب عندنا ما قال سيبويه .

(٢) ولا سبيله ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « ما أحد » .

(٤) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحزرة وخلف ، ووافقهم الأعمش « أتوه » بقصر الهمزة وفتح التاء فعلاً ماضياً . إتحاف فضلاء البشر ٣٤٠ .

لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ^(١) ، وقال : أُتِينَهُ وَالْقَوْمُ جَمِيعٌ ، وَجَمَعْتَهُ
 ٢٧٤ من العرب ، أَيْ جَمَعْتَهُمْ .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّهُ يَسْتَضَعِفُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ
 أَوْ عَلَى غَيْرِ اسْمٍ ، [وَ] لَكِنَّهُ يَكُونُ مَبْتَدَأً أَوْ يَكُونُ كُلُّهُمْ صِفَةً . فَقُلْتُ :
 وَلَمْ اسْتَضَعِفْتَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ مَوْضِعَهُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُعَمَّ بِهِ
 غَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ مَا يُذَكَّرُ فَيَكُونُ كُلُّهُمْ صِفَةً أَوْ مَبْتَدَأً . فَالْمَبْتَدَأُ قَوْلُكَ
 إِنْ قَوْمَكَ كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ ، أَوْ ذَكَرْتُ قَوْمٌ فَقُلْتُ : كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ . فَالْمَبْتَدَأُ
 بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا ابْتَدَأْتَ بَعْدَ مَا ذَكَرْتَ وَلَمْ تُبْنِ عَلَى شَيْءٍ
 فَعَمِمْتَ بِهِ .

وقال : أَكَلْتُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ حَسَنٌ ، وَأَكَلْتُ كُلَّ شَاةٍ ضَعِيفٌ ،
 لِأَنَّهُمْ لَا يُعْمَوْنَ هَكَذَا فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّهُمْ إِذَا وَقَعَ
 مَوْقِعًا يَكُونُ الْاسْمُ فِيهِ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِهِ ، شُبِّهَ بِأَجْمَعِينَ وَأَنْفُسِهِمْ وَنَفْسِهِ ،
 فَالْحَقُّ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَوْصَفُ بِهَا الْأَسْمَاءُ وَلَا تُبْنَى عَلَى شَيْءٍ .
 وَذَاكَ أَنَّ مَوْضِعَهَا مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يُعَمَّ بِبَعْضِهَا ، وَيُوكَّدُ بِبَعْضِهَا بَعْدَ
 مَا يُذَكَّرُ الْاسْمُ ، إِلَّا أَنَّ كُلَّهُمْ قَدْ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَإِنْ
 كَانَ فِيهَا بَعْضُ الضَّعْفِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُبْتَدَأُ بِهِ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تُبْنَى
 عَلَى غَيْرِهَا . وَكَلَامُهَا وَكَلَمَاتُهَا وَكَلَمٌ يَجْرِي بِكُلِّهِمْ ، وَأَمَّا جَمِيعُهُمْ فَقَدْ
 يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : يَوْصَفُ بِهِ الْمَضْمَرُ وَالْمُظْهَرُ كَمَا يَوْصَفُ بِكُلِّهِمْ ، وَيُجْرَى
 فِي الْوَصْفِ بِجَرَاهِ ، وَيَكُونُ فِي سَائِرِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عَامَّتِهِمْ وَجَمَاعَتِهِمْ ، يُبْتَدَأُ
 وَيُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ نَكْرَةً تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَأَمَّا كُلُّ شَيْءٍ

(١) الآية ٣٢ من سورة يَس .

وكلُّ رجلٍ فإنما يَنْبِيَانِ على غيرهما ؛ لأنه لا يوصف بهما .
والذى ذكرتُ لك قولُ الخليل ، ورأينا العربَ توافقه بعد
ما سمعناه منه .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحى سَمْنًا . وإن شئت قلت
راقودٌ خَلٌّ وراقودٌ من خَلٍّ^(١) .

وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك :
بصحيفة طينٍ خاتمها ؛ لأنَّ الطين اسم وليس ممَّا يوصف به ، ولكنه جوهرٌ
يضاف إليه ما كان منه . فهكذا مجرى هذا وما أشبهه .

ومن قال : مرتُّ بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خَلٌّ ،
وهذه صفةٌ خَزٌّ^(٢) .

(١) السيرافي : راقود ونحى ، مقدار ينتصب ما بعدها إذا نوتها كما ينتصب
ما بعد أحد عشر وعشرين . وإن أضفتها فبمنزلة مائة درهم وألف ثوب .
ولم يذكر سيبويه نصبه من أى وجه ، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته . ومثله .
لى ملؤه — يبنى الإناء — عسلاً ، وعندى رطل زيتاً ، وتقديره لى ما يملأ
الإناء من المصل ، ولى ما يملأ الرطل من الزيت . وكذلك القول فى عشرين
درهما كأنك قلت : ما يقادر العشرين من الدراهم ؛ إلا أنهم اقتصروا وردّوه
من تعريف الجنس إلى واحد منه منكور ، للدلالة على الجنس فسموه تمييزاً .
وجعل سيبويه : هذه جيتك خزا ، حالا ، لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز
فيجربى مجرى راقود ونحى والإناء وعشرين . وقال أبو العباس محمد بن يزيد :
خطاً أن يكون حالا ؛ إنما هو تمييز .

(٢) الصفة للسرج ، بمنزلة الميثة من الرجل ؛ وهو وطاء محشو بقطن
أو صوف يجعله الراكب تحته .

وهذا قبيحٌ أُجرى على غير وجهه ، ولكنه حسنٌ أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً . فالحالُ قولك : هذه جُبَّتُكَ خَزاً . والمبنى على المبتدأ قولك : جُبَّتُكَ خَزٌ . ولا يكون صفةً فُيْشِبُهُ الأسماءُ التي أُخِذت من الفعل ، ولكنهم جعلوه كلى ما ينصب ويرفع وما يجر . فأجره كما أجروه ، فإنما فعلوا به ما يُفعل بالأسماء ، والحالُ مفعولٌ فيها . والمبنى على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل ، والجارُّ بتلك المنزلة ، يجرى في الاسم مجرى الرفع والناصب .

هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك هو ابنُ عَمِي دُنِيًّا ، وهو جارِي بَيْتِ بَيْتٍ . فهذه ٢٧٥
أحوالٌ قد وقع في كلٍّ واحدٍ منها^(١) شيء . وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجلُ في العلم حين قلت : أنت الرجلُ علماً . فالعلمُ منتصبٌ على ما فسرتُ لك ، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم ، حين قلت عشرون درهما ؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي . ومثل ذلك : هذا درهمٌ وزناً . ومثل ذلك : هذا حَسِيبٌ جداً . ومثل ذلك هذا عربيٌّ حَسَبُهُ . حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن ثقف به من العرب . جَعَلَهُ بمنزلة الدُّنْيِ^(٢) والوزن ، كأنه قال هو عربيٌّ اكتفاءً . فهذا تمثيلٌ ولا يتكلم به ، ولزمته الإضافة كما لزمته جهده وطاقته .
ومالم يُضَف من هذا ولم تدخله الألف واللام ، فهو بمنزلة مالم يُضَف

(١) في الأصل : « منها » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « الربيع » .

فما ذكرنا من المصادر^(١) ، نحو لقيته كفاحاً ، وأتيتُه جِهاراً .

ومثل ذلك هذه عشرون مراراً ، وهذه عشرون أضعافاً^(٢) .

وزعم يونسُ أنَّ قومًا يقولون : هذه عشرون أضعافُها [وهذه عشرون أضعافُ ، أي مضاعفةٌ] . والنصبُ أكثرُ .

ومثل ذلك : هذا درهمٌ سَوَاءٌ . كأنه قال هذا درهمٌ استواء . فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به . قال عز وجل : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ^(٣) » . وقد قرأ ناسٌ : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ^(٤) » : قال الخليل : جعله بمنزلة مستويات .

وتقول : هذا درهمٌ سَوَاءٌ ، كأنك قلت : هذا درهمٌ تامٌ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « فبمنزلة ما ذكرنا من المصادر » .

(٢) ط : « أضعافهما » .

(٣) الآية ١٠ من سورة فصلت .

(٤) هذه قراءة الجمهور بالنصب على الحالية ؛ وقرأ أبو جعفر « سواء » بالرفع ، أي هو سواء . وقرأ زيد والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب « سواء » بالخفض ، نعتاً لأربعة أيام . تفسير أبي حيان ٧ : ٤٨٦ .

[و] هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو^(١)

وذلك قولك : هذا عربيٌّ مُحَضًّا ، وهذا عربيٌّ قَلْبًا ، فصار بمنزلة
دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفعُ فيه وجهُ الكلام ، وزعم يونس ذلك . وذلك قولك : هذا
عربيٌّ مُحَضٌّ ، وهذا عربيٌّ قَلْبٌ ، كما قلت هذا عربيٌّ قُحٌّ ، ولا يكون
القُحُّ إلا صفةً .

وعما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، قولك : هذه
مائةٌ وَزَنَ سبعةً ونَقَدَ الناسَ ، وهذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرَ ، وهذا ثوبٌ
نَسَجَ اليمينُ ، كأنه قال : نَسَجًا وضَرْبًا وَوَزَنًا . وإن شئت قلت وَزَنُ سبعة .
قال الخليل رحمه الله : إذا جعلتَ وَزَنَ مصدرًا نصبتَ ، وإن جعلته
اسماً وصفتَ [به] ، وشبه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخلق المصدرُ
ويكون الخلقُ المخلوقُ ، وقد يكون الحَلَبُ الفعلُ والحَلَبُ المخلوبُ ، فكأنَّ
الوَزَنَ هنا اسمٌ ، وكأنَّ الضربَ اسمٌ ، كما تقول رجلٌ رِضًا وامرأةٌ
عَدْلٌ ويومٌ غَمٌّ ، فيصيرُ هذا الكلامَ صفةً . وقال : أَسْتَقْبِحُ أنْ أقول
هذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرَ ، فأجعلُ الضربَ صفةً فيكونَ نكرةً وُصِفَتْ

(١) السيرافي : الاسم الذي هو هو اسمان أحدهما هو الآخر . ولو عبرنا
عن كل واحد بالآخر كان له اسمًا . والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على
إعرابه ، وذلك النعت . وما كان من الحال من أسماء الفاعلين ، كقولنا : هذا زيد
ذاهباً ، فهو هو ، لأن زيدا هو ذاهب وذاهب هو زيد . وما كان مصدراً لم تقل
هو هو ، كقولك : هو ابن عمي دنيا . . . ودنيا في معنى دنيا منصوباً على الحال ،
والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنه قال : يناسبني دنيا .

بمعرفة ، ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل له ما هي ؟ فقال : ضرب الأمير . فإن قال : ضرب أمير حسنت الصفة ، لأن النكرة توصف بالنكرة .

واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو . والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب ؛ لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو . لو قلت ابن عمي دني وعربي جد ، لم يجوز ذلك ، فإذا لم يجوز أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد ؛ لأن هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جواهرها ولا تكون صفة ، قد بُنِيَ على المبتدأ كقولك : خاتمك فضة ، ولا تكون صفة .

فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غير مصدر قد جعل بمنزلة المصدر ، وانتصب^(١) من وجه واحد .

واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك : هذا درهم وزناً ، لا يكون إلا نصباً .

(١) ط : « وانتصبا » .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله^(١)

وذلك [قولك] هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً^(٢) . لما لم يجوز أن
توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ ، فتضع الصفة موضع
الاسم ، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلت القائم حالا وكان المبنى
على الكلام الأول ما بعده .

ولو حسن أن تقول : فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلاً ، لا على الصفة ،
ولكنه كأنه لما قال فيها قائمٌ ، قيل له من هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلاً
أو عبدُ الله . وقد يجوز على ضعفه .

وتحمل هذا النصب على جوازٍ فيها رجلاً قائماً ، وصار حين آخر وجه
الكلام ، فراراً من القبح . قال ذو الرمة^(٣) :

(١) السيرافي : جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه
ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور
ثم تقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة ،
فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لا تحمل على الحال . مثال ذلك :
هذا رجل قائمٌ ، وفي الدار رجل قائمٌ . رجل مبتدا وفي الدار خبر مقدم وقائم
نعت رجل . ويجوز نصب قائم في المسألتين جميعاً ، أما في هذا رجل قائماً فالعامل
فيه التنبيه أو الإشارة ، وأما في الدار رجل قائماً فالعامل فيه الظرف . والاختيار
الصفة .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وهو قائماً رجلاً » .

(٣) ديوانه ٢٥٤ وابن عيش ٢ : ٦٤ .

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَاءِ مُسْتَظْلَةً ظِبَاءُ أَعَارِثِهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(١)
وقال الآخر^(٢) :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ^(٣)
وقال كثير^(٤) :

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ^(٥)

(١) يصف نسوة سبين ، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها . وعوالي القنا : صدورها . والقنا : الرماح ، جمع قناة . والعرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق ، وانطواء الكشح . والجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية . وقوله « في القنا » توكيد ، لأن العوالي قد عرف أنها في القنا . وقوله « مستظلة » يعني الظباء في كنسها .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة ، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتا ، لأن النعت لا يتقدم على منصوته .

(٢) البيت الثاني من الحمسين التي لم يعرف لها قائل . وانظر العيني ٣ : ١٤٧ والأشعوني ٢ : ٧٥ .

(٣) يذكر شحوبه وتغير جسمه تغيراً ظاهراً لما يقاسى من الوجد بصاحبه ، وانها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

والشاهد فيه تقديم « بينا » على شحوب ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة ، أي شحوب بين .

(٤) ديوانه ٢ : ٢١٠ وابن الشجري ١ : ٢٦ والخصائص ٢ : ٤٩٢ ومجالس العلماء ١٧٤ والخزانة ١ : ٥٣٣ والمبني ٣ : ١٦٣ والأشعوني ٢ : ١٧٤ .

(٥) ط فقط : « لعة » ، وعند الشنتمري « لمبة » كما أثبت من الأصل وب ومعظم المراجع ، وقال الشنتمري : ويروى : « لعة » . والطلل : ما شخص

من آثار الدار . وتام البيت ، وهو من عجز الوافر :

• يلوح كأنه خلل •

والشاهد فيه نصب « موحشاً » على الحال ، وكان أصله صفة لطلل فقدمت على الموصوف فصارت حالا .

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر^(١) وأقل ما يكون في الكلام .

واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ . فإن قال قائلٌ : أَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ رَاكِبًا مَرَّ زَيْدٌ ، ورا كبا مرَّ الرجلُ ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرفَ الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب واستحسننت .

ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء . ولو حُسن هذا لحسن قائماً هذا رجلٌ .

فإن قال : أقول مررت بقائماً رجلٍ ، فهذا أخبث ، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط رُبَّ قائماً رجلٍ . فهذا كلامٌ قبيح ضعيف ، فاعرف قبحه ، فإن إعرابه يسير . ولو استحسنناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجلٌ ، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه .

وأما بك مأخوذٌ زيدٌ فإنه لا يكون إلا رفعاً ، من قبل أن بك لا تكون مستقرّاً للرجل^(٢) . ويدلّك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوت . ولو نصبت هذا لنصبت اليوم منطلقٌ زيدٌ ، واليوم قائمٌ زيدٌ .

وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ . وتأخير الخبر على الابتداء أقوى ، لأنه عاملٌ فيه .

ومثل ذلك : عليك نازلٌ زيدٌ ، لأنك لو قلت : عليك زيدٌ ، وأنت

تريد النزول ، لم يكن كلاماً .

(١) ط فقط : « أكثره يكون في الشعر » .

(٢) ط فقط : « للرجل » .

وتقول : عليك أميراً زيدٌ ، لأنه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإمرة كان حسناً . وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر ، لأنه ليس بفعل . وكلما تقدم كان أضعف له وأبعد ، فمن ثم لم يقولوا قائماً فيها رجلٌ ، ولم يحسنُ حُسنٌ : فيها قائماً رجلٌ .

هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً

وليست تثنيتُهُ بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا بالنصب ما كان عليه قبل أن يثنى ^(١) .

وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها . فإننا انتصب [قائم] باستثناء زيدٍ بفيها . وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت : زيدٌ قائماً فيها ^(٢) . فإننا هذا كقولك قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت ، فأعدت قد ثبت توكيداً ، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية : لقيتُ عمرًا عمراً .

فإن أردت أن تُلغى فيها قلت فيها زيدٌ قائمٌ فيها ، كأنه قال زيدٌ قائمٌ فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك فيك زيدٌ راغبٌ فيك .

(١) السيرافي : جعل سيويبه تثنية الظروف ، وهي تكريرها ، بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيداً للأول ، لا يغير شيئاً من حكمه فيها يكون خبراً وما لا يكون خبراً . . . وقال الكوفيون : ما كان من الظروف يكون خبراً — ويسمونه الظرف النام — فإنك إذا كررته وجب النصب في الصفة ، وإن لم تكررهُ فأنت مخير ، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . واحتجوا في المكرر بقوله تعالى : « وأما الذين سمعوا ففى الجنة خالدين فيها » .

(٢) فى الأصل وب : « فكأنك قلت فيها زيد قائماً فيها » .

وتقول في النكرة : في دارك رجلٌ قائمٌ فيها ، فتجري ^(١) قائمٌ على الصفة .

وإن شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجلٌ

قائماً . وإن شئت قلت أخوك في الدار ما كن فيها ، فتجعل فيها صفةً للساكن . ٢٢٨

ولو كانت التثنية تنصب لنصبت في قولك : عليك زيدٌ جريسٌ

عليك ، ونحو هذا مما لا يستغنى به .

فإن قلت : قد جاء : « وأما الذين ساعدوا في الجنة خالدين فيها ^(٢) »

فهو مثل « إن المتقين في جنات وعيون ^(٣) » وفي آية أخرى :

« فأكرهين ^(٤) » .

هذا باب الابتداء

فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبنى ^(٥) عليه

رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه . فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده

عليه فهو مستند ومُسندٌ إليه .

(١) ط وب : « فيجري » .

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود . وهذه قراءة الجمهور ، أي بفتح السين .

وقرأها بالضم ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب والأعمش وحمة

والكسائي وحفص . تفسير أبي حيان ٥ : ٢٦٤ .

(٣) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الذاريات .

(٤) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الطور . ويفهم من صنيع سيبويه أن الآية

الأولى في كل من النصين هي : « إن المتقين في جنات وعيون » وليس كذلك ؛

فإن الأولى في سورة الطور « إن المتقين في جنات ونعيم » فهذا سهو منه رحمه الله

كما سبق سهوه في ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) هذا الصواب من ط . وفي الأصل وب : « والمبتدأ المبنى عليه »

واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ،
أو يكونَ في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكرُ كلُّ واحدٍ منها
بعد ما يُبتدأ .

فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ؛ ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر
ليُبنى عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلقُ لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلة .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا
لم تجعل قائماً مقدماً مبنيّاً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضربَ زيداً
عمرو ، وعمرو على ضربٍ مرتفعٍ . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون
زيدٌ مؤخراً . وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء [فيه] مقدماً .
وهذا عربيٌّ جيدٌ . وذلك قولك نيميُّ أنا ، ومشنوه من يشنؤك ،
ورجلُ عبدُ الله ، وخزُّ صفتك ^(١) .

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ
وقام زيدٌ قبَّح ، لأنه اسمٌ . وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان
صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ؛ كما أنه لا يكون
مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول : هذا ضاربٌ زيداً
وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً ^(٢) .

(١) انظر ما سبق في ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) السيرافي : يريد أن قولك قائمٌ زيدٌ قبَّح إن أردت أن تجعل قائماً المبتدأ
وزيد خبره أو فاعله . وليس بقبيح أن تجعل قائماً خبراً مقدماً والنية فيه التأخير ،
كما تقول ضرب زيداً عمرو والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقديم عمرو
الذي هو فاعل .

فكما لم يجز هذا^(١) كذلك استبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدأ ،
وليكون بين الفعل والاسم فصل^(٢) وإن كان موافقاً له في مواضع
كثيرة ؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه ، لأنه ليس مثله .
وقد كتبنا ذلك فيما مضى ، ومتراه فيما يستقبل^(٣) إن شاء الله .

هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده

لأنه مستقر لما بعده وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رقعته هو
الذي عمل فيه حين كان قبله ؛ ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن
صاحبه ، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك :
هذا عبد الله .

وذلك قولك : فيها عبد الله . ومثله : ثم زيد ، وههنا عمرو ، وأين
زيد ، وكيف عبد الله ، وما أشبه ذلك .

فغنى أين في : أي مكان ، وكيف : على أية حالة . وهذا لا يكون
إلا مبدوءاً به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام^(٤) ، فشبهت بهل وألف
الاستفهام ؛ لأنهن يستغنين عن الألف ، ولا يكن كذا إلا استفهاما . ٢٧٩

(١) في الأصل فقط : « فكما لم تجز هذا » .

(٢) ط : « فصل » .

(٣) ط : « فيما يستقبل » .

(٤) يعني من كلمات الاستفهام ، وهي أسماء لا حروف . غنى بالحرف
الكلمة كما هو دأبه .

هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء^(١)

وذلك قولك : لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا .

أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديثٍ لَوْلَا . وأما عبد الله فإنه من حديثٍ لَوْلَا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيدُ أخوك ، إنما رفعته على مارفت عليه زيدُ أخوك . غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ . وكأنَّ المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنَّه قال : لولا عبدُ الله كان بذلك المكان ، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذفٌ حينَ كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلامُ من « إِمَالًا » ، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إِمَالًا ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام .

ومثل ذلك « حينئذٍ ، الآن » ، إنما تريدُ : واسمع الآن . « وما أغفله عنك ، شيئاً » ، أى دَعِ الشكَّ عنك ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم^(٢) .

(١) ط : « ما بنى على الابتداء » .

(٢) السيرافى : هذا الحرف ما فسرهُ من ماضٍ ، إلى أن مات المبرد . وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلامٍ قد تقدم ، كأن قائلًا قال : زيد ليس بغافل عني . فقال المجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » الناصب « شيئاً » . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٦٥ . وفي الصحاح واللسان (عقل) « ما أغفله عنك شيئاً » . وفسره الجوهري بقوله : « كأنه قال : ما أعلم شيئاً مما تقول ، فدع عنك الشك . ويستدل بها على صحة الإضمار في كلامهم للاختصار » . وفي اللسان =

وما حُذِفَ في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ . ومن ذلك : هل من طعام ؟ أى هل من طعام في زمانٍ أو مكانٍ ، وإنما يُريدُ ^(١) : هل طعامٌ ، فَمِنْ طعامٍ في موضعٍ طعامٌ ، كما كان ما أتاني من رجلٍ في موضعٍ ما أتاني رجلٌ . ومثله جوابه : ما من طعام .

هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنى عليه مظهرًا

وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربِّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبدُ الله . أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت : زيدُ وربِّي . أو مسستَ جسداً أو شممتَ ريحاً فقلت : زيدٌ ، أو اليمسُّك . أو ذُقتَ طعاماً فقلت : العسلُ .

ولو حَدَّثْتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلت : عبدُ الله . كأنَّ رجلاً قال : مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين ^(٢) بارٌّ بالديَّةِ ، فقلت : فلانٌ والله .

= (عقل) : « وقال بكر المازني : سألت أبا زيد والأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعاً : ما ندرى ماهو . وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هذا . وقال ابن بري : الذي رواه سيبويه ما أغفله عنك بالغين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف » .

(١) ط : « تريد » .

(٢) ط : « المساكين » دون لام التقوية .

هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرفُ
تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرفُ تصرف الأسماء التي أخذت
من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال
وشُبِّهت بها في هذا الموضع ، فنصبَ دَرَهَمًا لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافةٌ
إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحدٌ
بَيِّن به العددُ فعملتُ فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : هذا ضاربُ زيداً ،
لأن زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضاربُ .

٢٨٠

وكذلك هذه الحروفُ ، منزلتها من الأفعال . وهي **أَنَّ** ، **وَلَكِنَّ** ،
وَلَيْتَ ، **وَلَعَلَّ** ، **وَكَأَنَّ** .

وذلك قولك : **إِنَّ** زيداً منطلقٌ ، **وَإِنَّ** عمراً مسافراً ، **وَإِنَّ** زيداً أخوك .
وكذلك **أَخَوَاتُهَا** .

وزعم الخليل أنها عملتُ عملين : الرفع والنصب ، كما عملتُ كان الرفع
والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ . إلا أنه ليس لك أن تقول كأن
أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرفُ تصرف الأفعال ،
ولا يُضمرُ فيها المرفوعُ كما يضرُ في كان . فمن ثمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا
بين **لَيْسَ** و**مَا** ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها
وليست بأفعال .

وتقول : **إِنَّ** زيداً الظريفَ منطلقٌ ، فإن لم يُذكر ^(١) المنطلق صار الظريف

(١) ط : « تذكر » .

في موضع الخبر كما قلت : كان زيد الظريف ذاهباً ، فلما لم تجيء بالذاهب
قلت : كان زيد الظريف ، فنصب هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إن
وأخواتها .

وتقول : إن فيها زيدا قائماً ، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها ، وإن شئت
قلت : إن زيدا فيها قائماً وقائماً . وتفسير نصب القائم هنا ورفع كتنسيبه
في الابتداء ، وعبد الله ^(١) ينتصب بأن كما ارتفع ثم بالابتداء ، إلا أن فيها
هنا بمنزلة هذا في أنه يستغنى على ما بعدها السكوت ، وتقع موقعة . وليست
[فيها] بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله ، وإنما هي ظرف لا تعمل
فيها إن ، بمنزلة خَلَقَكَ ، وإنما انتصب خَلَقَكَ بالذي فيه .

وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك :
مرتُّ برجلٍ يقولُ ذاك ، فيقولُ في موضع قائلٍ ، وليس إعرابه كإعرابه .

وتقول : إن بك زيدا مأخوذاً ، وإن لك زيدا واقفاً ، من قبل أنك
إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبد الله ،
ولا موضعين . ألا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله إذا قلت لك
زيد وأنت تريد الوقوف .

ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب . قال الشاعر ^(٢) :

(١) كذا في جميع النسخ . والوجه « زيد » .

(٢) لم يعرف . قالبت من الحسين . وانظر الحزاة ٣ : ٥٧٢ والعيني

٢ : ٣٠٩ والجمع ١ : ١٣٥ وشرح شواهد المغني ٣٢٧ والأشموني ١ : ٢٧٢ .

فلا تُلَحِّنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلُهُ ^(١)
 كأنك أردت : إن زيدا راغبٌ ، وإن زيدا مأخوذٌ ، ولم تذكر فيك
 ولا بك ، فألغيتنا ههنا كما ألغيتنا في الابتداء . ولو نصبت هذا لقلت إن
 اليومَ زيدا منطلقاً ، ولكن تقول إن اليومَ زيدا منطلقٌ ، وتُلغِي اليومَ كما
 ألغيتَه في الابتداء .

٢٨٩

وتقول : إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، من قبل أنَّ إنَّ عملت في اليومَ ،
 فصار كقولك : إنَّ عمرا فيه زيدٌ متكلمٌ . ويدلُّك على أنَّ اليومَ قد عملت
 فيه إنَّ ، أنك تقول اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، فترفع بالابتداء ، فكذلك
 تنصب بأنَّ .

وتقول : إنَّ زيدا كفيها قائماً ، وإن شئت ألغيت كفيها ، كأنك قلت :
 إنَّ زيدا لقائمٌ فيها ^(٢) . ويدلُّك على أنَّ كفيها يُلغى ^(٣) أنك تقول إنَّ زيدا

(١) لحاء يلحاه ويلحوه لحيا ولحوا : لأمه وعذله . والجم : الكثير .
 والبلابل : شدة الهم والوساوس ، جمع بلبلة بالفتح . ينهى صاحبه أن يلومه
 في حبا ، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه ، فلا جدوى من اللوم .
 والشاهد فيه رفع « مصاب » على خبر إن ، مع إلغاء الجار والمجرور لأنه
 من صلة الخبر وتامه . وبعض النحاة يمنع تقدم معمول خبر إن على اسمها . والوجه
 خلافه ، لأنه يجوز تقديمه في ما الحجازية ، وهذه — أي إن — أقوى ، بدليل
 جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها وامتناعه في « ما » .

(٢) السيرافي : هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر . فإذا دخلت على
 الخبر جاز أن يكون الذي يلاصقها الخبر وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدماً عليه
 والخبر بعده . فأما ملاصقتها الخبر ، فقولك إن زيدا لقائم في الدار ، وإن زيدا
 لضارب عمرا ، وإن زيدا لفي الدار قائماً والخبر لفي الدار . وأما ملاصقتها
 ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك : إن زيدا لفيها قائمٌ ، وإنه لبك مأخوذ .

(٣) ط فقط : « تلغى » .

لَبَّكَ مَأْخُودٌ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو زُبَيْدٍ الطَّائِي^(١) :
 إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٢)
 فَلَمَّا دَخَلْتُ اللَّامُ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَعْنًا عَرَفْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي فِيهَا ، وَيَكُونُ
 لَعْنًا لِأَنَّهُ فِيهَا قَدْ تَكُونُ لَعْنًا .

وَإِذَا قُلْتُ : إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَقَائِمٌ ، فَلَيْسَ إِلَّا الرِّفْعُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ
 عَلَى إِنَّ ، وَاللَّامُ بَدَلٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ النَّصْبُ هَهُنَا لَجَازَ فِيهَا زَيْدٌ لِقَائِمًا
 فِي الْإِبْتِدَاءِ . وَمِثْلُهُ : إِنَّ فِيهَا زَيْدًا لَقَائِمٌ .

وَرَوَى الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، فَقَالَ :
 هَذَا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، وَشَبَّهَهُ بِمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ ،
 وَهُوَ ابْنُ صَرِيمٍ الْيَشْكُرِيُّ^(٣) :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤)

(١) انظر الإنصاف ٤٠٤ وابن عيش ٨ : ٦٥ وشرح شواهد المغني ٣٢٢
 والمصنع ١ : ١٣٩ والأشمونى ٢ : ٢٨٠ .

(٢) يمدح الوليد بن عقبة ، ويذكر نعمة أسبغها عليه على البعد . والتنايى :
 البعد . ومكفور : مجحود . وأراد : خصى بمودته ؛ فترع الحافض وأوصل
 الفعل فنصب .

والشاهد فيه إلغاء الظرف « عندي » مع دخول لام التأكيده عليه .

(٣) اسمه باغت بن صريم ، أو باعث . وقيل صاحبه أرقم اليشكري ، أو كعب
 ابن أرقم اليشكري ، أو راشد بن سهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ،
 أو زيد بن أرقم . وانظر المنصف ٣ : ١٢٨ والإنصاف ٢٠٢ وابن الشجري
 ٣ : ٣ وابن عيش ٨ : ٧٢ ، ٨٣ والحزاة ٤ : ٣٦٤ ، ٤٨٩ والعيني ٢ : ٣٠١

٤ : ٣٨٤ والمصنع ١ : ١٤٣ / ١٨ : ٢ والأشمونى ١ : ٢٩٣ / ٣ : ٢٨٦ .

(٤) يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه . توافينا : تأتي وتزورنا =

وقال الآخر^(١):

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النُّحْرِ كَأَنَّ نَدْيَاهُ حُقَّانٍ^(٢)

٢٨٢

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضرار .

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق^(٣) :

= و يروى : « تلاقينا » . والمقسم : الجميل كله ، كأن كل موضع منه طاز قسماً من الجمال . تعطو إليه : تتناول إليه لتناول منه . والوارق : المورق ؛ وفعله أورق على غير قياس . والسلم : شجر من العضاء ، له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح ، وتجد بها الطباء وجداً شديداً . وفي « ظبية » روايات : الرفع والنصب والجرح ، وقد تكفلت كتب الشواهد بتخريجها . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر لكأن المخففة ، واسمها منوى ، تقديره : كأنها .

(١) الشاهد من الحسين . انظر له أيضاً ابن الشجري ١ : ٢٣٧ / ٢ : ٣ ، ٢٤٣ والمنصف ٣ : ١٢٨ وابن يعيش ٨ : ٧٢ والخزاعة ٤ : ٣٥٨ والعيني ٢ : ٧٠٥ والهمع ١ : ١٤٣ والأشعوني ١ : ٢٩٣ .

(٢) أى ولها وجه . والنحر : الصدر ، أو أعلاه ، أو موضع القلادة منه . و يروى : « ونحر مشرق اللون » و « وصدر مشرق النحر » . والمشرق : المضيء المنير . والحق ، بالضم : وعاء ذو غطاء ينحت من الخشب والعاج مما يصلح أن ينحت . شبهما بالحقين في نهودهما واكتنازهما . نديه ، أى ندى صاحبة الوجه والنحر .

وشاهده تخفيف « كأن » مع حذف اسمها ، والتقدير : كأنه ندياه حقان .

(٣) البيت بهذه القافية في ديوان الفرزدق ٤٨١ وصواب روايته « غليظاً مشافره » أو « غلاظاً مشافره » . وانظر شرح شواهد المغنى ٢٣٩ ومجالس نعلب ١٢٧ والإنصاف ١٨٢ والمنصف ٣ : ١٢٩ والخزاعة ٤ : ٣٧٨ وابن يعيش ٨ : ٨١ ، ٨٢ والهمع ١ : ١٣٦ ، ٢٢٣ والأغاني ١٩ : ٢٤ . من قصيدة يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي ليست في ديوانه .

فلو كنت ضُبِّيًّا عَرَفْتَ قُرَابِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (١)
والنصبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمًا
لِلْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قُرَابِي . وَلَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا كَمَا يُضْمَرُ مَا بَنَى عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (٢)
نَحْوَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » (٣) ، أَيْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ
مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :
فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنْ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ (٥)
أَيْ وَلَكِنْ طَالِبًا مُنِيخًا أَنَا .
فَالنَّصْبُ أَجُودٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِضْمَارًا تَخَفَّفَ ، وَلَجَعَلَ الْمُضْمَرَ مُبْتَدَأً كَقَوْلِكَ :
مَا أَنْتَ صَالِحًا وَلَكِنْ طَالِحٌ .
وَرَفَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ « وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ » .

-
- (١) نفى نسبته إلى ضبية ، وهم بنو أد بن طابخة ، والفرزدق تيمى من تميم
ابن مر بن أد بن طابخة . وأصل المشفر للبعير ، فجعله لشفة الإنسان لما قصد
من تشنيع خلقه .
والشاهد رفع « زنجي » على أنه خبر « لكن » مع حذف اسمها وتقديره :
ولكنك زنجي . ويجوز نصب « زنجياً » على أنه اسمها والخبر محذوف ،
أى لا يعرف قرابتي .
(٢) ط : « يبنى على الابتداء » .
(٣) الآية ٢١ من سورة محمد .
(٤) هو الأخضر بن هبيرة ، كما فى اللسان (ضبط ٢١٨) .
(٥) فى الأصل فقط : « ظهر مسيل » . والضفاط : الذى يختلف على الإبل
أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع . والطالب هنا : طالب
الإبل الضالة .
والشاهد فيه حذف خبر « لكن » ، وتقديره : ولكن طالباً منيخاً أنا .

وأما قول الأعشى (١) :

فِي فِثْيَةِ كُسيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنِي وَيَنْتَعِلُ (٢)
فإنَّ هذا على إضمار الهاء ، لم يحذفوا لأنَّ يكون الحذفُ يُدخله في حروف
الابتداء بمنزلة إنَّ ولكنَّ ، ولكنَّهم حذفوا كما حذفوا الإضمار ، وجعلوا
الحذفَ علماً لحذف الإضمار في إنَّ ، كما فعلوا ذلك في كأنَّ .

وأما لَيْتَمَا زِيداً مَنْطِقُ فَإِنَّ الالغاء فيه حسنٌ ، وقد كان رؤبةُ
ابنُ المَجَّاجِ ينشد هذا البيتَ رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني (٣) :
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا وَنُصْفِهِ فَقَدِ (٤)

(١) سيبويه أيضاً في ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ / ٢ : ١٢٣ . والبيت في ديوان
الأعشى ٤٥ ورواية مجزؤه فيه « أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل » . وانظر
الخصائص ٢ : ٤٤١ والمتنصف ٣ : ١٢٩ وابن الشجري ٢ : ٢ والإنصاف ١٩٩
والهمع ١ : ١٤٢ والحزانة ٣ : ٥٤٧ / ٤ : ٢٥٦ والعينى ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش
٨ : ٧٤ ، ٨١ .

(٢) يذكر نداماه ، ويشبههم بسيوف الهند في مضائها وشهرتها ، وأنهم
يبادرون اللذات قبل أن يحين الأجل الذي يدرك كل الناس .
والشاهد فيه إضمار اسم « أن الخفقة » والتقدير : أنه هالك .

(٣) ديوان النابغة ٢٤ والحزانة ٤ : ٩٧ والعينى ٢ : ٢٥٤ . وابن يعيش
٨ ، ٥٤ ، ٥٨ والهمع ١ : ٩٥ ، ١٤٣ وابن الشجري ٢ : ١٤٢ ، ٢٤١
والخصائص ٢ : ٤٦٠ والإنصاف ٤٧٩ .

(٤) يذكر النابغة هنا زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت
إلى سرب من القطا طائراً ، وكان عدده ستاً وستين ، فإذا ضم إليه نصفه في العدد
وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مائة ، كما يروون من قولها :

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيهِ إِلَى حَمَاتِهِ

ونصفه قديه تم الحمام ميه

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مثلاً ما بعوضة » (١) ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق (٢) .

وأما لعلما فهو بمنزلة كأنما . وقال الشاعر ، وهو ابن كراع (٣) :
تَحَلَّلْ وعالج ذاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٤)
وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أن أرى إذا كانت لغواً لم تعمل ، ففعلوا هذا نظيرها من الفعل . كما كان (٥) نظير إن من الفعل ما يعمل .

ونظير إنما قول الشاعر ، وهو المرار الفقعي :

- = و يروى : « فقي » ، وقد فيها بمعنى حسب . كما يروى : « أو نصفه »
ويحملون من تلك الرواية شاهداً على استعمال « أو » بمعنى الواو .
(١) هي قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤية بن العجاج ،
وقطرب ، في الآية ٢٦ من البقرة . وقراءة الجمهور « بعوضة » بالنصب . ولهذا
وجوه إعرابية سبعة ، انظر تفسير أبي حيان ١ : ١٢٢ - ١٢٣ .
(٢) السيرافي : أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي ، كأنه قال :
ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا . وكذلك : مثلاً الذي هو بموضة . والوجه
الآخر أن تجعل ما كافة للعامل ، مثل إنما زيد منطلق ، وليست باسم .
(٣) انظر ابن الشجري ٢ : ٢٤١ وابن يعيش ٨ : ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ .
(٤) يهزأ برجل توعدده . تحلل من يمينك ، أي اخرج منها ، وذلك أن يباشر
من الفعل الذي يقسم عليه مقداراً يبر به قسمه ويحلله ، مثل أن يحلف على النزول
بمكان ، فلو وقع به وقعة خفيفة أجزأته . والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه
بكفارة أو حنث يوجب الكفارة . ذات نفسك ، أي نفسك ، طلب منه أن يعالج
ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في وسعه . ثم يقول : إنك كالحالم في وعيدك إياي .
والشاهد فيه إلغاء « لعل » لأنها جعلت مع « ما » من حروف الابتداء .
(٥) ط : « كما أن » .

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَهَا أَفَنَانُ رَأْسُكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ (١)
جَعَلَ بَعْدَ مَعَ مَا (٢) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ ، وَإِنْ عَمْرٌ وَخَيْرٌ مِنْكَ ، لَمَّا خَفَّفَهَا
جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ لَكِنْ حِينَ خَفَّفَهَا ، وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ لثَلَاثَتَلْبَسَ بِإِنْ الَّتِي [هِيَ]
بِمَنْزِلَةِ مَا الَّتِي تَنْفِي بِهَا (٤) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » (٥) ، « إِنَّمَا هِيَ لَعَلَّهَا
[حَافِظٌ] .

وَقَالَ تَعَالَى : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (٦) « إِنَّمَا هِيَ :
لَجَمِيعٌ ، وَمَا لَفَوْ .

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١١٦ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا
جَعَلَ « بَعْدَهَا » كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَكَفَّفَهَا « مَا » عَنْ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرُودِ وَهِيَائِهَا
لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ ، كَمَا مَنَعَتْ « لَعَلَّ » مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْرُودِ فَاسْتَوْنَفَتْ بَعْدَهَا الْجُمْلَةَ .

(٢) ط : « جَعَلَ بَعْدَهَا » بِإِسْقَاطِ « مَعَ » .

(٣) ط : « مَا بَعْدَهَا »

(٤) ط : « يَنْفِي بِهَا » .

(٥) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الطَّارِقِ . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ الْقُرَّاءِ . وَقَرَأَ
ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ مِنَ السَّبْعَةِ وَأَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ : « لَمَّا » بِتَشْدِيدِ
الْمِيمِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى « إِلَّا » فِي لُغَةِ هَذِيلٍ ، يَقُولُونَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا ،
أَيُّ إِلَّا فَعَلْتَهُ . انْظُرْ إِتْحَافَ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٤٣٦ — ٤٣٧ وَالْمَغْنَى ١ : ٢٢٠ .

(٦) الْآيَةُ ٣٢ مِنْ سُورَةِ يَسَ . وَهِيَ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ السَّبْعَةِ . وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ
وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ : « لَمَّا » بِالتَّشْدِيدِ . وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ .

وقال تعالى : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ^(١) » ، « وَإِنْ نَظُنُّكَ كَافِرًا لَعَنَّا ^(٢) » .

وحدثنا من ثقب به ، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لم يطلق .
وأهل المدينة يقرءون : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَالَوْفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالِهِمْ ^(٣) »
يخففون وينصبون ، كما قالوا :

* كَأَنَّ ثَدْيِيَّ حُقَّانٍ ^(٤) *

وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عمله كما لم يغيَّر عملُ لَمْ يَكُ وَلَمْ أَبْلُ حين حُذف . وأما أَكْثَرُهُمْ فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ^(٥) كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها ما .

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف .

(٢) الآية ١٨٦ من الشعراء .

(٣) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي .
وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما . وابن عامر وحفص وحمزة بتشديدها . إتحاف فضلاء البشر ٢٦٠ والأساليب الإنشائية لعيد السلام هارون ٤٦ .

(٤) عجز بيت سبق الاستشهاد به في ص ١٣٥ .

(٥) ط : « في حروف الابتداء بالحذف » .

هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة

لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا للمضمر
بنفس المظهر . وذلك : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، أى إن لهم مالا . ٢٨٤
فالذى أضمرت « لهم » .

ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ [ألب] عليكم ،
فيقول : إنَّ زيدا ، وإنَّ عمرا ، أى إنَّ لنا (١) . وقال الأعشى (٢) :

إنَّ محلاً وإنَّ مرَّ محلاً وإنَّ في السَّفر ما مضى مَهلاً (٣)

وتقول : إنَّ غيرها إبلاً وشاء كأنه قال : إنَّ لنا غيرها إبلاً وشاء ،
أو عندنا غيرها إبلاً وشاء . فالذى تُضمرُ (٤) هذا النحو وما أشبهه . وانتصب
الإبلُ والشاء كاتصاف فارسٍ إذا قلت : ما في الناس مثله فارساً .

(١) السيرافي : قال الفراء : إنما تحذف مثل هذا إذا كورت إنَّ ليعرف
أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف . ويحكي أن أعرايا قيل له :
الزبابة الفأرة ؟ فقال : إن الزبابة وإن الفأرة . أى أن هذه مخالفة لهذه .

(٢) ديوانه ١٥٥ وابن الشجري ١ : ٣٢٢ والخصائص ٢ : ٢٧٣ وابن عيش
١ : ١٠٣ / ٨ : ٧٤ والخزانة ٤ : ٣٨١ والمجم ١ : ١٣٦ ويس ١ : ١٦٩ .

(٣) أى إن لنا محلاً في الدنيا ، أى حلولا . وإن لنا مرتحلاً ، أى ارتحالاً
عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة . والسفر : المسافرون ، أى من رحلوا
عن الدنيا . والمهل : الإبطاء . والمراد عدم الرجوع . يقول : في رحيل هؤلاء
إبطاء وعدم عودة . ويروى : « إذ مضوا مهلاً » ، ويروى : « مثلاً » ، أى فيمن
مضى مثل لمن بقي بعدهم : أى سيفنون كما فنى هؤلاء .

والشاهد فيه حذف خبر « إن » لقرينة علم السامع .

(٤) ط : « يُضمر » .

ومثل ذلك قول الشاعر (١):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (٢)

فهذا كقوله: أَلَا مَاءٌ بَارِدًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَا مَاءٌ لَنَا بَارِدًا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ :
يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا .

وتقول : إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَ قَرِيبًا مِنْكَ مَوْضِعَهُ . وَإِذَا
جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرَ قُلْتَ : إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ .

وتقول : إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ (٣) ، وَالْوَجْهُ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا أَنْ تَقُولَ :
إِنَّ زَيْدًا قَرِيبٌ مِنْكَ أَوْ بَعِيدٌ مِنْكَ (٤) ، لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ . وَقَالَ
أَمْرُؤُ الْقَيْسِ (٥):

وإِنَّ شِفَاءَ عَبْرَةٍ مُهْرَاقَةٍ فَلَ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ (٦)

(١) هُوَ الرَّاجِزُ الْعِجَاجُ . مَلْحَقَاتُ دِيوَانِهِ ٨٢ . وَانْظُرْ ابْنَ سَلَامٍ ٦٥
وَابْنَ بَيْشٍ ١ : ١٠٣ : ١٠٤ / ٨ : ٨٤ وَالْخَزَائِنُ ٤ : ٢٩٠ وَالْمَعْمُورُ ١ : ١٣٤
وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٣٦ والأشعوني ٢ : ٢٧٠ .

(٢) قَالَ ابْنُ سَلَامٍ : وَهِيَ لَفَةٌ لَهُمْ . سَمِعْتُ أَبَا عَوْنٍ الْحَرَمَازِي يَقُولُ : لَيْتَ
أَبَاكَ مَنْطَلِقًا وَلَيْتَ زَيْدًا قَاعِدًا فَأَخْبَرَنِي أَبُو يَعْلَى أَنَّ مَنْشَأَهُ بِلَادُ الْعِجَاجِ ، فَأَخَذَهَا
عَنْهُمْ . وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ وَتَخْرِيجُهُ صَرَحَ بِهِ سَيَبَوِيهٌ فِيمَا يَلِي .

(٣) ط : « إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ »

(٤) هَذِهِ الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٥) مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ . وَانْظُرِ الْمَنْصَفَ ٣ : ٤٠ وَالْخَزَائِنُ ٤ : ٦١ ، ٣٨٩
وَالْمَعْمُورُ ٢ : ٧٧ ، ١٤٠ وَشرح شواهد المغنى ٢٦٢ ، ٢٩٥ .

(٦) الْعَبْرَةُ : الدَّمْعَةُ . وَالْمَهْرَاقَةُ : الْمَصْبُوبَةُ . وَالْهَاءُ مَفْتُوحَةٌ فِي الْوَصْفِ
كَأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ فِي الْمَضَارِعِ : يُهْرِيقُ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ ، إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ
أَرَاقٍ . وَانْظُرْ بَقِيَّةَ مَحْثِهِ فِي اللِّسَانِ (هَرَقَ) . يَقُولُ : بَكَؤُهُ يَشْفِي مِنْ لَوْعَةٍ =

فهذا أحسنُ لأنهما نكرة .

وإن شئت قلت : إن بعيداً منك زيداً . وقَلماً يكون بعيداً منك ظرفاً
وإنما قلَّ هذا لأنك لا تقول إن بُعدك زيدا وتقول إن قربك زيد .
فالدُّنُو أشدُّ تمكينا (١) في الظرف من البُعد .

وزعم يونس أن العرب تقول : إن بَدَلَكَ زيداً ، أى إن مكانك زيدا .
والدليل على هذا قولُ العرب : هذا لك بَدَلُ هذا ، أى هذا لك مكان هذا .
وإن جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إن بَدَلَكَ زيدٌ ، أى إن بديلك زيدٌ .
وتقول : إن ألفاً في دراهمك بيضٌ ، وإن في دراهمك ألفاً بيضٌ . فهذا
يَجْرى مجرى النكرة في كان وليس ؛ لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا
كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيراً منك . وإن شئت
جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفةً .

واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا (٢) ، مثله في باب كان ،
ومثل ذلك قولك : إن أسداً في الطريق رابضاً ، وإنَّ بالطريق أسداً رابضٌ .
وإن شئت جعلت بالطريق مستقراً ثم وصفتَه بالرابض ، فهذا يَجْرى هنا
مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان .

= الأسي : ولكنه قليل النفع والجدوى ، ولن يرد ما فاتته من فقد الأجرة : والرسم :
ما بقي من آثار الدار لاصقاً بالأرض . والدارس : البالي . والموول : التعويل
والانكال ؛ أو هو من العويل بمعنى البكاء ، فيكون مكاناً أو مصدراً ميمياً .
والشاهد فيه نصب « شفاء » اسماً لأن مع تنكيرها ؛ لأن الخبر نكرة مثلها .
وهو أحسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو : إن قريباً منك
زيد . ويروى : « شفائي » فلا شاهد فيه هنا .

(١) ط : « تمكنا »

(٢) ط : « ههنا » ، في هذا الموضع وتاليه .

هذا باب ما يكون محمولا على إن

فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء

فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ، وإن زيدا منطلقاً وسعيداً ، فعمرو وسعيداً يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلقاً ، زيد منطلقاً ، وإن دخلت توكيداً ، كأنه قال : زيد منطلقاً وعمرو . وفي القرآن مثله : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ^(١) » .

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيدا ظريفاً هو وعمرو .

وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلقاً وعمراً ظريفاً ، فحملته على قوله عز وجل : « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ^(٢) » . وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك ، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال ، كأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ، ما نفذت كلمات الله ^(٣) .

(١) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) السيرافي : إنما أحوج سيوييه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال لأن حمل رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن ؛ لأن لو لا يليها الابتداء .

وقال الراجز ، وهو رؤبة بن العجاج ^(١) :
 ٢٨٦ إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا ^(٢)
 ولكنَّ المَثَقَلَةَ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ .

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرؤ ، جرى عمرو بعد « فيها » مجراه بعد الظريف ؛
 لأن فيها في موضع الظريف ، وفي فيها إخبار . ألا ترى أنك تقول : إن قومك
 فيها أجمعون ، وإن قومك فيها كلهم ، كما تقول : إن قومك عرب أجمعون
 و [في] فيها اسم مضمّر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن قومك
 ينطلقون أجمعون . وقال جرير ^(٣) :

إِنِ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ ^(٤)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وقال رؤبة » . وانظر ملحقات
 ديوان رؤبة ١٧٩ والعيني ٢ : ٢٦١ والمجم ٢ : ١٤٤ والتصريح ١ : ٢٢٦ .

(٢) الربيع ، هنا : المطر الذي يكون في الربيع . والجود ، بالفتح :
 هو الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه . والخريف : المطر يكون في الخريف ؛
 وكذا الصيوف : أمطار الصيف . وأبو العباس هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي .
 مدحه فجعل يديه لكثرة معروفه كهذه الأمطار :

والشاهد إتياع « الصيوف » للربيع ؛ ولو رفع حملا على الموضع أو على
 الابتداء وإضمار الخبر لجاز .

(٣) لم يرد البيت التالي في ديوانه . وانظر ابن يعيش ٨ : ٦٦ والعيني ٢ : ٣٦٣ .

(٤) الأطهار : جمع طاهر ، كصاحب وأصحاب وشاهد وأشهاد ؛ وهو من نادر
 الجمع . والشاهد فيه رفع « المكرمات » حملا على محل إن وإسمها ، وهو الرفع
 على الابتداء ، أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والتقدير :
 استقرا فيهم ها والمكرمات . ويجوز أن تكون مبتدأ خبر فيهم مقدرة ، ويجوز
 نصب المكرمات إتياعاً للخلافة . أما « سادة » خبر مبتدأ محذوف ، أي وهم
 سادة ، أو مبتدأ حذف خبره على تقدير : وفيهم سادة أطهار .

وإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذاك ، ثم قلت نفسه ، فالنصب أحسن . وإن أردت أن تحمله ^(١) على المضمر فعلى : هو نفسه .

وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو ، فتفسيره كتفسيره مع الواو . وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمراً .

واعلم أن لعلَّ وكانَّ وليت ثلاثهن ^(٢) يجوز فيهن جميع ما جاز في إن ، إلا أنه لا يُرفع بعدهن ^(٣) شيء على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلقاً وعمراً ^(٤) وقبح عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو ، ولم تكن ليت واجبة ولا لعلَّ ولا كانَّ ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن .

ولكن بمنزلة إن .

وتقول : إن زيدا فيها لا بل عمرو . وإن شئت نصبت . و«لا بل» تجري مجرى الواو ولا .

(١) ط : « وإن أردت حمله » .

(٢) ط : « ثلاثهن » . والوجهان جائزان .

(٣) في الأصل وب : « بعده » .

(٤) السيرافي : حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي ، فلذلك لم يحملوه على الابتداء . ألا ترى أنا لو قلنا : ليت زيدا منطلق وعمرو مقيم ، على عطف جملة على جملة ، كان عمرو مقيم خارجاً عن التمني ؟

هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك ، إن زيدا منطلق العاقل اللبيب . فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر في منطلق ، كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد إذا أردت جواب بين مررت . فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيد العاقل اللبيب . وإن شاء رفعة على : مررت به زيد ، إذا كان جواب من هو ؟ فتقول : زيد ، كأنه قيل له : من هو ؟ فقال : العاقل اللبيب .

وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : « قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ^(١) » ، و « علام الغيوب » .

هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة

انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء

لأن المعنى واحد في أنه حال ، وأن ما قبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولا على إن . وذلك قولك : إن هذا عبد الله منطلقاً ، وقال تعالى : « إن هذه أمتكم أمة واحدة ^(٢) » . وقد قرأ بعضهم : « أمتكم

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . وقراءة النصب لعيسى ، وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عملة ، وأبي حيوة ، وحرب عن طلحة . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٩٢ من الأنبياء ، وختامها : « وأنا ربكم فاعبدون » ؛ والآية ٥٢ من المؤمنون ، وهي : « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » بالواو في أولها . ورفع « أمتكم » مع نصب « أمة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها مع رفع « أمة » هي قراءة الحسن . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٣٧ .

أُمَّةً وَاحِدَةً» حَلَّ أَمَّتْكُمْ عَلَى هَذِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ، إِنْ أَمَّتْكُمْ كُلُّهَا أُمَّةً وَاحِدَةً.
وتقول: إِنْ هَذَا الرَّجُلُ مَنْطَلِقٌ، فيَجُوزُ فِي الْمَنْطَلِقِ هُنَا مَا جَازَ فِيهِ حِينَ
قُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ مَنْطَلِقٌ، إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ [هُنَا] يَكُونُ خَبْرًا لِلْمَنْصُوبِ
وَصِفَةً لَهُ، وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَكُونُ صِفَةً لِمَبْتَدَأٍ أَوْ خَبْرًا لَهُ.

وكذلك إِذَا قُلْتَ: لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَكَلِمَةُ هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا،
وَكَأَنَّ هَذَا بَشَرٌ مَنْطَلِقًا. إِلَّا أَنَّ مَعْنَى إِنْ وَلَكِنْ لَأَنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ كَمَعْنَى هَذَا
عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقًا، وَأَنْتَ فِي لَيْتَ تَمَنِّيَاهُ فِي الْحَالِ، وَفِي كَأَنَّ تَشْبِيهِهُ إِنْسَانًا
فِي حَالِ ذَهَابِهِ كَمَا تَمَنِّيْتَهُ إِنْسَانًا فِي حَالِ قِيَامِهِ. وَإِذَا قُلْتَ لَعَلَّ فَأَنْتَ تَرْجُوهُ
أَوْ تَخَافُهُ فِي حَالِ ذَهَابِهِ. فَلَعَلَّ وَأُخَوَاتُهَا قَدْ عَمِلْنَ فِيهَا بَعْدَهُنَّ عَمَلِينَ: الرِّفْعَ
وَالنَّصْبَ، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ^(١): لَيْسَ هَذَا عَمْرًا وَكَانَ هَذَا بَشَرًا، عَمَلْنَا
عَمَلِينَ، رَفَعْنَا وَنَصَبْنَا، كَمَا قُلْتَ^(٢) ضَرَبَ هَذَا زَيْدًا، فزَيْدًا يَنْتَصِبُ
بِضَرْبِ^(٣)، وَهَذَا ارْتَفَعَ بِضَرْبِ نَمٍّ قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا زَيْدًا مَنْطَلِقًا،
فَانْتَصَبَ الْمَنْطَلِقُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ فِي إِنْ،
وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ فَعْلُ الْفَاعِلِ بَعْدَمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
قَبْلَهُ، وَصَارَ كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا قَائِمًا، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ،
وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى.

وتقول: إِنْ الَّذِي فِي الدَّارِ أَخُوكَ قَائِمًا^(٤)، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ الَّذِي فِي الدَّارِ؟

(١) هَذَا مَا فِي ط. وَفِي الْأَصْلِ وَب: «كَأَنَّكَ قُلْتَ».

(٢) ط: «كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ».

(٣) ط: «فَزَيْدٌ انْتَصَبَ بِضَرْبِ».

(٤) السِّيرَافِي: فَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ أَخُوَةُ النِّسْبِ، لِأَنَّكَ

إِنْ نَصَبْتَ قَائِمًا بِأَخُوكَ لَمْ يَجْزِ كَمَا لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمًا، فِي النِّسْبِ =

فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فهو يجرى في أن ولكن في الحسن والقبح ، مجراه في الابتداء : إن قُبِحَ في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبِحَ ههنا ، وإن حُسِّنَ أن تذكر المنطلق حُسِّنَ ههنا ، وإن قُبِحَ أن تذكر الأخ في الابتداء قُبِحَ ههنا ، لأن للمعنى واحد ، وهو من كلام واجب .

وأما في لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ ، فيجري مجرى الأول .

ومن قال : إن هذا أخاك منطلق قال : إن الذي رأيت أخاك ذاهباً^(١) . ولا يكون الأخ صفةً للذي ، لأن أخاك أخص من الذي ، ولا يكون له صفة من قبيل أن زيدا لا يكون صفةً لشيء .

وسألت الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

إن بها أكتل أورزاما خوير بين ينقفان الهاما^(٢)

== وإن نصبت قائماً بالنظر على تقدير : إن الذي في الدار قائماً أخوك ، صار قائماً في صلة الذي ، ولم يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول بأخوك وهو خبر . وإن جعلت أخوك في معنى المؤاخاة والمصادقة ، وجعلته هو العامل في « قائماً » جاز . (١) ط : « منطلق » .

(٢) الرجز من الشواهد الحسين . وأنشده في الكامل ٤٥٤ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٣١٨ وشرح شواهد المغني ٧٢ والأشعوني ٣ : ١٠٧ .

(٣) أكتل ورزام : لسان كانا يقطعان الطريق بأرمام . والخوير : مصفر خارب ، وهو اللص ، أو سارق الإبل خاصة . والهام : جمع هامة ، وهي الرأس . ينقفان الهام : يستخرجان الدماغ والمخ . وهذا مثل ضربه لحذقهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء وأبعدها مراما .

والشاهد فيه : نصب « خويرين » على الشتم . ولا يجوز نصبه على الحالية من أكتل ورزام ، لأن الخبر ينبغي أن يكون عن أحدهما لوجود « أو » ، فلو كان حالاً لجاء مفرداً كالحبر فقال « خويراً » ، كما تقول إن في الدار زيدا أو عمراً جالسا ، ولا تقول جالسين .

٢٨٨ فزعم أن خويرين انتصبا على الشتم ، ولو كان على إن لقال خويرياً ،
ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب « حالة الخطب »^(١) ، « والنازلين
بكل معترك »^(٢) على المدح والتعظيم . وقال^(٣) :

أَمِنْ عَمَلِ الْجُرَافِ أَمْسٍ وَظُلْمٍ وَغَدَوَانِهِ أُعْتَبِتُمْونا بِرَاسِمٍ^(٤)
أَمِيرِي عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بِهَاتِمٍ مَالٍ أَوْ دَيًّا بِالْبِهَاتِمِ^(٥)
نصبهما على الشتم ؛ لأنك إن حملت الأميرين على الاعتاب كان محالاً ،
وذلك لأنه لا تحمل^(٦) صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الاعتاب
على الذي جرّ الظلم ، فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان صار^(٧) بمنزلة

(١) الآية ٣ من سورة المسد .

(٢) جزء من بيت سبق الكلام عليه في ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٣) انظر اللسان (جرف ٣٧٠) . وأنشده في الحزاة ١ : ٣١٤ عرضاً .

(٤) الجراف ، ضبط في ط بفتح الجيم ، وفي اللسان بضمها ضبط قلم .
والجراف وراسم : فاملان للسلطان ، ذكر جورهما وعدوانهما فيما يأخذان
من صدقات المال . أعتبه : أرضاه وأزال ما يوجب عتبه ، وهو هنا على التهم ،
فإن كل منهما غير مرضى .

(٥) العداة ، بالفتح : الظلم وتجاوز الحد ، وأراد بهائم المال هنا الإبل ،
أي إن حبسنا عليهما الإبل ليأخذنا صدقاتها جارا فذهبها . يقال أودى بالشئ :
ذهب به .

والشاهد نصب « أميرى » على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحال ، ولا جره
على البذل من الاسمين ، لاختلاف العامل فيهما ، لأن الجراف مجرور بالإضافة
وراسم مجرور بالباء ، وهما متعلقان بأعتبتمونا ، فلهذا نصب على القطع .

(٦) ط : « لا يحمل » ، في هذا الموضع وتاليه .

(٧) أي صار الكلام ، وفي ط : « صارتا » .

قولك : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرٌ كريمٌ ، ولو ابتداءً فرفعَ كان جيداً ،
ومما ينتصب على المدح والتعظيم قولُ الفرزدق (١) :

ولكنني استبقيتُ أَعْرَاضَ مَازِنٍ وَأَيَّامَهَا مِنْ مُسْتَنِيرٍ وَمُظْلِمٍ (٢)
أَناساً بِشْفَرٍ لَا تَزَالُ رِمَاحُهُمْ شَوَارِعَ مِنْ غَيْرِ الْمَشِيرَةِ فِي الدَّمِ (٣)
ومما ينتصب على أنه عَظَمُ الأَمْرِ قولُ عمرو بن شَأْسِ الأَسَدِيِّ (٤) :

وَلَمْ أَرَ كَلِيْلًا بَعْدَ يَوْمٍ تَعَرَّضْتُ لَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الطَّرَافِ مِنَ الأَدَمِ (٥)
كَلَابِيَّةٌ وَبُرِّيَّةٌ حَبْثَرِيَّةٌ نَأَتْكَ وَخَانَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذِّمِّ (٦)

٢٨٩

(١) ديوان الفرزدق ٨٢١ .

(٢) يذكر أنه استثنى بنى مازن ، وهم من فزارة ، مما حجا به قيسا وإن كانوا منهم ، لفضلهم وشهرة أيامهم في حروبهم على اختلاف ما كان فيها .

(٣) الثغر : موضع الخفاة ، ومنه تغور سواحل البحار ، يقول : هم مقيمون في الثغر يذبون عنه ويحمونه . والشوارع : من شرع في الماء ، أي ورد ، أي يوقعون بأعدائهم دون أهلهم وعشيرتهم فيوردون رماحهم في دماء أعدائهم . والشاهد فيه نصب « أناسا » على التعظيم والمدح . ولا يحسن نصبه حالا ، لأنه لا يتعلق بمعنى قبله يقع فيه .

(٤) ط : « قوله ، وهو لعمرو بن شَأْسِ الأَسَدِيِّ » . والشاهد لم أجده في غير الكتاب ، وليس في الآيات التي أنشدها له أبو تمام في الحماسة ٢٨٠ — ٢٨٢ بشرح المرزوقي .

(٥) تعرضت : بدت وظهرت وتصدت . وعنى بالأثواب الستور . والطراف ككتاب : قبة من آدم ، تكون لأهل الغنى واليسار . والأدم ، بالتحريك : جمع أديم ، وهو الجلد ما كان ، وقيل الأحمر ، وقيل المدبوغ .

(٦) نسبها إلى قبيلها ثم حيا ثم فصبتها ورهطيا . نأتك : بعدت عنك ، يقال : نأه ونأى عنه . والباء في « بالمواعيد » زائدة .

والشاهد فيه نصب « كلابية » وما بعدها على التعظيم ، لا على الحال .

أَناساً عِدَى عُلِقْتُ فِيهِمْ وَلِيتَنِي طَلَبْتُ الْهُوَى فِدَأْسَ ذِي زَلْقٍ أَشْمٌ^(١)
وقال الآخر :

ضَنَنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لَبَنْتُ عَطَاءَ بَيْتِهَا وَجَمِيعُهَا^(٢)
ضِيَابِيَّةً مُرِّيَّةً حَابِسِيَّةً مُنِيفاً بِنَعْفِ الصَّيْدِ لَيْنٍ وَضَيْعُهَا^(٣)

فكلُّ هذا سمعناه ممَّن يرويه من العرب نصيباً .

ومما يدلُّك على أنَّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح ، أنَّك لو حملت الكلامَ على أنَّ نَجْمَهُ حالاً لما بنيتَه على الاسم الأول كان ضعيفاً . وليس هنا^(٤) تعريفٌ ولا تنبيهٌ ، ولا أرادَ أن يوقع شيئاً في حالٍ ، لقبحه ولضعف المعنى .

(١) أناساً ، يعني القبائل التي نسبها إليها ، وهم من بني عامر ، وكان بينهم وبين أسد قومه حروب ومغاورة ، فجعلهم عدى لذلك . أى علقها وهي بينهم فلا سبيل إليها ، ولذا تمنى أن يكون قد طلب هواه في رأس جبل أشم ، أى مرتفع . ذو زلق : أملتس لا تثبت عليه القدم . يقول : هي أبعد منالاً من الأروى التي تألف شواحق الجبال .

وفي هذا البيت نصب « أناساً » على الاختصاص والتشنيع لا على الحال ، لفساد المعنى .

(٢) لم أجد هذا البيت وتاليه في غير سيوييه . الحقبة : السنة ، وأراد الحين من الدهر ، والجميع هنا بمعنى الاجتماع . يقول : حاولت أن أضن بنفسى عن حبها حيناً ثم غلبنى هواها فأطعت الهوى وصار لها بين نفسى واجتماعها ، أى كل نفسى . (٣) الضباب ومرة وحابس ، أحياء من بني عامر . والمنيف : المشرف العالى . والنمف : أصل الجبل . والصيدلان : جبل . يقول : هي من قوم أشراف ، وضعيهم مشرف المحل ، فكيف رفيعهم .

والشاهد فيه نصب « ضباية » وما بعده ، على التفعيم .

(٤) ط : « ههنا » .

وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول^(١) :
 * أنا ابنُ سعدٍ أكرمُ السَّعدِيَّنا^(٢) *

نصبه على الفخر .

وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول
 الشاعر ، وهو الفرزدق^(٣) :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا - كرام^(٤)
 وقال : إن من أفضلهم كان رجلاً يقبح ، لأنك لو قلت إن من خيارهم
 رجلاً ، ثم سكت كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء ، أو تقول : رجلاً من أمره
 كذا وكذا .

وقال : إن فيها كان زيدا ، على قولك : إنه فيها كان زيدا ، وإلا فإنه
 لا يجوز أن تحمل الكلام على إن .

وقال : إن أفضلهم كان زيدا وإن زيدا ضربت ، على قوله : إنه زيدا

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٩١ وابن يبيش ١ : ٤٦ .

(٢) رؤبة من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد .
 وفي العرب سعود كثيرة ، مثل سعد بن مالك في ربيعة ، وسعد بن ذبيان في غطفان
 وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاة ، بل هم أكثر من أربعين .
 انظر فهارس جمهرة الأنساب لابن حزم ٥٧٩ - ٥٨٠ .

والشاهد فيه نصب « أكرم » على التفعيم والفخر .

(٣) ديوانه ٨٣٥ والخزاعة ٤ : ٣٧ والعينى ٢ : ٤ وشرح شواهد المغنى ٢٣٦
 والأشعوى ١ : ٢٤٠ والتصريح ١ : ١٩٢ .

(٤) وكذا في الديوان ، والرواية المشهورة : « إذا مررت بدار قوم » . وقوله :
 أستم عائجين بنا لعنا نرى المرصات أو أثر الحيام
 فقالوا : إن فعلت فأغن عنا دموعا غير راقية السجام

ضربتُ ، وإِنَّه كانَ أَفْضَلَهُمْ زَيْدٌ . وهذا فيه قُبْحٌ ، وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائزٌ . ويجوز أيضاً على : إِنَّ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وَإِنْ أَفْضَلَهُمْ كَانَهُ زَيْدٌ فتَنْصِبُهُ على إِنَّ ، وفيه قُبْحٌ كما كان في إِنَّ .

وسألتُ الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : « وَيَكُنَّهٗ لَا يُفْلِحُ » (١) « [عن] قوله تعالى جده : « وَيَكُنَّ اللَّهُ » (٢) « فزعم أنها وى (٣) مفصولةٌ من كَأَنَّ ، والمعنى وقع (٤) على أَنَّ القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقبل لهم : أما يُشَبِّهُ أَنْ يكون هذا (٥) عندكم هكذا . والله تعالى أعلم .

وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أَنَّ اللَّهَ (٦) .

(١) الآية ٨٢ من سورة القصص . ونصها : « وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ : وَيَكَُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ، لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا ، وَيَكَُنَّهٗ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ »

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) هذه الكلمة ، وكلمة « تعالى جده » قبلها ، ليست في ط .

(٤) ليست في ط .

(٥) ط : « ذا » .

(٦) السيراني : في وَيَكَُنَّ ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذي ذكرناه ، تكون وى كلمة تندم يقولها المتندم ويقولها المتندم لغيره ، ومعنى كَأَنَّ التحقيق . الثاني : قول الفراء ، تكون ويك موصولة بالكاف ، وأن منفصلة ، ومعناها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ؟ والقول الثالث : يذهب إلى أَنَّ ويك بمعنى ويك ، وجعل أَنَّ مفتوحة بفعل مضمر ، كأنه قال : ويك اعلم أَنَّ اللَّهَ .

وَقَالَ [الْقُرْشِيُّ ، وَهُوَ] زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ (١) :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِفُكْرٍ (٢)
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ (٣)

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : لَأَنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ،
وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ : هُمْ ،
كَأَقَال :

* وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٤) *

عَلَى مَا ذَكَرْتُكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالصَّابِغُونَ » (٥) ، فَعَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، كَأَنَّهُ
ابْتَدَأَ عَلَى قَوْلِهِ « وَالصَّابِغُونَ » بَعْدَمَا مَضَى الْخَبَرُ .

(١) مَجَالِسُ نَعْلَب ٣٨٩ وَالْخَصَائِصُ ٣ : ٤١ ، ١٦٩ وَابْنُ يَعْشُ ٤ : ٧٦
وَالْمَع ٢ : ١٠٦ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ٣٣٩ وَالْخَزَائِنُ ٣ : ٩٥ ، ٩٦
وَالْأَشْمُونِي ٣ : ١٩٩ .

(٢) سَأَلْتَانِي ، يَعْنِي زَوْجَتَيْهِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهَا فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ ، وَهُوَ :
تِلْكَ عَرَسَايَ تَنْطَقَانِ عَلَى الْعَمِّ سَدَّ إِلَى الْيَوْمِ قَوْلَ زُورٍ وَهَرَّ
وَسَالَ : مَخْفَفٌ سَأَلَ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا . وَالنَّكَرُ ، بِالضَّمِّ : الْمُنْكَرُ .
(٣) النَّسَبُ : الْمَالُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ « وَيَكُنْ » فَهِيَ عِنْدَ الْحَلِيلِ وَسَيِّوِيهِ
مَرْكَبَةٌ مِنْ « وَيَ » لِلتَّنْبِيهِ وَ« كَأَنَّ » لِلتَّشْبِيهِ ، وَمَعْنَاهَا أَلَمْ تَرَ ، كَمَا ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ .
(٤) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ . وَصَدْرُهُ :

* بَدَأَ إِلَى أَنِّي لَسْتُ مِمَّنْكَ مَا مَضَى *

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٦٩ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

وقال الشاعر، [بشر بن أبي خازم^(١)] :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شِقَاقٍ^(٢)

٢٩١ كأنه قال : بُغاة ما بقينا وأنتم .

هذا باب كم

اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين . والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رب .

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ، ويُبنى عليها ، إلا أنها لا تصرف تصرف يوم وليلة ، كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك ، وهما موضعان بمنزلة ، غير أنهما^(١) حروف لم تتمكن في الكلام ، إنما لها مواضع تلزمها في الكلام . ومثل ذلك

(١) ديوانه ١٦٥ والإيضاح ١٩٠ وابن يمين ٨ : ٦٩ ، ٧٠ والخزانة ٤ : ٣١٥ والجنى ١ : ٢٧١ والتصريح ١ : ٢٢٨ .

(٢) بغاة : جمع باغ ، من البغي ، وهو الظلم والعدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . وما مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة .

والشاهد فيه وقوع الضمير المنفصل الذي محله الرفع ، وهو «أنتم» بين اسم إن وخبرها مسبوقاً بواو العطف ، فهو في تقدير جملة ، أي وأنتم بغاة ، عطفت على جملة «أنا بغاة» . وأجاز الأعلام أن يكون خبر أن محذوفاً دل عليه خبر المبتدأ الذي بعدها . وأجاز الفراء وشيخه الكسائي أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فيقول : إني وزيد على وفاق ، قياساً على ظاهر هذا الشاهد . (٣) ط : «أنها» .

في الكلام كثير وقد ذكر فيها معنى ، وسواء فيها يُستقبل (١) إن شاء الله .
 أمّا كم في الاستفهام إذا أعملت فيها بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف
 في الكلام منون ، قد عمل فيها بعده لأنّه ليس من صفته ، ولا محمولاً على
 ما حمل عليه . وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين .

وإذا قال لك رجل : كم لك ، فقد سألك عن عدد ؛ لأن كم إنما هي
 مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء ، ممّا هو
 أصحّ لمدّة . فإذا قال لك : كم لك درهماً ؟ أو كم درهماً لك ؟ ففسّر ما يسأل عنه
 قلت عشرون درهماً ، فعملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك
 مبنية على كم .

واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسنّ للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا
 قبّح للعشرين أن تعمل في شيء قبّح ذلك في كم ؛ لأنّ العشرين عدد منون
 وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا
 بتوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهماً ، ولكنّ التنوين ذهب منه
 كما ذهب ممّا لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منون . وكذلك كم موضعها
 موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنّها غير
 متكّنين في الكلام .

وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهم ، لم يحز كما لم يحز في قولك عشرون
 الدرهم ، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام ، ولكنهم
 حذفوا الألف واللام ، وصيّروه إلى الواحد ، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا :

هذا أول فارس في الناس ، وإنما يريدون هذا أول من الفرسان^(١) فُحذف
الكلام .

وكذلك كم ، إنما أرادوا كم لك من الدراهم ، [أو كم من الدراهم لك] .
وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة .
وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في كم جوازاً
حسناً ، لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن^(٢) في الكلام ، لأنها لا تكون
إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلاً ، وإنما
تقول : كم رأيت رجلاً . وتقول : كم رجل أتاني ، ولا تقول أتاني كم رجل .
ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام ، لأنه لا يقوى قوة
الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك . وقد قال الشاعر^(٣) :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حو لا كيبلاً^(٤)
يدكر نيك حنين المعجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً^(٥)

(١) ب : « أول فارس من الفرسان » .

(٢) ط : « المتمكن » .

(٣) هو العباس بن مرداس . انظر مجالس نملب ٩٤٢ والإنصاف ٣٠٨

وابن يعيش ٤ : ١٣٠ والخزانة ١ : ٥٧٣ / ٣ : ١١٩ والمني ٤ : ٤٨٩ والمص

١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المغني ٣٠٧ والأشعوني ٤ : ٧١ .

(٤) الكيل : الكامل ، جاءوا به على كمل بضم الميم ، كما في اللسان . يقول :

لم أنس عهدك على تطاول الزمان .

(٥) المعجول ، كعبور : الواله التي فقدت ولدها ، لعجلتها في ذهابها وحيثها جزاء ؛

قال للنساء وللإبل ، كما هنا . والهديل : صوت الحمامة ؛ أو هو الفرخ الذي تزعم
الأعراب أن جارحاً قد صاده في سفينة نوح ؛ فليست من حمامة إلا وهي تبكي =

وكم رجلاً أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلاً ، وكم ههنا فاعلة . وكم رجلاً ضربت ، أقوى من كم ضربت رجلاً ، وكم ههنا مفعولة .

وتقول : كم مثله لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيره لك ، كل هذا جائز حسن ، لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس . تقول : كم غيره مثله لك ، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة له .

ولم يجوز يونس والخليلُ رحمهما الله كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول عشرون ثياباً لك ، إلا على وجهك مائة بيضاء ، وعليك راقودٌ خلا . فإن أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلماناً ، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك ، لأنه قبيح أن تقول : عبدُ الله قائماً فيها ، كما قبح أن تقول قائماً فيها زيدٌ . وقد فسرنا ذلك في بابه (١) .

وإذا قلت : كم عبدُ الله ما كث ، فكم أيامٌ وعبدُ الله فاعلٌ . وإذا قلت (٢) : كم عبدُ الله عندك ، فكم ظرفٌ من الأيام ، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها . والتفسير : كم يوماً عبدُ الله ما كث ، أو كم

عليه . يقول : إذا حنت واله من الإبل ، أو ناحت حمامة رقت نفسى فكنت منك على تذكار .

والشاهد في البيت السابق ؛ وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولاً » بالجرور ضرورة . وهذا تحوية لجواز الفصل بين كم وتمييزها عوضاً لما منته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، فهي واجبة التقديم ، وأما الثلاثون ونحوها ، فلما لها من التصرف بالتقديم والتأخير وفقدان الصدارة وجب اتصال التمييز بها إلا في الضرورة .

(١) انظر ما سبق في ص ٨٨ .

(٢) ط : « قال » .

شهرآ عبدُ الله هندك ، فعبدُ الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت :
كم رجلاً ضربَ عبدُ الله .

فإذا قلت : كم جريباً أرضك ، فأرضك مرتفعةٌ بكمٍ لأنها مبتدأةٌ ،
والأرضُ مبنيةٌ عليها ، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ، ولا مبتدأ ،
ولا وصفٍ ، فكأنك قلت : عشرون درهماً خيرٌ من عشرةٍ .

وإن شئت قلت : كم غلمانٌ لك ؟ فتجعلُ غلمان في موضع خبر كمْ ، وتجعلُ
لكَ صفةً لهم ^(١) .

وسألته عن قوله ^(٢) : على كمْ جذعٍ بيتك مبني ؟ فقال : القياسُ النصبُ
وهو قولُ عامةِ الناس ^(٣) . فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم
حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفعلُ ، وإذا قلت لاها الله لا أفعل لم يكن إلا
الجرُّ ، وذلك أنه يريد لا والله ، ولكنه صار «ها» عوضاً من اللفظ
بالحرف الذي يجزّ وعاقبه ^(٤) .

(١) السرافي ما ملخصه : التقدير كم غلاماً غلمان ، فتكون كم مبتدأ وغلمان
خبره ولك صفة . وكم في الاستفهام تنصب لا غير ، أما إذا قلت : كم غلماناً لك
لم يجز ، لأنك إن نصبت غلماناً على التمييز لم يجز ، لأن كم في الاستفهام لا يميز
إلا بواحد كعشرين ، وإن نصبتها على الحال لم يجز ، لأن العامل لك ،
وهي مؤخرة ، فإن قدمت لك جاز كما يجوز عبد الله فيها قائماً ، وتقديره :
كم ممالكك في حال ما هم غلمان ؟ كما تقول : لك مائة يضا ، أي في حال
ما هي يضا .

(٢) ليست في ط .

(٣) أي جمهورهم ومعظمهم .

(٤) هذا ما في ط وب ، وفي الأصل : « وعاقة » .

ومثل ذلك ذلك : آله لتفعلن ؟ إذا استفهت ، أضمرُوا الحرفَ الذي يجرُّ وحذفوا ، تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألفُ الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً .

واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرفُ في الكلام غير منونٍ ، يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوينُ ، وذلك الاسمُ نحو مائتي درهمٍ ، فأنجرَ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله . والمعنى معنى رُبٍّ ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .

فإن قال قائل : ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منونٍ ؟ فالجواب فيه أن تقول : جعلوها في المسألة (١) مثل عشرين وما أشبهها ، وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة ، تجرُّ ما بعدها ، كما جرَّت هذه الحروفُ ما بعدها . فجازا في كم حين اختلف الموضعان ، كما جاز في الأسماء للتصرف التي هي للمدد .

واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبٌّ ، لأن المعنى واحدٌ ، إلا أن كم اسمٌ ورُبٌّ غير اسمٍ ، بمنزلةٍ من . والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجلٍ أفضل منك ، تجعله خبرَ كم . أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

واعلم أن ناساً من العرب يُعَلِّونها فيما بعدها في الخبر كما يُعَلِّونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسمٌ منونٌ . ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبٌّ إلا أنها تنصب ، لأنها منوثةٌ ، ومعناها منوثةٌ وغير منوثةٌ سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعرٌ فقال ثلاثة أثواباً

(١) أي السؤال والاستفهام .

كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ . وَقَالَ بَزِيدُ بْنُ صَبَّهٍ (١) :
 إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاهُ (٢)
 وَقَالَ الْآخَرُ (٣) :

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَةٍ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٍ
 وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُنْشِدُ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ (٤) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَاتٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي
 وَهَمَّ كَثِيرٌ ، فَهُمْ (٥) الْفَرَزْدَقُ [وَالْبَيْتُ لَهُ] .

٢٩٤

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : كَمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنُونَةٌ ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ جَرُّوا
 فِي الْخَبَرِ أَضْمَرُوا مِنْ كَمَا جازَ لَهُمْ أَنْ يُضْمِرُوا رَبَّ .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ (٦) أَنَّ قَوْلَهُمْ : لَاهُ أَبُوكَ وَلَقِيْتُهُ أَمْسٍ ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى : لِلَّهِ

(١) فِي الشُّنْتَمَرِيِّ أَنَّهُ الرَّبِيعُ بْنُ ضَبْعٍ ، وَكَذَا فِي مَعْظَمِ الْمُرَاجِعِ . وَانْظُرْ مَجَالِسَ
 نَعْلَبَ ٣٣٢ وَالْمَعْمَرِينَ ٧ وَابْنَ يَعِيشَ ٦ : ٢١ وَالْخَزَائِنَةَ ٣ : ٣٠٦ وَالْعَيْنِي ٤ :
 ٢٨١ وَالْمَصْنُوعَ ١ : ٢٥٣ وَالْأَشْمُونِيَّ ٤ : ٦٧ وَالتَّصْرِيحَ ٢ : ٢٧٣ وَاللَّسَانَ (فَتَا) .
 (٢) وَيُرْوَى : « اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاهُ » ، وَ « أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاهُ » . وَسَبَقَ
 الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ٢٠٨ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « عَامًا » بَعْدَ « مَائَتَيْنِ » لِلضَّرُورَةِ ، وَالْوَجْهُ جَرُّ
 التَّمْيِيزِ فِيهِ .

(٣) هُوَ الْأَعْوَرُ بْنُ بَرَاءِ الْكَلْبِيِّ ، كَمَا فِي حَوَاشِي ١ : ٢٠٨ حَيْثُ سَبَقَ
 الْكَلَامُ عَلَى الرَّجْزِ .

(٤) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ٧٢ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا نَصَبُ التَّمْيِيزِ بَعْدَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ .

(٥) ط فَقَطْ : « مِنْهُمْ » .

(٦) لَمْ يَذْكُرْ هُنَا فِي الْأَصْلِ وَب « رَحِمَهُ اللَّهُ » كَمَا هُوَ الْمَتَّبَعُ فِيهِمَا .

أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والالف واللام تخفيفاً على اللسان . وليس كل جارٍ يُضمر ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد ، فمن ثَمَّ قُبِحَ ، ولكنهم قد يُضِمُّونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم (١) ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استمهاله أحوَجُ . وقال الشاعر العنبري (٢) :

وَجَدَاءٌ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَظْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبِّبُهَا (٣)
وقال امرؤ القيس (٤) :

وَمِثْلِكَ بِكَرًّا قَدْ طَرَقْتُ وَثِيْبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تِمَائِمٍ مُفِيلٍ (٥)

(١) ط فقط : « في كلامهم » .

(٢) أنشده في اللسان (جدد ، سما) بدون نسبة أيضاً .

(٣) الجداء : الفلاة لا ماء بها ، من الجد وهو القطع . ويقولون : ناقة جداء : قليلة اللبن يابسة الضرع . والسماة : جمع سام ، وهو الصائد يسمو للوحش يتعين شخوصها ويطلبها ، أو يلبس السماة للصيد ، وهو جورب يلبسه الصياد ليقية حر الرمضاء . والريب : ما تربب من الوحش فيها . يقول : هي فلاة لا ماء بها ولا صحران فيكون بها ريب من الوحش يصاد فيخشى الصائد . وشاهده خفض « جداء » على إضمار « رب » .

(٤) من معلقته . وانظر العين ٣ : ٣٣٩ واللسان (غيل ٢٤) .

(٥) ويروى : « ومثلك حبل قد طرقت ومرضعا » . والثيب : التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسها . والتمايم : جمع تيمة ، وهي العوذة تعلق على الصبي لدفع العين . والمفيل ، بفتح الباء ، ومثله المفال : الذي أغالته أمه أو أغيلته : سقته الفيل ، وهو بالفتح : لبن المائتة أو لبن الحبل . يذكر حبة النساء له .

والشاهد فيه خفض « مثلك » على إضمار رب . وقد ينصب على المفعولية للفعل الذي بعده .

أى رُبُّ مثلك . ومن العرب من ينصبه على الفعل .

وقال الشاعر^(١) :

وَمِثْلَكَ رَهْبِي قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلُبُ عَيْنَهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ^(٢)

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب .

والتفسير الأول في كم أقوى ؛ لأنه لا يُحْمَلُ على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ .

ولا يقوى قول الخليل في أمس ، لأنك تقول ذهب أمس بما فيه .

وقال : إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت

٢٩٥

أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيحٌ

أن تفصل^(٣) بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما

كلمة واحدة . والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذى يعمل فيه ، تقول : هذا

ضاربٌ بك زيدا ، ولا تقول : هذا ضاربٌ بك زيد . وقال زهير^(٤) :

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٣٧٨ واللسان (رهب ٤٢٢)

والحيوان ٣ : ٤١٥ والبيان ٣ : ٣٠٧ . وفي حواشى البيان ٣ : ٣٠٥

نسبته إلى أبى الرئيس الثعلبي ، أو الجون المحرزى .

(٢) يخاطب ناقته . والرهبي : الناقة المهزولة جدا . وپروى : « فمثلك

أو خيراً » . والرذية : المهزولة من السير ، أو المعيبة الساقطة . وإنما تقلب

عينها خشية الطائر أن ينزل على ما بها من دبر فيأكلها .

والشاهد فيه نصب « مثلك » بالفعل بعده .

(٣) ط : « يفصل » .

(٤) البيت لم يرد في ديوان زهير . ونسب أيضاً إلى كعب ولده ، وليس

في ديوانه أيضاً . انظر العيني ٤ : ٤٩١ وابن يعيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف

٣٠٦ والأشعوني ٤ : ٨٣ واللسان (غور) .

تَوْمٌ سَنَانًا وَكَمْ ذُوْنَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِبًا غَارُهَا^(١)

وقال القطامي^(٢) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِقْتَارِ أُحْتَمِلُ^(٣)
وإن شاء رَفَعَ فجعل كَمْ المِرَارَ التي ناله فيها الفضلُ، فارتفع الفضلُ بِنَا لَنِي ،
فصار^(٤) كَقَوْلِكَ : كَمْ قَدْ أَتَانِي زَيْدٌ ، فزَيْدٌ فَاعِلٌ وَكَمْ مَفْعُولٌ فِيهَا ، وَهِيَ
الْمِرَارُ التي أَتَاهُ فِيهَا ، وَلَيْسَ زَيْدٌ مِنَ الْمِرَارِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ^(٥) :

(١) يذكر ناقله ، أنه يقصد بها هذا الممدوح على بعد الطريق ، والطريق
محدود بما به من آكام ومتون . والغار : الغائر ، على معنى فَعِيلٍ ، كما قيل في
الشائك شاكٌ ، وفي سائر الشيء : سارُهُ ، وفي هائر : هارٌ .

والشاهد فيه الفصل بين « كَمْ » وتمييزها ، وهو « محدودبا » لقبح الفصل
بين الجار والمجرور . وسيبويه يوجب النصب في هذا للفصل إلا للضرورة ،
والفراء يحيزه في السعة .

(٢) ديوانه ٦ وابن يعيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف ٣٠٥ والخزانة
٣ : ١٢٢ والعيني ٣ : ٤/٢٩٨ : ٤٩٤ واللمع ١ : ٢٥٥ والأشعوني ٤ : ٨٢ .

(٣) العدم : فقد المال وقلته . والإقتار : الافتقار . يمدح هؤلاء القوم ،
بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال ،
أي الارتحال لطلب الرزق ، ضعفاً منه وعجزاً . ويروى « أجنمل » بالجيم ، أي
أجمع العظام لاستخراج جميلها ، والجميل : الودك .

والشاهد فيه نصب « فضلاً » على التمييز ، حين فصل بينها وبين كَمْ
الخبرية بفاصل .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٥) هو الفرزدق . وقد سبق التخريج والكلام على البيت في ٧٢ .

والشاهد هنا رفع « عمة » على الابتداء . والمسوغ للبدء بها وصفها
بالجار والمجرور .

كَمْ هَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي
فَجَعَلَ كَمْ مَرَارًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَمْ مَرَّةً قَدْ حَلَبْتُ عِشَارِي عَلَى عَمَّاتِكَ ^(١)
وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ :
كَأَنَّ أَصْوَاتَ ، مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَاءً ، أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ ^(٢)
وَقَالَ الْآخَرُ :

فَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بِطَالٍ كَمِيٍّ وَيَاسِيرُ فَتِيَةٍ سَمَحٍ هَضُومٍ ^(٣)
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ تَجَرَّ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ حَاجِزٌ ، فَتَقُولُ : كَمْ فِيهَا
رَجُلٍ ، كَمَا قَالَ الْأَعَشَى :

إِلَّا عُجْلَالَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ ^(٤)

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَضْمَرُ « مِنْ » بَعْدَ فِيهَا . قِيلَ لَهُ : لَيْسَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
يَضْمَرُ الْجَارُ ، وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّ وَقُوعَهَا بَعْدَ كَمْ أَكْثَرُ . وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ

-
- (١) ب : « عَمَّتِكَ » ، وَفِي ط : « قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عَمَّتِكَ » بِإِسْقَاطِ « عِشَارِي » .
(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٧٩ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ
الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَيْ أَصْوَاتُ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ .
(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْحَمْسِينَ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْ لَهَا قَائِلٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَرْجِعِ آخِرِ .
وَفِي ط ، ب « كَمْ قَدْ فَاتَنِي » بِالْحَرَمِ . فَاتَنِي ، أَيْ فَقَدْتَهُ بِالْمَوْتِ وَرَزَّيْتُ فِيهِ .
وَالْكَمِي : الشَّجَاعُ . وَالْيَاسِرُ : الدَّاخِلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَيْسِ لِكَرَمِهِ . وَالْفَتِيَّةُ :
جَمْعُ فَتَى ، وَهُوَ الْكَامِلُ الْجُزْلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَالسَّمَحُ : الْكَرِيمُ الْجَوَادُ .
وَالْهَضُومُ : الَّذِي يَهْضُمُ مَالَهُ لِلصَّدِيقِ وَالْجَارِ وَالسَّائِلِ ، وَالْمَضْمُ : الظُّلْمُ وَالنِّقْصَانُ
وَالشَّاهِدُ فِيهِ وَقُوعُ « كَمْ » نَظْرًا لِنَكْثِيرِ الْمَرَارِ .
(٤) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ١٧٩ .

أن تَجَرَّ وبينها وبين الاسم حاجز ، على قول الشاعر ^(١) .

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العلى وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهُ ^(٢)

الجرُّ والرفع والنصب على ما فسرناه ، كما قال :

كم فيهم مَلِكٍ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبَى ^(٣)

(١) ب : « قال وقد يجوز على قول الشاعر » ، وفي ط : وقال : « يجوز على قول الشاعر » . وما هنا هو نص الأصل .

والشاعر هو أنس بن زعيم ، أو عبد الله بن كريز ، أو أبو الأسود . انظر ابن يعيش ٤ : ١٣٢ والإنصاف ٣ : ٣٠٣ والحزانة ٣ : ١١٩ . والمعنى ٤ : ٤٩٣ والمجمع ١ : ٢/٢٥٥ : ١٥٦ والأشتموني ٤ : ٨٢ .

(٢) المقرف : النذل اللئيم أبوه . يقول : قد يرفع اللئيم جوده وينزل بالكريم بخله . والشاهد جواز الأوجه الثلاثة في « مقرف » ، فالرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم لتكثير المزار ، وخبر مقرف هو نال العلى . والنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل ، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر في الضرورة . وعلى النصب والجر تكون « كم » في موضع الابتداء .

(٣) البيت من الحمسين ، ولم أجده مرجعاً . والأغر : المشهور ، وأصل الغرة : البياض في الوجه . والسوقة ، بالضم : الرعية تسوسها الملوك فكانهم يسوقونهم فينساقون لهم ، يقال للواحد والجمع ، وللذكر والأنثى ، ويقال في جمعها « سُوقٌ » . والحكم : الحاكم والقاضي . والاحتباء : أن ينتطق بردائه أو حائل سيفه ، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في قعوده ويعتمد عليه بظهره . وربما كان الاحتباء باليدين ، وكانت السادة من العرب تعتاد هذا في مجالسها ولا تحمل حبوتها إلا في ضرورة .

والشاهد فيه خفض « ملك » بإضافة « كم » مع الفصل بالجار والمجرور ، للضرورة . ولو رفع أو نصب لجاز كما جاز في السابق .

وقال^(١) :

كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نقاع^(٢)

وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان . فهذا محمول على ما حمل عليه كم لا على ما تعمل فيه^(٣) كم ، كأنك قلت : لا رجل أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان . وذاك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت عشرون درهما ، أو بجميع^(٤) منكور ، نحو ثلاثة أثواب . وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين .

ولو قلت : كم لا رجلاً ولا رجلين ، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، ولو جاز ذا لقلت : له عشرون لا عبداً ولا عبيدين ، فلا رجل ولا رجلان تؤكد لكم لا للذي عمل فيه ، لأنه لو كان عليه كان محالاً ، وكان نقضاً .

ومثل ذلك قولك للرجل : كم لك عبداً ؟ فيقول : عبدان أو ثلاثة أعبيد ، ٢٩٧

(١) هو الفرزدق ، وليس في ديوانه . وانظر الإنصاف ٣٠٤ والخزانة ٣ : ١٢٢ والمعنى ٤ : ٣٩٢ وابن يعيش ٤ : ١٣٠ ، ١٣٢ والأشموني ٤ : ٨٢ .

(٢) الدسيعة : العطية ، من دسع البعير بجريته : قذف بها . ويقال الدسيعة : الجفنة ، وهو كناية عن كرمه . والماجد : الشريف .

والشاهد فيه خفض « سيد » بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور ، وجواز ذلك خاص عند سيويو بالضرورة ، والقول فيه كالقول في سابقه

(٣) ط : « ما حمل فيه كم » .

(٤) ط : « بجمع » .

حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَا حَمَلَ عَلَيْهِ كَمْ ، وَلَمْ يُرَدِّ السَّائِلُ ^(١) مِنَ الْمَسْئُولِ أَنْ يَفْسِّرَ لَهُ الْعَدَدَ الَّذِي يُسْأَلُ عَنْهُ ، إِنَّمَا عَلَى السَّائِلِ أَنْ يَفْسِّرَ الْعَدَدَ حَتَّى يَجِيبَهُ الْمَسْئُولُ عَنِ الْعَدَدِ ، ثُمَّ يَفْسِّرُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ ، فَيُعْمِلُ فِي الَّذِي يَفْسِّرُهُ الْعَدَدَ كَمَا أَعْمَلَ السَّائِلُ كَمْ فِي الْعَبْدِ ^(٢) ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَسْئُولُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْصِبَ عَبْدًا أَوْ عَبْدَيْنِ عَلَى كَمْ ، كَانَ قَدْ أَحَالَ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَجِيبَ السَّائِلَ بِقَوْلِهِ : كَمْ عَبْدًا فَيَصِيرُ سَائِلًا ^(٣) .

وَمَعَ ذَلِكَ ^(٤) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ كَمْ وَهِيَ مُضْمَرَةٌ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعِينَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ وَلَا اسْمٍ أَخَذَ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْمَسْئُولُ عَبْدَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَعْبَدَ فَنَصَبَ عَلَى كَمْ ، أَنَّهُ قَدْ أَضْمَرَ كَمْ .
وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] : كَمْ غَلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ ؟ تَجْعَلُ لَكَ صِفَةً لِلْغَلَامِ ، وَذَاهِبًا خَبَرًا لَكُمْ .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) هذا ما في ط ، وفي الأصل وب : « العدد » .

(٣) السيرافي : أى على السائل أن يفسر فيقول : كم درهما أو ديناراً لك ؟ فيقول المسئول : عشرون أو ثلاثون ، وإن شاء ذكر المعدود فقال : ثلاثون درهما أو ديناراً ، وإن شاء لم يفسر النوع لأن السائل قد ذكره فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره ، ومعنى قوله « ولو أراد المسئول عن ذلك أن ينصب عبداً . » إلخ يعني أن المسئول لو نصب خرج عن حد الجواب فصار سائلاً ، لأنه إذا نصب فإنما ينصبه بكم ، والذي تلفظ بكم هو سائل . وإن أظهرها فقال في جوابه : كم لا عبداً ولا عبيدين ، فقد أحال ، لأنه سأل وحقه أن يجيب . وإن لم يظهر كم فلا بد من أن يقدرها مضمرة فيشارك من أظهرها ، ويزيد عليه في إحمال كم مضمرة ، وهي وأمثالها لا تضر لضعفها .

(٤) ط : « هذا » .

ومن ذلك أن تقول : كم منكم شاهدٌ على فلان ، إذا جعلت شاهداً خبراً لكم ، وكذلك هو في الخبر أيضاً ، تقول : كم مأخوذاً بك ، إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت : كم لك ؛ لأن لك لا تعمل فيه كم ، ولكنه مبنى عليها ، كأنك قلت كم رجلٍ لك وإن كان المعنيان مختلفين ، لأن معنى كم مأخوذاً بك ؛ غير معنى كم رجلٍ لك ، ولا يجوز في ربّ ذلك ، لأن كم اسمٌ وربّ غير اسم ، فلا يجوز أن تقول ربّ رجلٍ لك .

هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً ، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم ، وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كُنيت به في الأسماء ، وكقولك : كان من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وذِيَّتَ وذِيَّتَ ، وكُنيتَ وكُنيتَ . صار ذا بمنزلة التنوين ؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين .

وكذلك كَأَيُّ رجلًا قد رأيتُ ، زعم ذلك يونس ، وكَأَيُّ قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (١) من ١؟ قال عز وجل : « وكَأَيُّ من قَرْيَةٍ (٢) » . وقال عمرو بن شأس (٣) :
وكَأَيُّ رَدَدْنَا عنكم من مُدَجِّجٍ يحسبُ أمامَ الألفِ يَرْدِي مُقْنَعًا (٤)

(١) ط : « إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من » .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الحج و ٨ من سورة الطلاق .

(٣) مع الهوامع ١ : ٢٥٦ .

(٤) المدجج : اللابس السلاح تاماً . يردى : يمشى الرديان ، وهو ضرب من المشى فيه تبختر . والمقنع : المتغطى بالسلاح كالبيضة والمقنعة ونحوها ، مما يوضع على الرأس .

والشاهد فيه استعمال « كائن » بمعنى كم ، مع الإتيان بمن الجارة بعدها .

فإنما ألزموها « مِنْ » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، ٢٩٨
 وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولا سيما زيد^(١) ، فرب توكيد لازم حتى يصير
 كأنه من الكلمة .

وكأَيِّن معناها معنى رب^(٢) . وإن حذفَتْ مِنْ وما فعربي^(٣) .
 وقال : إن جرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرَّها بإضمارٍ مِنْ كما جاز
 ذلك فيها ذكرنا في كم .

وقال : كذا وكأَيِّن عملنا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت :
 أفضلهم رجلاً ، فصار أيُّ وذا بمنزلة التنوين ، كما كان هم بمنزلة التنوين .
 وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا : له كالعدد درهما ، وكالعدد من قرية .
 فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به .

وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . من
 ذلك قولك : كأن ، أدخلت الكاف على أن للتشبيه .

(١) أي في لزوم ما الزائدة للتوكيد .

(٢) السيرافي : وقال الفراء : معناها كم ، وكثر استعمال النحويين من البصريين
 والكوفيين تفسيرها بكم . والذي قال سيبويه أصح ، لأن الكاف حرف دخوله
 على ما بعده كدخول رب ، وكم في نفسها اسم . وأنت تقول : كم لك ولا تقول
 كأى لك كما تقول رب لك .

(٣) أي إن حذفَتْ « مِنْ » مع « كأَيِّن » ، و « ما » مع « لاسيما » .

هذا باب ما ينصب نصب كم

إذا كانت منوثة في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك ^(١) : ما في السماء موضع كفف
سحاباً ، ولى مثله عبداً ، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثله زُبداً .
وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولى ملؤه من العسل ،
وما في السماء موضع كفف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من
عشرين ^(٢) حين قال : عشرون درهماً ، وصارت الأسماء المضاف إليها
المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حلت
عليه ، فانتصب بـ **لى** كفف ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن
مثل بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة
كما منع التنوين .

وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدل من التنوين ، ومع ذلك أنك
إذا قلت لى مثله فقد أبهت ، كما أنك إذا قلت لى عشرون فقد أبهت
الأنواع ، فإذا قلت درهماً فقد اختصت نوعاً ، وبه يُعرف من أى نوع
ذلك العدد . فكذلك « مثله » هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة ،
والفروسة ، والعبيد . فإذا قال عبداً فقد بين من أى أنواع المثل . والمبدؤ
ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل ، فاستخرج على المقدار
نوعاً ، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين

(١) ب ، ط : « نحو قولك » .

(٢) ط : « في عشرين » .

ولا من اسمه ، ولكنه ينصب كما تنصب العشرون^(١) ، ويحذف من النوع كما يحذف من نوع العشرين ، والمعنى مختلف .

ومثل ذلك : عليه شعرٌ كلبين دينا ، الشعرُ مقدارٌ . وكذلك : لي ملء الدار خيراً منك ، ولي خيرٌ منك عبداً ، ولي ملء الدار أمثالك ، لأن خيراً منك نكرة ، وأمثالك نكرة .

وإن شئت قلت : لي ملء الدار رجلاً ، وأنت نريد جميعاً ، فيجوز ذلك ، ويكون كمنزله في كم وعشرين .

وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبٍّ ؛ لأن المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كم في الاستفهام ، فجاز في تفسيره الواحد والجميع كما جاز في كم إذ دخلها معنى رُبٍّ ، كما تقول ثلاثة أثواباً ، أى من ذا الجنس ، يجعله بمنزلة التنوين .

٢٩٩

ومثل ذلك : لا كزيد فارساً ، إذا كان الفارس هو الذى سمّيته ، كأنك قلت : لا فارس كزيد فارساً . وقال كعب بن جعيل :

لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجِّجٍ فهل فى معدٍّ فوق ذلك مِرْفَدًا^(٢)
[كأنه قال : فهل فى معدٍّ مِرْفَدٌ فوق ذلك مِرْفَدًا] .

(١) ب ، ط : « كما ينصب العشرون » .

(٢) انظر ابن يمين ٢ : ١٩٤ . والمرفد : الجيش ، من قولهم رَفَدته ، إذا قوته وأعنته . والمدجج : اللابس السلاح . وصف جموع ربيعة وحلفاءهم من الأسد فى الحروب التى كانت بينهم وبين عمم بالبصرة . أراد فهل فى معد مرفد فوق ذلك . فحذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه وهو « فوق » .
والشاهد فيه نصب « مرفد » على التمييز لنوع الاسم المهم المشار إليه ، وهو « ذلك » .

ومثل ذلك : تَالَهُ رجلاً ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ تَالَهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رجلاً ،
وما رَأَيْتُ مثله رجلاً .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسم بعدَ المقادير

وذلك قولك : وَيَجْهُ رجلاً ، وَلَهُ دَرُّهُ رجلاً ، وَحَسْبُكَ به رجلاً ،
وما أشبه ذلك^(١) . وإن شئت قلت : وَيَجْهُ من رجلٍ ، وَحَسْبُكَ به من رجلٍ ،
وَلَهُ دَرُّهُ من رجلٍ ، فَتَدْخُلُ مِنْ هُنَا كَدْخُولَهَا فِي كَمْ توكيداً . وانتصب
الرجلُ لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت
الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت وَيَجْهُ فقد تَعَجَّبتَ وأبهمتَ ، من أى
أُمُور الرجلِ تَعَجَّبتَ ، وأى الأنواعِ تَعَجَّبتَ منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً
قد اِخْتَصَصْتَ ولم تُبَيِّنْ ، وبَيَّنْتَ فى أى نوعٍ هو .

ومثل ذلك قول عباس بن مرداس :

وَمَرْءٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَمَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَرْراً فَأَبْرَحْتَ فَارِساً^(٢)

(١) السيراني : جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات إنما هو ضمير ما قد
ذكره . وإنما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو ، فيتنى عليه ويذكر اللفظ الذي
يستحق به المدح فيقال ويحه رجلاً . فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال
متعجب من فضله . وإذا قلت ويحه فارساً دللت على أنه متعجب منه في فروسيته .
(٢) الأصمعيات ٢٠٦ وجمع الهوامع ٢ : ٩٠ . ورواية الأصمعيات «وقرة»
يمدحه بأنه إذا تبددت الحيل ، أى تفرقت في الغارة ، ردّها وحماها . والطعن الشرر
هو ما كان في جانب ، وهو أشد من اليسر وهو الطعن المستقيم ، وإنما كان الشرراً أشد
لأن مقاتل الإنسان في جانبيه . أبرحت : تبين فضلك كما يتبين البراح من الأرض .
والشاهد فيه نصب « فارساً » على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح .

فكأنه قال : فكفى بك فارسا ، وإنما يريد كفيت فارسا . ودخلته
هذه الباء توكيدا .

ومن ذلك قول الأعشى (١) :

[تقول ابنتي حين جدَّ الرَّحيلُ] فأبرحتَ ربًّا وأبرحتَ جارا (٢)

ومثله : أكرم به رجلا .

٣٠٠

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا

وذلك لأنهم بدّوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسيرَ وذلك نوّوا ، فجرى
ذلك في كلامهم هكذا كما جرتْ إنَّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل
الفاعل ، فلزمَ هذا هذه الطريقة في كلامهم ، كما لزمَتْ إنَّ هذه الطريقة
في كلامهم .

وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب
حَسْبُكَ به وويحه (٣) ، وذلك قولهم : نِعَمْ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ ، كأنك قلت :
حَسْبُكَ به رجلا عَبْدُ اللَّهِ ، لأنَّ المعنى واحد (٤) .

(١) ديوان الأعشى ٣٧ ونوادر أبي زيد ٥٥ والخزانة ١ : ٥٧٥ والتصريح

١ : ٣٩٩ .

(٢) الشاهد فيه نصب « ربا » ، و « جارا » على التمييز للنوع الذي أوجب

له فيه المدح .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط

(٤) السيرافي : نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فنعم

للمدح العام وبئس للذم العام ، ومبناها على فَعِلَ في الأصل ، وفي كل واحد

منهما أربع لغات : فَعِلَ ، وفَعِلَ ، وفَعِلَ ، وفَعِلَ ، ويلزم باب نعم وبئس =

ومثل ذلك : رَبَّةُ رجلا ، كأنك قلت : وَيَحَا رجلا ، في أنه عَمِلَ فيما بعده ، كما عَمِلَ وَيَحَا فيما بعده لا في المعنى . وحَسْبُكَ به رجلاً مثلُ نِعَمَ رجلا في العمل وفي المعنى ؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابيهما المنزلة الرفيعة .

ولا يجوز لك أن تقول نِعَمَ ولا رَبَّةً وتَسَكْت ، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبل الاسم ، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو زيدٌ ضربته إنما أضمرَ بعد ما ذَكَرَ الاسمَ مظهرًا ، فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسيرُ حتى يبيِّنَه ، ولا يكونُ في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرٌ .

ومما يَضْمَرُ لأنه يفسرُه ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قولُ العرب : إِنَّهُ كَرَامٌ قومُكَ ، وإنه ذاهبةٌ أَمْتُكَ . فالهاءُ إضمارُ الحديث الذي ذكرت بعد الهاء ، كأنه في التقدير — وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به — قال : إِنَّ الأَمْرَ ذاهبةٌ أَمْتُكَ وفاعلةٌ فلانةٌ ، فصار هذا الكلامُ كله خبراً للأمر ، فكذلك ما بعد هذا (١) في موضع خبره .

وأما قولهم : نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ، فهو بمنزلة : ذَهَبَ أخوه عبدُ الله ، عَمِلَ نِعَمَ في الرجل ولم يعمل في عبد الله .

وإذا قال : عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهبَ أخوه ؛ كأنه (٢)

= ذكر شيئين : أحدهما الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم ، والآخر الممدوح والمذموم ، وذلك قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الخادم غلامك ، فالاسم الذي يستحق به المدح هو الاسم الذي تعمل فيه نعم أو بئس .

(١) ط : « ما بعد الهاء » .

(٢) ط : « أو كأنه » .

قال نِعَمَ الرجلُ فقيل له مَنْ هو ؟ فقال : عبدُ الله . وإذا قال عبدُ الله فكأنَّه
فقيل له : ما شأنه ؟ فقال : نِعَمَ الرجلُ .

فَنِعَمَ تكون مرَّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسِّرُهُ ما بعده ، فتكونُ هي وهو
بمنزلةٍ وَبِحَـةٍ وَمِثْلِهِ ، ثُمَّ يَعْمَلان في الذي فسَّرَ المضمَرَ عَمَلَ مِثْلِهِ وَوَبِحَـةٍ
إذا قلت لي مِثْلُهُ عبداً . وتكونُ مرَّةً أخرى تعمل في مظهرٍ لا تجاوزُهُ .
فهي مرَّةً بمنزلةِ رَبِّهِ رجلاً ، ومرَّةً بمنزلةِ ذَهَبٍ أخوه ، فتجري مجرى
المضمَرَ الذي قدَّم لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه ، لأنَّه قد بينَّه ، وهو نحو
قولك : أزيداً ضربته .

واعلم أنَّه محال أن تقول : [عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ ، والرجلُ غيرُ عبدِ الله ، ٣٠١
كما أنه محال أن تقول عبدُ الله هو فيها ، وهو غيره .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول [: قومُك نِعَمَ صغارهم وكبارهم ، إلا أن
تقول : قومُك نِعَمَ الصغار ونِعَمَ الكبار ، وقومُك نِعَمَ القوم ، وذلك لأنَّك
أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح ، كما أنَّك إذا قلت عبدُ الله
نِعَمَ الرجلُ ، فإنَّما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئاً
بعينه بالصلاح بعد نِعَمَ .

ومثل ذلك قولك : عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابةِ ؛ فالدابةُ لعبدِ الله ومن
سببه ، كما أن الرجل هو عبدُ الله حين قلت عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ ، ولست
تريد أن تُخبر عن عبدٍ بعينه ولا عن دابةٍ بعينها ، وإنَّما تريد أن تقول
إنَّ في ملكٍ زيدَ العبدِ الفارهِ والدابةَ الفارهِ ؛ إذ^(١) لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً
بعينها . فالاسمُ الذي يظهر بعد نِعَمَ إذا كانت نِعَمَ عاملةً فيه الاسمُ الذي فيه

(١) ب ، ط : « إذا » .

الألف واللام ، نحو الرجل ، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل ، إذا لم ترد شيئاً بعينه. كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يُبدَأُ بإضمارِ الرجل ^(١) قبله حين قلت : رَبُّه رجلاً لما ذكرتُ لك ، وتبدأ بإضمارِ الرجل ^(٢) في نَعَمْ لما ذكرتُ لك . فإنما مَنَعَكَ أن تقول نَعَمْ الرجل إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول حَسْبُكَ به الرجل ، إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً .

ومن زعم أن الإضمار الذي في نَعَمْ هو عبدُ الله ، فقد ينبغي له أن يقول نَعَمْ عبدُ الله رجلاً ، وقد ينبغي له أن يقول : نَعَمْ أنت رجلاً ، فتجعلُ أنتَ صفةً للمضمر .

وإنما قُبِحَ هذا المضمرُّ أن يوصَفَ لأنه مبدوء به قبل الذي يفسرُه ، والمضمرُّ المقدم قبل ما يفسرُه لا يوصَفُ ، لأنه إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو . فإن قال قائلٌ : هو مضمرُّ مقدمٌ ، وتفسيرُه عبدُ الله بدلاً منه محمولاً على نَعَمْ ، فأنت قد تقول عبدُ الله نَعَمْ رجلاً ، فتبدأ به ، ولو كان نَعَمْ يصيرُ لعبدِ الله لما قلت عبدُ الله نَعَمْ الرجلُ فترفعه ، فعبدُ الله ليس من نَعَمْ في شيء ، والرجلُ هو عبدُ الله ولكنه منفصلٌ منه كأنفصال الأخ منه إذا قلت : عبدُ الله ذهبَ أخوه . فهذا تقديرُه وليس معناه كمعناه .

وبذلك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمرِّ أنه لا يعمل فيه نَعَمْ بنصبٍ ولا رفعٍ ^(٣) ولا يكون عليها أبداً في شيء .

واعلم أن نَعَمْ تؤنَّثُ وتذكرُ ، وذلك قولك : نَعِمْتَ المرأةُ ، وإن شئت قلت : نَعَمْ المرأةُ ، كما قالوا ذهبَ المرأةُ . والحذفُ في نَعِمْتَ أكثرُ ^(٣) .

(١) ط : « رجل » .

(٢) ط : « برفع » .

(٣) علل السير في ذلك بقوله : « لنقصان تمكناها في الأفعال وبطلان استعمال »

واعلم أنَّكَ لَا تُظْهِرُ عِلَامَةَ الْمُضْمَرِينَ فِي نَعْمَ ، لَا تَقُولُ : نَعْمُوا رَجَالاً ،
يَكْتَفُونَ بِالَّذِي يَفْسِّرُهُ كَمَا قَالُوا مَرَرْتُ بِكُلِّ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَكُلُّ أَتَوْهُ
دَاخِرِينَ »^(١) ، فَحَذَفُوا عِلَامَةَ الْإِضْهَارِ وَالْإِضْمَارِ الْحَذْفَ ، كَمَا أَلْزَمُوا نَعْمَ وَبَيْئَسَ
الْإِسْكَانَ ، وَكَمَا أَلْزَمُوا خُذِ الْحَذْفَ ، فَفَعَلُوا هَذَا بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ
هَذَا فِي كَلَامِهِمْ .

وَأَصْلُ نَعْمَ وَبَيْئَسَ : نَعِيمٌ وَبَيْئَسَ ، وَهُمَا الْأَصْلَانِ اللَّذَانِ وُضِعَا فِي الرَّدَاءِ
وَالصَّلَاحِ ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُمَا فِعْلٌ لَغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى .

٣٠٢

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتِ الْبَلَدِ [فَإِنَّهُ] لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ
أَقْحَمُوا التَّاءَ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ .

وَمَنْ قَالَ نَعْمَ الْمَرْأَةُ قَالَ نَعْمَ الْبَلَدُ ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْبَلَدُ نَعْمَ الدَّارُ ،
لَمَّا كَانَتْ الْبَلَدُ ذُكِّرَتْ . فَلِزِمَ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ لِكثْرَتِهِ ، وَلِأَنَّهُ صَارَ كَالْمَثَلِ ،
كَأَنَّ لَزِمَتْ التَّاءُ فِي مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، [وَهُوَ لِبَعْضِ السَّعْدِيِّينَ ^(٢)] :

== الْمُسْتَقْبَلُ مِنْهُمَا == ، ثُمَّ قَالَ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَمْ يَكُنْ لَهَا مُسْتَقْبَلٌ ، وَالْأَفْعَالُ
لَا تَمْتَنِعُ مِنَ الْاسْتِقْبَالِ إِذَا أُريدَ بِهَا الْاسْتِقْبَالُ ؟ قِيلَ لَهُ : الْمَانِعُ مِنَ الْاسْتِقْبَالِ
أَنَّهُمَا وَضَعَا لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، وَلَا يَصِحُّ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ إِلَّا بِمَا قَدْ وَجَدَ وَتَبَتِ فِي الْمَمْدُوحِ
وَالْمَذْمُومِ » .

(١) الْآيَةُ ٨٧ مِنْ سُورَةِ النِّحْلِ . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ الْقُرَّاءِ . وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ
وَحَمْزَةٍ وَخَلْفٍ وَوَأَقْبَهُمُ الْأَعْشَشُ « أَتَوْهُ » بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ التَّاءِ فَعَلًا مَاضِيًا .
إِتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٣٤٠ . وَقَدْ سَبَقَتِ الْآيَةُ فِي ص ١١٥ .

(٢) نَسَبُ الرَّجُلِ إِلَى مَتَطَوَّرِ بْنِ مَرْثَدٍ . انْظُرْ نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ٢٣٦ وَالْمُنْصَفُ
لَا بِنَ جَنَى ١ : ٢٨٩ وَالْمُخَصَّصُ ١٧ : ٤ .

هل تعرف الدار يُعَقِّبُهَا الْمُورُ والدَّجْنُ يَوْمًا والعَبَاجُ الْمَهْمُورُ^(١)
* لكل ريج فيه ذَيْلٌ مَسْفُورٌ^(٢) *

فقال « فيه » لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن حَبْدًا بمنزلة حَبٍّ الشيء ، ولكن ذا وَحَبٍّ
بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلَا ، وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عمِّ ، فالعمُّ مجرورٌ ،
ألا ترى أنك تقول للمؤنَّث حَبْدًا ولا تقول حَبْدِهِ ، لأنه صار مع حَبٍّ على
ما ذكرت لك ، وصار المذكور هو اللازم ، لأنه كالمثل .
وسأله عن قوله ، وهو الراعي^(٣) :

فَأَوْمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا حَبْتَرٍ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيْمَافِي^(٤)

فقال : أَيْمَافِي تكون صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً

(١) يعقبها : يطمس آثارها . المور : بالضم : الغبار بالريج . والدجن :
بالفتح : لباس الغيم السماء ، والعجاج : الغبار . والمهمور : المنسكب ، تهمره الريج .
(٢) ذيل الريج : آخرها على الاستعارة . مسفور : مكنوس ، والمسفرة :
المكنسة ، وكان الوجه أن يقول ذيل سافر ، لأنه يسفر التراب ، ولكن بناء
على مفعول لأنه بمعنى مسفور به .

والشاهد فيه تذكير الضمير في « فيه » لأن الدار والمنزل بمعنى .

(٣) الحماسة ١٥٠٢ بشرح المرزوقي والعيني ٣ : ٤٢٣ والمجمع ١ : ٩٣
والأشعري ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٦٣ .

(٤) كان الراعي أمر ابن أخت له يقال حبت بنحرة ناقة من إبل أصحابه لأنه
كان في غير محله على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأومأ إليه بذلك ،
أي أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حبت إشارته لذكائه وحدة بصره .

والشاهد فيه « أيمافى » لما تضمنته من معنى المدح والتعجب الذى تضمنته
حبذا . وأيمافى رفع بالابتداء بتقدير أى فى هو ، وما زائدة للتوكيد .

مبنيا عليها ومبنية على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد^(١) ولا في الاستثناء نحو
قولك أتوني إلا زيدا. ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجل ، ولا أتوني
إلا أيما رجل ، فالنصب في : لي مثله رجلا ، كالنصب في عشرين رجلا .
فأيما لا تكون في الاستثناء ، ولا يختص بها نوع من الأنواع ،
ولا يفسر بها عدد^(٢) .

وأيما قى استفهام . ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو !
فهذا استفهام فيه معنى التعجب . ولو كان خبراً لم يجز ذلك ، لأنه لا يجوز
في الخبر أن تقول من هو وتسكت .

٣٠٣

وأما أحد وكراب وأرم وكنيع وعريب ، وما أشبه ذلك ، فلا يقعن
واجبات ولا حالاً ولا استثناء ، ولا يُستخرج به نوع من الأنواع فيعمل
ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهما ، ولكن يقعن
في النفي مبنياً عليهن ومبنية على غيرهن . فمن ثم تقول : ما في الناس مثله
أحد ، حملت أحداً على مثل ما حملت عليه مثلاً . وكذلك ما مررت بمثلك
أحد ، وقد فسرنا لم ذلك . فهذه حالها كما كانت تلك حال أيما .

فإذا قلت : له غسل ملء جرة ، وعليه دين شعر كلبين ، فالوجه
الرفع ، لأنه وصف . والنصب يجوز كنصب عليه مائة بيضا بعد التمام .
وإن شئت قلت : لي مثله عبد ، فرفعت . وهي كثيرة في كلام العرب .
وإن شئت رفعت على أنه صفة وإن شئت كان على البدل .

فإذا قلت : عليها مثلها زبد ، فإن شئت رفعت على البدل ، وإن

(١) ط : « لتبين العدد » .

(٢) ط : « ولا تختص بها نوعا من الأنواع ولا تفسر بها عدداً » .

شئت رفعت على قوله ما هو ؟ فتقول : زيدٌ ، أى هو زيدٌ . ولا يكون الزيد
صفةً لأنه اسمٌ . والعبد يكون صفةً ، وتقول : هذا رجلٌ عبدٌ . وهو قبيحٌ
لأنه اسمٌ .

هذا باب النداء^(١)

اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك
إظهاره . والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا اخانا ،
والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك

(١) السيرافي : باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ، وذلك لأن الألفاظ
في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو أشياء غيرها من
الألفاظ ، كقولك : أكرمت زيداً ، وقال زيد قولاً جميلاً . ولفظ النداء لا يعبر
به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل بعمله تامل . ولما كان لفظاً
احتاج إلى إجرائه على ما لا بد للفظ عنه من إعراب أو بناء ، وليس معه شيء
من العوامل فيوجب ضرباً من الإعراب . وقد تكلمت العرب في المنادى بما انتهى
النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب . واختلفوا في علته ، فسيبويه
وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل في كل منادى
النصب ، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونحوها .
وقد ذكروا أن ما يقدر ناصباً هو « أدعو » أو « أنادى » ، ولكن ذلك على
جهة التمثيل والتقريب ؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر .

ومذهب السيرافي في هذا أنه لما احتاج المنادى إلى عطف المنادى على نفسه
واستدعائه احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويته به وتنبيهاً له ، وهو « يا »
وأخواتها ، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته ، والمنادى
كالفاعل ولا لفظ له ، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره إذا كرر فيصلى بمفعول =

وهو بَعْدُكَ . ورفعوا المفردَ كما رفعوا قَبْلُ وبعْدُ وموضعُهما واحدٌ ، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قَبْلُ .

قلتُ : أَرَأَيْتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ عَلامَ نصبوا الطويلَ ؟
قال : نُصِبَ لَأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَنْصُوبٍ . وقال : وإن شئتَ كان نصباً على أَغْنِي .

فقلتُ : أَرَأَيْتَ الرفعَ على أَيِّ شَيْءٍ هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ ؟
قال : هو صِفَةٌ لِمَرْفُوعٍ .

قلتُ : أَلَسْتَ قد زَعَمْتَ أَنَّ هذا المرفوعَ في موضعِ نصبٍ ، فلمَ لا يكون كقولهِ لَقِينَهُ أَمْسٍ الْأَحْدَثَ ؟

قال : من قَبْلِ أَنَّ كلَّ اسمٍ مَفْرُودٍ في النداء مرفوعٌ أبداً ، وليس كلُّ اسمٍ في موضعِ أَمْسٍ يكون مجروراً ، فلَمَّا اطرَدَ الرفعُ في كلِّ مَفْرُودٍ في النداء صارَ عندهم بمنزلة ما يَرْتَفِعُ بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مَفْرُوداً بمنزلة .

قلتُ : أفرأيتَ قولَ العربِ كلُّهم :

أزیدُ أَخا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثائِراً فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمٍ (١)

= ظَاهرٌ وفاعلٌ مضمَرٌ . وعبرَ سيبويه عن هذا بأنَّه فعلٌ لا يستعملُ إظهاره .
ثمَّ عَرَضَ في المفرد ما أوجبَ ضمه وإن كان أصله النصب ، لأنَّه مخاطبٌ ، وسبيله أن يعبرَ عنه بالمسكن من الأسماء كأنَّه وإياك .

وزَهبَ الكسائي والفراء مذهبَ أخرى في المنادى ، وردَّها السيرافي .
فارجع إليه فإنَّه مطول .

(١) ابنُ يَمِيش ٢ : ٤ واللسان (حنا ٢٢٣) . ورقاء : حى من قيس .
ويقول العرب : فلان أخوتيم ، أى من قومهم . والثائر : طالبُ الثأر . وأحناء =

لأى شيء لم يجوز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

قال : لأنَّ المُنَادَى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ؛ وهذا لحن . فالمضاف إذا وُصف به المُنَادَى فهو بمنزلة إذا ناديته ، لأنَّه هنا وُصف لمُنَادَى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان مُنَادَى لأنَّه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله .

وقال الخليل رحمه الله : كأنَّهم لما أضافوا ردَّوه إلى الأصل . كقولك : إنَّ أَمْسَكَ قد مضى .

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يازيد نفسه ، ويا تميم كلَّكم ، ويا قيس كلَّهم^(١) ، فقال : هذا كله نصب ، كقولك : يازيد ذا الجُمَّة . وأما يا تميم أجمعون فانت فيه بالخيار ، إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت [قلت] أجمعين ، ولا ينتصب على أعني ، من قبل أنَّه مُحال أن تقول أعني أجمعين . ويدلُّك على أنَّ أجمعين ينتصب لأنه وُصف لمنصوب قولُ يونس : للمعنى في الرفع والنصب واحد . وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصبا إذا كان المفرد ينتصب في الصفة^(٢) .

قلت : أرايت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل ؟ قال : عطفوه على هذا

= الأمور : أطرافها ونواحيها ، جمع حنو . أى إن كنت طالبا لتأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب « أخا ورقاء » جريا على محل المُنَادَى المفرد ، وهو النصب .

(١) ط : « كلَّكم » .

(٢) ط : « صفته » .

المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ، لأنه منصوب في موضع نصبٍ
وقال قوم : يا أخانا زيد .

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال :
هذا بمنزلة قولنا يا زيد ، كما كان قوله يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيحمل
وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زيدا أكثر
في كلام العرب ؛ لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي
يكون فيه منادى ، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى أصله ، وكما ردوا
أقول^(١) حين جعلوه خبراً إلى أصله . فأمّا المفرد إذا كان منادى فكل
العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة
الأصوات نحو حوب وما أشبهه .

وتقول : يا زيد زيد الطويل ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن
رؤية كان يقول يا زيد زيدا الطويل . فأمّا قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيد
الطويل ، وتفسيره كتفسيره . وقال رؤبة^(٢) :

إني وأسطارٍ سطرٍ سطرًا لقائلٍ يا نصرُ نصرًا نصرًا^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل ، وب : « تقول » . يعني أن « أقول »
إذا جعل خبراً ونزع منه الاستفهام الذي يجعله بمعنى ظن فينصب المفعولين ،
رجع إلى أصله وهو رفع الجزأين بعده على الحكاية .

(٢) ملحقات ديوانه ١٧٤ والخصائص ١ : ٣٤٠ وابن ييش ٢ : ٣ / ٣ : ٧٢
والخزانة ١ : ٣٢٥ والعين ٤ : ١١٦ والهمع ١ : ٤٤٧ / ٢ : ١٢١ وشرح
شواهد المغني ٢٧٤ .

(٣) سطر : كتبت . ويعني بالأسطار آيات الكتاب الكريم . ونصر هذا
هو نصر بن سيار . وقد فهم سيبويه أن نصرا الثانية والثالثة ، عطف بيان على
الأولى . لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان =

وأما قول رؤية فعلى أنه جعل نصرًا عطفًا البيان ونصبه ، كأنه على قوله يا زيد زيدًا . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسير يا زيد زيد الطويل كتفسير يا زيد الطويل ، فصار وصف المفرد إذا كان مفردًا بمنزلة لو كان منادى . وخالف وصف أمس لأن الرفع قد اطرّد في كل مفرد في النداء . وبعضهم يُنشد :

* يا نصر نصر نصرًا *

وتقول : يا زيد وعمرؤ ، ليس إلا لأنهما^(١) قد اشتركا في النداء في قوله يا . وكذلك يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرؤ ، ويا زيد أو عمرؤ ؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل^(٢) في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا .

وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيد والنصر فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر

= ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يا نصر عليك نصرًا . وقال الزجاج : نصر الذى هو الحاجب ، بالضاد المعجمة . وقال الجرمي : النصر : العطية فريد : يا نصر عطية عطية . وكان المازني يقول : يا نصر نصرًا نصرًا ، ينصبها على الإغراء ، لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار ، وكان حجب رؤية ومنعه من الدخول ، فقال اضرب نصرًا وآله .

والشاهد فيه على فهم سيبويه نصب « نصرًا نصرًا » حملا على محل « نصر » الأولى لأنها في محل نصب .

(١) ط : « أنهما » .

(٢) ط : « كما دخل » .

ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر^(١) . وقرأ الأعرج : يا جبال أو يي
معه والطير^(٢) . فرفع .

ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه
قال : يا حارث . ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب
أو رفع ، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا ، ولكنك
أشركت بين النضر والأول في يا ، ولم تجعلها خاصة للنضر ، كقولك ما مررت
بزيد وعمرو ، ولو أردت عملين لقلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو .

وقال الخليل رحمه الله : ينبغي لمن قال النضر فنصب ، لأنه لا يجوز
يا النضر ، أن يقول : كلُّ نعمة وسخلة بدرهم فينصب ، إذا أراد لغة
من يجر ، لأنه محال أن يقول كلُّ سخلة ، وإنما جرت لأنه أراد وكلُّ سخلة
لها . ورفع ذلك لأن قوله والنضر بمنزلة قوله ونضر ، وينبغي أن يقول :

* أَيُّ قِيٍّ هَيْجَاءُ أَنْتَ وَجَارَهَا^(٣) *

لأنه محال أن يقول وأيُّ جارها .

وينبغي أن يقول : رَبُّ رَجُلٍ وَإِخَاهُ . فليس ذا من قبل ذا ، ولكنها

(١) السيرافي ما ملخصه : فالرفع اختيار الخليل . وذكر أبو العباس أنك
إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار . وفرق بينه وبين النضر —
حيث جعل الاختيار فيه الرفع ، بأن النضر ونضر علمان ، وليس في الألف
واللام معنى سوى ما كان في نضر . والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ،
وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيها هو
بمنزلة الإضافة النصب .

(٢) الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) لم أجده في غير سيوييه . والهيجاء : الحرب .

حروفٌ تُشرك الآخرَ فيما دخل فيه الأولُ . ولو جاءت تلي ما وليه الاسمُ الأولُ كان غيرَ جائزٍ ؛ لو قلت : هذا فصيلُها لم يكن نكرةً كما كان هنه ناقةً وفصيلُها . وإذا كان مؤخرًا دخل فيما دخل فيه الأولُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيُّها الرجلُ وعبدُ الله ؛ لأن هذا محمولٌ على يا ، كما قال رؤبة (١) :

* يا دارَ عَفراءٍ ودارَ البَخْدَنِ (٢) *

وتقول يا هذا ذا الجمَّة ، كقولك : يا زيدُ ذا الجمَّة ، ليس بين أحدٍ فيه اختلافٌ . ٣٠٦

هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً

ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد

وذلك قولك ، يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان (٣) . فأىُّ ههنا فيما زعم التحليل رحمه الله كقولك يا هذا ، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها وتسكت ، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كأنك قلت يا رجلُ .

(١) ديوانه ١٦١ واللسان (بخدن) . ولم ينسب في اللسان .

(٢) البخدن : اسم امرأة ، وفيه لفتان : كجعفر ، وكزبرج ، وبالضبط الأخير وردت في اللسان .

والشاهد فيه نصب المطفوف المضاف ، وحمله على مثل ما حمل عليه الأول ، بنية إعادة حرف النداء ، وكأنه قال : « يا دار البخدن » .

(٣) السيرافي : الأصل في دخول يا أيُّها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل =

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أي ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها (١) ، وتوصف بالأسماء . وذلك قولك ، يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد .

وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل ، من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت أن لا يُعرف فنته بالطويل . وإذا قلت يا هذا الرجل ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل .

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصبح بمنزلة أي ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن

= فلم يمكن نداؤه ، من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ فأدخلوا « أي » وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ، وجعلوه الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل نعتاً له ، وألزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعوضاً من المحذوف منها . والذي حذف منها الإضافة ، كقولك : أي الرجلين وأي القوم ، والصلة التي توجد في نظيرتها من . . . وقال سيويه : جعلوا « ها » فيها بمنزلة « يا » وأكّدوا التنبيه .

وأما المرأتان ، باتفاق النسخ . وهو جائز كافي المصحح ١ : ١٧٥ ، والأولى : أيتها . (١) السيرافي : عدّ سيويه أولئك فيما تنزل منزلة أي ، وأظنه أراد عدّها في المبهمات ، وأما فيما ينادى فأولئك لا تنادى ، لأن الكاف للمخاطب ، وأولاء غير الذي له الكاف — يعني المخاطب — فكيف ينادى من ليس بمخاطب . ويعني السيرافي أن « أولئك » من شقين : أولاء ، وكاف الخطاب . وقد تعين أن أولاء معها لا تصلح للخطاب . وأما إذا جردت من الكاف صح أن تنادى وتخطب .

ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة ، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنما أكتت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمبهمة يصيران بمنزلة اسم واحد ، بذلك على ذلك أن أى لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجمة . فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويفسر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفاً . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن لؤذان السدوسي^(١) :

يا صاح إذا الضامر العنس والرحل ذى الأنساع والجلس^(٢)
ومثله قول ابن الأبرص^(٣) :

(١) مجالس نعلب ٣٢٣ ، ٥١٣ والخصائص ٣ : ٣٠٢ وابن الشجري ٢ : ٣٢٢ ، ٣٢٢ ومجالس العلماء ١١١ وابن يعيش ٢ : ٨ والخزانة ١ : ٣٢٩ . وينسب الشاهد أيضاً إلى خالد بن المهاجر .
(٢) العنس : الناقة الشديدة الصلبة . والأنساع : جمع نسع ، بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال . والجلس ، بالكسر والتحريك : كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة .

والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن « الضامر » مضاف إلى العنس ، ولكن إضافته ليست بمحضة . والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنسه . وقد خولف سيبويه في رفع « الضامر » بجرها على إضافة « ذا » إليها وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلاً من الضامر . ويؤيد قول المخالف أن الشاعر قد جر « الرحل » بالمطف على العنس ولا يقال الضامر الرحل . وقد انتصر لسيبويه من زعم أن الضامر دال على التغير فكأنه قال : يا ذا المتغير العنس والرحل .

(٣) ديوان عبيد ٢٠ وابن الشجري ٢ : ٣٢٠ والخزانة ١ : ٣٢١ .

ياذا المَخْرُوفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (١) ٣٠٧

ومثله ياذا الحَسَنُ الوجهِ . وليس ذا بمنزلة ياذاذا الجَمَّةِ ، من قبل أن الضامِرَ العَنَسِ والحَسَنَ الوجهِ كقولك : ياذا الضامِرُ وياذا الحَسَنُ ، وهذا المجرورُ هاهنا بمنزلة المنصوب إذا قلت ياذا الحَسَنُ الوجهِ ، وياذا الحَسَنُ وجهاً . ويدلُّك على أنه ليس بمنزلة ذى الجَمَّةِ ، أن ذا معرفةً بالجَمَّةِ ، والضميرُ والحَسَنُ ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده ، ولكنَّ ما بعده تفسيرٌ لموضع الضمورِ والحَسَنُ ، إذا أردت أن لا تُبَيِّها . فكلُّ واحدٍ من الموضع من سبب الأول ، لا يكونان إلا كذلك . فاذا قلت الحَسَنُ فقد عَمِمْتَ . فاذا قلت الوجهِ فقد اختصصت شيئاً منه . وإذا قلت الضامِرُ فقد عَمِمْتَ ، وإذا قلت العَنَسِ فقد اختصصت شيئاً من سببه كما اختصصت ما كان منه ، وكأنَّ العَنَسَ شئٌ منه ، فصار هذا تبيناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهمُ يبيِّنُ به مِمَّ العَشْرُونَ ، حين قلت : عشرون درهماً .

ولو قلت : يا هذا الحَسَنَ الوجهِ ، لقلت يا هؤلاء العَشْرِينَ رَجُلًا ، وهذا بعيدٌ ، فإنَّما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضاربُ [زيدا ، ويا هذا الضاربُ] الرجلُ ، كأنك قلت يا هذا الضاربُ ، وذكرت ما بعده لتبيِّنَ موضع الضرب ولا تبهمه ، ولم يجعل معرفةً بما بعده . ومن ثمَّ كان الخليل يقول : يا زيدا الحَسَنَ الوجهِ ، قال : هو بمنزلة قولك يا زيدا الحَسَنُ . ولو لم يجز فيما بعد زيد الرفعُ لما جاز في هذا ، كما أنه إذا لم يجز يا زيدا ذوالجَمَّةِ لم يجز يا هذا ذوالجَمَّةِ

(١) يخاطب امرأ القيس بن حجر ، وكان امرؤ القيس قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه . يقول : ما تمنيتك لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام . والشاهد فيه وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف . والقول فيه كالقول في الذى قبله .

وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه
ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت
وإن شئت نصبت^(١) ، وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ، يصير
كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذان زيد وعمرؤ ، وإن
شئت قلت زيدا وعمرأ ، فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون
وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل .

٣٠٨

وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيد كثير في كلام طي .
ويقوى يا زيد الحسن الوجه — ولا تلتفت فيه إلى الطول — أنك
لا تستطيع أن تُناديه فتجعله وصفاً مثله منادى .

واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وُصفت
بمضاف أو عطف على شيء منها ، كان رفعاً ، من قبل أنه مرفوع غير منادى .
وأُطردَّ الرفع في صفات هذه المبهمة كأطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل
أو ابتداء ، أو تُبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه
الحال . كما أن الذين قالوا يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه
الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر^(٢) :

* يا أيها الجاهل ذو التنزي^(٣) *

(١) ط : « إن شئت نصبت وإن شئت رفعت » .

(٢) هو رؤبة . ديوانه ٩٣ وابن الشجري ٢ : ١٢١ ، ٣٠٠ وابن يعيش
٦ : ١٣٨ والصيني ٤ : ٢١٩ .

(٣) التنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي التوثب .

والشاهد فيه نعت الجاهل بذو التنزي مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن « الجاهل »
غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل .

وتقول : يا أيها الرجلُ زيدٌ أقبلْ ، وإنما تنوّنُ لأنه موضعٌ يرتفع فيه المضافُ ، وإنما يُحذفُ منه التنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصب فيه المضافُ^(١) .

وتقول : يا زيدُ الطويلُ ذو الجَمَّةِ ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبت . فإذا قلت يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف ذا الجَمَّةِ على هذا جاز فيه النصبُ ، ولا يجوز ذلك في أيّ لأنه لا تعطف عليه الأسماء . ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الجَمَّةِ ، فمن ثم لم يكن مثله .

وأما قولك يا أيها ذا الرجلُ ، فإنّ ذا وصفٌ لأيّ كما كان الألفُ واللام وصفًا لأنه مبهمٌ مثله ، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام ؛ وذلك نحو قولك : مررتُ بالحسنَ الجميلِ ، وبالحسنَ ذي المال . وقال ذو الرِّمَّةِ^(٢) :

ألا أيها ذا المنزلِ الدارسُ الذي كأنك لم يعمد بك الحيّ عاهد^(٣)

ومن قال يا زيدُ الطويلُ قال ذا الجَمَّةِ ، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل . وإن رَفَعَ الطويلَ وبعده ذو الجَمَّةِ كان فيه الوجهان .

وتقول : يا زيدُ النّاكِي العَدُوّ وذا الفضلُ ، إن حملتَ ذا الفضلِ ٣٠٩ على زيد نصبت ، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ . وإن حملته على غير زيد انتصب على ياءٍ [كأنك قلت : ويا ذا الفضل] .

(١) السيرافي : يريد تنون ما ينصرف لأنه قد خرج من أن يكون مبنياً ، وتدع التنوين فيما ينتصب فيه المضاف .

(٢) ديوانه ١٢٢ وابن الشجري ٢ : ١٥٢ وابن يعيش ٢ : ٧ .

(٣) يقول : كأن هذا المنزلَ لدروسة وانطماس معاله لم يقم فيه أحد ولا عهد به فيما مضى .

والشاهد فيه نعت أيّ باسم الإشارة ، وهو مثل أي في إيهامها ، فأجرى المنزل على « هذا » لأنه مفرد مثله .

هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم

لأنه لا يكون وصفاً للأوّل ولا عطفاً عليه

وذلك قولك : يا أيّها الرجلُ وعبدَ اللهَ المسلمَينِ الصالحينِ . وهذا بمنزلة قولك : اصنعْ ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الرجلينِ الصالحينِ . فإذا (١)

قلت يا زيدُ وعمرُ ثم قلت الطويلَينِ ، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ؛ لأنّه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ .

وتقول : يا هؤلاء وزيدُ الطَّوالِ والطَّوالِ ؛ لأنه كلّهُ رفعٌ ، والطَّوالُ ها هنا رفعٌ عطفٌ عليهم .

وتقول يا هذا ويا هذان الطَّوالِ ، وإن شئت قلت الطَّوالُ ، لأن هذا كلّهُ مرفوعٌ والطَّوالُ ههنا عطفٌ ، وليس الطَّوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطَّوالُ ، لأنّ هذا إنّما هو من وصف غير المبهمة .

وإنّما فرقوا بين العطف والصفة لأنّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت مررتُ بزيدٍ الذي تعلم . وإذا قلت مررتُ بزيدٍ هذا فقد قلت بزيدٍ الذي ترى أو الذي عندك (٢) .

وإذا قلت مررتُ بقومك كلّهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا [وكذا] ، ولا مررتُ بقومك الهنّين .

وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدٍ ، فليس زيدٌ بمنزلة الألف واللام . ومما يدلّك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنّه معرفةٌ بنفسه

(١) ط : « فإن » .

(٢) في الأصل وب : « والذي عندك » .

لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده . فكل شيء جاز أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد هو عطف عليه . وإنما جرت المبهمة هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء .

وتقول يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلينِ الصالحينِ ، من قبل أن رفعهما مختلفٌ ؛ وذلك أن زيدا على النداء والرجل نعتٌ ، ولو كان بمنزلة لقلت يا زيدُ ذو الجمّة ، كما تقول يا أيها الرجلُ ذو الجمّة . وهو قول الخليل رحمه الله (١) .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألف واللام البتّة ؛ إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف (٢) ، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ، من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً . ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذاك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ، وكأن الاسم والله أعلم إلهٌ ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها . فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

(١) السيرافي : لا يجوز نعت الرجل وزيد بنعت واحد ، لأن الرجل معرب مرفوع وزيد مبنى على الضم ؛ فالطريق فيها أوجب ضمهما مختلف ، فوجب حمل الصفتين على فعل مضمّر ينصبهما ، أو على ها الرجلان الصالحان . واستدل على اختلاف الضم في الرجل وفي يا زيد ، أنك لا تقول يا زيد ذو الجمّة كما يقال يا أيها الرجل ذو الجمّة .

(٢) ط : « الكلمة » .

ومثل ذلك أناسٌ ، فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ قلتَ الناسُ ؛ إلا أن
 ٣١٠ الناسَ قد تفارقهم^(١) الألفُ واللامُ ويكونُ نكرةً ، واسمُ الله تبارك
 وتعالى لا يكون فيه ذلك^(٢) .

وليس النجمُ والدبرانُ بهذه المنزلة ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ الألفُ واللامُ فيها
 بمنزلتها في الصَّعقِ ، وهي في اسمِ الله تعالى بمنزلة شيءٍ غيرِ منفصلٍ في الكلمة ،
 كما كانت الهاءُ في الجحَّاجِحةِ بدلاً من الياء ، وكما كانت الألفُ في يَمانٍ
 بدلاً من الياء .

وغيروا هذا لأنَّ الشيءَ إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره
 مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أَلْكَ ولا تقول لم أَقْ ، إذا أردتَ أَقْلُ .
 وتقول : لا أدِرْ كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول لم أَبْلْ ولا تقول لم أَرَمْ تريد
 لم أَرَامَ . فالعربُ ممَّا يغيرون الألفَ في كلامهم عن حالِ نظائره^(٣) .

وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداءً والميمُ هاهنا بدلٌ من ياءٍ ، فهي هاهنا
 فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة ياءٍ أوَّلىها ، إلا أن الميمَ هاهنا
 في الكلمة كما أنَّ نونَ المسلمينَ في الكلمة بُنيتَ عليها . فالميمُ في هذا الاسمِ
 حرفان أوَّلُهُما مجزومٌ ، والهاءُ مرتفعةٌ لأنَّه وقعَ عليها الإعرابُ .

وإذا ألحقتَ الميمَ لم تصفِ الاسمَ ، من قَبْلِ أَنَّهُ صارَ مع الميمِ عندهم بمنزلة
 صوتٍ كقولك : يا هَناه .

وأما قوله عزَّ وجلَّ : « اللهم فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ »^(٤) ، فعلى ياءٍ ،

(١) ط : « يفارقهم » .

(٢) ط : « والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره » .

(٣) انظر لنظير هذا التعبير ما سبق في الجزء الأول ص ٢٤ .

(٤) الآية ٤٦ من سورة الزمر .

فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرت في كلامهم ، ولأن له حالاً
ليست لغيره .

وأما الألف والهاء اللتان لحقنا أيّ تأكيداً ، فكانت ككررت يا مرتين
إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت هاهو
ذا . وقال [الشاعر (١)] :

مِنْ آجَلِكْ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي (٢)
شَبَّهَ بِيَا اللَّه .

وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء
من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال يارجل
ويافاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت
إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء
التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام
لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه . وصار هذا بدلاً في النداء من الألف
واللام ، واستغنى به عنهما كما استغيت بقولك اضرب عن لتضرب ،

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٢٠٩ وابن يعيش ٢ : ٨ والجمع
١ : ١٧٤ والحزانة ١ : ٣٥٨ .

(٢) تيمت قلبه : ذلته واستعبده . وعنى أي على ، من نيابة الحرف
عن الحرف .

والشاهد فيه نداء مافيه أل ، وهو « التي » تشبيهاً بقولهم : يا الله . وقال السيرافي :
كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه .
ومن أصحابنا من يقول إن قوله : يا التي تيمت قلبي ، على الحذف ، كأنه قال :
يا أيها التي تيمت قلبي . فحذف أقام النعت مقام المنعوت .

٣١١ وكما صار المجزورُ بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكافُ في رأيتُك بدلاً من رأيتُ إِيَّاكَ .

وإنما يُدخلون الألفَ واللامَ ليعرفَ فوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به ، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعَنَوُه ، ولم يجعلوه واحداً من أُمَّةٍ ، فقد استغنوا عن الألف واللام . فمن ثم لم يُدخلوها في هذا ولا في النداء .

ومما يدلُّك على أن يا فاسقُ معرفةٌ قولُك : يا خَبَاثِ ويا لَكَاعِ ويا فَسَاقِ ، تريد يا فاسقةً ويا خبيثةً ويا لكعاء ، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جَعَارِ اسماً للضَّبُعِ ، وكما صارت حَذَامِ ورقاشِ اسماً للمرأة ، وأبو الحارث اسماً للأسد^(١) .

ويدلُّك على أنه اسمٌ للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءتنِي خَبَاثِ [وَلَكَاعِ] ، ولا لُكْعُ ولا فُسَقُ^(٢) . فإنما اختصَّ النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفةٌ ، كما اختصَّ الأسدُ بأبي الحارث إذ كان معرفةً^(٣) . ولو كان شيء من هذا نكرةً لم يكن مجزوراً ، لأنها لا تُجَرُّ في النكرة .

ومن هذا النحو أسماءُ اختصَّ بها الاسمُ المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يا نَوَّمانُ ، ويا هَناءُ ، ويا فُلُّ .

(١) السيرافي : استدلَّ سيبويه على تعريف ما تقصده من الأسماء المناداة ، وأن حرف النداء يصيره إلى حالٍ هذا ويفنيه عن الألف واللام ، وأن قولهم يا خَبَاثِ ويا لَكَاعِ من أدلِّ الدليل على التعريف ، لأن فَعَالِ المبنية على الكسر إنما تكون في حال التعريف .

(٢) ب : « جاءتنِي خَبَاثِ ولا لَكَاعِ ولا فُسَقِ » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « لأن الاسم معرفة كما كان الأسد معرفة » .

ويقوى ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول :
يا فاسق الخبيث .

ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات
فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرة . ألا ترى أنهم قالوا
هذا عمرو بن عمرو بن عمرو آخر .

وقال الخليل رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه
منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب
ورد إلى الأصل ، كما فعل ذلك بقبيل وبعد .

وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول : ابدأ بهذا قبلاً ،
فكانت جعلها نكرة .

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين
[إذا كان مفرداً] ، فإذا طال وأضيف شبه بهما مضافين إذا كان مضافاً ،
لأن المفرد في [النداء في] موضع نصب ، [كما أن قبل وبعد قد يكونان
في موضع نصب] وجري ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل .
وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف .
وقال ذو الرمة (١) :

أداراً بحزوى هجت للعين عبدة فناء الهوى يرفض أو يترقرق (٢)

(١) ط : « ومن ذلك قول الشاعر ذي الرمة » . وانظر ديوان ذي الرمة
٣٨٩ وابن يعيش ٧ : ٦٣ والجمع ٢ : ١١ ، ١٣١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٢
والأغاني ٨ : ١٤٥ والتصريح ٢ : ٢٤٠ .

(٢) حزوى : جيل من جبال الدهناء ، قال الأزهري : وقد نزلت به . =

وقال [الآخر] ، تَوْبَةُ بنِ الحَمِيرِ (١) :

لعلَّكَ يا تَيْسًا نَزَا في مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ كَيْلِي أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٢)

وقال عبدُ يَغُوث (٣) :

فِيَارَا كَبًّا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا (٤)

وَأَمَّا قَوْلُ الطَّرِمَاحِ (٥) :

= والمعبرة : الدمعة . وماء الهوى ، هو الدمع لأن الهوى يعنه . يرفض : ينصب متفرقا . والترقيق : أن يحجى ويذهب فتري له حركة وثلاثوا .

والشاهد نصب « دارا » ولفظها نكرة ، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة ، وهي الجار والمجرور ، فصارت بمنزلة المضاف .

(١) نوادر أبي زيد ٧٢ . وتوبة يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها .

(٢) النزول للنيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الحبل المحكم الفتل .

والشاهد فيه نصب « تيسا » ولفظه نكرة لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي « نزا » .

(٣) المفضليات ١٥٦ والخصائص ٤٤٨ : ٢ والقالى ١٣٢ : ٣ وابن يعيش

١ : ١٢٧ — ١٢٩ والخزاة ٣١٣ : ١ والعينى ٤٢ : ٣ / ٤ : ٢٠٦ والتصريح

٢ : ١٦٧ والأثموني ١٤ : ٣ .

(٤) البيت من قصيدة له هي آخر شعره ، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني . ويشبهه قول مالك بن الريب من قصيدة تشبه على الناس بقصيدة عبد يغوث ، وهو :

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ بَنِي مَالِكٍ وَالرَّيْبَ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا

عرضت : أتيت العروض ، بالفتح ، وهي مكة والمدينة وما حولها ، وقيل واليمن أيضا .

والشاهد فيه نصب « راكبا » لأنه نكرة غير مقصودة ، إنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره ووداعه .

(٥) ديوان الطرماح ١٦٢ واللسان (صرم ٢٣١) .

يا دارُ أَقَوْتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا عَالِماً وَمَا يَعْنيكَ مِنْ عَامِهَا^(١)
 فَإِنَّمَا تَرَكَ التَّنْوِينَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَقَوْتُ مِنْ صِفَةِ الدَّارِ ، وَلَكِنَّهُ
 قَالَ : يَا دَارُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ بَعْدُ بِمَحْدُثٍ عَنْ شَأْنِهَا ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : يَا دَارُ ، أَقْبَلَ
 عَلَى إِنْسَانٍ فَقَالَ : أَقَوْتُ وَتَغَيَّرْتُ ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا نَادَاهَا قَالَ : إِنَّهَا أَقَوْتُ يَا فُلَانُ .
 وَإِنَّمَا أُرِدْتُ بِهَذَا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَقَوْتُ لَيْسَ بِصِفَةٍ .

ومثل ذلك قول الأحموس :

يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا^(٢)
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ، لَعَمْرُو بْنِ قِنْعَاسٍ^(٣) :
 أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ^(٤)

(١) أَقَوْتُ : أَقْفَرْتُ . وَالْأَصْرَامُ : جَمْعُ صَرَمٍ ، بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْفَرْقَةُ مِنَ
 النَّاسِ لَيْسُوا بِالْكَثِيرِ . يَنْكُرُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِالدَّارِ لِتَغْيِيرِهَا ، إِذْ لَا يَجْدِي
 ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا . وَيُرْوَى : « وَمَا يَكْبِيكَ مِنْ طَامِهَا » .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارِ » لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَصَّفْ بِمَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ بَعْدَ النِّدَاءِ .

(٢) لَمْ أَجِدْ لَهُ مَرَجَعًا . حَسَرَهَا : غَيَّرَهَا وَأَخْفَى آثَارَهَا . وَالْبَلَى : الْقَدَمُ .
 وَسَفَتْ : طَيَّرَتْ . وَالْمُورُ ، بِالضَّمِّ : الْقُبَارُ الْمُرْتَدَّةُ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارِ » لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَصَّفْ بِمَا بَعْدَهَا ، بَلْ مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ .

(٣) لَعَمْرُو بْنُ قِنْعَاسٍ ، سَاقِطٌ مِنْ ط ، وَإِثْبَاتُهُ مِنَ الشَّنْتَمَرِيِّ . وَفِي الْأَصْلِ :
 « لَعَمْرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » ، وَفِي ب : « لَعَمْرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » وَفِي الْمُؤْتَلَفِ ٢٣٦
 وَاللِّسَانِ (قَصَصٌ) : « عَمْرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » . وَأَنْشَدَهُ فِي اللِّسَانِ (بَيْتُ ٣١٩)
 بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٤) أَرَادَ : لِي بَيْتٌ غَيْرُكَ بِالْعَلْيَاءِ ، وَلَكِنِّي أَوْثَرْتُ عَلَيْهِ لَمَّا أَنِّي أَحَبُّ أَهْلِكَ
 وَأَوْدَهُمْ . وَبَعْدَهُ :

٣١٣ فإنه لم يجعل بالعليا وصفًا ، ولكنه قال : بالعليا إلى بيت ، وإنما تركته لك [أيها البيت لحب أهله] .

وأما قول الأحوص^(١) :

سلامُ الله يا مَطَرُ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلام^(٢)
فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ،
وليس مثل النكرة ، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب . وهذا
بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً ، لأنك أردت في حال
التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منوّن ، ولو نصبته في حال التنوين
لنصبته في غير حال التنوين ، ولكنه اسم اطرْد الرفع فيه وفي أمثاله
في النداء^(٣) ، فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه
التنوين اضطراراً لم يغيّر رفعه كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف إذا كان [في]
موضع رفع ، لأن مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما

= ألا يا بيت قومك أبعدونى كأنى كل ذنب قد جنيت

أى كأنى جنيت كل ذنب أتاه إليهم آت .

والشاهد فيه رفع « بيت » لأنه نكرة مقصودة لم توصف بما بعدها .

(١) مجالس نعلب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ وابن الشجرى ١ : ٤٣١ وأمالى
الزجاجى ٨١ والأغانى ١٤ : ٦١ ، ٦٢ والإنصاف ٣١١ وشرح شواهد المغنى
٢٦٠ والخزانة ١ : ٢٩٤ والعينى ١ : ١٠٨ / ٤ : ٢١١ والمجمع ٢ : ٨٠ والتصريح
٢ : ١٧١ والأشعوى ٣ : ١٤٤ .

(٢) كان الأحوص يهوى امرأة ، فتزوجها رجل يقال له مطر ، فلحقته
الحسرة لذلك وحجاً زوجها .

والشاهد فيه تنوين « مطر » في الأول للضرورة . وللنحاة في ذلك كلام
طويل ذكره البغدادي .

(٣) ط : « اطرْد الرفع في أمثاله في النداء » .

لا يَنْتَصِب ما هو في موضع رفع كذلك لا يَنْتَصِب هذا (١) .

وكان عيسى بن عمر يقول « يا مَطْرًا » ، يشبّهه بقوله يارجلًا ، [يجعله إذا نُون وطال كالنكرة] . ولم نَسْمَعْ (٢) عربيًّا يقوله ، وله وجهٌ من القياس إذا نُون وطال كالنكرة .

ويا عشرين رجلًا كقولك : يا ضاربًا رجلًا (٣) .

هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

يَنْضَمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وَيَنْكَسِر فيه قبل الحرف المجرور الذي يَنْضَمُّ قبل المرفوع ، وَيَنْفَتِح فيه قبل المنصوب ذلك الحرفُ . وهو « ابْنُ » ، و « امْرُؤٌ » . فإن جررت قلت : في ابْنٍ [وامرئٍ] ، وإن نصبت قلت : ابْنًا وامرأً ، وإن رفعت قلت : هذا ابْنٌ وامرؤٌ .

ومثل ذلك قولك : يازيد بن عمرو . وقال الراجز ، وهو من بني الحرِّماز (٤) :

* يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودِ (٥) *

(١) سقطت كلمة « كذلك » من ط .

(٢) في الأصل فقط : « ولم يسمع » .

(٣) ط : « كقوله ضاربًا رجلًا » .

(٤) ونسب أيضاً إلى رؤبة . ملحقات ديوانه ١٧٢ . وانظر ابن يعيش ٢ : ٥ والعيني ٤ : ٢١٠ والأشعوني ١ : ١٤٢ والتصريحي ٢ : ١٦٩ واللسان (سردق ٢٣) .

(٥) الحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن أفصى بن دغيم . وكان الحكم هذا أحد ولادة البصرة لحشام بن عبد الملك . وبعده :
* سرادق المجد عليك ممدود *

والشاهد فيه إتياع الموصوف وهو الحكم للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت =

وقال العجاج^(١) :

* يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ^(٢) *

وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرِّفْعَةَ التي في قولك زيد بمنزلة الرِّفْعَةِ في راء امرئ ، والجرَّة بمنزلة الكسرة^(٣) في الراء والنصبَة كفتحة الراء وجعلوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، ويقولون : هذه هِنْدُ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن .

وأما من قال : يا زيدُ بنَ عبد الله ، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسما واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان^(٤) .

فإن قلت : هَلَّا قالوا : هذا زيدُ الطويلُ ؟ فإنَّ القول فيه أن تقول جعل هذا لكثرة في كلامهم بمنزلة قولهم : لَدُ الصلاة ، حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ولم يجرَّ كها . واختصَّ هذا الكلامُ بحذف التنوين لكثرة كما اختصَّ لا أذِرَ ولم أُبَلِّ لكثرتيهما . ومن جعله بمنزلة لَدُنْ فحذفه لالتقاء

= والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ، وهو شبيه في ذلك بقولهم : ياتيم تيم عدى ، وقولهم : ابنم وامرؤ على ما بينه سيوييه ، حيث تبع الأول الثاني .

(١) ديوان العجاج ١٨ .

(٢) عمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي ، كان سيد أهل البصرة ووالها . وانظر جمهرة ابن حزم ١٤٥ . لا منتظر : لا انتظار ، يحشه على إعطائه وتسريحه . ويروى : « يا عمر بن معمر فقي مضر » .

والقول فيه كالقول في الشاهد السابق .

(٣) ط : « والجر بمنزلة الكسر » .

(٤) يعني لا يلتقي ساكنان .

الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان .

وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة .

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيد أخونا . وزيد في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب ، كما أن الأم في موضع جر في قولك : يا ابن أم ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك ، وهو على الأصل ^(١) .

هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأول بمنزلة الآخر

وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا .
زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لغة [للعرب]
جيدة . وقال جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يُلَقِّينَكُم في سوءة عمر ^(٢)

وقال بعض ولد جرير ^(٣) :

٣١٥

(١) بعده في الأصل وب : « يعني أنه على الأصل في موضعه لافي لفظه » .
والظن أنها عبارة أبي الحسن الأخفش . وقال السيرافي تعليقا على ذلك : أم في
يا ابن أم مبنى على الفتح وهو في موضع جر ، ولكنه كثر في الكلام فأتبعوا
فتحة الميم فتحة النون ، وحركة النون إعراب وحركة الميم بناء . ومثله يا ابن عم .
وهو عكس يا زيد بن عمرو ؛ لأن الأول في يا زيد بن عمرو إتياع للثاني ،
وفي يا ابن أم ويا ابن عم إتياع للأول .

(٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ٥٣ .

(٣) ونسب أيضاً إلى عبد الله بن رواحة . السيرة ٧٩٤ والروض الأنف ٢ : =

* يازيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبْلُ (١) *

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأولُ نصبا،
فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا^(٢).
وقال الخليل رحمه الله : هو مثلُ لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف
الإضافة قال أباك ، فتركه على حاله الأولى ؛ واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني
في قوله : يا تيم تيم عدي^(٣) ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرَّ :

= ٢٥٨ وسيرة ابن سيد الناس ٢ : ١٥٤ . وانظر المنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش
٢ : ١٠ والخزانة ١ : ٣٦٢ والعينى ٤ : ٢٢١ والجمع ٢ : ١٢٢ وشرح شواهد
المغنى ٢٨٩ والأشعوني ٣ : ١٥٣ واللسان (عمل ٥٠٤) .

(١) اليعملات : الإبل القوية على العمل ، جمع يعملة بفتح الياء والميم .
والذبل : الضامرة لطول السفر . وأضاف زيدا إلى اليعملات لحسن قيامه عليها
ومعرفته بمحادثتها . وبعده :

* تطاول الليل عليك فانزل *

أى عن راحتك .

والشاهد فيه إقحام «زيد» الثانى بين الأول وما أضيف إليه ، والتقدير : يازيد
اليعملات زيدها ، فحذف الضمير اختصاراً ، وقدم زيدا فاتصل باليعملات فوجب
له النصب .

(٢) السيرافى : مذهب سيبويه أن قولك يازيد زيد عمرو ، زيد الأول هو
المضاف إلى عمرو ، والثانى هو توكيد للأول وتكريره ، ولا تأثير له فى المضاف
إليه . ومذهب أبى العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثانى مضاف
إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو
الأول لاكتفاء بالثانى . قال السيرافى : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره ،
وهو قوى فى نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيد زيد عمرو ، فيكون زيد
عمرو الثانى نعتا للأول ، مثل قولنا يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول
المبنى حركة الثانى المعرب .

(٣) قطعة من بيت جرير السابق .

* يا بؤسَ للحربِ ^(١) *

إنما يريد : يا بؤسَ الحربِ . وكأنّ الذي يقول : يا تيمَ تيمَ عدىّ لو قاله مضطراً على هذا الحدّ في الخبر لقال : هذا تيمُ تيمُ عدىّ .

قال : وإن شئت قلت يا تيمُ تيمَ عدىّ ، كقولك : يا تيمُ أخانا ، لأنك تقول هذا تيمُ تيمُ عدىّ ، كما تقول : هذا تيمُ أخونا .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : يا طلحة أقبل ، يشبهه : يا تيمَ تيمَ عدىّ ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء . وقال النابغة الذبباني ^(٢) :

كَلِّبْنِي لَهْمٍ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ النِّكَوَاكِبِ ^(٣)
فصار يا تيمَ تيمَ عدىّ اسماً واحداً ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ،

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقي والخصائص ١٠٣ : ٣ وابن يعيش ١٠ : ٢ ، ١٠٥ ، ٤ / ٣٦ : ٥ / ٧٢ وابن الشجري ١ : ٢٧٥ / ٢ : ٨٣ وشرح شواهد المغني ١٩٨ ويس على التصريح ١ : ١٩٩ . وهو بتمامه :

يا بؤسَ للحربِ التي وضعت أراهاط فاستراحوا
ولم يتعرض الشنتمري لهذا الشاهد . وشاهده إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ٢ وابن يعيش ٢ : ١٢ ، ١٠٧ وابن الشجري ٢ : ٨٣ والخزانة ١ : ٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ / ٢ : ٣١٦ والعيني ٤ : ٣٠٣ والممع ١ : ١٨٥ والأشتموني ٣ : ١٧٣ / ٤ : ٢٠٠ .

(٣) كلبني : اتركبني ، من وكلة إلى كذا ، تركه وإياه . وناصب : متعب ، وفعله أنصب ، فهو من الوصف الذي لم يجر على فعله وجاء على معنى ذي نصب . بطيء الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها .

٣١٦ تُحذف مرةً ويُجاء بها أخرى^(١) . والرفع في طلحة ، وياتيم تيم عدى القياس .

واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تُذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد ، نحو طلحة في النداء ، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء^(٢) ولا يُجعل بمنزلة ما جعل من الغايات كالصوت في غير النداء ، لكثرته في كلامهم . ولا يُحذف هاء طلحة في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكرراً ، يعني طرح التنوين^(٣) من تيم تيم . عدى في الخبر . يقول : لو فعل هذا بطلحة جاز هذا^(٤) .

وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدأ بالنداء ، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك به تعطف الكلم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع ، حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم^(٥) ، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتكينة ، ويحذفون منه ، كما فعلوا في لم أبل . وربما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات^(٦) .

والشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة فترك المنادى على حاله قبل الهاء . والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء .

(١) ط : « يحذف مرةً ويُجاء به أخرى »

(٢) في النداء ، ساقطة من ط .

(٣) يعني طرح التنوين ، ساقط من ط .

(٤) الكلام ، من « يعني طرح التنوين » إلى هنا يبدو أنه من كلام الأخفش .

(٥) انظر لتفسير هذه العبارة ما سبق في حواشي ١ : ٢٤ .

(٦) السيرافي : يعني زادوا في النداء كما زادوا الهاء في أمهات . والذي زادوا

فيه نحو يا أبت ، ويا أمة . والترخيم لا يغير نعت المرخم عما كان عليه قبل الترخيم لأنه ليس بتغيير لموضع الذي قدر له الإعراب فيه ، فلذلك قالوا : يا سلم الكريم .

ومن قال يا زیدُ الحَسَنُ قال يا طَلْحَةَ الحَسَنُ^(١) ، لأنَّها كفتحة الهاء إذا حذفت الهاء . ألا ترى أنَّ من قال يا زیدُ الکَرِیمُ قال یا سَلَمَ الکَرِیمِ^(٢) .

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أنَّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء^(٣) كما لم يثبت التنوين في المفرد لأنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنَّها بدلٌ من التنوين ، ولأنَّه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أنَّ التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحذف وترك آخر الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا لينبتوا حذفها إلّا في النداء ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها وكانت^(٤) الياء حقيقةً بذلك لما ذكرتُ لك ، إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتباراً في النداء^(٥) ، وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال الله جل ثناؤه : « يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ »^(٦) .

وبعض العرب يقول : يا رَبُّ اغْفِرْ لِي ، ويا قوم لا تفعلوا . وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء^(٧) .

(١) قال يا طلحة الحسن ، ساقطة من الأصل فقط .

(٢) سلم ، بفتح اللام : ترخيم سلمة بفتحها أيضاً ، اسم رجل .

(٣) ط : « في النداء » . (٤) ط : « فكانت » .

(٥) يعني ياء التثنية .

(٦) الآية ١٦ من سورة الزمر .

(٧) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وثبات الياء فيما زعم يونس

في المضاف لغة » .

[واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامى أقبل. وكذلك إذا وقفوا .

و [كان أبو عمرو يقول: « يا عبادى فاتقون (١) » . وقال الراجز ، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشى (٢) :

وكنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ (٣)
وقد يُبدلون مكان الياء الألف لأنها أخفُّ ، وسنبيّن ذلك إن شاء الله ،
وذلك قولك : ياربّاً تجاوزَ عنا ، ويا غلاماً لا تفعل . فإذا وقفت قلت :
يا غلاماً . وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف ، لأنها خفيفة . وعلى
هذا النحو يجوز : يا أباه ، ويا أمّاه .

٣١٧

وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يا أبة ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه (٤)

(١) في إتحاف فضلاء البشر ٣٧٥ : « واختلف عن رويس في يا عباد .
فجمهور العرافين على إثباتها عنه كذلك ، والآخرون على الحذف ، وهو القياس
فإنه قاعدة الاسم المنادى » .

(٢) المنصف ٢ : ٢٣٢ وابن يعيش ٢ : ١١ والعينى ٣ : ٣٩٧ وشرح
شواهد المغنى ٢٣٣ والتصريح ٢ : ٣٦ .

(٣) ط : « فكنت » . إلهى ، أى يا إلهى . وتقديره : وكنت يا إلهى إذ
كنت وحدك لم يك شىء قبلك .

والشاهد فيه إثبات الياء فى « يا إلهى » على الأصل ، وحذفها أكثر
فى الكلام ؛ لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشبه التنوين فى الضعف
والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد . واستشهد به ابن هشام
فى المغنى حكاية عن ابن مالك على أن « لم » ترد للتنفى المنقطع ، وقال إنه خطأ .
واستشهد به فى التوضيح على إضافة « وحد » إلى كاف الخطاب .

(٤) فى الأصل فقط : « ويا فتاة » .

ويا أُمَّتَاهُ ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهماء مثلُ الهماء في عَمَّة وخَالَةٍ^(١) .
 وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أُمَّة لا تفعل .
 ويدلُّك على أن الهماء بمنزلة الهماء في عَمَّة وخَالَةٍ^(٢) أنك تقول في الوقف : يا أُمَّة
 ويا أبه ، كما تقول يا خالَه . وتقول : يا أُمَّتَاهُ كما تقول يا خالَتَاهُ^(٣) . وإنما
 يُلْزَمُونَ هذه الهماء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها
 عوضاً من حذف الباء ، وأرادوا أن لا يُخْلُوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف
 الباء ، وأنهم لا يَسْكَادُونَ يقولون يا أباه ويا أُمَّاه ، وهي قليلة في كلامهم^(٤)
 وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغير والحذف ، فأرادوا أن
 يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا أَيْتُقْ لَمَّا حذفوا العين رأساً^(٥) جعلوا الباء
 عوضاً ، فلما ألحقوا الهماء في أبه وأُمَّه ، صيروها بمنزلة الهماء التي تلزم الاسم
 في كل موضع^(٦) ، نحو خالة وعمة^(٧) . واختصَّ النداء بذلك لكثرة
 في كلامهم^(٨) كما اختصَّ النداء بيا أيها الرجل .

(١) السبراني : الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التأنيث فيهما
 أن يقال يا أب ويا أم ، بالكسر من غير ياء ، وبالباء : يا أبي ويا أمي ، وبالألف
 مكان الباء : يا أبا ويا أما .

(٢) وخالة ، ساقطة من ط

(٣) في الأصل فقط : « كقولك يا خالته » .

(٤) ما بعد : « يا أماء » ساقط من ب ، ط .

(٥) رأساً ، من الأصل فقط .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « عوضاً في أبه وأمه فلما ألحقوا الهماء منها

صيروها بمنزلة الهماء التي تلزم الاسم في كل موضع » وفي ب : « عوضاً فلما ألحقوا

الهماء صيروها بمنزلة الهماء التي تلزم الاسم في كل موضع »

(٧) نحو خالة وعمة ، ساقط من ب . وفي ط : « نحو عمه وخالة » .

(٨) ط : « الكلام » .

ولا يكونُ هذا في غير النداء ، لأنهم جعلوها [تنبيهاً] فيها بمنزلة يا^(١) .
وأكدوا التنبيه ، « بها » [حين جعلوا يامعها] ، فمن ثم لم يجز لهم أن
يسكتوا على أيّ ، ولزمه التفسير .

قلتُ : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّرٌ .

قال : قد يكون الشيء المذكر^(٢) يوصف بالمؤنث [ويكون الشيء
المذكر له الاسم المؤنث نحو نفس ، وأنت تعني الرجل به] . ويكون الشيء
المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر . فمن ذلك :
هذا رجل رُبعةٌ وغلَامٌ يَفْعَةٌ . فهذه الصفاتُ .

والأسماء قولهم : نفسٌ ، وثلاثة أنفسٍ ، وقولهم ما رأيتُ عينا ، يعني
عين القوم . فكان أبه اسمٌ مؤنثٌ يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما تقع^(٣)
العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان لأنهم جمعوا
بين أبٍ وأبةٍ ، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر .
واستغنوا بالأم [في المؤنث عن أبةٍ] ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ،
فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين ، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكان
مؤنثه أبةً كما أن مؤنث الوالد والدة^(٤) .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عدلٌ . ومن الأسماء فرسٌ^(٥) ،
هو للمذكر ، فجعلوه لهما ، وكذلك عدلٌ [وما أشبه ذلك]^(٦) .

(١) في الأصل فقط : « الباء » .

(٢) ب : « مذكرا » .

(٣) ب ، ط : « يقع » .

(٤) ط : « الوالدة » .

(٥) ب : « قوس » . وما بعد هذه الكلمة إلى « لهما » سقط من ب .

(٦) وما أشبه ذلك ، ساقط من الأصل ، ثابت في ب ، ط .

وحدَّثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعلی ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ^(١) قالوا : يا طلح أقبل ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة ٣١٨ هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف .

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرة ما في النداء ، كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم . وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فتركوا الأصل .

هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه^(٢)

وتثبت فيه الياء ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .

فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلة في الخبر . وكذلك يا غلام غلامي . وقال [الشاعر] أبو زيد الطائي^(٣) :

يا ابن أُمِّي ويا شقيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ^(٤)

(١) في الأصل فقط : « إذا » .

(٢) قبل المضاف إليه ، ليس في ط .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١٢ وابن الشجري ٢ : ٧٤ ، ١٣١ والعيني ٤ : ٢٢٢ والهمع ٢ : ٥٤ والأشعوني ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٧٩ . والبيت من قصيد له يرثي بها أخاه .

(٤) شقيق : مصغر شقيق وهو الأخ ، صغره دلالة على قربه من نفسه ولطف محله من قلبه . وأصله من هذا شقيق هذا ، إذا انشق بنصفين . والشاهد فيه إثبات الياء في « أمي » لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبات الياء مجرى المضاف إليه في قولك يا ابن زيد في إثبات التنوين .

وقالوا : يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامى . وقد قالوا أيضا : يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ ، كأنَّهم جعلوا الأوَّل والآخر اسمًا ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا . وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم ^(١) .
وعلى هذا قال أبو النجم ^(٢) :

* يا ابنةَ عَمَّا لا تُلومى واهجعى ^(٣) *

واعلم أنَّ كلَّ شيء ابتدأته ^(٤) في هذين البابين [أولا] فهو فى القياس ^(٥) .
وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب .

(١) السيرافى ما ملخصه : فهما أربعة أوجه : فتح أم وعم إتباعاً لنون ابن وموضعهما خفض بالاضافة ، ويجوز فهما الكسر لأنهما لما جملا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ، كما يفعل فى الاسم الواحد . والوجه الثالث : أن تثبت الياء ، وإثباتها على وجهين : أحدهما أن تثبتها كما تثبتها فى غلامى ، والآخر ، وهو الأجود : أن تثبتها فى يا ابن أخى ويا غلام غلامى . والرابع : أن تجعل مكان الياء ألفاً .

(٢) نوادر أبي زيد ١٩ وابن يعيش ٢ : ١٢ ، ١٣ ، والمصنى ٤ : ٢٢٤ والمص ٢ : ٥٤ والأشعوى ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٣٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، وهى ابنة عمه ، وتدعى أم الحيار ، ولها يقول :
قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
والهجوع : النوم بالليل خاصة .

استشهد به على إبدال الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر الشمنترى .

(٤) ط : « ابتدأناه » .

(٥) ط : « هو القياس » .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النادى بحرف الإضافة^(١)

وذلك فى الاستغانة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهليل^(٢) :

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كَلْبًا يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ^(٣)

فاستغاث بهم لينشروا له كلباً^(٤) . وهذا منه وعيد وتهديد . وأما قوله ٣١٩ « يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ » فإنما استغاث بهم لهم ، أى لِمَ تَفَرُّونَ ؟ استظالة عليهم ووعداً .

وقال أُمَيَّة بن أبى عائذ الهذلى^(٥) :

(١) فى الأصل فقط : « بحرف الجر » .

(٢) الخصائص ٢ : ٢٢٩ وحديث البسوس ٥٢ والعقد ٥ : ٤٧٨ والحزانة

١ : ٣٠٠ .

(٣) يستغيث بنى بكر بن وائل ، والمستغاث به فى الحقيقة هنا مستغاث من أجله . يقول : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى إنشاركيب وإحيائه ، يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كليباً فى أمر البسوس ، وهى خالة جساس بن مرة الشيبانى ، وكان لها ناقة يقال لها « سراب » فرآها كليب بن وائل فى حماء وقد كسرت بيض طير كان قد أجاره ، فرمى ضرع الناقة بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب البسوس فى ذلك أربعين سنة .

والشاهد فيه إدخال لام الاستغانة مفتوحة على « بكر » للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أولى بالفتح لوقوع انشادى موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضمائر .

(٤) ط : « لأن ينشروا له كلباً » .

(٥) ديوان الهذليين ٢ : ١٧٢ .

أَلَا يَا لِقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَالِ أَرْقَ ، مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ ^(١)

وقال قيس بن ذريح ^(٢) :

تَكْنُفْنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ ^(٣)

وقالوا : يا لله ، يا للناس ، إذا كانت الاستغاثة ^(٤) . فالواحد والجميع فيه سواء ^(٥) . وقال الآخر ^(٦) :

يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِّلْعُلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِّلْيَدَى وَالسَّمَاحِ ^(٧)

(١) الطيف : ما يطيف بالإنسان في نومه من خيال من هوى . أرق تأريقا : منع النوم . نازح : بعيد . وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، وإلا لقال « نازحة » يعني الحبيبة . والدلال : الجرأة في غنج وشكل بالجمال والحسن .
والشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر الثانية ، فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله .

(٢) ونسب أيضاً إلى حسان بن ثابت . ابن يعيش ١ : ١٣١ والعيني ٤ : ٢٥٩ .
(٣) تكنفوه : أحاطوا به . والكنف : الجانب والواشي : النمام ، لأنه يزين الباطل ويشبه . أزعجونى : ألقونى ، وأصل الإزجاج التحريك . يعني أن صاحبه تطيع الوشاة وترضى قولهم .
والشاهد فيه كما في الذى قبله .

(٤) ط فقط : « إذا كانت الاستغاثة به » .

(٥) ط : « فيها سواء » .

(٦) الشاهد من الحسين التى لم يعرف لها قائل . وانظر ابن يعيش ١ : ١٢٨ ، ١٣١ الخزانة ١٨ : ٢٩٦ والعيني ٤ : ٢٦٨ واللمع ١ : ١٨٠ .

(٧) يرثى رجالاً من قومه العلوى ، بالضم . جمع عليا بالضم ، وهى الصفة الرفيعة . والمساعى : مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماتهم ، واحدها مسعاة .
والسماح : الجود . يقول : ذهب من يقوم بذلك بعدهم .

يَا لَعَطَّافِيَا وَيَا لَرِيَّاحِ وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ^(١)

أَلَا تَرَاهُمْ [كَيْفَ] سَوَّوْا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ .

وَأَمَّا فِي التَّعَجُّبِ فَقَوْلُهُ ، [وَهُوَ فِرَّارُ الْأَسَدِ^(٢)] :

لَخُطَّابُ لَيْلَى يَا لَبْرَثْنُ مِنْكُمْ أَذَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ^(٣)

وَقَالُوا : يَا لِلْعَجَبِ ، وَيَا لِلْفَلَيْقَةِ ؛ كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَمْرًا عَجَبًا فَقَالُوا : يَا لَبْرَثْنُ ،
أَيِّ مِثْلِكُمْ دُعَى لِلْعَظَامِ .

وَقَالُوا : يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْمَاءِ ، لَمَّا رَأَوْا عَجَبًا أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا ، كَأَنَّهُ
يَقُولُ : تَعَالَ يَا عَجَبُ [أَوْ تَعَالَ يَا مَاءُ^(٤)] فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : يَا لِلدَّوَاهِي ، أَيُّ تَعَالَيْنَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ لَكُنَّ ،

(١) هَؤُلَاءِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ . النَّفَّاحُ : الْكَثِيرُ الْعَطَاءِ ، وَأَصْلُ النَّفْحِ
الدَّفْعُ . وَيُرْوَى : « الْوَضَاحُ » ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِالْكَرَمِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِدْخَالُ لَامِ الْاسْتِغَاثَةِ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ بِهِ مَفْتُوحَةٌ .

(٢) ابْنُ يَمِيشَ ١ : ١٣١ .

(٣) لَيْلَى : امْرَأَتُهُ . وَكَانَتْ بَرَثْنُ قَدْ دَاخَلُوا امْرَأَتَهُ وَأَفْسَدُوهَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ
هَذَا مَتَّعِجًا مِنْ فَعْلِهِمْ ، وَجَعَلَهُمْ فِي الْإِهْتِدَاءِ إِلَى إِفْسَادِهَا لِانْتِزَاعِهَا مِنْهُ أَهْدَى
مِنْ سُلَيْكِ بْنِ السَّلَكَةِ . وَهُوَ أَحَدُ عِدَائِي الْعَرَبِ وَصَعَالِيكِهِمْ ، وَكَانَ يُسَمَّى
أَيْضًا « سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ » . وَالْمَقْنَبُ : الْجَمَاعَةُ مِنَ الْخَيْلِ . وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ :

تَزُورُونَهَا وَلَا أَزُورُ نِسَاءَكُمْ أَلْهَنِي لِأَوْلَادِ الْإِمَاءِ الْحَوَاطِبِ

وَالشَّاهِدُ فِي « يَا لَبْرَثْنُ » حَيْثُ فَتَحَ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى
الْمَتَّعِجِ مِنْهُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « كَأَنَّهُ يَقُولُ يَا مَاءُ أَوْ تَعَالَ يَا عَجَبُ » ، وَفِي ب : « كَأَنَّهُ
يَقُولُ : تَعَالَ يَا مَاءُ أَوْ تَعَالَ يَا عَجَبُ » ، وَأُثْبِتَ مَا فِي ط .

لأنه من إبانك وأحيانك^(١) .

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاة ، وإلا لم يجر . ألا ترى أنك لو قلت يا زيدا وأنت تحذنه لم يجر .

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه ؛ لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : لعمرو خير منك . ولا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا ؛ لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاة ولا تعجب .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عجباه ويا بكراه ، إذا استغشت أو تعجبت . فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه ، كما كانت هاء الجحاجة معاقبة ياء الجحاجيح ، وكما عاقبت الألف في يمان الياء في يمني . ونحو هذا في كلامهم كثير ، وستراه إن شاء الله عز وجل .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة

لأنه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو

وذلك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء^(٢) ، [و] كأنه نبه بقوله

-
- (١) ط : « لأنه من أحيانك » فقط . وفي الأصل : « لأنه من آباءك وأحيانك » وفي ب : « لأنه من آباءك وأحيانك » . وقد سويت النص بما ترى .
- (٢) السيرافي : فإن قال قائل : لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له ؟ قيل : لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ؛ لأنك إذا قلت يا للمظلوم فعناه أدعوك للمظلوم . فهو على منهاجه في غير النداء ، والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس ؛ لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لاه أولى .

يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يَا وَيْلُ لَكَ وَيَا وَيْحُ لَكَ كَأَنَّهُ
نَبِيَّ إِنْسَانًا ثُمَّ جَعَلَ الْوَيْلَ لَهُ . وعلى ذلك قول قيس بن ذريح^(١) :

* فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمُطَاعِ *

و : * يَا لِقَوْمِي لِفِرْقَةٍ الْأَحْبَابِ^(٢) *

كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة إذا قلت
هذا لزيد . فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب ، واللام
المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو . [وذلك أن المدعو
إنما دُعي من أجل ما بعده] ، لأنه مدعو له .

ومما يدل على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعو قوله :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ^(٣)

(١) ط : « قال قيس بن ذريح » . وينسب أيضا إلى حسان بن ثابت .
وقد سبق الكلام عليه قريبا ص ٢١٦ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تنتمته . وانظر مع الموامع ١ : ١٨٠ . وفي ط :
« يا لقوم » : والشاهد فيه كسر اللام الثانية لأنها لام المدعو له أي المستغاث له .
(٣) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ١١٨ وابن الشجري ١ : ٣٢٥ /
٢ : ١٥٤ وابن يعيش ٢ : ٢٤ ، ٤٠ / ٨ : ١٢٠ والعيني ٤ : ٢٦١ والمجمع
١ : ٧٤ / ٧٠٠٢ وشرح شواهد المغني ٢٦٩ والكامل ٤٧ ، ٤٨ وسمط اللآلي
٥٤٦ والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣ .

يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرفع
حق الجوار .

والشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم
أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان . ولذا رفع « لعنة » بالابتداء ، ولو أوقع
النداء عليها لنصبها .

فياً لغير اللعنة .

[وتقول : يا لزيد ولعمرو وإذا لم تجيء بياً إلى جنب اللام كسرت
ورددت إلى الأصل] .

هذا باب الندبة

اعلم أن المندوبَ مدعوٌ ولكنه متفجعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت
في آخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترتمون فيها ؛ وإن شئت لم تلحق
كما لم تلحق في النداء^(١) .

واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه يا أو وا ، كما لزم
يا المستغاث به والمتعجب منه .

واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها^(٢) مكسورة
كانت أو مضمومة^(٣) لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف
إلا مفتوحاً .

فأما ما تلحقه الألف فقولك : وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك ،
وإن أضفت إلى نفسك ، فهو سواء ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى نفسك
فالدال مكسورة وإذا لم تُضِفْ فالدال مضمومة ، ففتحت المكسور كما فتحت

(١) السيرافي : الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب
عند فقدده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقدده ،
كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته . ولما كان المندوب ليس بحيث
يسمع احتياج إلى غاية بعد الصوت ، فالزموا أوله يا أو وا ، وآخره الألف ،
في الأكثر من الكلام ؛ لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للحد .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تفتح كل ما قبلها » .

(٣) ط : « مضمومة كانت أو مكسورة » .

المضوم . ومن قال يا غلامى وقرأ يا عبادى قال : وازيديا [إذا أضاف] ؛
من قبل أنه إنما جاء بالالف فألحقها الياء وحرّ كما فى لغة من جزم الياء ؛ لأنه
لا ينجزم حرفان ، وحرّ كما بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الالف إلا مفتوحا .
وزعم الخليل أنه يجوز فى الندبة وأغلامية ؛ من قبل أنه قد يجوز
أن أقول وأغلامى فأبين الياء كما أبيتها فى غير النداء ، وهى فى غير النداء
مبيّنة فيها اللغتان (١) : الفتح والوقف . ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء
فى الوقف حين يبين الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الالف فى الوقف لأن
يكون أوضح لها [فى قولك يا ربّاه] . فإذا بينت الياء فى النداء كما بينتها
فى غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء . قال الشاعر ، وهو ابن
قيس الرقيّات (٢) :

تبكيهم دهماء معولةً وتقول سلمى وازيتية (٣)

وإذا لم تلحق الالف قلت : وازيد إذا لم تُضِف ، ووازيد إذا أضفت ،
وإن شئت قلت : وازيدى . والإلحاق (٤) وغير الإلحاق عربى فبما زعم
الخليل رحمه الله ويونس .

(١) ط : « لغتان » .

(٢) ديوانه ٩٩ والشعراء ٥٢٥ والموشح ١٢٨ والعينى ٤ : ٢٧٤ والنصريح
١٨١ : ٢ .

(٣) يرثى سعداً وأسامة ، ابنى أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرة . والدهاء :
السوداء ، وهى أيضاً العدد الكثير من الناس . والمعولة : الباكية ، وهى حال
مؤكدّة ؛ لأن « تبكيهم » دال على أنها معولة فذكر عويلها تأكيداً . والرزية :
المصيبة ، وأصله من المهموز : رزيثة .

والشاهد فيه إلحاق هاء السكت بالندوب ، لبيان الحركة فى الوقف .

(٤) ط : « فالإلحاق » .

وإذا أضفت المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياء فيه أبداً بيّنةٌ ، وإن شئت ألحقت الألف ، وإن شئت لم تلحق . وذلك قولك : وانقطاع ظهرياً ، ووا انقطاع ظهري . وإنما لزمته الياء لأنه غير منادى^(١) .

واعلم أنّك إذا وصلتَ كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع الندبة ، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبينُ به الحركة^(٢) .

وتقول : وا غلامَ زيداه ، إذا لم تُضفْ زيدا إلى نفسك . وإنما حذفت التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يجرّ كوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة [من الاسم] ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفَّ عليهم^(٣) ، فهذا في النداء آخرى ، لأنّه موضعُ حذفٍ . وإن شئت قلت : واغلامَ زيدٍ ، كما قلت وازيدُ .

وزعموا أنّ هذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو قول رؤبة^(٤) :

(١) السيراني : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين . ولم يذكر سيبويه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب ولا في الاسم المضاف إليه المندوب . وأما أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة ، نحو يا غلامى ويا صاحبي ، ولم يذكر سقوطها في : وانقطاع ظهري ، ويا صاحب غلامى . والقياس فيهما واحد ، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين .

(٢) ط : « بها الحركة » .

(٣) ط : « وكان أخف عليهم » .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ١٢ واللسان (بنى ٩٧) .

* فهى تُنادى بأبي وابنِياً (١) *

ويروى : « بأباً وابنأما » ، [فما فضلُ] ، وإنما حكي نُدبَتِها .
واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تُحذف
أبدًا ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء ، ولكنهم
يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لثلاثين جزم حرفان . وإذا ندبت فانت بالخيار : إن
شئت ألحقت الألف وإن لم تلحق جاز كما جاز ذلك في غيره . وذلك [قولك] :
واغلامِيَّاهُ [ووا قاضيَّاهُ] ، وواغلامِيَّ ووا قاضيَّ ، يصير مجراه هاهنا كمجراه
في غير الندبة ، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف . وكذلك الألف
إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت [إليك] .

وإذا وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف ، لأنها إن حركت
صارت ياءً ، والياء لا تدخلها كسرة (٢) في هذا الموضع . فلما كان تغييرهم
إياها يدعوهم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء قاضي ،
إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخف ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم
حرفان . فإذا ندبت فانت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول ٣٢٣
وإن شئت لم تلحقها ، وذلك قولك : وامثنايَّاهُ وامثنايَّ . فإن لم تُضِفْ إلى

(١) ط واللسان : « فهى ترني » يقال رثت رثاءً ، ورثت ترثيةً ، وترثت
ترثياً . حكى ما ندبته به . وقوله :

* بكاء مكلى فقدت حميا *

والشاهد فيه أن المندوب المضاف لياء التكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى
غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها كما في رواية « بأباً » .
(٢) كسرة ، ساقطة من الأصل فقط .

نفسك قلت : وامُثْنَاهُ ، وتَحذفُ الأولُ ^(١) لأنه لا يَنْجزمُ حرفان ولم يَخافوا
التباساً : فذهبتُ كما تذهبُ في الألف واللام ، ولم يكن كالياء لأنه
لا يَدْخلُها نصبٌ .

هذا باب تكونُ ألفُ النْدبةِ فيه تابعةً لما قبلها

إن كان مكسوراً فهي ياء ، وإن كان مضموماً فهي واو .

وإنما جعلوها [تابعةً] ليفرقوا بين المذكر والمؤنث ^(٢) ، وبين الاثنين
والجميع ، وذلك قولك : واظهرهُ هُوَ ، إذا أضفتَ الظَّهرَ إلى مذكَّرٍ ، وإنما
جعلتها واواً لتفرقَ بين المذكر والمؤنث إذا قلت : واظهرَهَا هُ .
وتقول : واظهرَهُهُ هُوَ ، وإنما جعلتَ الألفَ واواً لتفرقَ بين الاثنين
والجميع إذا قلت : واظهرَهُمَا هُ .

وإنما حذفْتَ الحرفَ الأولَ لأنه لا يَنْجزمُ حرفان ، كما حذفْتَ الألفَ
الأولى من قولك وامُثْنَاهُ .

وتقول : واغلامِكِيهْ ، إذا أضفتَ [الغلام] إلى مؤنث . وإنما فعلوا
ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغلامَكاهُ .

وتقول : وانقطعَ ظَهرُ هُوَ ، في قول من قال : مرتُ بظَهرِ هُوَ قبلُ .
وتقول : وانقطعَ ظَهرُ هِيَهْ . في قول من قال : مرتُ بظَهرِ هِيَ قبلُ .

وتقول : واأبا عَمْرِيَاهُ وإن كنتَ - إنما تندب الأَبَ ، وإياه تضيف
إلى نفسك لا عمراً ، من قبل أنْ عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه

(١) ط : « الأولى » ، والمراد الألف في كل منهما .

(٢) ط : « المؤنث والمذكر » .

لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأنَّ ياء الإضافة عليه تقع ، ولا تحذفها لأنَّ عمراً غير منادى . ألا ترى أنك تقول يا أبا عمري : ومما يدلُّك على أنَّ عمراً هاهنا بمنزلة لو كان لك ، أنَّه لا يجوز أن تقول هذا أبو النضر كـ ، ولا هذه ثلاثة الأثوابك ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخر مضافاً إليك كأنه لك ^(١) .

هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب

وذلك قولك : وازيدُ الظريف والظريف . وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيد ^(٢) أنت الفارسُ البطَّلاه ؛ لأن هذا غير منادى ^(٣) كما أن ذلك غير نداء .

(١) السيرافي : إذا أضاف المتكلم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء فإن حق اللفظ في ذلك أن يصير الأخير مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء وإن كان القصد إلى إضافة الاسم الذي قبله ، ويصير الاسم الأخير كأنه مضاف إليك منفرداً . وكذلك لو كان اسم مضاف إلى منكور وأردت تعريفه عرفت الثاني كأنك أردت تعريفه منفرداً ، ويكون تعريفه تعريفاً للأول ، وذلك نحو قولك هذه مائة درهم ؛ فإن أضفت مائة إلى نفسك قلت : هذه مائة درهمي . وقد علمنا أنك لم ترد أن تضيف درهماً إلى نفسك ، ولا قصدت إلى درهم واحد بيّنه جملته لنفسك ، وإنما قصدك إلى إضافة مائة إليك دون غيرها ... وعلى هذا إذا أضفت إلى نفسك أبا عمرو كنية رجل ، وليس اسم شخص تقصد إليه ، فإذا أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان درهم في مائة درهم كأنه درهم لك .

(٢) ط : « وازيداً » ، تحريف .

(٣) ط : « نداء » .

وليس هذا كقولك : واأمير المؤمنين ، ولا مثل : واعبد قيساً ؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف . ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين . ويدل ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاء ، [واجمعي الشاميتين^(١)] . ٣٢٤

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

وتقول : واقتسروناه ، لأن هذا اسم مفرد . وكذلك رجل سئى باثني عشر تقول : واثنا عشر أه ، لأنه اسم مفرد بمنزلة قسرين .

وإذا نذبت رجلاً سئى ضربوا قلت : واضربوه . وإن سئى ضرباً

(١) السيرافي : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين ، والذي حكاه سيويه عن يونس لست أدري : ألقاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبهما . . . وقد يجوز أن تكون جمعتي الشاميتين ، من جماجم العرب (يعني ساداتهم ورؤسائهم) . وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر . وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه .

قلت : واضرَبَاهُ . فهذا بمنزلة واغلامَهُ وواغلامَهَا ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الاثنين والجميع .

ولو سُمِّيَتْ رجلاً بغلامهم أو غلامهما لم تحرّف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولتركتَه على حاله الأول^(١) في كل شيء . فكذلك ضرباً وضربوا ، إنما تحكى الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين^(٢) ، وصارت الألف تابعة لهما كما تبت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو غلامها وغلامهم ، لأنها كما لم يتغيرا في سائر المواضع لم يتغيرا في الندبة .

هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب

وذلك [قولك] : وارْجُلَاهُ ويارْجُلَاهُ . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك أبهت . ألا ترى أنك لو قلت واهذاه ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإِنَّمَا ينبغي لك أن تَفْجَعَ بأعرَفِ الأسماء ، وأن تَخْصَّ ولا تُبْهِم^(٣) ؛ لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلًا ظريفاً ، فكنت نادباً نكرةً . وإِنَّمَا كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يَحْتَلِطُوا^(٤) وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تُخْبِرُ أَنَّكَ قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيمٌ من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تُبْهِم .

(١) ط : « الأولى » .

(٢) الأصل ، وب : « قبل أن يكون اسماً » .

(٣) ط : « وأن تَخْصَّ فلا تُبْهِم » .

(٤) الاحتلاط ، بالحاء المهملة : الضجر والغضب . في الأصل ، ب : « أن

يختلطوا » ، صوابه في ط . وانظر ما سيأتى في ص ٢٣١ .

وكذلك : وامن في الداراه^(١) ، في القبح .

وزعم أنه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه^(٢) ؛ لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب . ولو قلت هذا لقلت وامن لا يعنني أمرهوه . فإذا كان ذا ترك لأنه لا يعذر على أن يتفجع عليه ، فهو لا يعذر بأن يتفجع ويُبهم ، كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره .

هذا باب يكون الاسمان^(٣) فيه بمنزلة اسم واحد ممتول

وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو

وذلك [قولك] : واثلثة وثلثناه . وإن لم تندب قلت : ياثلثة وثلثين ، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً .

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيد وعمرؤ ، لأنك حين قلت يا زيد وعمرؤ جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفردٌ يُتوهم على حياله ، وإذا قلت ياثلثة وثلثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة . ألا ترى أنك تقول يا زيد ويا عمرؤ ، ولا تقول ياثلثة وياثلثون ، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها . ولزمها النصب كما لزم يا ضارباً رجلاً ، حين طال الكلام .

(١) في الأصل : « وكذلك من في الداراه » ، صوابه في ب ، ط .

(٢) ط : « وامن حفر زمزماه » حفرها عبد المطلب بعد اسماعيل .

(٣) الأصل ، ب : « هذا باب تكون الأسماء » ، وأثبت ما في ط .

وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك يا ضاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وَسْطُ الاسم ، وَرَجُلًا من تمام الاسم ، فصار التنوينُ بمنزلة حرف قبل آخر الاسم . ألا ترى أنك لو سَمَّيت رجلاً خيراً منك ، لقلت يا خيراً منك فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي ، إذا قلت هذا الذي فَعَلَ . فكما أن خيراً منك لزمه التنوين وهو معرفة ، كذلك لزم ضارباً رجلاً ، لأن الباء ليست منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم . فلما لَزِمَتِ التنوينَةُ^(١) وطال الكلام رجع إلى أصله . وكذلك ضاربُ رجلٍ إذا أُلقيت التنوين تخفيفاً ، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرةً إذا أردت معنى التنوين ، كما لا يجعله معرفة في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفه ، نحو قولك : هذا ضاربُك قاعداً . ألا ترى أن حذف التنوين كسبأته لا يغيّر الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه .

وأما قولك يا أخا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرةً ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرةً ، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلة إذا كان منادىً ، لأنه ثمَّ يدخله التنوينُ ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادى وهو نكرةٌ ، فجعل ما أضيف إليه بمنزلة .

هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو

فأما الاسم غيرُ المندوب فينبه بخمسة أشياء : ييا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وبالألف . نحو قولك : أحرار بن عمرو . إلا أن الأربعة غير الألف قد

(١) ب فقط : « التنوين » .

يَسْتَعْمِلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُّوا أَصْوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ الْمَتَرَاخِي عَنْهُمْ ، وَالْإِنْسَانُ الْمَعْرُضُ عَنْهُمْ ^(١) ، الَّذِي يُرَوَّنَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ ^(٢) ، أَوِ النَّائِمِ الْمُسْتَقْبَلُ . وَقَدْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ وَلَا يَسْتَعْمِلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمْدُّونَ فِيهَا . وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْحَمْسَةَ غَيْرَ ^(٣) إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيبًا مِنْكَ ، مُقْبِلًا عَلَيْكَ ، تَوَكِيدًا .

وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِهِ بِمَخَاطَبِهِ .

وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ، وَلَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يَا هَذَا ، وَيَا رَجُلٌ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُبْهَمِ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي بِهِ لَزِمَ الْمُبْهَمَ كَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ أَيْ حِينَ حَذَفْتَهُ ، فَلَمْ تَقُلْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَلَا يَا أَيُّهَا ، وَلَكِنْ تَقُولُ إِنْ شِئْتَ : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلَ كَذَا [وَكَذَا] ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لَأَيٍّ .

وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ يَا مِنَ النِّكَرَةِ فِي الشَّعْرِ ^(٤) ، وَقَالَ الْعَجَّاجُ ^(٥) :

(١) ط : « أَوِ لِلْإِنْسَانِ الْمَعْرُضِ عَنْهُمْ » .

(٢) ط : « إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ » .

(٣) ط : « وَلَا تَقُولَ » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : قَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا كُلَّهُ خَطَأً فَاحْشَا . يَعْنِي

أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعَارِفٌ بِالنِّدَاءِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا سِيَوِيَّةً نِكْرَاتٍ ثُمَّ قَالَ السِّيرَافِيُّ : ادْعَاءُ أَبِي الْعَبَّاسِ هَذَا عَلَى سِيَوِيَّةٍ هُوَ الْخَطَأُ . وَالْعَجَبُ مِنْهُ كَيْفَ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَتَرَى سِيَوِيَّةً يَمْتَقِدُ أَنْ مَخْنُوقٌ ، وَلَيْلٍ نِكْرَتَانِ ، وَهُوَ يَضْمُهُمَا بَغَيْرِ تَنْوِينٍ ؟ ! وَإِنَّمَا يَعْنِي مَا كَانَ نِكْرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَوَرَدَ النِّدَاءُ فَصَارَ مَعْرِفَةً مِنْ أَجْلِهِ وَبِهِ . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

(٥) دِيَوَانُهُ ٢٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٨٨ وَابْنُ يَمِيشَ ٢ : ١٦ ، ٢٠ وَالْخَزَائِنَةُ

١ : ٢٨٣ وَالْمَبْنِيُّ ٤ : ٢٧٧ وَالْأَشْمُونِيُّ ٣ : ١٧٢ وَالنَّصْرِي ٢ : ١٨٥ وَاللِّسَانُ

(شَقَرُ ٩١ عَذَرُ ٢٢٢) .

* جَارِي لَا تَسْتَكْرِى عَذِيرِي ^(١) *

يريد يا جارية : وقال فى مثل : « افتدِ مَخْنُوقٌ » ، و « أَصْبَحْ لَيْلٌ » ، ٣٢٦
و « أَطْرِقْ كَرًّا » . وليس هذا بكثير ولا بقوى ^(٢) .

وأما المستغاث به فيا لازمة له ؛ لأنه يجتهد : فكذلك المتعجب منه ،
وذلك : يا للناسِ ويا للعالم ^(٣) . وإنما اجتهد لأنَّ المستغاث عندهم متراخ أو غافل
والتعجب كذلك . والندبة يلزمها يا ووا ؛ لأنهم يحتلطون ^(٤) ويدعون ما قد
فات ^(٥) وبعد عنهم . ومع ذلك أنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم
ألزموها المد ، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغةً فى الترثم .

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختصَّ كما أنَّ المنادى مختصٌّ من

(١) يخاطب امرأته يريد : يا جارية . وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول
مما يعذر عليه إذا فعله . وذلك أنه كان عزم السفر فكان يرم رحل ناقتة لسفره
فقال له : ما هذا الذى ترم ؟ !

والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من « جارى » وهو اسم نكرة
قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه فى المعارف . وسيبويه
يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض
عليه المبرد . انظر الحواشى السابقة .

(٢) ط : « ولا قوى » .

(٣) ط : « وكذلك المتعجب منه ، وهو قولك يا للناس ويا للعالم » .

(٤) فى الأصل وب : « يختلطون » بالحاء المعجمة ، تصحيف . انظر

ما سبق فى ٢٢٧ .

(٥) ط : « من قد فات » .

بين أمته ، لأمرِك ونهيك أو خبرِك^(١) . فالاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء ، كما أنَّ التسوية أجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام ؛ لأنَّك تسوَّى فيه كما تسوَّى في الاستفهام . فالتسويةُ أجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء .

وذلك قولك : ما أذرى أفعلَ أم لم يفعل . فجرى هذا كقولك أزيدُ عندك أم عمرو ، وأزيدُ أفضلُ أم خالدٌ ، إذا استفهمت ؛ لأنَّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول . فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء .

وذلك قولك : أمّا أنا فأفعلُ كذا [وكذا] أيُّها الرجل ، ونفعلُ نحن كذا [وكذا] أيُّها القومُ ، وعلى المضاربِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ ، واللهم اغفرْ لنا أيُّتها العصابة^(٢) ، وأردت^(٣) أن تختصَّ ولا تبهمَ حين قلت : أيُّتها العصابةُ وأيُّها الرجلُ ، أراد أن يؤكدَ لأنه قد اختصَّ حين قال أنا ، ولكنه أكَّد كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجه مستمعٍ منصتٍ لك : كذا كان الأمرُ يا أبا فلان ، توكيدا . ولا تدخل [يا] ها هنا لأنك لست تنبه غيرك .
يعنى : اللهم اغفرْ لنا أيُّتها العصابة^(٤) .

(١) ط : « أو نهيك أو خبرك » .

(٢) السيرافي : والذي عندي أن أيُّها الرجل وأيُّها العصابة في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، فكأنه قال : للعصابة المذكورة ، أو الرجل المذكور ، من أريد ، أو من أريد العصابة أو الرجل المذكور ، لأنه لا يقدر فيه حرف النداء .

(٣) ط : « وإنما أردت » .

(٤) ما بعد « غيرك » ساقط من ط . والظاهر أنه من كلام الأخفش .

هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء

فيحىء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصبٌ ، ولا تجزى الأسماء فيه مجراها في النداء ، لأنهم لم يجروها على حروف النداء^(١) ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء .

وذلك قولك : إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ، كَأَنَّهُ قَالَ ، أَغْنِي ، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، [و] أنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمولٌ على أوله . وذلك نحو قوله ، وهو عمرو بن الأهتم^(٢) :

إِنَّا بَنِي مَنَقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا^(٣)

وقال الفرزدق^(٤) :

(١) ط : « حروف النداء » .

(٢) ابن يعيش ٢ : ١٨ والهمع ١ : ١٧١ .

(٣) بنو منقر : حى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة ، بالفتح : السادة ، واحدهم سرى ، وهو جمع غريب لا يجري على واحد . والنادى والندى : مجلس القوم ، لأن بعضهم ينادى بعضاً بالحديث ، أو من الندو ، وهو التجمع ، لأن القوم يندون حوالبه . يقول : فينا مجتمع القوم وخوضهم فى الراى والتدير وإصلاح أمر العشيرة .

والشاهد نصب « بنى منقر » على الاختصاص والفخر . وذكر الاختصاص فى باب النداء لأن العامل فيه وفى المنادى فعل لا يجوز إظهاره ، مع اشتراكهما فى معنى الاختصاص والفخر .

(٤) ديوانه ٢٠٢ .

ألم ترَ أَنَا بنى دارِمَ زُرارةُ مِنَّا أبو مَعْبَدٍ^(١)
فإنَّما اختَصَّ الاسمُ هُنا ليعرَفَ^(٢) بما حُمِلَ على الكلامِ الأوَّلِ ، وفيه
معنى الافتخار . وقال رؤبة^(٣) :

* بناتِمْياً يُكشِفُ الضَّبَابُ^(٤) *

وقال : نحن العربُ أَقْرَى الناسِ لضيْفٍ ، فإنَّما أَدْخَلَتِ الألفُ واللامُ
لأنَّك أَجريتَ الكلامَ على ما النداءُ عليه ، ولم تُجْزِهُ مجرى الأسماءِ في النداءِ .
ألا ترى أَنه لا يجوزُ لك [أن تقول] : يا العربُ ، وإنَّما دَخَلَ في هذا البابِ
من حروفِ النداءِ أىَّ وحدَها ، فجرى مجراه في النداءِ .
وأما قولُ ليبد^(٥) :

(١) زُرارةُ هذا ، والدُّ مَعْبَدُ بن زُرارة ، وكنيته أبو مَعْبَد ، وهو ابن عدس
ابن زيد بن عبد الله بن دارِم . جهرة أنساب العرب ٢٣٢ .

والشاهد فيه نصب « بنى دارِم » على الاختصاص والفخر .

(٢) ب : « ثم ليعرف » .

(٣) ديوانه ١٦٩ وابن يعيش ٢ : ١٨ والخزاعة ١٠ : ٤١٢ والعيني ٤ : ٣٠٢
والأشعري ٣ : ١٨٣ .

(٤) بيت مقيد الروى بالسكون ، وأُطلق في ط بالضم خطأ . ورؤبة تميمي
فهو رؤبة بن المعجاج بن رؤبة بن ليبد بن صخر بن كنيف بن عميرة بن حنن
ابن ربيعة بن سعد بن مالك بن زيد بناة بن تميم . جهرة ابن حرم ٢١٥ .
والشاهد فيه نصب « تميميا » على الاختصاص .

(٥) ديوانه ٣٤٠ ومجالس طلب ٤٤٢ ، ٤٤٩ والأغاني ١٤ : ٩١ والمممة
١ : ٢٧ والخزاعة ٤ : ١٧١ .

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ [وَنَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بْنِ صَعَصَعَةَ^(١)]
 ٣٢٨ فَلَا يُنْشِدُونَهُ إِلَّا رَفْعًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُمْ إِذَا افْتَخَرُوا أَنْ يُعْرِفُوا
 بِأَنَّ عَدَّتْهُمْ أَرْبَعَةٌ ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ الْأَرْبَعَةَ وَصَفًا ثُمَّ قَالَ : الْمُطْعِمُونَ
 الْفَاعِلُونَ ، بَعْدَ مَا حَلَّاهُمْ لِيُعْرِفُوا^(٢) .

وَإِذَا صَغُرَتِ الْأُمُورُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَعْظِيمِ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
 إِنَّا مَعْشَرَ الصَّعَالِيكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمُرُوءَةِ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ : بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ ، وَتُبْحَانُكَ
 اللَّهُ الْعَظِيمَ ، نَصْبُهُ كَنْصَبِ مَا قَبْلَهُ ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ . وَزَعِمَ أَنْ دَخَلَ أَيُّ

(١) أُمُّ الْبَنِينَ : زَوْجُ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كَلَابِ بْنِ رَيْعَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ صَعَصَعَةَ
 وَأَبْنَاؤُهَا خَمْسَةٌ ، وَهُمْ عَامِرٌ ، وَطَفِيلٌ ، وَعَبِيدَةُ ، وَمَعَاوِيَةُ ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُمْ أَرْبَعَةً
 لِلْقَافِيَةِ . انْظُرِ الْمَعَارِفَ لِابْنِ قَتِيْبَةَ ٤٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « بَنُو » لِأَنَّ « الْأَرْبَعَةَ » لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْفَخْرِ وَلَا تَعْظِيمٍ
 فَيَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَنْصُوبًا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالْفَخْرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ بِنَسَبِهِمْ وَعَدَدِهِمْ
 لَا مَفْتَخِرٍ .

(٢) حَلَّاهُمْ ، مِنَ التَّحْلِيَةِ ، وَهِيَ الْوَصْفُ . قَالَ السِّيرَافِيُّ تَعْلِيْقًا : يَجِيزُ
 أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي :

* نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ *

النَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ أُمَّ الْبَنِينَ امْرَأَةٌ شَرِيفَةٌ ، وَبَنُوهَا الْأَرْبَعَةُ
 كُلُّهُمْ سَيِّدٌ ، وَالْخَيْرُ :

* الْمُطْعِمُونَ الْجَفْنَةُ الْمُدْعَدَةُ *

فَنَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ بِمَا ذَكَرْتَ لَكَ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ مَعْنَى الْفَخْرِ ،
 وَنَصَبَهُ عَلَى « أَغْنَى » بِمَا مَدَحَ وَلَا ذَمَّ .

ثُمَّ رَدَّ السِّيرَافِيُّ هَذَا التَّجْوِيزَ وَقَالَ : إِنْ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ أَقْرَبُ .

في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء ، يعني ^(١) أيتها العصابة
فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا [فيه] يا ، ولكنهم خزلوها
وأسقطوها حين أجروه على الأصل .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعل ^(٢)
[كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيدا أفعل] . ولا يجوز أن تذكر إلا أمما
معروفا ، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا هنا ^(٣) للمضمر [وتذكيرا]
وإذا أبهت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر . ولو جاز هذا لجازت النكرة
فقلت إنا قوما ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ، ولكن هذا موضع
بيان كما كانت الندبة موضع بيان ، فقبح ^(٤) إذ ذكروا الأمر توكيدا لما
يعظمون أمره أن يذكروا مبهما ^(٥) .

وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل
البيت ، وآل فلان . ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابة ، إنما يجوز
هذا للمتكلم والمكلم المنادى ، كما أن هذا لا يجوز إلا للحاضر ^(٦) .

وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى ^(٧) :

(١) يعني أيتها العصابة ، ساقط من ط

(٢) ب : « أي هذا افعل ذاك » .

(٣) ط : « إنما تذكرها هنا توكيدا وتوضيحا » .

(٤) ط ، ب : « إذا » .

(٥) ط : « أن يذكروه مبهما » .

(٦) يعني أنه لا ينادى إلا الحاضر .

(٧) الكامل ٦٥٩ والشعراء ٤٧٧ والقالى ٢ : ١٤٢ والمؤتلف ١٤٥

والخزاة ١ : ٣٠٤ .

يا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جريز ولكن في كليب تواضع^(١)
 فزعم أنها غير منادى وإنما انتصب على إظهار كأنه قال يا قاتل الشعر
 شاعراً ، وفيه معنى حسبك به شاعراً^(٢) .

٣٢٩ كأنه حيث نادى قال حسبك به ، ولكنه أضمر^(٣) كما أضمرنا في
 قوله : تالله رجلاً وما أشبهه ، مما ستجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل .
 ومما جاء وفيه [معنى] التعجب كقولك : يالك فارساً ، قول الأخوص
 ابن شريح الكلابي^(٤) :

(١) ط والشتنمري : « أيا شاعراً » بدون الحرم . كان الصلتان قد دعى
 ليحكم بين الفرزدق وجريز ، ففضل جريزاً في الشعر ، والفرزدق في الشرف
 والفضل ، ولذا قال : « ولكن في كليب تواضع » ، وكليب رهط جريز ، من
 بني تميم .

والشاهد فيه نصب « شاعراً » على الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف
 تقديره يا هؤلاء أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً . وإنما امتنع أن يكون منادى
 لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بعينه
 وهو جريز فلو كان منادى لبني حينئذ على الضم ، وقوله « جريز » خبر لمبتدأ ،
 أي هو جريز الذي أتعجب منه . قال الشنمري : ويجوز عندي أن يكون قوله
 شاعراً منادى جرى على لفظ المنكور وإن كان مخصوصاً معروفاً ، لو صفه بالجملة
 التي بعده ، والجملة لا يوصف بها إلا النكرة .

(٢) شاعراً ، ساقط من ط .

(٣) ط : « أضمره » .

(٤) كذا في الأصل . وفي السيرافي : « شريح بن الأخوص » وفي ب :

« الأخوص بن شريح » وفي الشنمري : « الأخوص أبي شريح » . وانظر

العيني ٤ : ٣٠٠ والهمع ١ : ١٨ والأشعوني ٣ : ١٧٦ والتصريح ٢ : ١٧٤ .

تَمَنَّا نِي لِيَلْقَانِي لَقِيطُ أَعَامَ لَكَ بِنَ صَعْصَعَةَ بِنِ سَعْدٍ (١)
وإنما دعاهم لهم تعجباً ، لأنه قد تبين لك أن المنادي يكون فيه معنى
أفعل به ، يعني يالك فارساً .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثل ذلك ؛ للأخطل (٢) :
أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ (٣)

(١) كان لقيط بن زرارة التميمي قد توعد الأخوص الكلابي وتمنى أن يلقاه
فيقتله ، فقال الأخوص هذا متعجباً لقومه بني عامر من تمنيه لقتله وتوعده له .
وبنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، كانوا
قد نزلوا في معاوية بن بكر فنسبوا إليهم ، وإنما هم من بني صعصعة بن سعد
ابن زيد بن مناة بن تميم . وأراد يا عامر ، فرخم .
والشاهد في قوله « لك » ، أي دعائي لك ، والمعنى معنى التعجب كما يقال
يا لك فارساً ، أي يا هذا دعائي لك من فارس ، أي أعجب لك في هذه الحال ،
فبين سيوييه هذا أن المنادي قد يخص بالنداء على معنى التعجب ، لا على معنى
الدعاء إلى أمر .

(٢) ليس في ديوان الأخطل ، لكن ورد أيضاً بهذه النسبة عند الشنتمري .
(٣) الصرم ، بالضم والفتح : القطيعة والمجران ، أو هو بالضم الاسم ،
وبالفتح الفعل والمصدر . وخولط : اختل وتغير . وأضاف الأيام إلى « جمل »
على تقدير أيام حال جمل وكون جمل أو نحو ذلك من التقدير . ويروى :
« جملٌ خليل » على الابتداء والخبر ، فلا شاهد فيه .

والشاهد فيه نصبه « خليلًا » على الاختصاص والتعجب ، أي أعجب بها خليلًا
وما أعجبها خليلًا . وقال بعض النحويين : إنما احتج به لنصب « الأيام » على الاختصاص
وليس بشيء لأن الأيام إنما نصب هنا على الظرفية للمعنى المتقدم قبلها في قوله :
وقد أراها وشعب الحى مجتمع وأنت صب بمن عقلت معتمد
أي قد أرى هذه الدار في هذا الوقت كذا .

وقال في قول الشاعر^(١) :

* يَاهِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ^(٢) *

أنه أراد : أنت بين خلب وكبد^(٣) ، فجعلها نكرة^(٤) .

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على من تحدّثه : هندُ هذه بين خلب وكبد ، فيكون معرفة .

هذا باب الترخيم

والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ، وقد كتبناه فيما مضى ، ومستراه فيما بقي إن شاء الله [تعالى] .
واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطرّ شاعرٌ ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من قومي [ونحوه] في النداء .

(١) الشاهد من الحسين . وانظر اللسان (خلب ٣٥٢)

(٢) الخلب ، بالكسر : لحمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب ما بين القلب والكبد .

والشاهد فيه رفع « هند » الثانية على إضمار مبتدأ ، وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها ، والتقدير أنت هند مستقرة بين خلب وكبد ، كما يقال أنت زيد من الزيدين ، فتجعل زيدا نكرة . قال الشنتمري : ويجوز أن تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضاً مما قبلها ، كأنه قال : هند هذه المذكورة بين خلب وكبد مستقرة .

(٣) ما بعد الشطر إلى هنا ساقط من ط .

(٤) ط : « يجعلها نكرة » .

واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ؛ لأنَّهما غيرُ مناديين ، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منونٌ في النداء^(١) ؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسَلِمَ من الحذف ، حيث أُجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب^(٢) . يقول : إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب ، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب ، ومع ذلك إنَّه إنَّما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ، ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره^(٣) ، لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأوَّل بمنزلة الوصل من الذي [إذا قلت الذي قال ، وبمنزلة التنوين في الاسم] .

ولا ترخم مستغاثاً به إذا كان مجروراً ، لأنَّه بمنزلة المضاف إليه . ولا ترخم للندوب^(٤) لأنَّ علامته مستعملةٌ ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم .

(١) ط : « ولا ترخم مضافاً ولا اسماً منوناً في النداء » .

(٢) بعده في الأصل وب : « يقول إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب . وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت بناء الإعراب » .

وقال السيرافي تعليقا : الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفرداً معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف ، أو تكون في آخره هاء التانيث وإن كان على ثلاثة أحرف . فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجوز ترخيمه . ثم قال : وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه ، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان : يا أبا عرو ، ويا آل عكرم ... وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء .

(٣) ط : « تحذف » بالتاء في الموضعين ، وفي ب : « يحذف » بالياء

في الموضعين ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) هذا ما في ط وفي الأصل وب : « ولا يرخم الندوب بالياء » .

وإذا ثبت لم ترخم ؛ لأنها كالتنوين .

واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً ؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء ، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذفت على حاله ، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب . وذلك قولك في حارث : يا حارث ، وفي سلمة : يا سلم ، وفي برثن : يا برثن ، وفي هرقل : يا هرق .

هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك ، كان اسماً خاصاً غالباً ، أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة ، فإن حذفت الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب . فأمّا ما كان اسماً غالباً فنحو قولك : يا سلم أقبل . وأمّا الاسم العام فنحو قول العجاج :

* جاري لا تستكري عذيري ^(١) *

إذا أردت يا سلمة ، ويا جارية ^(٢) .

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك : يا شأ أرجني ^(٣) ويا ثب أقبلي ، إذا أردت : شاة وثبة .

(١) سبق الكلام عليه في ٢٣١ .

(٢) في الأصل فقط : « أي إذا أردت يا سلمة ويا جارية » .

(٣) يقال شاة راجن : مقيمة في البيوت ، ويقال أيضا رجن في الملف رجونا ، إذا لم ينب منه شيئاً . وهذا ما في الأصل ، وفي ط ، ب : « ادجنى » بالبدال ، من الدجون ، وهو إلف البيت والإقامة به .

واعلم أن ناساً من العرب يُشَبِّتُونَ الهاء فيقولون : يَاسَلَّةٌ أَقْبَلُ ، وبعضُ مَنْ يُشَبِّتِ يقول : يَاسَلَّةٌ أَقْبَلُ .

واعلم أن العرب الذين يَحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يَاسَلَّةٌ وَيَا طَلْحَةَ . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمةً لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارمه^(١) ، ولم يجعلوا^(٢) المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها ، من قبل أنهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التانيث في الوصل ، كما لزم حذف الهاء من ارمه في الوصل وكأنهم ألزموا هذه [الهاء في ارمه] في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بينت حركة مالم يحذف بعده شيء ، نحو عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ ، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذف الهاء وترك الحركة ، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال ؛ لئلا يخلوا به .

واعلم أن الشعراء إذا اضطرُّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها .
وقال [الشاعر] ، ابن الخرج^(٣) :

(١) ط : « لازمة كما لزمت الهاء في قه وارمه » .

(٢) ط : « ولم يجعل » بالبناء للمجهول .

(٣) ب : « ابن الجذع » ، تحريف . وهو عوف بن عطية بن الخرج ، بوزن كتف ، التيمى ، نسبة إلى تيم بن عبد مناة . شاعر جاهلي . الخزاعة ٣ : ٨٢ والقاموس (خرج) والمفضليات ٣٢٧ . والبيت الشاهد في المفضليات ٤١٦ .

كادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزاراً^(١)
وقال القطامي :

* رقي قبل التفريق يا ضبأعا^(٢) *

وقال هذبة^(٣) :

* عوجي علينا وأربعي يا فاطماً^(٤) *

(١) تشقى بناء أى نوقع بها قشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد، ومعناه : الشر أقرب إليك .

والشاهد فيه ترخيم « فزارة » فى آخر البيت ، والوقف عليها بالآلف عوضاً من الآلف ، لأنهم إذا رخوا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوها للوقف ، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل بالآلف عوضاً من الهاء .

(٢) ديوانه ٣٧ وابن يمش ٧ : ٩١ والخزانة ١ : ٣٩١ / ٤ : ٦٤ والبنى ٤ : ٢٩٥ واللمع ١ : ١١٩ ، ١٨٥ وشرح شواهد المفنى ٢٨٧ والأشعوني ٣ : ١٧٣ . وهو صدر ، وعجزه :

* ولا يك موقف منك الودا *

وضباعة ، هى بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بالقصيدة . ويروى : « ولا يك موقفى » .

والشاهد فيه ترخيم « ضباعة » والوقف على الآلف بدلا من الهاء ، كما مضى للقول فى الشاهد السابق .

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٦٤ والشعراء ٦٧٢ . والحق أن الرجز لزيادة ابن زيد العذرى ، كما فى الشعراء فى قصة ذكرها ابن قتيبة .

(٤) فاطمة هذه ، هى أخت هذبة ، شبيب بها زيادة فعدا عليه هذبة فقتله . عوجى : اعطنى وعرجى . وأربعى : أقيمى .

والشاهد فيه « يا فاطما » حيث وقف بالآلف على هذا المرخم المختوم بالهاء . وانظر ما سبق .

وإنما كان الحذفُ ألزَمَ للهاءات في الوصل^(١) ، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء ، من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التاء ، فلما صارت الهاء في موضع يُحذف منه لا يُبدل منه^(٢) شيء تخفيفا ، كان ما يُبدل ويُغَيَّر^(٣) أولى بالحذف ، وهو له ألزَمُ ، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيرا لا محالة^(٤) .

وسمعتنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْمَلٌ ، يريد يا حَرَمَلَةً ، كما قال بعضهم :

إِرْمٌ ، يقفون بغير هاء . ٣٣٢

واعلم أن هاء التانيث إذا كانت بعد حرف زائد لو لم تكن بعده حُذف ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين ، لم يُحذف^(٥) ، من قبل أن الحروف الزوائد^(٦) قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد [من الحروف^(٧)] وذلك قولك في طائِفِيَّةٍ : يا طائِفِيٌّ أَقبلي ، وفي مَرَجَانَةٍ : يا مَرَجَانِ أَقبلي .

(١) ط : « وإنما كان الحذف للهاءات ألزم » .

(٢) ط : « منها » .

(٣) ط : « يتغير » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا » بدل : « إذ » . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الترخيم أكثر فيما آخره هاء التانيث لعلتين : إحداهما أن هاء التانيث شيء مضاف إلى الاسم ليس من بنيته ؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التانيث . والعلّة الأخرى أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل ، وهذا التغيير لازم لها ، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألف التانيث ، فكان حذفها أولى ، لأنها إذا حذفت لم يختل الاسم لحذفها .

(٥) ب فقط : « لم تحذف غيرها » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « الحرف الزائد » .

(٧) من الحروف ، ساقط من الأصل فقط .

وفي رَعَشَنَةٍ : يَارَعَشَنَ أَقْبَلِي ، وفي سَعْلَاةٍ : يَا سَعْلَا أَقْبَلِي . ولو حذفنا ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده ^(١) هاء لقلت في رَجُلٍ يَسْمَى عُشْمَانَةً يَا عُثْمَ أَقْبَلِي ، لأنَّ الهاء لو لم تكن ههنا لقلت يَا عُثْمَ أَقْبَلِي ؛ فَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنَّ تَقُولُ يَا عُثْمَانُ أَقْبَلِي . فَأَجْرٌ تَرْخِيمٌ هَذَا بَعْدَ الزَّوَائِدِ بِمَجْرَاهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ .

وَمَنْ حَذَفَ الزَّوَائِدَ مَعَ الْهَاءِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ فِي فَاطِمَةَ : يَا فَاطِ لَا تَفْعَلِي ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْهَاءَ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ الْمِيمِ لَقُلْتُ يَا فَاطِ كَمَا تَقُولُ يَا حَارِ ، فَأَنْتَ قَدْ تَحَذَفُ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ كَمَا تَحَذَفُ الزَّوَائِدُ ، فَإِذَا أَلْحَقْتَهُ الزَّوَائِدَ لَمْ تَحَذَفْهُ مَعَ الزَّوَائِدِ ^(٢) . فَكَذَلِكَ الزَّوَائِدُ إِذَا أَلْحَقْتَهَا مَعَ الزَّوَائِدِ لَمْ تَحَذَفْهَا مَعَهَا .

هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الْإِسْمُ بَعْدَ مَا يُحَذَفُ مِنْهُ الْهَاءُ
بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ يَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ^(٣) هَاءٌ قَطُّ

وَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ عَنْتَرَةُ [الْعَبْسِيُّ ^(٤)] :

(١) فِي الْأَصْلِ وَ ب : « وَلَيْسَ بَعْدَهُ هَاءٌ » .

(٢) فَإِذَا أَلْحَقْتَهُ الزَّوَائِدَ ، سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ فَقَطُّ ، وَفِي ط : « فَإِذَا أَلْحَقْتَهَا

الزَّوَائِدَ » . وَفِي ط بَعْدَ ذَلِكَ : « لَمْ تَحَذَفْهَا مَعَ الزَّوَائِدِ » .

(٣) ط ، ب : « لَمْ يَكُنْ » .

(٤) فِي مَعْلَقَتِهِ . وَانْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٩٠ ، ١٧٠ ، وَالْمَعْمُورِيُّ ١ : ١٨٤

• شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢٨٢ .

يَدْعُونَ عَنَتْرُ، وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَبْرُ فِي لَبَانِ الْأَدَمِ^(١)

جعلوا الاسم عنترا^(٢) وجعلوا الرءاء حرف الإعراب [.

وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة :

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنْ النَّاسِ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(٣)

[نَمَّ قَالَ] :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَتَّى أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ^(٤)

(١) يقول : يستنصرون بي في الحرب وينادونني ، وقد تعاورت الرماح فرسى الأدم ، وشرعت فيه شروع الدلاء في الماء . والأشطان : الجبال ، جمع شطن بالتحريك . وفي ط : « أشطان بثر » بالهمز ، وفي ب : « تبر » وهذه محركة . واللبان ، كسحاب : الصدر . والأدم : الأسود ، وهو فرسه .

والشاهد فيه ترخيم « عنتر » ، وبناءؤه على الضم ، تشبيهاً له باسم مفرد منادى لم يحذف منه شيء ، وقد حذف حرف النداء قبل عنتر ، لأن المنادى العلم يحسن معه الحذف لأنه معرفة بنفسه ليس بمحتاج إلى تعريف حرف النداء له .
(٢) في الأصل و ب : « جعل الاسم عنترا » .

(٣) نواذر أبي زيد ١٥٩ وسمط اللآلى ٩٣٥ والتصريح ٢ : ١٩٠ . والمتعلل : مصدر ميمي ، من التعلل ، وهو اللهو والشغل .

يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروءه دائماً لا يشغله شيء عما يريد أن يفعله . وقد فسرهُ الشنتمري بقوله : « يقول إن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه » ويتعلل في فعله ذلك تعلل المتجنى على غيره » .

(٤) ط فقط : « ليسلبنى نفسى » . وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجل الثياب ، وجعل ما ذهب من شبابه حقاً غصبه إياه وغلبه عليه . ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثاً بهم مستنصراً لأنه منهم ، فالأسود بن يعفر نهشلى ، من نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » وإجراؤه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم فلذا جره بالإضافة . وهو مما رخم في غير النداء ضرورة .

وذلك لأن الترقيم يجوز [في الشعر] في غير النداء ، فلما رخم جعل
الاسم بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاء . وقال رؤبة ^(١) :

إِذَا تَرَيْتُ الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ قَارِبَتْ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي ^(٢)
وَإِنَّمَا أَرَادَ : أُمُّ حَمْرَةٍ ^(٣) . وأما قول ذي الرمة :

دِيرَ مَيْتَةٍ إِذْ مَحَى تَسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ ^(٤)
فزعم يونس أنه كان يسميها مَرَّةً مَيْتَةً وَمَرَّةً مَيًّا ^(٥) ، ويجعل كل واحد
من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره .

== وقال السيرافي تعليقاً على البيت : قال أبو بكر محمد بن علي مبرمان : قرأت
على أبي العباس — يعني المبرد — أَمَالَ بْنَ حَنْظَلٍ . فالشاهد في هذه الرواية
في ترقيم مالك وحنظلة وذلك أنه جعل مال بعد حذف الكاف منه للترقيم بمنزلة
من اسمه « مال » ، فإذا ناداه على هذا جاز أن يقول : أَمَالَ بْنَ حَنْظَلٍ ،
كما تقول : أَزِيدَ بْنَ عَمْرٍو .

(١) ديوانه ٦٤ وابن يعيش ٩ : ٦ والإيضاح ٣٤٩ والمخصص ١٤ : ١٩٥ .
(٢) يصف كبره وعلو سنه ، وأنه يقارب الخطو في عنقه وجزءه ، وها
ضربان من السير ، والجزأ أشدها وهو كالوثب والقفز .
والشاهد فيه ترقيم « حمزة » في غير النداء ، للضرورة .
(٣) كذا في ط . وفي الأصل : « وَإِنَّمَا أَرَادُوا حَمْرَةً » ، وفي ب : « وَإِنَّمَا
أَرَادَ حَمْرَةً » .

(٤) قد سبق الكلام على البيت في ٢٨٠ . وقد علق السيرافي على
البيت بقوله : قال أبو العباس : يجوز أن يكون أجراه في غير النداء على يا حارٍ
مم صرفه لما احتاج إليه . وهذا هو الوجه عندي ، لأن الرواة كلها تنشد :

فِيَامِي مَا يَدْرِيكَ أَيْنَ مَنَاخِنَا مَعْرَقَةُ الْأَلْحَى يَمَانِيَةَ سَجْرَا
على الترقيم ، فهذا يدل على أنه يقصد قصد مية .

(٥) ط فقط : « مَيَّ » بمنع الصرف ، وها وجهان جائزان في كل علم مؤنث
ثلاثي ساكن الوسط .

وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رنحوا : يَاطْلُحُ وَيَا عَنَتَرُ . وقد يكون قولهم « يَدْعُونَ عَنَتَرُ » بمنزلة تَمَى ؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عَنَتَرًا في كل موضع . ويكون أن تجعله بمنزلة تَمَى بعد ما حذفت منه ، وقد يكون تَمَى أيضاً كذلك ؛ يجعلها ^(١) بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء .

وأما قول العرب : يَا قُلُّ أَقْبَلُ ، فَإِنَّهُمْ لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً ثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَم . والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول ياقُلُّ ^(٢) فَإِنْ عَنُوا امرأةً قالوا : يَا قُلَّةُ : وهذا الاسم ^(٣) اختص به النداء ، وإنما بُنِيَ على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ^(٤) ، ولم يجوز في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كنايةً لمنادى ، نحو يَا هَنَاءَ ، ومعناه يَارَجُلُ . وأما فَلَانُ فَإِنَّما هو كناية عن اسم سُمي به المحدث عنه ، خاص غالب . وقد اضطرَّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى . قال أبو النجم :

* فِي تَجِيَةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ ^(٥) *

(١) ط : « وقد تكون » ، و « تجعلها » بالناء فهما .

(٢) ط : « يا قلا » .

(٣) ط : « وهذا اسم » .

(٤) كذا في ط ، وفي الأصل و ب : « يحذف » .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢ : ١٠١ والخزانة ١ : ٤٠١ والمعنى ٤ : ٢٢٨

والهبع ١ : ١٧٧ وشرح شواهد المعنى ١٥٤ والأشعوني ٣ : ١٦١ والتصريح

٢ : ١٨٠ . واللجة ، بالفتح : اختلاط الأصوات في الحرب . أمسك فلانا عن

قل ، أي خذ هذا بدم هذا ، وأسر هذا بهذا .

والشاهد فيه استعمال « قل » موضع « فلان » في غير النداء ضرورة . =

هذا باب إذا حذفت منه الهاء

وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء
أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء

وإن لم يجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها ٢٣٤
قبل أن تحذف .

وذلك قولك في عَرْقَوَيْهِ وَقَمَحْدُوَيْهِ إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن
فيه الهاء ^(١) على حالٍ : يا عَرَقِي ^(٢) ويا قَمَحْدِي ؛ من قبل أنه ليس في الكلام
اسم آخره كذا ^(٣) . وكذلك إن رَخَّمت رَعُومٌ وجعلته بهذه المنزلة ،
قلت : يا رَعِي .

وإن رَخَّمت رجلاً يسمى قَطَوَانً فجعلته بهذه المنزلة قلت : يا قَطَا أَقْبِل .

وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم
في غير نداء ثم حذف الألف لأنها زائدة . والآخر أن يكون نقله محذوفاً من
قولهم : يا فل ، للضرورة .

(١) ط : « هاء » .

(٢) في الأصل فقط : « قلت يا عرقى » .

(٣) بعده في الأصل و ب : « يعني آخره واو قبلها حرف متحرك » ، لكن
في الأصل : « قبله حرف » . ويبدو أنه من تعليقات الأخفش .

وقال السيرافي معلقاً : إذا وقع الترخيم على أن يكون المبتقى بمنزلة اسم كامل
غير مرخم فينبغي أن تراعى الحرف الذي يقع طرفاً . إن كان مما يغير إذا وقع
طرفاً غير ، وإن بقي ما ينبغي أن يزداد فيه ليتم اسماً زيد فيه حتى يكون على منهاج
الأسماء المفردة . ولذلك قالوا في عرقوة وقمحدوة : يا عرقى ويا قمحدي ، لأن
الواو وقعت طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها . وكذلك فعلت العرب
في جمع دلو وحقو ، حيث قالوا : أدلٍ وأحق ، وأصله أدلو وأحقو .

فإن رُخِّت رجلاً اسمه طُفَاوَةٌ قلت : يا طُفَاهُ أَقْبِلْ ، من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرف الإعراب ، يعني الواو والياء إذا كانت قبلها ألف زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما ، ولكن تُبدَل الهزلة مكانهما . فإن لم يجعلها حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تُحذف الهاء ، وذلك قولك : يا طُفَاوُ أَقْبِلْ ، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء .

واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب ^(١) في سائر الكلام غيره . وهو على ذلك عربي .

وقد حملهم ذلك على أن رُخِّموا حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه . قال العجاج ^(٢) :

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطلِ أنك يا معاويَ يا ابنَ الأفضَلِ ^(٣)

(١) كذا في ط . وفي الأصل ، ب : « حروف الإعراب » .

(٢) ديوانه ٤٨ والخصائص ٣ : ٣١٦ والحزاة ١ : ٣٩٦ والمجم ١ : ١٨٤ . وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية ، على حد قوله :

• يحملنَ عباس بن عبد المطلب •

المراد ابن عباس ، فحذف « ابن » .

(٣) أي لقد رأى الراءون رأيا صحيحا لا باطلا ، فنصب « غير » على المفعولية المطلقة . والبطل : جمع باطل ، قياسا على أصله في الصفة .

والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في « يا معاوي » ، وخم أولا فصار « يامعاوي » ، وثانيا فصار « يامعاو » وهي ضرورة قبيحة . قال الشنتمري : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله يا ابن الأفضل ياء معاوية على قوله يامعاوي ابن الأفضل =

يريد : يا معاوية .

وتقول في حيوة : يا حيوة أقبل ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها لأنه حرف أجرى على الأصل وجعل بمنزلة غزوة ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء .

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالذكر . وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خبيث أقبلي . وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً .

واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر ، لأنهم كرهوا أن يُحِلُّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .

٣٣٥

وإن حذفت فحسن . وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه الحارث ومالك وعامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر ، وأكثروا التسمية بها للرجال . قال مهلهل بن ربيعة^(١) :

يا حارٍ لا تبجمل على أشياخنا إنا ذوو السورات والأحلام^(٢)

== فتوهمت ياء يا ابن ، التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية . ويرده ما حكى ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب يقول : يا معاو ، فيقطع الكلمة في النداء عند الواو ، ثم يقول يا ابن الأفضل .

(١) ابن يعيش ٢ : ٢٢ . يقوله للحارث بن عباد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل وقال له قوله المشهورة : « يؤ بشمع نعل كليب » ، أي كن كفئاً لشمع نعله .

(٢) الجهل : الحمق . والسورة ، بالفتح : الحدة والخفة عند الغضب ، ==

وقال امرؤ القيس :
أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلِمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُسَكَّلٍ^(١)
[وقال الأنصاري :

* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا^(٢)] *

وقال النابغة [الذُّبْيَانِي] :
فصالحونا جميعاً إن بدا لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام^(٣)
وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه .

= أى فينا إياه وحدة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزانة عند الرضا .

والشاهد فيه ترخيم « حارث » لكثرة استعماله .

(١) البيت من معلقته المشهورة . وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٨٨
والخصائص ١ : ٦٩ والإنصاف ٦٨٤ وابن يعيش ٩ : ٨٩ . ويروى : « أصاح
ترى برقاً » و « أعنى على برق » . والوميض : اللعنان الحفى ، يقال ومض
البرق وأومض . والحبي : السحاب المترض بالآفق ، يقال حبا لك الشيء ،
إذا عرض وارتفع . والمكَل : المتراكب .

والشاهد فيه ترخيم « حارث » كما في الشاهد السابق .

(٢) لم تثبت هذه الزيادة في الأصل ولا في ب كما يفهم من وضعها بين معقفي
الكلمة ، كما أن الشنتمرى لم يتعرض للإشاد ولا للشاهد . والبيت لعمر بن امرئ
القيس الأنصاري كما في جمهرة القرشي ١٢٧ وديوان حسان ٢٨١ . وصدره :

* إِنْ بُجَيْرًا عَبْدٌ لغيركم *

والشاهد في هذا الشطر ترخيم « مالك » وهو اسم قبيلة ، وهذا الترخم
كثير في الشعر .

(٣) ديوان النابغة ٧١ يقوله لبنى عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه
وملى قومه مقاطعة بنى أسد ومخالفتهم دونهم ، فيقول لهم : صالحونا وإياهم جميعاً
إن شئتم ، فلن تنفرد بصلح معكم دونهم .

والشاهد في « عام » ، وهى ترخيم عامر ، وهو علم كثير الاستعمال .

وكلُّ اسمٍ خاصٍّ رتَّختَه في النداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه
الأسماء الثلاثة أكثرَ . فمن ذلك قولُ الشاعر^(١) :

فقلتمُ تعالَ يا يَزِي بنَ مُحَرَّمٍ فقلتُ لكمُ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ^(٢)

٣٣٦

وهو يزيدُ بنُ مُحَرَّمٍ^(٣) .

وقال مجنون بنى عامر :

ألا يالَيْلَ إنْ تُخَيِّرْتِ فينا بنفسى فانظري أينَ الخِيَارُ^(٤)

يريد في الأول : يزيد ، وفي الثانى لَيْلَى .

وقال أَوْسُ بنُ حَجَرٍ^(٥) :

(١) هو يزيد بن مُحَرَّمٍ ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة المشددة .
وقيل : مُحَزَّمٌ ، بالحاء المهملة والزاي المشددة المفتوحة ، من بنى الحارث بن كعب ،
يعرف بابن فكهة ، وهى جدته أم أبيه . وانظر الخزانة ١ : ٣٩٦ وأمالى ابن
الشجرى ٢ : ٨١ . وقال المرزبانى فى معجمه ٤٩٤ : « ويزيد جاهلى كثير الشعر » .

(٢) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب . يذكر أنه دعى إلى الحلف
فأبى أن ينقض حلفه لصداة ويحالف غيرهم . وصداة : حى من بنى أسد ، وقيل
اسم فرس له . أى لا أحتاج مع فرسى والاعتزاز بها إلى حليف ،

والشاهد فيه ترخيم « يزيد » .

(٣) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب .

(٤) ديوانه ١٢٢ . بنفسى ، أى أفديك بنفسى ، يقول : إن خيرت بينى
وبين غيرى ، فانظري طويلا ، فلى أمل أن أحظى باختيارك .

والشاهد فى ترخيم « ليلي » وحذف ألفها كما تحذف الهاء .

(٥) ديوانه ١١٧ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٨١ .

• تَكَرَّرَتْ مُنَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمَى (١) •

يريدُ : لَيْسَ .

واعلم أن كلَّ شيءٍ جازٍ في الاسم الذي [في] آخره هاءٌ بعد أن حذفتِ الهاء منه في شعرٍ أو كلامٍ ، يجوز فيها لا هاء فيه بعد أن تحذف منه (٢) . فمن ذلك قول امرئ القيس (٣) :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ (٤)
جعل ما بقي بعد ما حذفت ، بمنزلة اسمٍ لم يحذف منه شيء ، كما جعل

(١) مطلع قصيدة له . وعجزه :

• وبعد التصابي والشباب المكرم •

يقول : أنكرتنا لمكان الكبر بعد معرفة بنا زمان الشباب .
والشاهد في ترخيم « ليس » بحذف السين كما تحذف الهاء . وليس : اسم امرأة ، وأصل معناه المرأة اللينة الملس .
(٢) ط : « أن يحذف منه » .

(٣) ديوانه ١٤٢ والعينى ٤ : ٢٨٠ والمجم ١ : ١٨١ والأشعوى ٣ : ١٨٤ .

(٤) كان طريف بن مالك قد أجاز امرأ القيس حين استجار به ، وكانت القبائل تتحاماه خوفاً مما كان يطالب به من الملك . ويقال عشا إلى النار وعشاها ، واعتشى بها : رآها ليلاً على بعدٍ فقصدتها مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة . وفي الأصل : « يشو » صوابه في ب ، ط . والخصر ، بالتحريك : شدة البرد .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » في غير النداء ضرورة ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة . وهذا حكم ما رخم في غير النداء للضرورة عند أكثر النحويين . ومذهب سيوييه إجراؤه على الوجهين ؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه ، وهو في ترخيم النداء متصرف على الوجهين فيجربى به في غير النداء على ذلك .

ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء .

وقال رجل من بني مازن :

على دِماءِ البدنِ إن لم تُفارِقِ أبداً حَرْدَبِ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ^(١)

وقال ، وهو مصنوع على طَرَفَةٍ ، وهو لبعض العباديين :

أسعدَ بنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وذو الرأى مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ^(٢)

٣٣٧

واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن^(٣) آخره الهاء . فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجمعوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإِنَّمَا أرادوا أن يقرَّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص ،

(١) أنشده ابن الشجري أيضا في أماليه ٢ : ٨٩ ، ٩١ . يخاطب ناقته ويحثها على مفارقة أبي حردبة ، وكان هذا لصا قاطعا ، وكان الشاعر من أصحابه فتاب . البدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهي الناقة تتخذ للنحر ، أراد نحر البدن بمكة نذراً منه إن لم تطعه ناقته . وخاطب ناقته وهو يريد نفسه ، على المجاز والاتساع . وأراد : وأصحاب أبي حردبة ، فحذف « أبي » لعلم السامع . والشاهد فيه ترخيم « حردبة » في غير النداء في ضرورة ، وأجراؤه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب .

(٢) لم أجده له مرجعا ، وقال الشنمري : « لبعض العباديين ، وهو مصنوع على طرفة » . ولم أجده في ديوانه .

وسعد بن مالك : حى من بكر بن وائل ، وهم رهط طرفة .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » .

(٣) ط : « يكن » .

فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصارهم أن ينتهوا إليه^(١) .

واعلم أنه ليس من اسم لاتكون في آخره هاء^(٢) يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً . وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيد بن عمرو ، ولم يقولوا هذا زيد ابن أخيك^(٣) .

ولو حذفت من الأسماء غير الغلبة لقلت في مسلمين : يا مسلم أقبلوا وفي راكبي : يارك أقبل . إلا أنهم قد قالوا : يا صاحب ، وهم يريدون يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم أبل ، ولم يك ، ولا أدر .

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان

لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل ، وفي مروان : يا مرو أقبل ، وفي

(١) ط : « إذا كان . » إلخ .

(٢) ط : « الهاء . »

(٣) السيرافي : « أهل البصرة كلهم ، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة ، يجمعون على أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم ، سواء تحرك الوسط أو سكن ، كرجل اسمه بكر أو عمرو أو قدم أو حجر . ثم قال : « وقال الفراء : يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أو وسطها متحرك . تقول في نحو حجر و قدم : يا حج و يا قد . وكذلك في عنق : يا عن . وفي كتف : يا كت . قال : لأن في الأسماء نحو يد و دم . »

أُتِخَاءُ : يَا أُتِمْ أَقْبَلِي .

وقال الفرزدق (١) :

يَا مَرَّوْ إِنَّ مَطَّيْتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَيْأَسْ (٢)

وقال الراجز (٣) :

❖ يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا (٤) ❖

(١) ديوانه ٤٨٢ وابن الشجري ٢ : ١٨٢ وابن يعيش ٢ : ٢٢ والمبني ٤ : ٢٩٢ والأشعري ٣ : ١٧٨ والتصريح ٢ : ٢٢٦ . وانظر اللسان (حبس ٣٤٠) .

(٢) مروان هذا هو مروان بن الحكم ، وكان قد ولي المدينة من قبل معاوية ، فدفع إلى الفرزدق صحيفة يوصلها إلى بعض عماله ، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما في صحيفة المتلصص ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيدرى ما فيها من الأمر بقتله ، فيتسلط عليه بالهجاء ، فكتب إليه :

قل ' للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس
ودع المدينة إنها مرهوبة واعمد لمكة أو لبيت المقدس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلصص
فأجابه الفرزدق بأيات أولها هذا البيت الشاهد . وبعده :

وأتيتي بصحيفة مخسومة يخشى على بها حباء النقرس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلصص

والحباء : المطاء ، وقد أسند الرجاء إلى ناقته ، وهو يعني نفسه ، مجازاً .
والشاهد فيه ترخيم « مروان » وحذف الألف والنون لزيادتهما وكون
الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

(٣) ط : « وقال آخر » . والشاهد من الحسين .

(٤) تدينها : تجازيها ، دنته بما صنع ، أي جازيته ، وفي المثل : « كما تدين
تدان » ، أي كما تفعل تجازي ، فسمى الفعل دينا وإن لم يكن جزاء لأنه سبب
الجزاء ، فأطلق المسبب على السبب .

والشاهد فيه ترخيم « نعمان » . والقول فيه كالذي قبله .

وقال لبید^(١) :

يا أَسْمَ صَبْرًا على ما كان من حَدَثٍ إن الحوادثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ^(٢)

٣٣٨ وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرفٍ رابعين الألف ، من قبل أن تزيد النون التي في مروان ، والألف التي في فعلاء ، ولكن الحرف الآخر الذي قبله زيदा معاً ، كما أن ياءى الإضافة وقصنا معاً . ولم تلحق الأخيرة بعد ما كانت الأولى لازمة ، كما كانت ألف سلى إنما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة ، ولكنهما زيادتان لحقتا معاً فحذفنا جميعاً كما لحقتا جميعاً .

(١) أو أبو زيد الطائي . والبيت لم يرد في ديوان لبید ؛ لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤ . وانظر ابن الشجري ٨٧: ٢ والعيني ٢٨٨: ٤ وقد نسبته إلى أبي زيد والأشموني ١٧٨: ٣ والتصريح ١٨٦: ٢ . وانظر ملحقات ديوان أبي زيد ١٥١ .
(٢) الحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه . يقول لها : اصبرى على الحوادث فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحل ، ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد .

قال الشنتمري : « وأسماء عند سيوييه فعلاء ؛ لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً ، فحذفنا في الترخيم معاً كما حذفنا في مروان معاً . ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم فسمى به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمار ، فحذفت مع الأصل كما تحذف ألفه . وإن كانت أسماء فعلاء كما ذكر سيوييه فاشتقاقها من الوسامة ، أبدلت واوها همزة استثقالا للواو أولاً ، كما قالوا امرأة وناة من الونى ، وقالوا أحد والأصل واحد ، لأنه من الواحد . فعلى هذا يخرج قوله » .

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مُسْلِمُونَ ، بحذف^(١) الواو والنون جميعاً من قبل أنَّ النون لم تُلحق واواً ولا ياءً قد كانت لَزِمَتْ قبل ذلك . ولو كانت قد لَزِمَتْ حتَّى تكون بمنزلة شيءٍ من نفس الحرف ثم لحقتها زائدةٌ لم تكن حرفَ الإعراب .

وكذلك رجلٌ اسمه مُسْلِمَانٍ : تحذف الألف والنون .
وأما رجل اسمه بَنُونٌ فلا يُطرح^(٢) منه إلاَّ النونُ ، لأنَّك لا تصيرُ اسماً على أقلَّ من ثلاثة أحرف . ومن جعل ما بقى من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ قال يا بُنِي ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخره كآخر بنو .

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله
بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في مَنصُورٍ : يا مَنصُ أقبِلْ ، وفي عَمَّارٍ : يا عَمَّ أقبِلْ ، وفي رجل اسمه عَمْتَرِيسٌ : يا عَمْتَرِ أقبِلْ . وذلك لأنَّك حذفْتَ الآخر كما حذفْتَ الزائد ، وما قبله ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً ، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده ، لأنَّ ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد . فلما كانت حالُ [هذه] الزيادة حالَ تلك الزيادة وحُذفت الزيادة^(٣) وما قبلها ، حُذف هذا الذي من

(١) ط : « تحذف » .

(٢) ط : « تطرح » .

(٣) ط : « الزائدة » .

نفس الحرف^(١).

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في قَنَوْرٍ : يا قَنَوًّا أَقْبَلُ ، وفي رجل اسمه هَبَيْخٌ : يا هَبَيَّ

أَقْبَلُ^(٢) ؛ لأنَّ هذه الواو التي في قَنَوْرٍ والياء التي في هَبَيْخٍ ، بمنزلة الواو التي في جَدَوَلٍ ، والياء التي في عَثِيرٍ .

وإنما لحقنا لتلحقا^(٣) ما كان على ثلاثة أحرف بينات الأربعة، وليصير^(٤)

بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ؛ كفاء جَعْفَرٍ في هذا الاسم .

ويدلُّك على أنَّها بمنزلة أنَّ الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة

منوَّنة كما ينوَّن ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو مِمْرَى . ومع ذلك أن

الزوائد^(٥) تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادةٌ ، نحو جِلْوَاحٍ وجِرْيَالٍ

وَقِرْوَاحٍ ، كما تقول سِرْدَاحٌ . وتقدِّمُ قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدين

كما تقدِّمُ الحرف الذي من نفس الحرف في فدَوْ كَسٍ وخَفَيْدَدٍ ، وهي الواو

(١) بعده في الأصل وب : « يعني وما قبله » . قال السيرافي : يريد

لما كانت حال الحرف الأصلي في منصور وعمار ، والسين في عنتر يس قد وجب

حذفه لأنها طرف الأسماء ، صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني

من الزائدين ، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني . والزائد الأول

من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي ، وقد ساوى الزائدان الزائد

والأصلي ، وقد وجب حذف الزائدين فوجب حذف الزائد والأصلي .

(٢) القنور : الشديد الضخم من كل شيء . والهبيخ : الأحق المسترخي .

(٣) ط : « لتلحق » .

(٤) ط : « ولتصير » .

(٥) ط : « الزيادة » .

التي في قَنَوْرٍ الأولى ، والياء التي في هَبْيَخٍ الأولى بمنزلة ياء سَمِيدَعٍ ، فصار قَنَوْرٌ بمنزلة فَدَوْ كَس ، وهَبْيَخٌ بمنزلة سَمِيدَع ، وَجَدَوْلٌ بمنزلة جَعْفَر ، فَأَجَرُوا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فكروها أن يَحذفوها إذ لم يَحذفوا ما شَبَّهوها به وما جعلوها بمنزلة . ولو حذفوا من سَمِيدَع حرفين لَحذفوا من مُهاجِرٍ حرفين فقالوا : يامها ، وهذا لا يكون ، لأنه إخلالٌ مُفْرِطٌ بما هو من نفس الحرف .

هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلَايَا أو بَرْدَرَايَا : يَابَرْدَرَايَ أَقْبَلْ ، ويا حَوْلَايَ أَقْبَلْ^(١) ، من قَبْلَ أَنَّ هذه الألف لو جئ بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها يقعان^(٢) معاً لكانت الياء ساكنة وما كانت حية ، لأن الحرف الذي يُجْعَل وما بعده زيادةً واحدة ساكنٌ لا يَتَحَرَّك ، ولو تَحَرَّكَ لصار بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ، ولجاء بناء آخر . ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في درُحَاية وفي عُفَارِيَّة ، لأنَّ الهاء إنما تَلْحَقُ للتأنيث ، والحرف الذي قبلها بائنٌ منها قد لَزِمَ ما قبله قبل أن تَلْحَقَ .

وكذلك الألفُ التي تَجِيءُ للتأنيث إذا جاءت وحدها ، لأنَّ حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء ، والهاء لا تكون أبداً مع شيء

(١) السيرافي : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرايا بمنزلة الهاء في درُحَاية وعُفَارِيَّة ، وأنا إذا رَحْنَا حولايا وبردرايا لا نَحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نَحذف ما قبل الهاء وإن كان ما قبلها زائداً .

(٢) ط : « تقعان » .

قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان سا كنّا نحو ألف سَعْلَةٍ . ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا ^(١) سَعِيلِيَّةٌ ، ولكانت في التحقيرياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف سِرْحَان إذا قلت سُرَيْحِينَ ، أو بمنزلة عُشْمَان إذا قلت عُشْمَانٌ ، ولكنها لحقت حرفاً جىء به ليلحق الثلاثة بينات الأربعة . وكذلك ألف التانيث إذا جاءت وحدها ، يدلّك على ذلك تحرك ما قبلها وحياته .

وإنما كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد : الياء والواو والألف ، وما بعدها ، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها ، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد ، إذ كانت مِثَّةً خَفِيَّةً .

ويدلّك على أن الألف التي في حَوْلَا يا بمنزلة الهاء أنك تقول : حَوْلَايُ كما تقول : دِرْحَايُ ^(٢) . ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف ، كما لا تحذفها إذا قلت : خُنْفَسَاوِي .

هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان اللتان

٣٤٠

بمنزلة زيادة واحدة رَجَعَتْ حرفاً

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضِي أقبل ، وفي رجل اسمه ناجي : يا ناجِي أقبل ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه مُصْطَفَوْن : يا مُصْطَفَى أقبل .

ولما رددت هذه الحروف لأنك لم تبين الواحد على حذفها كما بُنيت دَمٌّ على حذف الياء ، ولكنك حذفتين لأنه لا يسكن حرفان معاً ، فلما ذهب

(١) ط : « لم تقل » .

(٢) ط : « حولاي كما تقول درحاي » ياءين لا همزتين .

في الترخيم ما حذفهن لمكانه رجعتن . فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مسلمين ؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً والياء والألف يعني^(١) في قاضي ومُصطفى تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين^(٢) .
ومثل ذلك : « غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ »^(٣) . وهذا قول الخليل رحمه الله . فإذا لم تذكر الصيد قلت مُحَلِّي .

هذا بابٌ يُحرِّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوفُ

لأنه لا يلتقي ساكنان

وهو قولك في رجل اسمه رادُّ : يارادٍ أقبل . وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسوراً ، فلما احتجبت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم . وأما مفرٌّ فإذا حذفت منه وهو اسم رجل ، لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك^(٤) . وإن حذفت من اسم مُحْمَارٍ أو مُضَارٍ ، قلت : يا مُحْمَارٍ ويا مُضَارٍ ، تنجى بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفت من مُحْمَارٍ ، حيث لم يجز لك أن تُسكن الراء الأولى . ألا ترى أنك إذا احتجبت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل ، وذلك قولك لم بِحْمَارٍ ، فقد احتجبت إلى تحريكها في الترخيم

(١) ط : « في » .

(٢) ط : « تثبتان كما تثبت الميم في مسلمين » .

(٣) « الآية الأولى من سورة المائدة » . وما بعده إلى « رحمه الله » ساقط من ط .

(٤) السيرافي : الفراء لا يجيز سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيرد مفرّاً إلى مفرر ، فيحذف الراء الآخرة وتبقى التي قبلها مفتوحة .

كما احتجت إليه هنا^(١) حين جزمت الراء الآخرة .

وإن مَحْنَه بِمُضَارٍ وأنت تريد المفعول قلت : يامُضَارَ أَقْبِلْ ، كأنك
حذفت من مُضَارٍ .

وأما مُحْمَرٌ إذا كان اسمَ رجلٍ فَإِنَّكَ إذا رَحْنَه نرکت الراء الأولى
مجزومة ، لأنَّ ما قبلها متحرِّكٌ فلا تَحْتَاجُ إلى حركتها . ومن زعم أن الراء
الأولى زائدةٌ كزيادة الواو والياء والألف ، فهو لا ينبغي له أن يَحذفها مع الراء
الآخرة ، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة^(٢) ، وإنما يُزَادُ
في التضعيف ، فأشبهه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه نحو مُوتَدٍ ومُتَدٍّ ،
حين جرى مجراه ولم يَجِزْ زائداً غيرَ مضاعفٍ ، لأنه ليس عندهم من حروف
الزيادة ، وإنما جاء زائداً في التضعيف ، لأنه إذا ضوعِفَ جرى مجرى المضاعف
الذي ليس فيه زيادة .

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت^(٣) في التحقير
والجمع الذي يكون ثالثه ألفاً . ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف
ليس فيه زيادةٌ نحو جرّ دَحْلٍ وما أشبه ذلك .

وأما [رجلٌ اسمه] أَسْحَارٌ^(٤) فَإِنَّكَ إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن

(١) ط : « ها هنا » .

(٢) السيرافي : يعني أن الذي يجعل الراء الأولى من محمر زائدة ، لا يَحذفها
مع حذف الراء التي بعدها ، كما حذف واو منصور مع الراء ، لأن الراء
وما جانسها لا تجرى مجرى حروف المد واللين في الحذف ، كما لم تجر مجراها
في التصغير .

(٣) ط : « لثبت » .

(٤) الأسحار ، بفتح الهمزة وكسرهما مع تشديد الراء : بقل يسمن عليه
المال ، الواحدة إسحارة وأسحارة .

لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة ^(١) لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ^(٢) .
 وحركته الفتحة ^(٣) ، لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة ، وهو الألف .
 ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه ^{٣٤١}
 لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه . وذلك
 قولك : لم يرّد ولم يرتدّ ولم يفرّ [ولم يعص] . فإذا كان أقرب من المتحرّك
 إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة ^(٤) ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا ، كان
 أجدر أن تكون حركته مفتوحة ، لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه
 الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا ، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن
 تفتحه ، وذلك لم يضار .

وكذلك تقول : يا أسحار أقبل ، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء
 الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب ^(٥) ، فجري عليها
 ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم مدّ ما كان بعد الدال الساكنة ^(٦) ،
 وأمّدّ هو الأصل . وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة]
 انطلق ، ولم يلد ^(٧) إذا جزموا اللام ^(٨) . وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع

(١) ط : « من تحريك الراء الساكنة » .

(٢) ط : « لا يلتقي ساكنان » .

(٣) ط : « وتحريكه الفتحة » .

(٤) ط : « الذي منه الفتحة » .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولم يكن الآخر حرف إعراب »

(٦) بعده في الأصل وب : « يقول : تضم الدال على ضمة الميم » ، ويبدو
 أنه من تفسير الأخفش .

(٧) ط : « ولم يلد » .

(٨) السيرافي : شبهوا طليق ، وولد ، بفخذ ، فأسكنوا الحرف المكسور =

العرب يقولون ، وهو قول رجلٍ من أزدِ السَّراةِ^(١) :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(٢)

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه . فهذا كَأَيْنَ وَكَيْفَ^(٣) .
وإنما منع إسحاراً أن يكون بمنزلة مُحْمَارٍ أن أصل مُحْمَارٍ مُحْمَارِرٌ ، يدلك
على ذلك فِعْلُهُ إذا قلت لم يَحْمَارِرْ^(٤) . وأما إسحارٌ فإنما هو اسمٌ وقع
مُدْغَمًا آخِرُهُ ، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة ، ولا تقع
إلا ساكنةً ، كما أن الميم الأولى من الحمر^(٥) ، والراء الأولى من شرّابٍ

= استثقلاً للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف ، واللام والdal ،
وفتحوا القاف والdal . وفي فتحهما ثلاثة أوجه : أحدها الحمل على الطاء
في انطلق والياء في يلد ، والساكن الذي بينهما كالساكن الذي بين الراء والdal
في لم يردد . والوجه الثاني : أنهم حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة . والوجه
الثالث : أنهم في التسكين إنما هربوا من الكسرة ، فكروا التحريك بما قد
هربوا منه .

(١) أو لعمرو الجنبى يقوله لامرئ القيس حين لقيه في بعض المفاوز
كما في العيني ٣ : ٣٥٤ . وانظر الخصائص ٢ : ٢٣٣ وابن يعيش ٤ : ٢٨ / ٩ :
١٢٣ ، ١٢٦ والخزانة ١ : ٣٩٧ واللمع ١ : ٥٤ / ٢ : ٢٦ والتصريح ٢ : ١٨ .
(٢) المولود الذي ليس له أب ، هو عيسى عليه السلام . والذي لم يلد
أبوان هو آدم عليه السلام .

والشاهد في « يلد » أراد : لم يلد بسكون الدال ، فلما التقى ساكنان اللام
والdal حرك الدال بحركة أقرب المتحرّكات إليها ، وهي الياء ، وهي الفتحة ،
لأن الساكن حاجز غير حصين .

(٣) ط : « هذه كَأَيْنَ وَكَيْفَ » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا قلت يَحْمَارِر » ، بإسقاط « لم » .

(٥) الحمر ، كقبر : ضرب من العصافير ، الواحدة حمرة . وفي الأصل

وب : « المحمر » تحريف ، صوابه في ط .

لا يقعان إلا ساكتين^(١) ، ليستا عندهم إلا على الإسكان في الكلام
وفي الأصل .

وسنبتين ذلك في باب التصريف إن شاء الله .

هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين

كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلنا اسمًا واحدًا بمنزلة

عَنْتَرَيْسٍ وَحَلَكُوكِ

وذلك مثل حَضَرَمَوْتٍ ، وَمَعْدِي كَرِبَ ، وَبُخْتَ نَصَرٍ ، وَمَارَسَرَجِسٍ ،

ومثل رجل اسمه خمسة عشر ، ومثل عمروَيْهِ . فزعم الخليل رحمه الله أنه

تُحذف^(٢) الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأسًا وقال : أراه بمنزلة الهاء .

ألا ترى [أني^(٣)] إذا حقرتُه لم أُغَيِّر الحرف الذي يليه كما لم أُغَيِّر الذي

يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحقَّر ، وذلك قولك

في تَمْرَةٍ تُمَسِيرَةٌ ، فحالُ الراء واحدة . وكذلك التحقيرُ في حَضَرَمَوْتٍ تقول

حُضَيْرَمَوْتٍ ، وقال : أراني إذا أضفتُ إلى الصدر وحذفتُ الآخرَ فأقولُ^{٣٤٢}

في مَعْدِي كَرِبَ : مَعْدِي ، وأقول في الإضافة إلى أربعة عشر أَرْبَعِي ،

فحذفُ الاسم الآخر بمنزلة الهاء ، فهو^(٤) في الموضع الذي يُحذف فيه ما يثبت

(١) ط : « لا تقعان إلا ساكتين » .

(٢) ط : « يحذف » .

(٣) أني ، ساقطة من الأصل ، وبدلها في ب : « أنك » .

(٤) السيراني : « فهي » .

في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخم^(١).

وهذا يدل على أن الهاء تَضَمُّ إلى الأسماء كما يَضَمُّ الاسم الآخر إلى الأول . ألا ترى أنها لا تُلْحَق بِناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تَضَمَّ إلى الصدر لتُلْحَق الصدر بِناتِ الأربعة ، ولا لتُلْحَقه بِناتِ الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات^(٢) في الصدور ، ولا هي منها ، ولكنها موصولة بها وأجريت مجرى عَنَتْرِيْسٍ ونحوه ، ولا يَغَيَّرُ لها بناء كما لا يَغَيَّرُ لِياءِ الإضافة أو ألف التانيث أو لغيرها من الزيادات . وسرى ذلك في موضعه إن شاء الله عز وجل ذكره .

كما أن الأسماء الآخرة لم تَغَيَّرُ بناءً الأولى عن حالها قبل أن تَضَمَّ إليها ، لم تَغَيَّرْ خمسة في خمسة عشر عن حالها . فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومة إلى الصدور^(٣) كما يَضَمُّ المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنين وُصِلَ أحدهما بالآخر ، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله .

وإذا رُخِّمَتْ رجلا اسمه خمسة عشر قلت : يا خمسة أقبل ، وفي الوقف تبين الهاء — يقول لا يجعلها تاء^(٤) — لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة

(١) السيرافي : وذلك أنا إذا كنا نحذف في الإضافة — وهي النسبة — الاسم الثاني إذا قلنا معدى وأربعى ، كان الاسم الثاني في الترخم أولى بالحذف إذ كنا نحذف في الترخم ما لا نحذف في الإضافة التي هي النسبة ، وذلك قولك في النسبة إلى جعفر جعفرى ، وتقول في ترخيمه : يا جعفر .

(٢) ط : « زيادات » .

(٣) ط : « الصدر » .

(٤) واضح أنها تعليق من الأخفش أو غيره . وفي الأصل : « لا يجعلها » بالياء .

قبل أن تُضمَّ إليها عشر. كما أنَّك لو سمَّيت رجلاً مُسلمينَ قلتَ في الوقف^(١) :
يا مُسلميه ؛ لأنَّ الهاء لو أبدلتَ منها تاءً لتلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم .
وأما اثنا عشر فإذا رُخِّمته حذفت عشرَ مع الألف ، لأنَّ عشرَ بمنزلة
نون مُسلمينَ ، والألفُ بمنزلة الواو ، وأمرُه في الإضافة والتحقيق كأمر
مُسلمينَ . يقول : تُلقي عشرَ مع الألف كما تُلقي النون مع الواو .
واعلم أنَّ الحكاية لا ترخِّمُ ، لأنَّك لا تريد أن ترخِّمَ غيرَ منادى ،
وليس مما يغيِّره النداء ، وذلك نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وبرَقَ نَحْرُهُ وما أشبه ذلك .
ولو رُخِّمَتَ هذا لرخمت رجلاً يسمَّى بقول عنتره :

* يا دار عُبلةَ بالجِواءِ تَكَلِّمِي^(٢) *

هذا باب ما رُخِّمَتَ الشعراءُ في غير النداء اضطراراً

قال الراجز^(٣) :

* وقد وَسَطْتُ مالِكاً وَحَنَظَلًا^(٤) *

(١) ط : « كنت قائلًا في الوقف » .

(٢) صدر بيت هو أول معلقة عنتره . وعجزه :

* وعمي صباحا دار عبله واسلمى *

وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٨ والتصريح ٢ : ١٨٥ . وسيعيده سيويه

في ٢ : ٣٠٢ بولاق .

والجِواء ، بالكسر : واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة . وعم صباحا :

كلمة تحية عندهم ، من النعمة كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول كل من يأكل .

(٣) هو غيلان بن حريث كما في اللسان (وسط ٣٠٨) . وانظر أمالي

ابن الشجري ١ : ١٢٧ ومجالس تملب ٣٠٦ واللسان (صيب ٢٥) .

(٤) وسطتهم : توسطتهم في الشرف . ومالك هو مالك بن حنظلة

ابن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » في غير النداء ، للضرورة .

وقال ابن أحر^(١) :

أبو حنّسٍ يورقنا وطلّق وعمار وآونة أنالا^(٢)

يريد : أنالة^(٣) .

وقال جرير^(٤) :

ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً^(٥)

(١) ابن الشجرى ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ / ٢ : ٩٢ ، ٩٣ والخصائص ٢ : ٣٧٨
والإنصاف ٥٣٤ والعينى ٢ : ٤٢١ والأشعوني ٤ : ٣٣ .

(٢) هؤلاء جماعة من قومهم رثاهم بهذا الشعر ، وإنما أرقه حزنه عليهم .
آونة : جمع أوانٍ ، ونصب على الظرف . وفى الأصل فقط : « يورقنى » .
والشاهد فيه ترخيم « أنالة » فى غير النداء ضرورة ، وقد تركه على لفظه
وإن كان مرفوعاً . وسيبويه يميز معاملة غير المنادى معاملة المنادى على وجهى
الترخيم ، والبرد لا يجوز فى هذا إلا التصرف بوجوه الأعراب فقط ، ويرى
أن « أنالا » هنا محمول على الضمير المنصوب فى « يورقنا » . وفيه تخريج آخر
ذكره الشنترى ، وهو نصب « أنالا » بفعل مضمر تقديره « أذكر » .
(٣) الجملة ساقطة من ط .

(٤) ديوانه ٥٠٢ والنوادر ٣١ وابن الشجرى ١ : ١٢٦ / ٢ : ٧٩ ، ٩١
والإنصاف ٣٥٣ والحزانة ١ : ٣٨٩ والعينى ٤ : ٢٨٢ ، ٣٠٢ والأشعوني ٣ : ١٨٤
والنصريح ٢ : ١٩٠ . وبين البيت الأول وتاليه فى الديوان ٢٧ بيتاً . ورواية
التالى فيه :

من العبدى فى نسب المهارى تطير على أخشتها اللغاما
(٥) الحبال هنا : حبال الوصل وأسبابه . والرمام : جمع رميم ، وهو الخلق
البالى . والشاسمة : البعيدة .

والشاهد فيه ترخيم « أمامة » فى غير النداء للضرورة ، وترك الميم على
لفظها مفتوحة وهى فى موضع رفع . والقول فيه كالقول فى سابقه .

يَشْقُ بِهَا الصَّاقِلَ مُوجِدَاتٍ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَامَا (١)

وقال زهير (٢) :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرُّحْمَ بِالْفَيْبِ تَذْكُرُ (٣)

وقال آخر ، وهو ابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (٤) :

(١) بها ، أى بأمامة ، يصف سيرها فى العودة إلى محضرها بعد انقضاء زمان الانتجاع . والصاقل : جمع عسقلة ، وهى مكان فيه صلابة وحجارة ييض . والعسقلة أيضاً : تلمع السراب وتريعه . والمؤجدات : جمع مؤجدة ، وهى الناقة القوية . والعرنندس : الجمل الشديد . واللغام : ما يطرحه من الزبد لنشاطه .

(٢) ديوانه ٢١٤ وابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٨٨ والإيضاف ٤٣٧ وابن يعيش ٢ : ٢٠ والخزاة ١ : ٣٧٣ والمبنى ٤ : ٢٩٠ والمص ١ : ١٨١ .

(٣) عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . خذوا حظكم ، أى نصيبكم من ودنا ، واذكروا الأواصر ، وهى القرايات ، الواحدة أصرة . والرحم التى بين زهير المزنى وبينهم ، أن مزينة من ولد أد بن طابخة بن إلياس ابن مضر ، وهؤلاء من ولد قيس عيلان بن مضر . فهو ينههم عن إفساد هذه الصلة بما يعود عليهم مكروهه ، وذلك حين بلغه أنهم يريدون الإغرة على غطفان . وفى الأصل وب : « يذكر » والرحم مؤنثة .

والشاهد فيه ترخيم « عكرمة » وتركه على لفظه . ويحتمل أن تقدر فتحته فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ، باعتبار القبيلة .

(٤) هو المفيرة بن حبناء ، وحبناء : اسم أمه . وأما أبوه فهو عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . المؤلف ١٠٥ . ط : « وقال الآخر وهو ابن حبناء » فقط . وانظر للبيت ابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٩٢ والإيضاف ٣٥٤ والمبنى ٤ : ٢٨٣ والمص ٢ : ٢٨٣ والأشمونى ٣ : ١٨٤ .

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ
أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (١)

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ (٢) :

٣٤٤

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادُ بَصْرَمِنِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي (٣)
فَإِنَّمَا أَرَادَ أُمَّهُ جُلْهَمَ . وَالْعَرَبُ يَسْمُونِ الْمَرْأَةَ جُلْهَمَ وَالرَّجُلَ جُلْهَمَةً .
وَأَمَّا قَوْلُهُ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي يَشْكُرَ (٤) :

(١) ابْنُ حَارِثَةٍ ، يَعْنِي ابْنَ حَارِثَةَ بْنِ بَدْرِ الْغَدَانِيِّ ، أَبُوهُ سَيِّدُ غَدَانَةَ .
قَدْ عَلِمُوا ، أَيَّ قَدْ عَلِمُوا سَبَبَ ذَلِكَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَرْخِيمٌ « حَارِثَةٌ » وَتَرَكَهُ عَلَى لَفْظِهِ مَفْتُوحًا كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّرْخِيمِ
وَهَذَا يَنْصُرُ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ فِي حَمْلِ الْمَرْخَمِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ضَرُورَةً عَلَى مَا يَحْمِلُ
عَلَيْهِ فِي النِّدَاءِ عَلَى اللَّفْظَيْنِ : لَفْظُهُ مِنْ يَنْتَظِرُ وَلَفْظُهُ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ . وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ
« حَارِثَ » مِضَافٌ إِلَيْهِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَجْرَّ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ مَعَ التَّنْوِينِ ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ قَبِيلَةٍ وَلَا بِعَلَمٍ مُؤَنَّتٍ حَتَّى يُعَامَلَ مَعَامَلَةَ الْمُنْعَوِّ مِنَ الصَّرْفِ ،
فَهُوَ هُنَا جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ فِي الْمُنَادَى الْمَرْخَمِ .

(٢) الْإِنْصَافُ ٣٥٢ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٣٨٢ عَرْضًا وَاللِّسَانُ (جُلْهَمُ) .

(٣) الصَّرْمَةُ ، بِالْكَسْرِ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ مَا يَبِينُ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ .
أَوْدَى بِهَا : ذَهَبَ بِهَا . حَيَّةُ الْوَادِي : كُنْيَاةٌ عَنْ أَنَّهُ يَحْمِي حَوْزَتَهُ وَيَتَّقِي
النَّاسَ مِنْهُ كَمَا يَتَّقِي مِنَ الْحَيَّةِ الْحَامِيَةِ لَوَادِيهَا الْمَانِعَةَ لَهُ . وَالْوَادِي : الْمَطْمُنُّ مِنَ الْأَرْضِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَقُولُهُ سَيَبَوِيهِ فِيمَا يَلِي ، وَأَنَّ « جُلْهَمَ »
مَرْخَمٌ « جُلْهَمَةٌ » اسْمُ أَبِيهِ . وَأَمَّا إِذَا عُدَّ « جُلْهَمُ » اسْمًا لِأُمِّهِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ
وَلَا تَرْخِيمَ فِيهِ .

(٤) هُوَ أَبُو كَاهِلِ الْيَشْكُرِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (رَنْبٌ ، تَمْرٌ ، شَرَرٌ ، وَخَزٌ)
وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٤٤٣ . وَيَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى النَّمْرِ بْنِ تَوَلْبِ الْيَشْكُرِيِّ . وَانْظُرْ =

لها أشارير من لحم تَمَرُهُ من الثعالى ووخر من أرائيها (٤)
 فزعم أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الباء أبدلها مكان الباء ، كما يُبدلها مكان
 الهزة . وقال أيضاً (٥) :
 ومنهلي ليس له حوازي ولفادى جبه نقانق (٦)

= مجالس نعلب ٢٢٩ وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ والعينى ٤ : ٥٨٣ والهمع
 ١ : ١٨١ / ٢ : ١٥٧ والأشعوني ٤ : ٢٨٤ . وهو يصف فرخة عقاب تسمى
 « غُبَّة » كانت لبني يشكر .

(٤) الأشارير : جمع إشرايرة ، وهى القطعة من اللحم يجفف للادخار .
 تَمَرُهُ : تجففه وتيبسه . والثعالى : الثعالب ، أبدل من الباء فيه ياء ، كما صنع
 فى الأرائى وأصلها الأرائب . والوخر : الشيء القليل .

وإنما ذكر سيبويه هذا الشاهد لئلا يتوهم أن ما فيه من باب الترخيم وإن
 الباء زيدت للعوض ، لأن الترخيم مبنى على التخفيف ، فلو عوض منه لرجع
 إلى التثقيب وخالف أصله . فالشاهد إبدال الباء من الباء فى الثعالب والأرائب
 للضرورة ؛ لأن الوزن يقتضى إسكان كل من هاتين الباءين .

(٥) قال الشنتمرى : « هو مصنوع ، لحلف الآخر » . وانظر ابن يعيش
 ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافى ٤٤١ والدرر ٢ : ٢١٣ والأشعوني
 ٤ : ٣٣٧ واللسان (حرق ٣٣١) .

(٦) المنهل : المورد . والحوازي : الجماعات ، واحداً حزيقة ، فجمعها
 جمع فاعلة كأن واحداً حازقة ، والجمع قد يبنى على غير واحد . وقال ابن برى :
 « ويقال هو جمع حوزقة » . يقول : هو منهل قفر لا ترده الجماعات . واللفادى :
 اللفادع ، بالإبدال . والجهم : جمع جمة ، وهى معظم الماء ومجتمعه . والنقانق ،
 أصوات اللفادع ، واحداً نقنقة بفتح النونين .

والشاهد فيه إبدال الباء من العين فى اللفادع للضرورة . والقول فيه
 كالقول فى سابقه .

وإنما أراد ضفادع^(١) ، فلما اضطرَّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع^(٢) . وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه ؛ لو كان ذلك لعوّضت حارثاً الياء حيث حذفته الثاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت يا حارث . ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت : يا حارث .

هذا باب النفي بلا

٣٤٥

و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها .

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر . فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً يعينه كما لا تذكر ذلك بعد رب ، وذلك لأن رب إنما هي للعدة بمنزلة كم ، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما

(١) ط : « الضفادع » .

(٢) ط : « الرفع والجر » .

خولف بأيّهم حين خالفت الذي ، وكما قالوا يا الله حين خالفت مافيه الألف واللام ، وبترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عز وجل .

فجعلت وما بعدها خمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيها بعدها ، كما قالوا يا ابن أمّ ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر . وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة .

فلا لا تسئل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك ^(١) : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة ^(٢) .

واعلم أن لا وما عيئت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجلٍ ، وما من شيء ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان ، ولكنك تُضمره ، وإن شئت أظهرته . وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان .

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع

(١) ط : « لقوله » بدل « في قولك » .

(٢) المسألة : السؤال . السيرافي : لا رجل في الدار جواب : هل من رجل في الدار ؟ وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لا رجل في الدار نفياً عاماً كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال « من » ، وذلك أنه لو قال في مسألته : هل رجل في الدار ؟ جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد ، كما تقول : هل عبد الله في الدار . فالذي يوجب عموم المسألة دخول « من » لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس .

اسم مبتدأ في لغة بني تميم^(١) قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك .

وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجل أفضل منك ، وهل من رجل خير منك ، كأنه قال : ما رجل أفضل منك ، وهل رجل خير منك . واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنى ، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه^(٢) ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها .

هذا باب المنى المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد . والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، [ولا مسلمي لك] .

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة .

٣٤٦

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك ، في معنى لا أبالك ، فعلموا أنهم لو لم يجيشوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مثل زيد .

(١) ط : « في لغة تميم » .

(٢) ط : « وما نعمل فيه » .

فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن نجىء اللام إذ كان^(١) المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي يُثنى [به] في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن نجىء^(٢) به ، وذلك قولك : يا تيم تيم عدي ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء ، لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولهم :

* كِلينى لهم يا أميمة ناصب^(٣) *

ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرَّ ، للنابعة^(٤) :

(١) ط و ب : « إذا كان » .

(٢) السيرافى : إذا كان بعد الاسم المنفى لام إضافة فى الاسم الأول وجهان : أحدهما أن يبنى الاسم الأول مع لا وتكون اللام فى موضع النعت للاسم ، أو فى موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس ، وتكون منزلة اللام كمنزلة سائر حروف الجر والوجه الآخر : أن يكون الاسم الذى بعد لا مضافاً إلى الاسم الذى بعد اللام ، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة ، ولا عاملة فيه غير مبنية معه . وذلك قولك : لا أبا لزيد ، ولا أخالك ، ولا مسلمى لك . وعلم بثبات الألف فى أبا وأخا أنهما مضافان ، إذ كانت هذه الألف وأختاها الواو والياء إنما يدخلن على أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال إذا كانت مضافة ، فتكون الواو علامة الرفع ، والياء علامة الحذف ، والألف علامة النصب . وعلم بسقوط النون من لا غلامى لزيد ، ولا جاريتى لأخيك ، ولا مسلمى لك ، أنه مضاف ، وزيادة اللام شاذة ، ولا تزداد إلا فى لا وفى النداء .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ٢٠٧ . وعجزه :

* ولىل أقاسيه بطىء الكواكب *

واستشهد به هنا على إقحام الهاء فى « أقاسيه » توكيداً للترخيم والدلالة عليه .

(٤) للنابعة ، ساقط من ط . وانظر ديوان النابعة ٧١ والخصائص ٣ : ١٠٦ =

* يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ ^(١) *

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بُؤْسَ الْجَهْلِ .

وإنما فعل هذا في المنفى تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا ياطلحة أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تفسر الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، كما لا تفسر الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء .

وإنما ذهبت النون في لا مُسْلِمِيْكَ على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسْلِمِيْكَ فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسْلِمِيْكَ ، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا

= والإيضاح ٣٣٠ وابن الشجرى ٢ : ٨٠ ، ٨٣ وابن يعيش ٣ : ٦٨ / ٥ : ١٠٤ والخزاعة ١ : ٢٨٥ / ٢ : ١١٩ والجمع ١ : ١٧٣ .

(١) صدره :

* قالت بنو عامر خالوا بني أسد *

خالوا ، من المخالاة ، وهى المتاركة والمقاطعة . وكانت بنو عامر بن صعصعة قد بعثوا إلى حصن بن حذيفة الفزارى الديانى ، وابنه عينة ، أن يقطعوا حلف ما بينهم وبين بني أسد ويلحقوهم ببني كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بني ذبيان ، فهم عينة بذلك فقالت بنو ذبيان : أخرجوا من فيكم من الحلفاء ، ونخرج من فينا . فأبوا ، فقال النابغة فى ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت . يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ، يعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له .

والشاهد فيه : إقحام اللام بين المتضايقين توكيداً للإضافة .

مَسْلَمَتِكَ . [قال مسكين الدارمي ^(١)] :

وقد مات شماغ ومات مُزَرَّدُ وأى كريم لا أبالك يمتنع ^(٢)

ويروى : « مَخْلَدٌ ^(٣) » .

وتقول : لا يدن بها لك ، ولا يدن اليوم لك ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه . وذلك أنك إذا قلت : لا يدن لك ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة ٣٤٧ اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو لا مثيل زيد ، فكما قبح أن تقول لا مثيل بهازيد فتفصل ، قبح أن تقول لا يدن بها لك ، ولكن تقول لا يدن بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يدن بها ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبراً ، فراراً من القبح .

وكذلك إن لم تجعل لك خبراً ولم تفصل بينهما ، وجئت بلك بعد أن تُضير مكاناً وزماناً ^(٤) كما ضارك إذا قلت : لا رجل . ولا بأس ، وإن أظهرت

(١) من المقرر أن هذه التكملة كأخواتها من ط . ولم يتعرض الشنتمري ، للبيت التالى ، وهو دليل على سقوطه من نسخته أيضاً كما سقط من الأصل و ب . وانظر له الخزانة ٢ : ١١٦ . وقد أتى بقافية « مَخْلَد » فى ابن يعيش ٢ : ١٠٥ وبقافية « يَمْلَد » فى الكامل ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٥٦٣ وعنه اللسان (أبى ١٢) .
(٢) مزرد : أخو الشماغ ، وكان شاعراً أيضاً . ويروى : « لا أبالك يمتنع » فلا شاهد فيه هنا . والبيت من أبيات عينية فى الخزانة أورد فيها أسماء عدة من الشعراء ، وذكر مساقط رأسهم وقبورهم ، وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد ، مهوَّناً بذلك من أمر الدنيا .

والشاهد فيه حذف لام الإضافة فى « لا أبالك » شذوذاً .

(٣) ويروى : « يَمْلَد » أيضاً ، كما سبقت الإشارة .

(٤) ط : « فى مكان أو زمان » ، ب : « زماناً أو مكاناً » ، وأثبت

ما فى الأصل .

فحسن . ثم تقول لك لتبين المنى عنه ، وربما تركتها استقناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعنى : فكما قبّح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبّح أن تفصل بين لك وبين المنى الذى قبله ؛ لأن المنى الذى قبله إذا جعلته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قبّح فيه ما قبّح في الاسم المضاف إلى اسم لم يجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام كأنها [ههنا] لم تذكر .

ولو قلت « هذا » لقلت لا أخاً هذين اليومين لك . وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطرّ فصل بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر ، وهو ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (١)
ولمّا اختر الوجه الذى ثبت فيه النون في هذا الباب كما اختر في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً ، وأنت تخبر ، لغة من ينصب بها ، لتلا يفصل بين الجار والمجرور : ومن قال : كم بها رجل مصاب فلم يُبالِ القبح قال : لا يدى بها لك ، ولا أخاً يوم الجمعة لك ، ولا أخاً فاعلم لك (٢) .

والجر في كم بها [رجل مصاب] ، وترك النون في لا يدى بها لك ، قول

(١) سبق في ١ : ١٧٩ كما أعيد به الاستشهاد به في هذا الجزء الثاني ص ١٦٦ ، وقال السيرافي : أضاف أصوات إلى أواخر الميس وفصل بما بينهما من الكلام ، ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظروف وحروف الجر . وقد استقبح سيويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم . وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به ، كقولك : لا يدى بها لك ، ومعناه لا طاقة بها لك . وبها في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتم ، وقد احتج عليه سيويه بما ذكرته .

(٢) ط : « ولا أبا فاعلم لك » .

يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت كم بها [رجل] . والذي يستغنى به الكلام وما لا يستغنى به قبضها واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور . ألا ترى أن قبض كم بها رجل مصاب ، كقبض رب فيها رجل^(١) ، فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به ، كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت . وذلك قولك : إن بها زيدا مصاباً ، وإن فيها زيدا قائماً ، وكان بها زيدا مصاباً ، وكان فيها زيدا مصاباً . وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا^(٢) .

وإثبات النون قول الخليل رحمه الله .

وتقول : لا غلامين ولا جاريتي لك ، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له ، وصار الأول مضمراً له خبراً ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ٣٤٨ ولا جاريتي لك ، كأنك قلت : ولا جاريتيك في التمثيل ، ولكنهم لا يتكلمون به .

فإنما اختصت لا في الأب بهذا كما اختص لدن مع غدوة بما ذكرت لك . ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل^(٣) في كلامهم ، نحو

(١) هذا ما في ط ، وهو الوجه ، وفي الأصل وب : « كقبض كم فيها رجل » .
 (٢) السيرافي : يعني نحو قوله في الدار زيد قائم وقائماً ؛ لأن الكلام يتم بقولك في الدار ، ولا تقول : بعمر زيد كفيلاً ؛ لأنك لا تقول بزيد عمرو ، وتسكت .

(٣) ط : « على ما لا يستعملونه » .

قولهم : مَلاحٌ ومَذاكِرٌ ، لا يَسْتَعْمَلُونَ [لا] مَلْمَحَةً ولا مِذْكاراً ؛ وكما جاء
عَذِيرَكَ على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً نحو ضَرْباً وضَرْبِكَ ، ولا يُنْكَمَ
به إلا معرفةً مضافةً^(١) . ومثري نحو هذا إن شاء الله^(٢) . ومنه ما قد مضى .

وإن شئت قلت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، إذا جعلت لك خبراً لهما ،
وهو قول أبي عمرو . وكذلك إذا قلت : لا غلامين لك وجعلت لك خبراً ،
لأنه لا يكون إضافةً وهو خبرٌ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً .
ألا ترى أنه لو جازَ تَسِمٌ تَسِمٌ عدى في غير النداء لم يَسْتَمِ لك إلا أن تقول
ذاهبون . فإذا قلت لا أبالك فها هنا إضمارُ مكانٍ ، ولكنه تَرْكٌ^(٣) استخفافاً
واستغناءً^(٤) . قال الشاعر ، وهو نَهَارُ بن تَوْسِعَةَ اليَشْكُرِيُّ فيها جعله خبراً^(٥) :
أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمٍ^(٦)

(١) ط : « مضافاً » .

(٢) في الأصل وب زيادة : « عزَّ وجل وهو حسي » .

(٣) ط : « يترك » .

(٤) السيرافي : إن قيل : ذكرتم أن قول القائل : لا أخالك ، تقديره
لا أخاك واللام زائدة ، فإذا قال لا أخالي وجعلت اللام زائدة ، بقي لا أخاي ،
وليس في الكلام رأيت أخاي ؟ فالجواب أن الأصل أن يقال رأيت أخى لكنهم
استثقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامة نحو يدي ودمي .
فإذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ، ونطق به على قياسه في
لا أخالك وغيره .

(٥) انظر ابن يعيش ١٢ : ١٠٤ والجمع ١ : ١٤٥

(٦) يقول : إنما طهره بدينه لا بنسبه . قال الأعلم : « وإنما قال هذا لأن
يشكر من بكر بن وائل في غير البيت وموضع الشرف » . والشاهد فيه جملة =

وإذا ترك التنوين فليس الاسمُ مع لا بمنزلة خمسة عشر ، لأنه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً وأظهر النون ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك [توكيداً] ، ولكنّه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء ، لأنّه موضعُ حذفٍ وتخفيفٍ ، كما أن النداء كذلك .

وتقول أيضاً إن شئت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، [ولا غلامين وجاريتين] ، كأنك قلت : لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك ، فجاء بلك بعد ما بنى على الكلام الأول في مكان كذا وكذا ، كما قال : لا يدين بها لك ، حين صيره كأنه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها في الدنيا .

واعلم أن المنقّى الواحد إذا لم يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من [آخر] خمسة عشر ، كما أذهب من المضاف . والدليل على ذلك أن العرب تقول : لا غلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب فيها ، وأثبتوا النون لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعده^(١) بمنزلة اسم واحد . ألا تراهم قالوا : الذين في الدار ، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلا اسمًا واحداً ، ولم يحذفوا النون^(٢) لأنها لا تجيء على حدّ التنوين . ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف .

٣٤٩

== الجار والمجرور خبر لافى قوله : « لا أب لى » . ولو كان قاصداً للإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال لا أبالى ، فاحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه فى الإضافة إذا قال : لا أباك ، كما فى قوله :

* وأى كريم لا أباك يخلد *

(١) ط : « وما بعده » .

(٢) ط : « ولم تحذف النون » .

وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف^(١) لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت : يا تيم تيم عدي فإِنَّمَا ألحقت الاسم أصحاً كان مضافا ، ولم يغير الثاني المعنى كما أن اللام لم تغيّر معنى لا أباك . وإذا قلت : لا أبَ فيها ، فليست « في » من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغيّر المعنى الذي كان قبل أن تلحق . ألا ترى أن اللام لا تغيّر معنى للمضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أن الاسم الذي يثنى [به] لا يغيّر المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه ، فمن ثم صارت اللام بمنزلة الاسم يثنى به .

وتقول : لا غلامَ وجاريةَ فيها ، لأن لا إِنَّمَا يجعلُ وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةً من عشر ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل . قال الشاعر^(٣) :

(١) ط : « بمنزلة مضاف » .

(٢) ط : « لأنهم كانوا » .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٠ . وفي الحزاة ٢ : ١٠٣ : « من أبيات سيبويه الحمسين التي لا يعرف لها قائل . وقال ابن هشام في شواهد : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة » . وقال الشنقيطي في الدرر ٢ : ١٩٨ : « قلت : ونسبه في شرح شواهد الكشف للفرزدق » . وأقول : ليس في ديوان الفرزدق ، والذي فيه ٢٨٠ :

فدى لهم حيا تزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

وفي ٢٩٥ :

لقيم بني أستاذهن ابن حرة إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا =

لا أبَ وابناً مثْلُ مروانَ وابْنِهِ إذا هو بالجد ارتدى وتأزراً^(١)
وتقول : لا رجل ولا امرأة يافى إذا كانت لا بمنزلتها فى لئسَ حين
تقول : لئس لك لا رجل ولا امرأة فيها . وقال رجل من بنى سليم ، وهو
أنسُ بن العباس^(٢) :

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً اتسعَ الخرقُ على الراقع^(٣)

= وفى العينى ٢ : ٣٥٥ : د أقول قائله هو رجل من عبد مناة بن كنانة ،
فيما زعمه أبو عبيد البكرى . وانظر المصع ٢ : ١٤٣ والأشمونى ٢ : ١٣
والتصريح ١ : ٢٤٣ .

(١) يعنى مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان . والرداء : الثوب
يلتحف به . والإزار نحوه . جعلهما لشهرة مجدها كاللبسين له المتردين به .
وجعل الخبر عن أحدهما وهو يغنيهما اختصاراً ، لعلم السامع .

والشاهد فيه عطف « ابن » مع تنوينه على اسم لا ، لأن المعطوف لا يجعل
وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة
لا تجعل اسماً واحداً .

(٢) أنس بن العباس بن مرداس السلمى ، وقيل أبو عامر جد العباس
ابن مرداس . ونسب عجز البيت الشاهد مع صدر آخر فى المؤتلف ٩٢
إلى ابن همام الأزدي . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٣ / ٩ : ١٣٨ والعينى
٢ : ٣٥١ / ٤ : ٥٦٧ والمصع ٢ : ١٤٤ ، ٢١١ والأشمونى ٢ : ٩ والتصريح
١ : ٢٤١ .

(٣) فى صلب ط : « على الراقع » ، وأشير فى حواشيه إلى رواية « على الراقع »
فى نسخ أخرى . ومثله فى السمط ٣ : ٣٧ والعينى ٢ : ٣٥١ واللسان (قر
٤٢٨) . وكلتا القافيتين مرويتان . قال العينى : وأصل هذا الشعر أن النعمان
ابن المنذر بحث جيشاً إلى بنى سليم فهزمته بنو سليم ، فر الجيش على غطفان
فاستجاشوا على بنى سليم بالرحم التى كانت بينهم ، فقال الشاعر وهو من بنى سليم =

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها، فتعبدُ لا الأولى كما تقول: ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها، فكونُ حالِ الآخرة في تثنيتهما كحال الأولى. فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى، أثبت النون، لأنَّ لك خبراً عنهما، والنون لا تذهب إذا جعلتهما^(١) كاسم واحد، لأنَّ النون أقوى من التنوين، فلم يجزوا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب؛ لأنه مفارق للنون، ولأنَّها تثبت فيما لا يثبت فيه.

٣٥٠

واعلم أنَّ كلَّ شيء حسن لك أن تعمل فيه ربُّ حسن لك أن تعمل فيه لا.

وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيمًا زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو. وقال: ولا سيمًا زيد كقولهم دَع ما زيد، وكقوله: «مَثَلًا ما بعوضة»^(٢)؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن ثمَّ عملت فيه لا كما عمل [رب] في مثل، وذلك قولك: ربِّ مثل زيد. وقال أبو محجن الثقفى:

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ^(٣)

= الشعر المذكور، يقول: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع. والحلة، بالضم: الصداقة.

والشاهد فيه نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، وتقديره: لا نسب وخلة اليوم. وانظر ما قيل في الشاهد السابق.

(١) في الأصل فقط: «جعلتها»، تحريف.

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٣) ليس في ديوان أبي محجن، وقد سبق في ١: ٤٢٢. والشاهد فيه

أن «رب» تلزم العمل في النكرة، كما تلزمه لا النافية للجنس.

هذا باب ما ثبت فيه التنوين^(١) من الأسماء المنفية

وذلك من قبل أن التنوين لم يصّر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم . وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأن ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم^(٢) فقبّح عندهم أن يحذفوا قبل أن يذهبوا إلى منتهى الاسم ؛ لأنّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك .

وقال الخليل رحمه الله : كذلك لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به ، كأنك قلت : لا آمراً معروفاً لك . وإن قلت لا آمراً بمعروفٍ ، فكأنك جئت بمعروفٍ بعد ما بنيت على الأول كلاماً^(٣) ، كقولك : لا آمراً في الدار يوم الجمعة . وإن شئت جعلته كأنك قلت : لا آمراً يوم الجمعة فيها ؛ فيصير المبنى على الأول مؤخراً ، ويكون الملقى مقدماً^(٤) . وكذلك لا راغباً إلى الله لك^(٥) ، ولا مُفِيراً على الأعداء لك ، إذا جعلت الآخر^(٦) متصلاً بالأول كاتصال منك بأفعل . وإن جعلته منفصلاً من

(١) في الأصل وب : « ما ثبت فيه النون » .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) السيرافي : فإن الباء ليست في صلة أمرٍ ، كأنك قلت : لا أمرٍ ، وسكت وأضمرت خبره ، ثم جئت بالباء للتبيين ، كأنك قلت : أغنى بمعروفٍ ، كما تقول سقياً ، ثم تجيء بلك ، على أغنى .

(٤) هذا الصواب من ط ، يعني الظرف الملقى ، وهو « يوم الجمعة »

وفي الأصل وب : « ويكون المعنى مقدماً » .

(٥) ط : « لا داعياً إلى الله لك » .

(٦) ط : « إذا كان الآخر » .

الأول كإفصال لك من سقيا لك لم تنون ، لأنه يصح حينئذ بمنزلة يوم الجمعة . وإن شئت قلت : لا أمراً يوم الجمعة إذا قُيِّتَ الأمرين يوم الجمعة لأمّن سواهم من الأمرين ، فإذا قلت : لا أمراً يوم الجمعة فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعلّمت في أيّ حين . وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فأنت تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتُجملُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم . وإنما نوّنت لأنه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو واو مضروب وألف مضارب ، فنوّنت كما نوّنت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنون في هذا ما نوّنته في النداء مما ذكرت لك إلا النكرة فإن النكرة ، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء . ولا تعمل إلا في النكرة ، تُجمل معها بمنزلة خمسة عشر ، فالنكرة هنا بمنزلة المعرفة هناك ، إلا ما ذكرت لك^(١) .

هذا باب وصف المنفى

اعلم أنك إذا وصفت للمنفي فإن شئت نوّنت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون . وذلك [قولك] : لا غلام ظريفاً لك ، ولا غلام ظريف لك^(٢) .

(١) ط : « فالنكرة هنا كالمعرفة هناك » نقط .

(٢) السيرافي : الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا ، و« لا » قد دخلت عليهما ، وهي بنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ؟ فالجواب أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء بنى مع غيره . =

فأما الذين نُونُوا فإنَّهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي ^(١) .

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنَّهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

فإذا قلت : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ، فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .

ومثل ذلك : لا غلامَ فيها ظريفاً ، إذا جعلت فيها صفة أو غير صفة ^(٢)

وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نَوَّنت وإن شئت لم تنون . وذلك قولك : لاء ماء باردًا ، ولا ماء باردًا . ولا يكون باردًا إلا منوناً ، لأنه وصف ثانٍ .

هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً ^(٣)

وذلك قولك : لارجل اليومَ ظريفاً ولا رجلَ فيها عاقلاً ، إذا جعلت فيها

فإذا كان قد بنى فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى ، لأن ذلك أكثر في الكلام كخمس عشرة وأخواتها ، وجارى بيت بيت ، وغير ذلك . فإذا أدخلنا « لا » على الاسم والصفة وقد بنى أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية معهما ، بل تكون عاملة في موضعها .

(١) ط : « المنفى » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة وغير صفة » .

(٣) الكلام التالى للعنوان إلى نهاية الباب ساقط من الأصل ثابت في ب ، ط . وجعل مكانه في الأصل ما يلى العنوان التالى ، ثم جعل ما يلى العنوان الثالث =

خبراً [أو لقوا] ، ولا رجل فيك راغباً ، من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر .

ومما لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً قوله : لاماء سماء لك بارداً ، ولا مثله عاقلاً ، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، وإنما يذهب التنوين منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع ، فمن ثم صار وصفه بمنزلة في غير هذا الموضع . ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوئاً كما يكون في غير باب النفي ؛ وذلك قولك : لا ضارباً زيداً لك ، ولا حسناً وجه الأخ فيها . فإذا كفت التنوين وأضفت كان بمنزلة في غير هذا الباب كما كان كذلك غير مضاف ، فلما صار التنوين إنما يكف للإضافة جرى على الأصل . فإذا قلت : لاماء ولا لبن ، ثم وصفت اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه . فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منوئاً ؛ لأنه لا يفصل بين الشئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً ، لأنهما قد صاروا اسماً واحداً بمنزلة زيد ، ويحتاجان إلى الخبر مضمراً أو مظهراً . ألا ترى أنه لو جاز تيم تيم عدى لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون . فإذا قلت لا أبالك فيها هنا إضمار مكان .

هذا باب لا تسقط^(١) فيه النون وإن وليت لك

وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك ، من قبل

٣٥٢

== للعنوان الثاني ، وما يلي العنوان الرابع للعنوان الثالث ، ثم سقط العنوان الرابع وجعل مكانه « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع » ، واستمرت الأبواب بعده مطردة .

(١) ط : « لا يسقط » .

أن الظرفين والصالحين نعت للمنفى ومن اسمه ، وليس واحد من الاسمين
ولي لاثم وليته لك ، ولكنه وصف وموصوف ، فليس للموصوف سبيل
إلى الإضافة . ولم يحى ذلك فى الوصف لأنه ليس بالمنفى ، وإنما هو صفة ،
وإنما جاز التخفيف فى النفى فلم يجوز ذلك إلا فى المنفى^(١) ، كما أنه يجوز فى
المنادى أشياء لا تجوز فى وصفه ، من الحذف والاستخفاف . وقد بين ذلك .

هذا باب ما جرى على موضع المنفى

لا على الحرف الذى عمل فى المنفى

فمن ذلك قول ذى الرمة^(٢) :

بها العين والآرام لا عدّ عندها ولا كرع إلا المغارات والرّبل^(٣)
وقال رجل من بنى مذحج^(٤) :

(١) فى الأصل وب : « فى النفى » .

(٢) ديوانه ٤٥٨ وأساس البلاغة (كرع) .

(٣) يصف فلاة لا ماء بها إلا ما غار من ماء السماء ، ولا شجر إلا الرّبل ،
وهو ما تربل فى أصول اليبس . والعين : بقر الوحش ، واحدها عين وعيناء ،
لسعة عينه . والآرام : جمع رعم ، وهو الظبي الخالص البياض . ط : « والآرام »
بهمز ما بعد الراء ، يقال آرام ، وأرام . والكرع ، بالتحريك : ما تكرر
فيه الواردة من ماء السماء مما يظهر على وجه الأرض . والمغارات : جمع مغارة ،
حيث يغور ماء السماء .

والشاهد فيه رفع « كرع » عطفا على موضع الاسم المنسوب بلا ، والتقدير :
لا فيها عد ولا كرع . ولو نصب حملا على اللفظ لجاز .

(٤) ط : « من مذحج » . ونسب أيضا إلى زرافة الباهلي ، وإلى هنى بن أحر

الكنانى ، وإلى ضمرة بن ضمرة . انظر ابن يعيش ٢ : ١١٠ والعينى ٢ : ٣٣٩
والهمع ٢ : ١٤٤ وشرح شواهد المفنى ٣١١ والأشعرونى ٢ : ٩ والتصريح
١ : ٢٤١ واللسان (حيس ٣٦٢) . وانظر أيضا ما سبق فى ١ : ٣١٩ حيث
وردت قصة الشعر .

هذا لَعَرُّكُمْ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(١)
 فزعم الخليل رحمه الله أَنَّ هذا يجرى^(٢) على الموضع لا على [الحرف]
 الذى عمل فى الاسم ، كما أَنَّ الشاعر حين قال :
 * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣) *

أجراه على الموضع .

ومن ذلك^(٤) أيضاً قول العرب : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ ، رفعوه
 على الموضع .

ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثلهُ أحدٌ ، ولا كزيد أحدٌ . وإن
 شئت حملت الكلام على لا فنصبت .

وتقول : لا مثلهُ رجلٌ إذا حملته على الموضع ، كما قال بعضُ العرب :
 لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله . وإن شئت حملته على لا فنوَّته ونصبته . وإن
 شئت قلت : لا مثله رجلاً ، على قوله : لى مثله غلاماً . وقال ذو الرمة^(٥) :
 هِى الدَّارُ إِذْ مِى لَا هِلِكَ جَبْرَةٌ لَبَّالِي لَا أَمْثَالَهُنَّ لَبَّالِيَا^(٦)

(١) الصغار ، كسحاب : الذل . والشاهد فيه عطف « أب » على موضع
 « أم » كما سبق فى الشاهد السالف .

(٢) ط : « أجرى » .

(٣) سبق الكلام عليه فى ١ : ٦٧ . وهو لعقبة الأسدى .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

(٥) ديوانه ٦٥٠ وابن يعيش ٢ : ١٠٣ وشرح شواهد المغنى ٥٢ .

(٦) يقول : هِى الدَّارُ الَّتِى أَنَحِلُ لَهَا فِى نَفْسِى أَطِيبَ الذِّكْرِى حَيْثُ كَانَ
 الشَّمْلُ مَجْتَمِعًا ، وَالْأَحْيَاءُ مُتَجَاوِرَةً زَمَنَ الْمَرْتَبِعِ ، فَلَيْسَ كَلِبَالِهَا فِى التَّنَمِّ
 بِالْوَصَالِ وَالتَّثَامِ الشَّمْلِ .

وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجلاً في موضع اسم مبتدأ ٣٥٣ مرفوع ، قولك : لا رجلاً أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك . ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء . وقال الخليل رحمه الله : كأنك قلت : رجلاً أفضل [منك] ، حين مثله ^(١) . وأما قول جرير ^(٢) :

[يا صاحبي دنا الرواح فسيراً] لا كالعشية زائراً ومزوراً ^(٣)

فلا يكون إلا نصباً ؛ من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم . وفيه معنى التعجب ، كما قال : تالله رجلاً ، وسُبْحَانَ اللَّهِ رجلاً ، وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلاً ، ولكنه

= والشاهد فيه نصب « أمثالهن » بلا ، و « ليالي » على البيان لها ، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز : ويجوز نصب « ليالي » على التمييز كما تقول : لا مثلك رجلاً ، وفيه قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع .

(١) في ط : « وقال الخليل حين مثله » بتقديم « حين مثله » .

(٢) ط : « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » . وانظر ديوان جرير ٢٩٠ والخزانة ٢ : ١١٤ وابن يعيش ٢ : ١١٤ .

(٣) هو من قصيدة له في هجاء الأخطل مطلعها :

صرم الخليط تباينا وبكورا وحسبت بينهم عليك يسيرا

الرواح : السير بالعشى . والشاهد فيه نصب « زائراً و » « مزوراً » بإضمار فعل ، والتقدير : لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ، وأصله لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، أي رجلاً كرجل أراه اليوم .

يترك الإظهار^(١) استغناء ، لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضع إنما يُضمر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إيَّاه .

وتقول : لا كالعشيَّة عشيَّةٌ ، ولا كزيد رجلٌ ؛ لأنَّ الآخر هو الأوَّل ، ولأنَّ زيدا رجلٌ ، وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحدَ كزيد ، ثم قلت رجلٌ ، كما تقول : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ ، على الموضع . قال [الشاعر] ، امرؤ القيس :

ويُليِّها في هواءِ الجوّ طالِبَةٌ ولا كهذا الذي في الأرض مَطْلُوبٌ^(٢)
كأنه قال : ولا شيء كهذا ، ورفع على ما ذكرتُ لك^(٣) . وإن شئت نصبته على نصبه :

* فهل في معدٍّ فوق ذلك مِرْفَدًا^(٤) *

كأنه قال : لا أحدَ كزيد رجلاً ، وحملَ الرجل على زيد ، كما حمل المرفد على ذلك . وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً .

(١) ط : « يترك إظهار الفعل » .

(٢) ديوان امرئ القيس ٢٢٧ والخزاة ٢ : ١١٢ : يصف عقاباً تقفو ذئبا لتصيده . فهو يعجب من شدة طلبها له ، ومن سرعته وشدة هربه . وأراد : ويل أمها فخذف الهمزة استخفاً ، ثم أتبع حركة اللام حركة الميم . ويجوز بضم اللام ، أي بدون الإتيان . ويروى : « لا كالتى في هواء الجوّ طالِبَةٌ » .
(٣) السيرافي : يعنى رفع على موضع لا وما عملت فيه .

(٤) سبق الكلام عليه في ١٢٣ . وهو لكعب بن جعيل . وصدده :

* لنا مرفد سبعون ألف مدجج *

واستشهد هنا على نصب رجل على التمييز في قولك : لا مثلك رجلاً . والتقدير فيه : فهل في معدٍّ مرفد فوق ذلك مرفداً .

ونظيرُ لا كزيدٍ في حذفهم الاسمَ قولهم : لا عليك ، وإنما يُريدُ^(١) :
لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إيَّاه .

هذا باب ما لا تُغَيَّرُ فيه لآ الأسماء عن حالها

التي كانت عليها قبل أن تدخل لآ

ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لآ الثانية؛ من قبل أنه جواب لقوله : أعلامٌ عندك
أم جارية ، إذا ادَّعيت أن أحدهما عنده . ولا يحسن إلا أن تُعيد لآ ، كما أنه
لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلا أن تذكرها مع اسم بعدها .
وإذا قال لا غلام ، فإنما هي جوابٌ لقوله : هل من غلام ، وعملتُ
لا فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملتُ من في الغلام وإن كان
في موضع ابتداء .

فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عزَّ وجلَّ ذكره :
« لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »^(٢) . وقال [الشاعر] ، الراعي^(٣) :
وما صرمتك حتى قلت معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل^(٤)

(١) ط : « تريد » .

(٢) في الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ من سورة البقرة
و ١٧٠ من آل عمران و ٦٩ من المائدة و ٤٨ من الأنعام و ٣٥ من
الأعراف ، و ٦٢ من يونس و ١٣ من الأحقاف .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١١١ ، ١١٣ والعيني ٢ : ٣٣٦ والأشعوني ٢ : ١١
والتصريح ١ : ٢٤١ ونهاية الأرب ٣ : ٥٩ وجمع الأمثال للميداني في (لا) .

(٤) ويروى : « فها هجرتك » . صرمتك : قطعتك . وعجز البيت مثل
يضرب عند التبري من الأمر والتخلي عنه . والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » على
الابتداء والخبر ، وذلك لتكررها . ولو نصب على الإعمال لجاز . والرفع =

وقد جعلت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة لَيْسَ .

وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لآ ، في أنها في موضع ابتداء
وأنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(١)

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنَّ لا لا تعمل
في معرفة أبدأ . فأما قول الشاعر^(٢) :

* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٣) *

فإنه جعله نكرة [كأنه قال : لَا هَيْثَمَ مِنَ الْهَيْثَمِينَ] . ومثل ذلك :
٣٥٥ لَا بَصْرَةَ لَكُمْ . وقال ابن الزبير الأسدي^(٤) :

= أكثر لأن ذلك جواب لمن قال : ألك في ذا ناقة أو جل ؟ فقلت له : لاناقة لي
في هذا ولا جل . فجري ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال .

(١) سبق الكلام عليه في ١ : ٥٨ . وأضف إلى ما سبق من المراجع
أما إلى ابن الشجري ١ : ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٢ / ٢ : ٢٢٤ والخرزانه ٢ : ٩٠
والعيني ٢ : ١٥٠ وابن يعيش ١ : ١٠٨ والهمع ١ : ١٢٥ والإصناف ٣٦٧
وشرح شواهد المغني ٢٠٨ والأشعوني ١ : ٢٥٤ والتصريحي ١ : ١٩٩ .

(٢) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ / ٤ : ١٢٣
والخرزانه ٢ : ٩٨ والهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني ٢ : ٤ .

(٣) الشاهد فيه نصب « هيثم » بلا وهو علم معرفة ، وجاز ذلك لأنه
أراد : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي ، فصار العلم شائعا ،
إذ أدخله في جملة المنفيين ، وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على
ابن أبي طالب ، والمغني ولا قاضي ولا فاضل مثل أبي حسن لها .

(٤) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والأغاني ١٠ : ١٦٣
مع نسبته لعبد الله بن فضالة ، والخرزانه ٢ : ١٠٠ والهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني =

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدَنَّ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(١)
وتقول : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، تجعله نكرة . قلتُ : فكيف يكون
هذا وإنما أراد عَلِيًّا رضى الله عنه^(٢) فقال^(٣) : لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِلَ
لا في معرفة ، وإنما تُعْمِلُهَا فِي النِّكَرَةِ^(٤) فإذا جعلتَ أَبَا حَسَنِ نكرةً حَسُنَ
لك أن تُعْمِلَ لَا ، وعلم المخاطَبُ أنه قد دخل في هؤلاء المنكُورين على^(٥) ،
[وأنه قد غُيِّبَ عنها] .

فإن قلت : إنه لم يَرِدْ أن ينفى كل من اسمه على ؟ فإنما أراد أن ينفى
منكُورين كلهم في قَضِيَّتِهِ مِثْلُ عَلِيٍّ^(٥) كأنه قال : لا أمثالَ عَلِيٍّ لهذه
القضية ، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها على^(٥) ، وأنه قد غُيِّبَ عنها .
وإن جعلته نكرةً ورفعته كما رفعت لا بَرَّاحُ ، فجاز . ومثله [قول
الشاعر ، مُزَاحِمُ الْمُقْبِلِيَّ] :

= ٢ : ٤ . والزير ، هنا بفتح الزاي ، وأصل معناه طي البئر . وعبد الله هذا
شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية توفي سنة ٧٥ .
(١) البيت من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان شديد
البخل ، وكان الشاعر قد سأله زاداً وراحلة ، فلم يطلبه طلبته . وأبو خبيب :
كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان له بنون ثلاثة يكنى بكل واحد
منهم ، وهم خبيب ، وبكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنى بخبيب إلا من
أراد ذمه . نكدن : ضغن وتعذرن . ويروى : « في البلاد » .
والشاهد فيه نصب « أمية » بالتبرئة ، على معنى : ولا أمثال أمية . والقول
فيه كالقول فيما قبله .

(٢) ط : « عليه السلام » .

(٣) الظاهر أن القائل هو الخليل .

(٤) في الأصل و ب : « أن تعمل لا إلا في نكرة » .

(٥) في الأصل و ب : « كلهم في صفة على » .

فَرَطْنٌ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتَّ وانقضى ولكن بغوضٍ أن يقال عديم^(١)

وقد يجوز في الشعر رفعُ المعرفة، ولا تثني لا^(٢). قال الشاعر^(٣) :

بَكَتْ جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رُجوعُها^(٤)

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تُعيد
لَا الثانية ، لأنه جعل جواب : أذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع

(١) لم أجده مرجعاً . ط : « وانقضى » . قال الشنتمري : « وصف
كبره وذهاب شبابه وقوته وفتوته ، فيقول : فرطن ، أي ذهبن وتقدمن ،
فلا رد لما فات منهن » . بت : قطع . بغوض : مبغض إلى الناس ، فعول بمعنى
مفعول ، كجزور بمعنى مجزور . عديم : عديم شبابه . ويروى : « تعوض »
بالأمر ، أي تعوض من شبابتك حلاً خشية أن يقال هو عديم شباب وحلم .
والشاهد فيه رفع « رد » تشبيهاً للابليس .

(٢) في الأصل فقط : « ولا يثنى لا » .

(٣) البيت من الحسين . وانظر ابن الشجري ٢ : ٢٢٥ وابن يعيش
٢ : ١١٣ / ٤ : ٦٥ ، ٦٦ والحزانة ٣ : ٨٨ واللمع ١ : ١٤٨ والأشعوني ٢ : ١٨
ويس ٢ : ١٩٩ .

(٤) يذكر أنها فارقت فبكت بكاء جزع ، أو لجزعها من الفراق .
ويروى : « قضت وطرا » . استرجعت : طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها
لفرقة الأحباب ، أو قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، كما ذكر البفصادي .
آذنت : أشعرت وأعلمت . والركائب : جمع ركوبة ، وهي الراحلة تركب . جعل
تهيؤ الإبل للركوب عليها كأنه إيدان بالفراق . وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى
القول ، أو هي مخففة من الثقيلة اسمها ضمير شأن محذوف .

والشاهد فيه وقوع المعرفة بعد « لا » للفردة ، وإنما تقع المعارف بعد
« لا » إذا كررت كقولك : لا زيد في الدار ولا عمرو .

بمنزلة لَيْسَ ؛ وذلك لأنهم جعلوها ، إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت ، لا تفصل ٣٥٦
لأنها ليست بفعل .

فما فصل بينه وبين لا بِحَشْوٍ قوله جل ثناؤه : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
عَنْهَا يُنْزَفُونَ » (١) . ولا يجوز لافيها أحدٌ إلا ضعيفاً ، ولا يحسن لافيك خيرٌ ؛
فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم ،
رافعةً ولا ناصبةً ، لما ذكرت لك .

وتقول : لا أحد أفضل (٢) منك ، إذا جملته خبراً ، وكذلك : لا أحد خيرٌ
منك : قال الشاعر (٣) :

وَرَدُّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحٌ (٤)

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) في الأصل و ب : « لا أحد أفضل منك » .

(٣) هو حاتم الطائي . ديوانه ١٢٣ . ونسب إلى رجل من النبيت ، وإلى
أبي ذؤيب الهذلي ، وليس في أشعار الهذليين . وانظر ابن الشجري ٢ : ١١٢
وابن يعيش ١ : ١٠٤ ، ١٠٧ . والعيني ٢ : ٣٦٨ والأشعري ٢ : ٢١٢ .

(٤) البيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم ، وهما :

ورد واردهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

يصف ما هم فيه من جذب ، فجازرهم يرد عليهم من الرعى ما ينحرون ، إذ لا
لبن عندهم . والحرف : الناقة الضامر ، أو القوية الصلبة ، شبهت بحرف الجبل
وهو طرف منه وناحية . المصرمة : المقطوعة اللبن لقلة الرعى . مصبوح : يستقى
الصبوح ، بفتح الصاد ، وهو شرب الغداة .

والشاهد فيه رفع « مصبوح » خبراً ل لا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع
اسم مبتدأ . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولا على الوضع ، والخبر
محذوف لعلم السامع ، تقديره موجود .

لَمَّا صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا ،
 فجرى مجرى : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ . وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك ،
 في قول من جعلها كَلَيْسَ ويُجرى بها مجراها ناصبة في الموضع ^(١) ، وفيما يجوز
 أن يُحمَل عليها ^(٢) . ولم تُجعل لا التي كَلَيْسَ مع ما بعدها كاسم واحد ، لئلا
 يكون الرفع كالناصب . وليس أيضاً كل شئ يُخَالِفُ بلفظه يجرى مجرى
 ما كان في معناه ^(٣) .

هذا باب لا يجوز فيه المعرفة إلا أن تُحمَل على الموضع ^(٤)

- لأنه لا يجوز إلا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرُبِّ

فإن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباسُ . فإن قلت : أُحمِلُه على لا ؟
 فإنه ينبغي لك أن تقول : رَبُّ غلامٍ لك والعباسُ ، وكذلك لا غلام
 لك وأخوه .

فأما من قال : كلُّ شاةٍ وسَخِلَتْها بدرهم ^(٥) فإنه ينبغي له أن يقول : لا رجلَ

(١) ط : « الموضع » بالإفراد . يعني أن الرافعة محمولة على الناصبة ، من
 حيث العمل في النكرة ، وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها . على أن إعمال
 لا عمل ليس قليل ، والكثير إعمالها عمل إن ، فلما لزم في أقوى حالها
 - وهو عملها عمل إن - أن تعمل في نكرة ولم يحجز معها الفصل ، لزم هذا
 الحكم أيضاً في أضعف حالها ، وهو عملها عمل ليس .

(٢) في الأصل و ب : « تحمل عليها » .

(٣) بعده في الأصل و ب : « يعني بالموضع هنا أن لا إنما تعمل في
 النكرة خاصة وإن كانت بمنزلة ليس » .

(٤) في الأصل فقط : « لا يجوز » ، و « يحمل » .

(٥) ط : « كل نعجة وسَخِلَتْها بدرهم » . والسخلة : ولد الشاة من
 المعز والضأن ، ذكر أكان أو أنثى . والجمع سخل ، وسخال ، وسخلة كغنية .

لك وأخاه ، لأنه كأنه قال : لا رجل لك وأخاه .

هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله

التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها ، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدلٌ منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق . ولا يلزمك في هذا الباب تشيةٌ لا ، كما لا تنفي « لا » في الأفعال التي هي بدلٌ منها .

وذلك قولك : لا مَرَحَبًا ولا أَهْلًا ، ولا كَرَامَةً ، ولا مَسَرَّةً ، ولا شِلَالًا ، ولا سَفِيًّا ولا رَعِيًّا ، ولا هَنِيئًا ولا مَرِيئًا ، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا ، لأنها أُجريت مجراها قبل أن تلحق لا .

ومثل ذلك : لا سلامٌ عليك ، لم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق .

٣٥٧

وقال جرير :

وَنُبِئْتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يَسْبُنِي وَعَمْرُو بْنُ عَفْرَاءَ لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرٍو^(١)

فلم يلزمك في ذا تشيةٌ لا ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ، وذلك لا سلم الله عليه . فدخلت في ذا الباب لتنفى ما كان دُعاءً كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه .

(١) ديوان جرير ٢٧٩ واللسان (سكن ٨٢) . والشاهد فيه رفع « سلام » على الابتداء مع عدم تكرار « لا » ، لأنه في المعنى بدل من لفظ فعل الدعاء . وأفرد « يسبني » اكتفاءً بخبر الواحد عن خبر الاثنين . وقد قصر « عفراء » ضرورة الشعر . وفي اللسان عن ابن حبيب أنه يقال في أعلامهم : سكن ، وسكن ، بفتح الكاف وإسكانها ، وأتى بهذا البيت شاهداً للإسكان .

ومثلُ لا سلامٌ على عمرو : لا بك السوء ، لأنَّ معناه لا ساءك الله .

ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلقُ عند طلب الحاجة وبشاشة ، نحوُ
كرامةٌ ومسرَّةٌ ونُعمةٌ عَيْن . فدخلتُ على هذا كما دخلتُ على قوله :
ولا أُكْرِمُكَ ولا أُسْرُكُ ، ولا أُنْعِمُكَ عَيْنًا . ولو قبُح دخولُها هنا لقبُح
في الاسم ، كما قبُح في لا ضَرْبًا ، لأنَّه لا يجوز : لا أضربُ ، في الأمر .

وقد دخلتُ في موضعٍ غيرِ هذا فلم تفسِّره عن حاله قبل أن تدخله ،
وذلك قولهم : لا سواء^(١) . وإنما دخلتُ [لا] هنا لأنها عاقبت ما ارتفعتُ
عليه [سواء] . ألا ترى أنَّك لا تقول هذان لا سواء ، فجاز هذا كما جاز :
لاها الله [ذا] ، حين عاقبت ولم يجز ذكرُ الواو .

وقالوا : لا نؤلك أن تفعل ، لأنهم جعلوه معاقبًا لقوله : لا ينبغي أن تفعل
كذا وكذا ، وصار بدلًا منه ، فدخل فيه ما دخل في ينبغي ، كما دخل
في لا سلامٌ ما دخل في سلم .

واعلم أن « لا » قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ والمضافُ
إليه [ليس معه شيء] ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنبٍ ، [وأخذته
بلا شيء] ، وغَضِبْتَ مِنْ لا شيءٍ ، وذهبتَ بلا عتادٍ ، والمعنى معنى ذهبتَ
بغيرِ عتادٍ ، وأخذته بغيرِ ذنبٍ ، إذا لم ترد أن تجعل غيرًا شيئًا أخذه [به]
يَعْتَدُّ به عليه^(٢) .

(١) في الأصل فقط : « سوءا » تحريف .

(٢) السيرافي : لا بمعنى غير ، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك
في الجحد ، لأن « غير » مسلوب عنها ما أضيفت إليه . فإذا قلت : مررت بغير
صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به ، وقد سلب من غير الصلاح الذي
هو لما أضيف إليها . فإذا قلت : أخذته بغير ذنب وغضبت من لا شيء فمعنا =

ومثل ذلك قولك للرجل : أَجِئْتَنَا بِغَيْرِ شَيْءٍ ، أَيْ رَائِقًا .
وتقول إذا قَلَّتَ الشَّيْءُ أَوْ صَغُرَتْ أَمْرُهُ : مَا كَانَ إِلَّا كَلَا شَيْءٍ ، وَإِنَّكَ
وَلَا شَيْئًا سِوَاهُ . وَمِنْ هَذَا النَّحْوِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو الطُّفَيْلِ ^(١) :
تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِبًا ^(٢)
وَالرَّفْعُ عَرَبِيٌّ ^(٣) عَلَى قَوْلِهِ :

* حِينَ لَا مُسْتَصْرَخٌ ^(٤) *

==أَخَذْتَهُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ وَغَضِبْتَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ، فَغَيْرٌ مَخْفُوضٌ بِحَرْفِ الْحَفْضِ الَّذِي
دَخَلَ ، فَإِذَا جَعَلْتَ مَكَانَ غَيْرِ « لَا » فَلَا حَرْفٌ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْحَفْضِ ،
فَوَقَعَ حَرْفُ الْحَفْضِ عَلَى مَا بَعْدَ لَا مَعْنَى قَوْلِهِ جِئْتُ بِغَيْرِ شَيْءٍ لَا يُرَادُ بِهِ
جِئْتُ بِشَيْءٍ هُوَ غَيْرُ شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ جِئْتُ خَالِيًا مِنْ شَيْءٍ مَعَكَ . وَهَذَا مَعْنَى
قَوْلِهِ رَائِقًا ، لِأَنَّ الرَّائِقَ الْخَالِيَّ .

(١) وَهُوَ أَبُو الطُّفَيْلِ ، سَاقَطَ مِنْ طَوَائِفِ أَصُولِهَا إِذْ لَمْ يَرِدْ هُنَاكَ إِثْبَاتُ
فُرُوقِ النُّسخِ . وَاسْمُهُ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ كَمَا فِي الْأَغَانِي ١٣ : ١٠٩ . وَانْظُرْ ابْنَ
يَعْبُشَ ١ : ٢٣٩ وَالْخَزَانَةَ ٢ : ٩٠ وَالْمَع ١ : ٢١٨ .

(٢) مِنْ أَيْيَاتِ يَرْتِي فِيهَا ابْنَهُ « الطُّفَيْلِ » . جَنَّ الزَّمَانُ : اَشْتَدَّ ، وَكَذَا كَلْبٌ ،
وَأَصْلُ السَّكَلْبِ دَاءٌ يَشْبَهُ الْجَنُونَ يَأْخُذُهُ فَيَعْقِرُ النَّاسَ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةُ « حِينَ » إِلَى « مَالٍ » مَعَ إِنْغَاءِ لَا . وَزِيَادَتُهَا فِي اللَّفْظِ
عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : جِئْتُ بِمَا زَادَ .

(٣) وَذَلِكَ عَلَى تَشْبِيهِهِ لَا بَلِيسَ أَوْ عَلَى إِهْمَالِ لَا وَعَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِالْإِضَافَةِ
فِيهِمَا . وَجُوزَ أَبُو عَلَى الْفَارَسِيَّ وَجْهًا ثَالِثًا ، هُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ عَدَمِ
إِعْمَالِ إِضَافَةِ الْحِينَ ، كَمَا تَقُولُ جِئْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَلَا تَعْمَلُ الْبَاءَ .

(٤) قِطْعَةٌ مِنْ شَطْرِ الْمَعْجَاجِ فِي دِيْوَانِهِ ١٤ . وَهُوَ بِتَمَامِهِ وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ :

وَاللَّهُ لَوْلَا أَنْ تَحْشَى الطَّبِيخَ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخَ
فِي دَخْلِ النَّارِ وَقَدْ تَسْلَخُوا لَعَلَّ الْجَهْلَ أَنْ يَمْفَنَخَ =

و : * لا بَرَّاحٌ ^(١) *

والنصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس . قال الشاعر ، وهو المعجَّاج ^(٢) :

* حنَّتْ قُلُوصِي حينَ لا حينَ مَحَنٌ ^(٣) *

= وأنشدها في اللسان (طبخ ، فنخ ، حشش) بدون نسبة . ولم يتعرض له الشنتمري ، وجاء في جميع نسخ سيبويه متصلا بقوله « ولا براح » التالي على أنهما شطر واحد ، والصواب أنهما جزءان من شاهدين اتين على ما أثبت في الكتابة . أي لولا خوفى الملائكة الموكلين بعذاب الكفار ، وهم الطبخ الذين ذكر . تحش الجحيم : تجمع لها الوقود وتوقدها . لامستصرخ : لاستصراخ ، أولا وقت استصراخ ، وهو الإغائة . والمفخ : الذى يذل أعداءه ويشج رأسهم كثيرا ، صيغة مبالغة . أي لولا خوف العقاب الأخرى لصنعت ذلك بالأعداء .

والشاهد فيه رفع « مستصرخ » على تشبيه « لا » بليس ، والقول فيه كالقول فى سابقه .

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسى ، كما سبق فى ١ : ٥٨ . وتامه :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

(٢) وهو المعجَّاج ، ليس فى ط ولا فى أصل من أصولها . ولم يرد الشطر فى ديوان المعجَّاج ولا ملحقاته . ونص البغدادى فى الحزانة ٢ : ٩٣ على أنه من الحسين . وأنشده ابن الشجرى ١ : ٢٣٩ بدون نسبة .

(٣) حنت : صوتت شوقا إلى أصحابها . والقلوص : الفنية من الإبل بمنزلة التجارية من الأناسى . والمعنى أنها حنت فى غير وقت الحنين ، أو هى فى مكان بعيد من أصحابها ولا سبيل لها إليهم .

والشاهد فيه نصب « حين » الثانية بلا التبرئة مع إضافة « حين » الأولى إلى الجملة ، وخبر لا محذوف تقديره « لها » . ولو جر « حين » على إلغاء « لا » لجاز ، كالذى فى شاهد أبى الطفيل .

وأما قول جرير^(١) :

ما بالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ وقد علَاكَ مَشِيبُ حينٍ لا حينٍ^(٢)
فإنَّما هو حينٌ حينٍ ، ولا بمنزلة ما إذا ألغيت .

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، حتى تقول : لا فارسٍ ولا شجاعٍ . ومثلُ ذلك : هذا زيدٌ لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً . وذلك أنه جوابٌ لمن قال ، أو لمن تجعله ممن قال : أوبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ ؟ وكقوله^(٣) : أأفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ ؟

وقد يجوز على ضعفه ، في الشعر . قال رجلٌ من بني سُلولٍ^(٤) :

وأنتَ امرؤٌ منَّا خلقتَ لغيرِنا حياتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجعٌ^(٥)

(١) ديوانه ٥٨٦ ابن الشجري ١ : ٢٣٩ / ٢ : ٢٣٠ والخزانة ٢ : ٩٤ والجمع ١ : ١٩٧ . وهو مطلع قصيدة له يهجو بها الفرزدق .

(٢) الجهل : نقيض الحلم والعقل والخبرة ، والمراد الفعل المستهجن . حين لاحقين ، أي حين حدوثه ووجوبه ، قال الشنتمري : « هذا تفسير سيبويه ، ويجوز أن يكون المعنى ما بال جهلك بعد الحلم والدين حين لاحقين جهل ولاصبا ، فيكون لا لغواً في الكلام » .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « حين » مع اعتبار « لا » زائدة لفظاً ومعنى .

(٣) هذا مافي ط . وفي الأصل و ب : « وكقولك » .

(٤) وكذا في ابن يعيش ٢ : ١١١ والجمع ١ : ١٤٨ والأشعوني ٢ : ١٨ بدون نسبة معينة في جميعها . وحكي صاحب الخزانة ٢ : ٨٩ نسبته إلى الضحاك ابن هنام . وانظر هذه النسبة في التصحيف للمسكري ٤٠٥ وزهر الآداب ٦٥٢ .

(٥) ويروى : « أنت » بالحرم . يقول : أنت منّا في النسب ، إلا أن نفعك لغيرنا ، حياتك لاتنفعنا لعدم مشاركتك لنا ، ولكن موتك يفجعنا لأنك أحدنا .

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، [نحو : زيدٌ لا فارسٌ
ولا شجاعٌ] .

واعلم أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ،
فمن ذلك قوله ، البيتُ لحسان بن ثابت ^(١) :

ألا طيمانَ ولا فرسانَ عاديةً إلا تَجَشَّوْكُمْ عند التنايرِ ^(٢)

وقال في مثل : « أفلا قِمَاصَ بالعر ^(٣) » .

٣٥٩

= والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » مع عدم تكرارها ، وهو قبيح ، وإنما
سوغه ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى ، لأنه إذ قال : « وموتك فاجع »
دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته .

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ساقط من الأصل ، وإثباته من ط ، ب ، لكن
في ب : « البيت لحسان » فقط . والبيت في ديوانه ٢١٥ من قصيدة يهجو فيها
بني الحارث بن كعب ، رهط النجاشي الشاعر . وانظر الحزانة ٢ : ١٠٣ .
والمعنى ٢ : ٣٦٢ والمجمع ١ : ١٤٧ وشرح شواهد المعنى ٧٥ والأشعوني ١ : ٢٤٠ .
(٢) يقول : هم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة وقاتل . العادية :
الحيل تعدو بأصحابها . ويروى : « غادية » بالمعجمة ، وهي التي تغدو للقتال .
والتجشؤ : تنفس المعدة عند الامتلاء . والتناير : جمع تنور ، وهو نوع من
كوانين الوقود ، أو الذي يختبئ فيه .

والشاهد فيه عمل « ألا » عمل « لا » لأن معناها كمعناها وإن كانت ألف
الاستفهام داخلة عليها للتقرير . وكذلك الحكم إذا دخلت عليها معنى التمني ،
لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل
« لا » وحكمها .

ويجوز رفع « تجشؤ » على البدل من موضع الاسم المنفي ، ونصبه على
الاستثناء المنقطع .

(٣) القماص بالكسر والضم : الوثب . والعر : الحمار الوحشي ، وفي اللسان =

ومن قال : لا غلام ولا جارية ، قال : ألا غلام وألا جارية .

واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع ^(١) إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتتوين في التمني كما سقطا في الخبر ^(٢) . فمن ذلك : ألا غلام لي وألا ماء بارداً . ومن قال : لا ماء بارد قال : ألا ماء بارد .

ومن ذلك : ألا أبالي ، وألا غلامي لي .

وتقول : ألا غلامين أو جارين لك ^(٣) كما تقول : لا غلامين و جارين لك .

وتقول : ألا ماء ولبناً كما قلت : لا غلام وجارية لك ، تُجرى بها مجرى لأ ناصبة في جميع ما ذكرت لك .

= (قص) مع العزو إلى سيويه : « بالعين » ، وهو الثابت في نسخة ب فقط ، ثم قال : « وقد ورد المثل المتقدم بغير هذا فقل : ما بالعين من قاص ، وهو الحمار . يضرب لمن ذل بعد عز » . وقد ورد بهذه الصيغة الأخيرة في أمثال الميداني ٢ : ١٩٨ وقال : « يضرب لمن لم يبق من جلده شيء » . . وقال السيرافي هنا : يضرب للرجل المعني الذي لا حراك به .

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) ط : « ويسقط » وفي الأصل و ب « من التمني » ، وفي ط : « كما سقط » وفي ب : « كما تسقط » ، وأثبت ما في الأصل . وقال السيرافي مامليخه : مذهب سيويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاماً جاز فيها بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمني فذهب وجوب النصب . ثم قال : وعلى قول المازني أن الحروف الدواخل على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا ، ولها خبر مظهر أو مضمّر كما كان لها قبل دخول الألف ، والجملة يراد بها التمني كما يراد بالاستفهام التقرير .

(٣) ط : « و جارين لك » .

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله (١) :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبیت (٢)

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني (٣) رجلاً جزاه الله خيراً .
وأما يونس فزعم أنه نون مضطرباً ، وزعم أن قوله :

(١) هو عمرو بن قعاس ، أو قعاس المرادي المذحجي . وانظر نوادر أبي زيد ٥٦ وابن يعيش ٥: ٧/ ٨٠: ٩ والخزانة ١: ٤٥٩ / ٣ : ١١٢ ، ٤٧٧: ٤ / ١٥٦ ، والمعنى ٢ : ٣٦٦ / ٣ : ٣٥٢ والمص ١ : ٥٨ وشرح شواهد المعنى ٧٧ ، ٢١٩ والأشمونى ٢ : ١٦ .

(٢) المحصلة : المرأة تحصل تراب المعدن ، قال البغدادي بعد أن ذكر العلماء الذين فسروا هذا التفسير : « وهذا كما ترى ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهذيب ، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : ها لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة . فصاده مفتوحة . وأنشد الأخفش هذا البيت فى كتاب المعاياة وقال : قوله محصلة : موضع يجمع الناس ، أى يحصلهم » . وبعده :

ترجل لى وتهم يتي وأعطيا الإتاوة إن رضيت
ففى البيت تضمين لتعلقه بما بعده . ويروى : « تبیت » مضارع أبات ، أى تجعل لى بيتاً ، أى امرأة بنكاح . وعليه فلا تضمين . والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه ، لأن سيبويه حمله على إضمار فعل وأن ألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا تروتنى رجلاً ، ولو كانت للتمنى لنصب ما بعدها بغير تنوين فى مذهب الخليل وسيبويه . ويونس يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة . والأول أولى لأنه لاضرورة فيه ، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها .

(٣) ط : « تروتنى » ، وهما وجهان جائزان فى كل ما اجتمع فيه نون الرفع مع نون الوقاية ، مع وجه ثالث هو الإدغام . قال ابن هشام فى المعنى عند الكلام على النون : « ونحو تأمروتنى يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن فى السبعة » .

* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً (١) *

على الاضطرار . وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب .

ولا يكون الرفع في هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب لقوله : إذا عندك أم ذا ؟ وليس في ذا الموضع معنى لئیس .

وتقول : ألا ماء وعسلاً بارداً حلواً ، لا يكون في الصفة إلا التنوين ، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء ، والحلاوة للعسل . ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً [عن الخبر] كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه اللهم هب لي غلاماً (٢) .

هذا باب الاستثناء

فحرف الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى (٣) وخلا في بعض اللغات . وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول .

(١) سبق في ص ٢٨٥ . وعجزه :

* اتسع الحرق على الراقع *

(٢) بعده في الأصل وب تعليقة لأبي عثمان المازني بكر بن محمد هذا نصها : « قال أبو عثمان بكر بن محمد : الرفع عندى فى التمنى جيد بالغ ، أقول : ألا غلام ولا جارية ، كما قلت فى الخبر . وقال : أقول فى الاستفهام كما أقول فى الخبر سواء ، أقول : ألا رجل أفضل منك » .

(٣) فى الأصل فقط : « فحاشا » بالالف .

هذا باب ما يكون استثناءً بالـ (١)

اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حين قلت : لا مرحباً ولا سلاماً ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلا ، ولكنها تجيء بمعنى كما تجيء « لا » بمعنى .

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك [قوله] : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما صررت إلا بزيدي ، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما صررت بزيدي ، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا ، لأنها بعد إلا محمولة على ما يجزى ويرفع وينصب ،

(١) السيرافي : أفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه إلا فلا تغيره عما كان عليه . وذلك في كل ما كان فيه ما قبل إلا محتاجاً إلى ما بعده ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما صررت إلا بزيدي . فان قيل : كيف سمى استثناء ولم يذكر المستثنى منه ؟ يجاب بأن هذا وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل ، فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء ، كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبنى للمفعول فرفع به لم يخرج من أن يكون مفعولاً .

كما كانت محمولةً عليه قبل أن تُلحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تُلحق إلا الفعل بغيرها .

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ^(١) ما أدخل فيه

وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً ^(٢) ، جعلتُ المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيدا . كما أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ . فهذا وجهُ الكلام أن تجعل للمستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تدخله فيها أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك . فالقوم ههنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ، لأنه بمنزلة ^(٣) أتاني القومُ إلا أباك . فإنه ينبغي له أن يقول : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم » ^(٤) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجهُ ما أتاني القومُ إلا عبدالله . ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ لما جاز أن تقول : ما أتاني أحدٌ ، كما أنه

(١) ب : « ينفي عنه » .

(٢) ط : « وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو ، وما رأيتُ أحداً إلا عمرا » .

(٣) ط : « قوله » .

(٤) الآية ٦٦ من سورة النساء . وهذه قراءة أبي ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . تفسير أبي حيان ٣ : ٢٥٨ .

لا يجوز أتاني أحدٌ ، ولكن المستثنى في هذا للموضع ^(١) مبدلٌ من الاسم الأول ، ولو كان من قبيل الجماعة لما قلت : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » ^(٢) ، ولكن ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ ، لأنه ذكر واحدًا .

ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وما فهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كان زيد هو الخير .

وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا عبد الله ^(٣) ، وما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ [ورفعت فجائزٌ حسن . وكذلك ما علمتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيداً . وإن شئت رفعت ^(٤)] فعرّبني . قال الشاعر ، وهو عدى بن زيد ^(٥) :

في ليلةٍ لا نرى بها أحدًا يحكى علينا إلا كواكبها ^(٦)

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) الآية ٦ من سورة النور .

(٣) هذا المثال ساقط من ط ومن أصولها أيضاً .

(٤) ما بين المعكفين من الأصل فقط ، وهو ساقط من ط ، ب .

(٥) كذا في ط . وفي الأصل وب : « قال عدى بن زيد » . وانظر

ملحقات ديوانه ١٩٤ والأغاني ١٣ : ١١٥ وابن الشجري ١ : ٧٣ وشرح

شواهد المغنى ١٤٢ والخزانة ٢ : ١٨ والهمع ١ : ٢٢٥ وحاشية الدمشوري ٩٩

وقد نسب في الأغاني إلى أحيحة بن الجلاح .

(٦) يصف ليلة خلا فيها بمن يحب ، ولم يطلع عليهما فيها أحد فيخبر بحالهما

إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر . يحكى علينا ، من الحكاية بمعنى الرواية .

و « على » بمعنى « عن » . ويقال ضمن يحكى معنى ينم ، كما في الباب الأول من =

وكذلك ما أظنُّ أحداً يقول ذاك إلا زيدا . وإن رفعتَ فجازرَ حسنٌ .
وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن شئتَ رفعت .

وإنما اختيرَ النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدلِ
منه ، وأن لا يكون [بدلاً] إلا من منفيٍّ ، فالمبدلُ منه منصوبٌ منفيٌّ ومضمره
مرفوعٌ ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفيُّ ، وهذا وصفٌ
أو خبرٌ وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه ^(١) النفيُّ إذا كان وصفاً لمنفيٍّ ،
كما قالوا : قد عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، لأن معناه معنى
المستفهم عنه .

وقد يجوز : ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدا ، ولا أحدَ منهم اتخذتُ عنده
يداً إلا زيدا ، على قوله : « إلا كواكبها » .

وتقول : ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، لا يكون في ذا إلا النصبُ ،
وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تُخبرَ بموقعِ فعلِكَ ، ولم ترد أن تُخبرَ
أنَّهُ ليس يقول ذاك إلا زيدا ، ولكنك أخبرت أنك ضربتَ ممن ^(٢) يقول
ذاك زيدا . والمعنى في الأول ^(٣) أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدا ،

= المعنى لابن هشام . و « لا نرى » هي رواية ط . وفي الأصل وب :
« لا ترى » بالتاء .

والشاهد فيه رفع « كواكبها » بدلا من ضمير « يحكي » لأنه في المعنى منفي .
قال الشنتمري : « ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحداً
منفي في اللفظ والمعنى ، والبدل منه أقوى » .

(١) كلمة « معناه » ساقطة من الأصل ، ثابتة في ط ، ب .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « من »

(٣) يعني المثال السابق الذي يلي الشاهد الأخير .

ولكنك قلت رأيت أو ظننت أو نحوها لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت .
ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت . قال الخليل رحمه الله :
ألا ترى أنك تقول : ما رأيته يقول ذاك إلا زيد ، وما ظننته ^(١) يقوله إلا عمرو .
فهذا يدل على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع
فعل كضربت وقتلت ، ولكنه فعل بمنزلة ليس بجيء لمعنى ، وإنما يدل
على ما في علمك .

وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لأنه صار في معنى ما أحد فيها
إلا زيد ^(٢) .

وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا زيد ، فليس زيد بدلاً من الرجل
في قل ، ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كعناه . وأقل رجل
مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء تخرج منه من
سواه ^(٣) .

وكذلك أقل من [يقول ذاك] ، وقل من [يقول ذاك] ، إذا جعلت

(١) ط : « ما أظنه » .

(٢) السيرافي : لا يصح البدل من لفظه ، لأننا إن أبدلنا زيداً من « أقل
رجل » اطرحناه في التقدير ، فبقي « يقول ذاك إلا زيد » ، وهذا لا يصح ،
ولكننا نرده إلى معناه ونفصله بما يصح معه البدل . وأقل ينصرف على معنيين :
أحدهما النفي العام ، والآخر ضد الكثرة . فإذا أريد النفي العام جعل تقديره :
ما رجل يقول ذاك إلا زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذاك إلا زيد . وإن أريد
به ضد الكثرة فتقديره : ما يقول ذاك كثير إلا زيد ، ومعناها يؤول إلى
شيء واحد .

(٣) ط : « يخرج منه من سواء » .

مَنْ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يونس عن العرب ، يَجْعَلُونَهُ نَكْرَةً ،
كما قال (١) :

٣٦٢

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْإِمْرِءِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ (٢)
فَجَعَلَ « مَا » نَكْرَةً .

هذا باب ما يُحْمَلُ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ

لَا عَلَى مَا عَمِلَ فِي الْأَسْمِ ، وَلَكِنْ الْأَسْمِ وَمَا عَمِلَ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ
أَوْ مَنْصُوبٍ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا زَيْدًا (٣) .

(١) هو أمية بن أبي الصلت . ديوانه ٥٠ والحيوان ٣ : ٤٩ والبيان ٣ : ٢٦٠
ومجالس العلماء ١٦٦ وابن الشجرى ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٤ : ٨/٢ : ٣٠
والحزاة ٢ : ٤/٥٤١ : ١٩٤ والعي ١ : ٤٨٤ والمص ١ : ٨ : ٩٢ والأشع ١ : ١٥٤
واللسان (فرج ١٩٦) .

(٢) سبق الكلام عليه في ١٠٩ .

(٣) السيرافى : ما كان من الحروف يختص بالجمد فلا يجوز دخوله
على الموجب ، ولا تعليق الموجب به . فإذا قلت : ما أتاني من أحد إلا زيد لم يجوز
خفض زيد ، لأن خفضه مطلق بمن ، ولا يجوز دخول من هذه على موجب ،
ولا تعليق الموجب بها ، وإنما دخلت في النفي على نكرة لنقله من معنى الواحد
إلى معنى الجنس . ولو كانت من التي تدخل على المنفى والموجب لجاز خفض
ما بعد إلا بها ، كقولك : ما أخذت من أحد إلا زيد ومثل الأول :
ما أنت بشيء إلا شيء لا يعاب به ، لأن هذه الباء لا تدخل إلا على منفى لتأكيد
الجمد . ولا يجوز ما أنت بشيء إلا شيء ، لأن ما بعد إلا موجب إذا كان قبله =

وإنما مَنَعَكَ أن تحمل الكلام على من أنه خَلَفُ أن تقول : ما أتاني
إلا من زيدٍ ، فلمَّا كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال :
ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ ؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ،
ولكنَّ من دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كَفَى بالشيب
والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ .

ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، من قَبْلِ أنْ بشيءٍ
في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلمَّا قُبِحَ أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من
اسم مرفوع ، وبشيءٍ^(١) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك
إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، استوت اللغتان ، فصارت
« ما » على أقيس الوجهين^(٢) ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ
لا يُعْبَأُ به فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به .

وتقول : لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، كأنك قلت : لست
إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، والباء ههنا بمنزلة ما قال الشاعر^(٣) :

= جحد وقال الكوفيون : يجوز فيما بعد إلا الحذف في النكرة
ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٌ ، وما أنت بشيءٍ
إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به .

(١) في الأصل : « وشيء » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) كلمة « ما » ساقطة من ط وأصولها . ويعنى بأقيس الوجهين وجه
التمييز ، وهو الإيهال . انظر الرضى على الكافية ١ : ٢١٩ — ٢٢٠ .

(٣) هو أوس بن حجر . ديوانه ٢١ . ونسبه ابن يعيش ٢ : ٩٠ وصاحب
تنزيل الآيات ٩٤ إلى طرفه ، وليس في ديوانه .

يا ابْنِي لَبِيفِي لَسْتُمَا بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (١)

ومما أُجْرِيَ على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أَحَدًا فيها
إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، فَلَا أَحَدًا في موضع اسم مبتدأ ، وهي هنا بمنزلة من أَحَدًا
في ما أتاني . ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أَحَدٍ لا عَبْدُ اللَّهِ ولا زَيْدٌ ،
من قَبْلِ أَنَّهُ خَلَفَ أَنْ تَحْمِلَ المعرفة على مَنْ في ذا الموضع ، كما تقول لا أَحَدًا
فيها لا زَيْدٌ ولا عَمْرُو ، لِأَنَّ المعرفة لا تُحْمَلُ على لَآ ، وذلك أَنَّ هذا الكلام
جواب لقوله : هل مِنْ أَحَدٍ ، أو هل أَتَاكَ مِنْ أَحَدٍ ؟

٣٦٣

وتقول : لا أَحَدًا رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدًا ، إِذَا بَنَيْتَ رَأَيْتُهُ على الأوَّل ، كأنك
قلت : لا أَحَدًا مَرَّيْتُ . وإن جعلت رَأَيْتُهُ صفةً فكذلك ، كأنك قلت
لا أَحَدًا مَرَّيْتُ .

وتقول : ما فيها إِلَّا زَيْدٌ ، وما علمتُ أَنَّ فيها إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ قَلْبَتَهُ
فجعلته بلي أن وما في لغة أهل الحجاز قَبُحٌ ولم يَجْزِ ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بفعل فيُحْتَمَلُ
قَلْبُهُمَا كما لم يَجْزِ فيهما التقديم والتأخير ولم يَجْزِ ما أنت إِلَّا ذَاهِبًا ، ولكنه
لَمَّا طَالَ الكلامُ قَوِيَ واحتمل ذلك ، كَأَشْيَاءَ تَجُوزُ في الكلام إِذَا طَالَ
وَتَزَادَ حُسْنًا . ومترى ذلك إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، ومنها ما قد مضى (٢) .

(١) لبيني : اسم امرأة ، وبنو لبين من أسد بن وائلة ، يعبرهم بأنهم أبناء أمة ،
إذ ينسبهم إلى الأم ، تهجيناً لشأنهم وأنهم هُجَنَاء . لستم يَدٍ ، أي أتم في الضعف
وقلة النفع كيد بطل عضدها . ويروى : « مخبولة العضد » . والخبيل : الفساد .
والشاهد فيه نصب ما بعد إِلَّا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ،
والتقدير : لستمَا يَدًا إِلَّا يَدًا لا عَضُدَ لَهَا . ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ،
لأن ما بعد إِلَّا موجب ، والباء مؤكدة للنفي .

(٢) السيرافي : إنما جاز ذلك لأنك تقول : ما علمت فيها زَيْدًا وما علمت =

وتقول : إنَّ أحداً لا يقولُ ذاك ، وهو ضعيفٌ خبيث ، لأنَّ أحداً لا يُستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت ، ولكنه قد احتُمِلَ حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو ، حيث كان معناه أبو من زيد . فمن أجاز هذا قال : إنَّ أحداً لا يقول هذا إلاَّ زيداً ، كما أنه يقول على الجواز : رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلاَّ زيداً ، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أنَّ أحداً يقول ذاك ، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النفي . وإن شئت قلت إلاَّ زيدٌ ، فحملته على يقول ، كما جاز :

* يحكى علينا إلاَّ كواكبها^(٢) *

وليس هذا في القوة كقولك : لا أحدٌ فيها إلاَّ زيدٌ ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلاَّ عمرو ، لأنَّ هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي ، وهذا موضع إيجاب ، وإنما جرى بالنفي بعد ذلك في الخبر ، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء ، حين وقع منفيًا . ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رجلٍ ولا رجل ، لأنَّ الاستثناء لا بدَّ له هاهنا من النفي . وجاز أن يُحمَل على إنَّ هاهنا ، حيث صارت أحد كأنها منفية .

= أن فيها زيداً ، بمعنى واحد . فمن حيث جاز ما علمت فيها إلاَّ زيداً جاز ما علمت أن فيها إلاَّ زيداً ، لأنَّ أن للتوكيد ، والناصب لزيد في ما علمت فيها إلاَّ زيداً ، علمت . وما في علمت أن فيها إلاَّ زيداً ، أن . ولو قلت : ما علمت أن إلاَّ زيداً فيها ، لم يحز ، وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام ، لا تقول إلاَّ زيداً قام القوم . وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف إلا .

(٢) سبق الكلام عليه في ٣١٢ . وصدرة :

* في ليلة لا نرى بها أحداً *

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا . وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلا زيدا ، فينصب^(١) زيدا على غير رأيتُ ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيدا ، ولا أعني زيدا . وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً .

ومثله في الانقطاع من أوله : إن لفلان والله مالا إلا أنه شقي ؛ فإنه لا يكون أبداً على إن لفلان ، وهو في موضع نصب وجاء على معنى : ولكنه شقي .

هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حاراً ، جاءوا به على معنى ولكن حاراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حاراً ، أرادوا ليس فيها ٣٦٤ إلا حاراً^(٢) ، ولكنه ذكر أحداً توكيذا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ،

(١) ط : « فت نصب » بالتاء .

(٢) السيرافي : رفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه . . . وقال المازني : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة =

ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت جعلته إنسانها^(١) . قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي^(٢) :

فإن تمس في قبر برهوة ثاوياً أنيسك أصداء القبور تصبح^(٣)

فجعلهم أنيسه . ومثل ذلك قوله : مالى عتاب إلا السيف^(٤) ، جعله عتابه . كما أنك تقول : ما أنت إلا سيراً ، إذا جعلته هو السير . وعلى هذا أشدت بنو تميم قول النابغة [الذبباني] :

= ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره . ونظيره قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه » .. الآية ، لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين ، بما لا يعقل وهو الحية التى تمشى على بطنها والبهايم التى تمشى على أربع ، خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو « منهم » « ومن » . ولو كان ما لا يعقل لقال : فمنها ما يمشى .

(١) أى نزله منزلة العاقل ادعاء ومجازاً .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ١١٦ والخزانة ٢ : ٣ ومعجم البلدان (رهوة) .

(٣) يرثى رجلاً يدعى « نشيبة » . ثاوياً : مقياً . والأصداء : جمع صدى ، وهو طائر يقال له الهامة ، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القليل إذا لم يدرك بثأره فيصيح : اسقونى اسقونى احتى يثأر به . قال الشنتمرى : « وهذا مثل ، وإنما يراد به تحريض ولى المقتول على طلب دمه ، فجعله جهلة الأعراب حقيقة » .

والشاهد فى جعله الأصداء أنيس المرثى ، اتساعاً ومجازاً ، لأنها تقوم فى استقرارها بالمسكان وعمارتها له مقام الأناسى . وهو تقوية لمذهب تميم فى إبدال ما لا يعقل بمن يعقل ، فيجعلون ما فى الدار أحد إلا حمار بمنزلة ما فى الدار أحد إلا فلان . والنصب فى مثل هذا أجود لأنه استثناء منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

(٤) إشارة إلى شاهد هو الرابع بعد الشاهد التالى .

يادارمئة بالعلياء فالسند [أقوت وطال عليها سالف الأبد^(١)
 وقفت فيها أصيلاً أسأئلهما [عيت جواباً وما بالربع من أحد^(٢)
 إلا أوارى لآياً ما أبينها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد^(٣)
 وأهل الحجاز ينصبون^(٤) .
 ومثل ذلك قوله: ^(٥)

(١) هكذا سقط هذا العجز وصدر البيت التالى فى كل من الأصل وب ، وإثباتهما من ط والديوان . العلياء والسند : موضعان . أقوت : خلت من أهلها .
 (٢) أصيلان : مصغر أصيل شذوذاً ، أو هو مصغر أصلان بالضم ، وهذا جمع أصيل أو هو مفرد كerman وقربان . والأصيل : العشى . عيت : عجزت ولم تستطع الجواب ، وجواباً تميز من عى جوابها ، على المجاز .
 (٣) ديوان النابغة ١٦ والإنصاف ٢٦٩ والحزاة ٢ : ١٢٥ والمبنى ٤ : ٨/٤٩٦ والجمع ١ : ٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ : ١٥٨ . والأوارى : محابس الخيل ، واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان : تحبست به . لآياً : مبطناً ، ومعناه أينما بعد لآى لتغيرها . والنوى : حاجر حول الحباء يدفع عنه الماء ، من نأى : بعد . وشبهه فى استدارته بالحوض . والمظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها فى فلاة ، فظلمت لذلك ، والظلم : وضع الشيء فى غير موضعه . غنى أن حفر الحوض لم يعمق ، فذلك أشبه للنوى به . والجلد : الصلبة ، ولذا لم يتيسر تصديق الحفر .

والشاهد فيه رفع « أوارى » على البدل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوارى ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً .
 (٤) وذلك على الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحدين .
 (٥) هو جران العمود . ديوانه ٥٣ . وقد سبق الشطر الأول فى ١ : ٢٦٣ .
 وأضف إلى مراجع الإنصاف ٢٧١ ، ٣٧٧ وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ١١٧/٧ : ٨/٢١ : ٥٢ والجمع ١ : ٢/٢٢٥ : ١٤٤ والأشعرونى ٢ : ١٤٧ والتصريح ١ : ٣٥٣ .

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)
 جَعَلَهَا أُنَيْسَهَا . وَإِنْ شَتَّ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَسَرْتُهُ فِي الْحِمَارِ
 أَوَّلَ مَرَّةٍ .

وهو في^(٢) كَلَا الْمَعْنِيِّينَ إِذَا لَمْ تَنْصَبْ بَدَلٌ .
 وَمِنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ : مَالُهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفُ ، لِأَنَّ التَّكْلُفَ لَيْسَ
 مِنَ السُّلْطَانِ . وَكَذَلِكَ : إِلَّا أَنَّهُ يَتَّكَلَّفُ ، هُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْلُفِ . وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا
 عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَهُ : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ
 الظَّنِّ »^(٣) ، وَمِثْلُهُ : « وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقِذُونَ .
 إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا »^(٤) . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٥) :
 حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمٍ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ^(٦)

(١) اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبي . والعيس : جمع أعيس وعيساء ،
 وهى بقر الوحش لبياضها ، وأصله فى الإبل فاستعاره للبقرة .

والشاهد فيه رفع « اليعافير والعيس » بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز .
 (٢) ط : « على » .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) الآية ٤٣ — ٤٤ من سورة يس .

(٥) ديوانه ٣ والخصائص ٢ : ٢٢٨ والتصريح ٢ : ٢٢٧ .

(٦) المثنوية : الاستثناء فى اليمين ، أى يميننا قاطعة لا يقول الحالف فيها :
 إلا أن يشاء الله غيره ، أو نحو ذلك . يقول : حسن ظنى بصاحبى وثقتى به يقوم
 مقام العلم .

والشاهد فيه نصب « حسن » على الاستثناء المنقطع ، لأن حسن الظن ليس
 من العلم . ورفع « حسن ظن » على البديل من موضع « علم » جائز ، كأنه أقام
 الظن مقام العلم اتساعا ومجازا .

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجمعون اتباع الظن عليهم ، وحسن الظن علمه ، والتكلف سلطانه . وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعا (١) :

ليس بيني وبين قيس عتابُ غير طعن السكلى وضرب الرقاب (٢)
جعلوا ذلك العتاب (٣) .

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا .

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله (٤) :

وخيل قد دلفتُ لها بخيل تحيةً بينهم ضربٌ وجيع (٥)
جعل (٦) الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم . وإن شئت

(١) ابن يعيش ٢ : ٨٠ . وابن الأيهم هذا هو عمرو ، والبيت التالي من أبيات في معجم المرزباني ٢٤٢ .

(٢) وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من عداوة وحرب . وقبل البيت : قاتل الله قيس عيلان طرا ما لم دون غارة من حجاب والشاهد فيه رفع « غير » على البدل من « عتاب » . وجعل الطعن والضرب من العتاب اتساعا ومجازا .

(٣) ذلك ، أي الطعن والضرب .

(٤) هو عمرو بن معديكرب . نوادر أبي زيد ١٥٠ والخصائص ٤ : ٣٥ وابن يعيش ٢ : ٨٠ والعمدة ٢ : ٢٢٤ والحزاة ٤ : ٥٣ والنصريح ١ : ٣٥٣ والمرزوقي ٢٤٦ ، ٥٨١ ، ٦٤١ ، ١٣٨٧ ، ١٤٨١ ، ١٧٦٥ .

(٥) الخيل : الفرسان . دلفت : زحفت . وجيع : موجع . يقول : إذا تلاقوا في الحرب جعلوا الضرب الوجيع بدلا من تحية بعضهم لبعض .

والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز . وذكر سيبويه هذا تهوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول حقيقة .

(٦) كذا في ط . وفي الأصل وب : « جعلوا » .

٣٦٦ كانت على ما فسرتُ لك في الحمار إذا لم تجعله أنيسَ ذلك المكان . وقال الحارث بن عباد (١) :

والحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا حِمِيهَا التَّخِيلُ والمِرَاحُ (٢)
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي الـ نَجْدَاتِ والْفَرَسُ الْوَقَّاحُ (٣)
وقال :

لَمْ يَفْذُهَا الرُّسْلُ وَلَا أُيْسَارُهَا إِلَّا طَرَى اللَّحْمَ واستجزارُهَا (٤)
وقال (٥) :

(١) ويروى أيضا لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠١ . وانظر الحزاة ١ : ٢/٢٢٥ : ٤ .

(٢) جاحم الحرب : معظمها وأشدّها . لجاحمها ، أى بسبب جاحمها أو عند جاحمها . التخيل : الخيلاء والتكبر . والمراح بالكسر : المرح واللعب .
(٣) الصبار : الشديد الصبر . والنجدات : جمع نجدة ، وهى الشدة . الوقاح ، كسحاب : الصلب الحافر ، وإذا صلب حافره صلب سائرّه .

والشاهد فيه إبدال « الفتى » من « التخيل والمراح » على الاتساع والمجاز .
(٤) لم أجده مرجعا . يصف امرأة منعمة تفتدى طرى اللحم مما تستجزر لنفسها من مالها . ونفى عنها التغذى بالرسل ، وهو اللبن ؛ لأنه غذاء من لا يقدر على اللحم من المحتاجين ، كما نفى أن يكون غذاؤها لحم الأيسار ، وهو جمع يسر ، بالتحريك ، وياسر ، وهو الضارب بقداح الميسر . ولحم الميسر كانوا يطعمونه ضعفاء الحى ومساكين الجيران .

والشاهد فيه إبدال « طرى » من « الرسل » وإن لم يكن من جنسه اتساعا ومجازا .

(٥) القائل ضرار بن الأزور . الحزاة ٢ : ٥ والعينى ٣ : ١٠٩ والأشعوى ٢ : ١٤٧ . على أن البيت التالى جاء فى قصيدة منصوبة الروى فى المفضليات ٦٥ والحزاة ٢ : ٧ منسوبا إلى الحصين بن الحمام المرى .

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبِيلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَّمُّ (١)
وهذا يقوَّى : ما أتاني زيدٌ إلا عمرو ، وما أعانته إخوانكم إلا إخوانه ؛
لأنها معارفٌ ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها .

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله تعالى (٢) : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » (٣)
أى ولكن من رحم . وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا
إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا » (٤) أى ولكن قوم يونس لما آمنوا .
وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ
عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ » (٥) ، أى ولكن قليلاً
ممن أنجيناه [منهم] . وقوله عز وجل : « أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا
أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ » (٦) ، أى ولكنهم يقولون : ربنا الله .

وهذا الضربُ في القرآن كثيرٌ .

٣٦٧

(١) مكانها : ظرف لقوله « لا تغني » قال العيني : « الضمير في « مكانها »
للحرب ، يدل عليه لفظ الجهاد ؛ لأنه لا يكون إلا بمكان الحروب . والنبل :
السهم العريية ، لا واحد لها من لفظها ، بل الواحد سهم . والمشرفي : السيف
المنسوب إلى مشارف الشام ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف .
والمصمم : الذى يمضى فى العظم ويقطعه .

والشاهد فيه إبدال « المشرفي » وهو السيف ، من « الرماح » و « النبل » ،
وإن لم يكن من جنسهما ، وذلك على المجاز كما تقدم .

(٢) ط : « عز وجل » .

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٤) الآية ٩٨ من سورة يونس .

(٥) الآية ١١٦ من سورة هود .

(٦) الآية ٤٠ من سورة الحج .

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً .
ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص
وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كما أنك
إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلام زيدا^(١) . ولولا « ما »
لم يجر الفعل بعد إلا في [ذا] الموضع كما لا يجوز بعد « ما » أحسن بغير ما ،
كأنه قال : ولكنه ضر ، وقال : ولكنه نقص . هذا معناه .

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة^(٢) :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بين فلول من قراع الكتائب^(٣)
أي ولكن سيوفهم بين فلول . وقال [النابغة] الجعدي^(٤) :

(١) السيرافي : كأنه قال : ما زاد إلا النقصان ، ولا نفع إلا الضرر .
وفي زاد ونفع ضمير فاعل جرى ذكره ، كأنه قال : ما زاد النهر إلا النقصان
وما نفع زيد إلا الضرر ، على معنى ولكنه . وتقديره : ما زاد ولكن النقصان
أمره ، وما نفع ولكن الضرر أمره . فالنقصان والضرر مبتدأ ، وخبره
محذوف وهو أمره .

(٢) ديوانه ٦ والخزانة ٦٠٢ والمجم ١ : ١٣٢ وشرح شواهد
المغنى ١٢١ .

(٣) يمدح آل جفنة ملوك الشام من غسان . الفلول : جمع قل ، وهو الثلم .
والقراع والمقارعة : المضاربة . والكتائب : جمع كتيبة ، وهو القطعة
العظيمة من الجيش ، وقيل : من المائة إلى الألف .

وفي البيت ما يسميه البلاغيون المدح بما يشبه الذم .

والشاهد فيه نصب « غير » على الاستثناء المنقطع .

(٤) ديوانه ١٧٣ والوشح ٦٧ والقالى ٢ : ٢ والخزانة ٢ : ١٢ وشرح
شواهد المغنى ٢٠٩ والمجم ١ : ٢٣٤ ويس ٢ : ٢٥٥ والحماسة ٩٦٩ .

قَتَّى كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقَى مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا^(١)
 كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ جَوَادٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٢) :
 وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَتَى مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ^(٣)
 كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّهُ ابْنُ غَالِبٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ^(٤) فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ . وَمِثْلُ ٣٦٨
 ذَلِكَ قَوْلُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ بَنِي مَازِنٍ^(٥) يُقَالُ لَهُ عَنَزُ بْنُ دَجَاجَةٍ^(٦) :

(١) ط : « فَمَا يَبْقَى » . يَقُولُهُ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ لَأَمَةٍ . وَقَبْلَهُ :
 وَمِنْ قَبْلِهِ مَا قَدَرَزْتُ بِوُحُوحٍ وَكَانَ ابْنُ أُمَى وَالْخَلِيلُ الْمَصَافِيَا
 وَيُرْوَى : « كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ أَعْرَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ فِيهِ الْمَرْوَةَ كُلَّهَا » .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِيهَا قَبْلَهُ . اسْتَتْنَى جُودَهُ وَإِثْلَافَهُ لِلْمَالِ ، مِنَ الْخَيْرَاتِ
 الَّتِي كَمَلَتْ لَهُ ، مِبَالِغَةً فِي الْمَدْحِ ، فَجَعَلَهُمَا فِي اللَّفْظِ كَأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ الْخَيْرَاتِ ،
 كَمَا جَعَلَ تَفَلُّلَ السِّیُوفِ كَأَنَّهُ مِنْ عَيُوبِ الْمَمْدُوحِينَ .
 (٢) دِيْوَانُ ٥٣٦ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا هِشَامًا ، وَيَذْكُرُ حَبْسَ
 خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ لَهُ ، وَيَسْتَعْدِي عَلَيْهِ هِشَامًا . وَانْظُرِ الْأَغَانِي
 ١٩ : ٢٣ وَالشُّنْتَمَرِي .
 (٣) جَعَلَ سَجْنَهُ غَيْرَ مَعْدُودٍ عِنْدَهُ سَجْنًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْهُ وَلَا حِطَّ مِنْ
 شَرَفِهِ وَلَا أَذْلَ عِزِّهِ ، لِأَنَّ عِزَّهُ فِي اتِّسَابِهِ إِلَى أَبِيهِ غَالِبٌ لَا يَدَانِيهِ عِزٌّ ، وَلَا يَبَالِي
 مَعَهُ مَا جَرَى عَلَيْهِ مِنْ حَبْسٍ . الْأَثَرَيْنِ : الْأَكْثَرُ عِدْدًا . وَالزَّعَانِفُ : الْأَدْعِيَاءُ
 الْمَلْصِقُونَ بِالصِّمِيمِ ، وَأَصْلُ الزَّعَانِفِ أَجْنَحَةُ السَّمَكِ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « غَيْرِ » عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ النَّقْطِ . وَالْمَبْرَدُ يَرَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
 عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٤) ط : « ذَا » .
 (٥) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « وَهُوَ بَعْضُ بَنِي مَازِنٍ » .
 (٦) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (نَبْت) ، وَالثَّانِي نَسَبٌ فِي الْمُخَصَّصِ
 ٦ : ٦٨ إِلَى الْأَعَشَى خَطَأً ، وَوَرَدَ فِي الْحَيَوَانِ ٦ : ٥٠٠ بِدُونِ نِسْبَةٍ .

من كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبَّوْهُ جَرَبَتْ مَعًا وَأُغْدَتْ^(١)
إِلَّا كُنَاشِرَةً الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْفُضْنِ فِي غُلَوَائِهِ الْمَتْنِبِتِ^(٢)
كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ هَذَا كُنَاشِرَةٌ . وَقَالَ^(٣) :

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتَّى عَلَى رَغَمٍ^(٤)

(١) فالج هذا هو فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، سعى عليه بعض بني مازن وأساء إليه ، فارتحل عنهم ولحق بيني ذكوان بن بهثة بن سليم بن قيس عيلان فنسب إليهم ، وكانت بنو مازن أيضا قد ضيقوا على رجل منهم يسمى ناشرة حتى انتقل عنهم إلى بني اسد ، فدعا هذا الشاعر المازني على قومه حيث اضطروا فالجاً وألجئوه على الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ، لأنه لم يرضَ فعلهم ، ولأنه قد امتحن محنة فالج بهم . واللبنون : ذوات اللبن من الإبل ، تقع للواحدة وللجماعة كما هنا . أغدت : صارت فيها الغدة ، وهي كالغدة تعترى البعير فلا تمهله .

(٢) كُنَاشِرَةٌ ، كان المبرد يجعل الكاف في مثله زائدة ، وليس بشيء ، لأنه أراد ناشرة ومن كان مثيله ممن لا يظلم غيره ، كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا ، أي أنت وأمثالك لا ترضون به . والغلواء : النمو والارتفاع . والمتنبت بفتح الباء المشددة : المنمي المغذى ، ويروى بكسر الباء ومعناه النبات النامي . هذا قول الشنمري . ولم أجد تنبت متعدية فيما لدى من المعاجم . وقال ابن منظور بعد أن ذكر أن تنبت بمعنى نبت : « وقيل المتنبت هنا المتأصل » يعني ما هو بكسر الباء المشددة .

والشاهد في « كُنَاشِرَةٌ » ، ونصبه على الاستثناء المنقطع ، ومعناه : لكن مثل ناشرة لا جربت لبونه وأغدت ، لأنه لم يشرك في تفرق فالج .

(٣) هو النابغة الجعدي . ديوانه ٢٣٤ . يقوله لرجل شتمه وله من الأمير مكانة ، فلم يقدم على سبه والانتصار لمكانته ، ثم استثنى رجلاً آخر يقال له « معرض » فجعله ممن يباح له شتمه لشمته إياه ظالماً .

(٤) يقول للأول : لولا هذا الأمير ومكانك منه لشتمتك فأغضيت من شتّى على رَغَمٍ وهوان .

إِلَّا كَعَرَضِ الْمَحْسَرِ بَكَرَهُ عَمْدًا يَسْبِيْنِي عَلَى الظُّلْمِ^(١)

هذا باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتها

بمنزلة غيرها من الأسماء

وذلك قولهم^(٢) ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فإن في موضع اسم مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا .

ومثل ذلك قولهم : ما منعني إلا أن يغضب عليّ فلان .

والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب^{٣٦٩} الموثوق بهم ، من يُنشد هذا البيت رفعا للكناني^(٣) :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٤)

(١) أي ولكن معرضا المحسر بكراه ، المكث من سببي ، مباح لي سبه . التحسير : الإتيان . والبكر : الفتي من الإبل ، وهو لا يحتمل الإتيان والتحسير لضعفه ، فضر به مثلا في تقصيره عن مقاومته في السباب والهجاء . سبيه : أكثر سبه . وبهذا البيت استشهد في اللسان (سبب) بدون نسبة ، كما استشهد به في (حسر) للتحسير ، وبدون نسبة أيضا .

(٢) ط : « قولك » .

(٣) للكناني ، ساقط من ط ثابت في بعض أصولها ، وعند الشنمري : « لرجل من كنانة » . ونسب في الخزائن ٢ : ٤٦ / ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٥٦ إلى أبي قيس بن الأسلت وهو انصاري . وانظر ابن الشجري ١ : ٤٦ / ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ٨٠ / ٨ : ١٣٥ والهمع ١ : ٢١٩ والتصريح ١ : ١٥ واللسان (وقل) .

(٤) منها ، من الوجناء ، وهي الناقة ، في بيت قبله . يريد لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت ، يعني أنها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها ، وذلك محمود فيها . والأوقال : جمع وقل ، بالفتح ، وهو المقل اليابس ويروى : « في سحوق » وهو بالفتح : ما طال من شجر الدوم .

وزعموا أنَّ ناساً^(١) من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال
الخليل رحمه الله : هذا^(٢) كنصب بعضهم يومئذٍ في كلِّ موضع^(٣) ، فكذلك
غير أنَّ نطقاً . وكما قال النابغة^(٤) :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصُّبا
وقلتُ أَلَمَّا أَصَحُّ والشَّيبُ وازِرِعُ^(٥)
كَأَنَّهُ جَعَلَ حِينَ وَعَاتَبْتُ اسْمًا وَاحِدًا .

هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا

لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون
في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك

== وقد اورد الشاهد للاحتجاج على أن المصدر في « إلا ان يغضب » هو
في موضع رفع على الفاعلية ، كما كانت « غير » هنا مرفوعة على الفاعلية .
وإذا كانت « غير » بالبناء على الفتح ، كما هو مروي بعد ، كانت علتها أنها مضافة
إلى مبنى غير متمكن . قال ابن هشام : جعلوا ما يلاقى المضاف من المضاف إليه كأنه
المضاف إليه ، وقال الدماميني : وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى .

(١) في الأصل فقط : « أناساً » .

(٢) في الأصل : « ينصبون هذا كنصب بعضهم » ، وإكمال العبارة
من ط ، ب .

(٣) يعني بنصبها في كل موضع أنها مبنية . والعلة في بنائها هنا أنها مضافة
إلى مبنى . وانظر ما كتبت في الحاشية السابقة .

(٤) ديوانه ٥١ وابن الشجري ١ : ٤٦ / ٢ : ١٣٢ ، ٢٦٤ وابن يعيش
٣ : ١٦ ، ٨١ / ٤ : ٩١ / ٨ : ١٣٦ والإنصاف ١ : ٥٨ والنصف ١ : ٥٨
وشرح شواهد الغنى ٢٩٨ والخزانة ٣ : ١٥١ والعين ٢ : ٤٠٦ / ٤ : ٣٥٧
والهمع ١ : ٢١٨ .

(٥) يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيه ومعاتبته لنفسه على طريقه =

قولك : أتاني القومُ إلاّ أباك ، ومررتُ بالقومِ إلاّ أباك ، والقوم فيها إلاّ أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيها دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً ، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها .

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلاّ أبوك كان محالاً . وإنما جاز ما أتاني القومُ إلاّ أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلاّ أبوك^(١) فالمبدلُ إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء ؛ لأنك تُخلى له الفعل وتُجعله مكان الأول . فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلاّ أبوك فكأنك قلت : ما أتاني إلاّ أبوك .

وتقول : ما فيهم أحدٌ إلاّ وقد^(٢) قال ذلك إلاّ زيدا ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلاّ زيدا .

هذا باب ما يكون فيه إلاّ وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغيرِ
وذلك قولك : لو كان معنار رجلٌ إلاّ زيدٌ لغلبنا .

والدليل على أنه وصفٌ أنك لو قلت : لو كان معنا إلاّ زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله عز وجل :

== وصباء . والوازع : الناهي الزاجر ، وإسناد الوزع إلى الشيب مجاز ، والمعنى «عابت نفسي على الصبا ، لمكان شيبى .

والشاهد بناء « حين » على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن .

(١) بعده في الأصل فقط : « فكأنك قلت ما أتاني إلاّ أبوك » ، وهي عبارة مقحمة .

(٢) ط : « إلا قد » بإسقاط الواو .

« لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ^(١) » .

ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة ^(٢) :

أَنِيعَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(٣)
 كأنه قال : قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بُغامها ، إذا كانت غيرُ
 غير استثناء .

ومثل ذلك قوله تعالى ^(٤) : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . وقال السيرافي ما ملخصه :

لا يكون في لو بدل يعد إلّا ، لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى اللوجب ،
 وذلك أنها شرط بمنزلة إن . ولو قلت إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ، لم يجوز ،
 لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد .
 فهذا وجه من الفساد . وفيه وجه آخر ذكره سيوييه بقوله : والدليل على أنه
 وصف الخ ، أي لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد هلكننا ، لأن البدل بعد
 إلّا في الاستثناء موجب . وكذلك : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان
 على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا . وهذا فاسد .

(٢) ديوانه ٦٣٨ والحزاة ٢ : ٥١ والمجمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد

المغنى ٧٨ ، ٢٤٨ والأشعوني ٢ : ١٥٦ واللسان (بغم ٣١٨) .

(٣) يذكر ناقة أناخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة ،

لما بها من وحشة وجذب . والبلدة الأولى : ما يقع على الأرض من صدرها
 إذا بركت ، والثانية الفلاة . والبغام ، أصله للظبي ، فاستعاره للناقة .

والشاهد فيه وصف « الأصوات » بقوله : « إلا بغامها » على تأويل

« غير » ، ومعناه قليل بها الأصوات غير بغامها ، أي الأصوات التي هي غير

صوت الناقة . قال الشنتمري : « ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ،

على أن يكون قليل بمعنى النفي ، فكانه قال : ليس بها صوت إلا بغامها .

(٤) في الأصل وب : « تبارك وتعالى ذكره » .

أُولَى الضَّرَرِ ^(٥) ، وقوله عز وجل ذكره : « صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » . ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة ^(٢) :
وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقَى غَيْرُ الْجَمَلِ
وقال أيضاً ^(٣) :

لو كان غيري سُليمانَ اليومَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ ^(٤)

(١) الآية ٩٥ من سورة النساء .

(٢) ديوانه ١٧٩ ومجالس نعلب ٥١٥ والخزاة ٤ : ٦٨ ، ٤٧٢ والعينى
٤ : ١٧٦ والتصريح ١ : ١٩١ / ٢ : ١٣٥ .

(٢) الفقى : السيد اللبيب . والبيت حث على مجازاة الخير والشر ، يقول :
إن الذى يجزى بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة . وروى :
« ليس الجمل » .

والشاهد فيه نعت « الفقى » بكلمة « غير » . والفقى وإن كان معرف اللفظ
فإن مضاه الجنس فلا يخص واحداً بعينه فهو مقارب للتسكرة . وكذلك « غير »
مع إيغالها فى التكسير ، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة ،
فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة .

(٣) سقطت كلمة « أيضاً » من الأصل و ب . وفى بعض أصول ط :
« وقال آخر » . والحق أن البيت للبيد فى ديوانه ٦٢ من قصيدة فى ٣٦ بيتاً .
وانظر الأشمونى ٢ : ١٥٦ واللسان (إلا ٣١٦) .

(٤) سليمى ، أى يا سليمى . والدهر منصوب على الظرفية . والصارم :
القاطع من السيوف . والذكر والذكر : الذى حديد فولاذ . يعنى أن وقع
الحوادث لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر . عنى أنه كالصارم الذكر ، وغيره
هو غير الصارم الذكر .

والشاهد فيه جرى « إلا » وما بعدها على « غير » نعتاً لها ، والتقدير :
لو كان غيرى غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث .

كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم المذكور ، لغيره وقع الحادث ،
إذا جعلت غيراً الآخرة صفةً للأولى . والمعنى أنه أراد أن يُخبر أن الصارم
الذكر لا يغيره شيء .

وإذا قال : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت
إلا زيدٌ بدلاً ، وإن شئت جعلته صفةً . ولا يجوز أن تقول : ما أتاني
إلا زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفةً^(١) .
ونظير ذلك من كلام العرب « أَتَجَمُّونَ » ، لا يجرى^(٢) في الكلام
إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ .
وقال عمرو بن معدى كرب^(٣) :

وكلُّ أخٍ مفارقة أخوه . لعمرك أبوك إلا الفرقدان^(٤)

(١) يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف
مذكور ، كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعا للأسماء المذكورة قبله ، ولا يقوم
مقام المنعوت كما يقام مثل وغير مقام المنعوت في قولك : مررت بمثل زيد وبغير
زيد ، تريد برجل مثل زيد وبرجل غير زيد ، لأن مثلاً وغيراً اسمان ينعت بهما ،
وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف . وإنما ينعت بها حملاً على غير لأن غير
قد حمل عليه في الاستثناء . فلما كان نفس غير إذا لم يكن قبلها اسم لم تكن
نعتاً لم يكن المشبه به نعتاً . وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف
الجر عليه ، فلم يحز : ما مررت بالزيد كما جاز ما مررت بزيد وبغير زيد .

(٢) في الأصل فقط : « لا يجي » .

(٣) أبو حضرمي بن عامر . انظر الإنصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢ : ٨٩
والحزاة ٢ : ٥٢ / ٤ : ٧٩ والهمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد المغني ٧٨ والأشعوني
١٥٧ : ٢ .

(٤) الفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفتقان . يقول : كل أخوين
غير الفرقدين لا بد أن يفتقا بسفر أو موت .
وشاهده وصف « كل » بقوله « إلا الفرقدان » أي غير الفرقدين .

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقةُ أخوه ، إذا وصفتَ به كُلاً ،
كما قال الشماخ :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمٍ نفسه لوصلِ خليلٍ صارِمٌ أو مُعارِزٌ^(١)
ولا يجوز [رفع زيد] على إلا أن يكونَ ، لأنَّك لا تُضِيرُ الاسمَ الذي
هذا من تمامه ، لأنَّ « أن » يكونُ اسمًا^(٢) .

هذا باب ما يقدمُ فيه المستثنى

وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ .
وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما
وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حدثه
أن تداركه^(٣) بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه
على وجهٍ قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى ، كما أنَّهم حيث استقبحوا أن يكون
الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلاً ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرتَ
الصفة ، وكان هذا الوجهُ أمثلاً عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .
قال كعب بن مالك^(٤) :

(١) قد سبق الكلام عليه في ١١٠ .

والشاهد فيه نعت « كل » بغير ، ولذا وردت مرفوعة .

(٢) يعنى أن « أن » تؤول ما بعدها بمصدر .

(٣) ط : « أن تداركه » وفي ب : « أن تدارك به » ، وأثبت ما فى الأصل .

(٤) ط : « وقال كعب بن مالك رضى الله عنه » . وانظر الإنصاف ٢٧٦

وابن يعيش ٢ : ٧٩ .

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَذَرُّ^(١)

ممعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدث المستثنى

٣٧٢ أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى .

ومثل ذلك : مالى إلا أباك صديق .

فإن قلت : ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ [وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ] ، كان الرفعُ والجراً جائزين^(٢) ، وحسنُ البدلِ لأنَّك قد شغلتَ الرفعَ والجراً ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفتَ بعد ذلك .

وكذلك : مَنْ لى إلا أبوك صديقاً ؛ لأنَّك أخليتَ مَنْ للأب ولم تُفرده لأنَّ يَعْمَلَ كما يَعْمَلُ المبتدأ^(٣) .

(١) فَيْكَ ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم . والألب ، بفتح الهمزة وكسرهما : القوم يجتمعون على عداوة إنسان . والقنا : الرماح . والوزر : الملجأ والحصن .

والشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، والتقدير : مالنا وزر إلا السيوف ، برفع السيوف على البدل أو نصبها على الاستثناء ، فلما قدمت على المستثنى منه لم يحجز الإبدال ، فوجب نصبها على الاستثناء .

(٢) ط : « جائزا » ، وما أثبت من الأصل وب يوافق إحدى أصول ط . وبعده فى الأصل وب وثلاثة من أصول ط تعلية من المازنى نصبها : « قال أبو عثمان : والنصب عندى الوجه . ولا يكون خير من زيد صفة لأحد ؛ لأن المبدل منه لعمري فلا يوصف ، وقد أبدلت منه عمرا ، فلما نصبت عمرا زال عنه الإبدال » .

(٣) السيرافى : إن أبا العباس محمد بن يزيد كان يقدره على أن من مبتدأ وأبوك خبره . ومثله بقوله : ما زيد إلا أخوك ، وصديقا حال . والوجه عندى =

وقد قال بعضهم : ما مرت بأحد إلا زيدا خيرا منه ، وكذلك من لي إلا زيدا صديقا ، ومالي أحد إلا زيدا صديق ، كرهوا أن يقدموا^(١) وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبا .

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد ، فيجعلون^(٢) أحدا بدلا كما قالوا : ما مرت بمثله أحد ، فجعلوه بدلا . وإن شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقا^(٣) ، كأنك قلت : لي أبوك صديقا ، كما قلت : من لي إلا أبوك صديقا^(٤) حين جعلته مثل : ما مرت بأحد إلا أهلك خيرا منه . ومثله قول الشاعر ، وهو الكَلْحَبَةُ الثعلبي^(٥) :

[أمرتكم أمري بمنقطع اللوى] ولا أمر للمعصي إلا مضيعا^(٦)

== أن من مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من من كأنه قال : ألى أحد إلا أبوك . وقولك : لأنك أخليت من للأب ولم تفرد ، معنى أخليت من للأب أى أبدلت الأب منه ولم تفرد من ، لأن لي خبرها . وقد فسر مثل ما فسر غير أنى العباس من مفسرى كلام سيويه .

(١) ط : « يقدموه » .

(٢) فى الأصل فقط : « فيجعلون » .

(٣) فى الأصل فقط : « من لي إلا أبوك صديقا » . وما بعده إلى « صديقا »

الثالثة ساقط من ب .

(٤) فى الأصل : « مالي إلا أبوك صديقا » .

(٥) الثعلبي ، ساقطة من ط وأصولها . وإثباتها من الأصل ، وفى ب :

« الثقفى » تحريف . وإنما هو هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع .

وانظر المفضليات ٣١ ، ولبيت المفضليات ٣٢ وتقااض جرير والأخطل ٩٤

والخزاة ٢ : ٣٦ ونوادر أبى زيد ١٥٣ .

(٦) وكذا فى الشنمري ، ويروى : « بمنعرج اللوى » . واللوى : مسترق

==

الرملى حيث يلتوى وينقطع .

كأنه قال : للمعصي أمرٌ مضيقاً ، كما جاز فيها رجلٌ قائماً . وهذا قول الخليل رحمه الله . وقد يكون أيضاً على قوله : لأحدٌ فيها إلا زيدا .

هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك : مالى إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرو ، ومن لى إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ .

أما النصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكانه قال : وعمرو لى (١) ، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب . وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله .

هذا باب تثنية المستثنى (٢)

وذلك [قولك] : ما أتانى إلا زيداً إلا عمراً . ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتانى إلا زيداً إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

٣٧٣

= والشاهد نصب « مضيقاً » على الحال من « أمر » ؛ وفيه ضعف أن يكون صاحب الحال نكرة . ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، وتقديره إلا أمراً مضيقاً ؛ وفيه قبح وضع الصفة موضع الموصوف .

(١) الأصل وب : « وأبوك لى » .

(٢) المراد بالتثنية التكرار .

وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا
 عمراً أحد إلا بشراً ، فجعلت بشراً بدلاً من أحد ثم قدمت بشراً فصار
 كقولك : مالي إلا بشراً أحد ؛ لأنك إذا قلت : مالي إلا عمراً أحد
 إلا بشراً ، فكأنك قلت : مالي أحد إلا بشراً^(١) .

والدليل على ذلك قول [الشاعر ، وهو] الكُمَيْت :

فما لي إلا الله لا رب غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر^(٢)

فغيرك بمنزلة إلا زيدا .

وأما قوله ، وهو حارثة بن بدر الغداني^(٣) :

(١) السيرافي : الاسمان المستثنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى
 الاستثناء ، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ .
 فإذا قلت ما أتاني إلا زيد إلا عمراً فلا بد من رفع أحد الاسمين لأن الفعل المنفي
 لا فاعل معه ، وإذا جعلنا المرفوع زيدا وبعده إلا عمرو لم يحجز رفع عمرو ؛
 لأن المرفوع بعد إلا إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا ، أو يجعل
 بدلاً من المرفوع الذي قبله . وليس في عمرو وجه من وجهي الرفع ، لأن الفعل
 قد ارتفع به زيد وفرغ له ، ولا اسم قبله يبدل منه . ثم قل السيرافي : وما يدل
 على أنهما مستثنيان جميعاً أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك :
 مالي إلا عمراً إلا بشراً أحد .

(٢) لم أجد له مرجعاً .

والشاهد فيه تكرار المستثنى في عجز البيت مرة بإلا ، وأخرى بغير ،
 وتقديره : ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان « الله » بدلاً من ناصر و « غيرك »
 منصوباً على الاستثناء ، فلما قدما لزما النصب جميعاً ، لأن البديل لا يقدم .

(٣) الأغاني ٢١ : ٣١ .

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْلَادٍ^(١)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُخْرِجُهَا كِرَاحِلٍ رَاحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي^(٢)
 فَإِنَّ غَيْرَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ مِثْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَبْقَ مِنَّا مِثْلُ أَجْلَادٍ^(٣)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ .

وعلى ذا أَنشدَ بعضُ الناسِ هذا البيتَ رفعًا للفرزدق :

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إِلَّا دارُ مروان^(٤)

(١) كعب هذا : مولى حارثة بن بدر ، وكان حارثة قد اشتكى وأشرف على الموت ، فجعل قومه يعودونه فقالوا : هل لك من حاجة أو شيء تريده ؟ قال : نعم ، اكسروا رجل مولاى كعب لئلا يبرح من عندى ، فإنه يؤنسنى ! ففعلوا ، فأنشأ يقول هذا الشعر . والآيات خمسة فى الأغاني ، بعد الثانى ثلاثة أخرى . وهذا الخبر من الأغاني ، لكن فى الشتمرى : « إنما قال هذا فى محاربتة الأزارقة ، وكان أحد من عقده فى محاربتهم » . والأجلا د : جسم الإنسان وجماعة شخصه . وفى طبعة بولاق والأغاني : « غير أجساد » خلافا لما فى ط والأصل و ب ، ولم ترد فى أصل من أصول ط .

(٢) نخسرجها : نرددها فى حلوقنا .

والشاهد فيه بدل إلا وما بعدها من قوله « غير أجلا د » لأنه أنزل « غير » منزلة « مثل » فى وضعها للإخبار عنها ، ولم يقصد بها معنى الاستثناء فى نصبها لتقدمها على إلا . وتقديره : لم يبق منا شيء هو غير أجلا دنا ، إلا بقيات أنفاسنا .

(٣) ط والأصل : « أجساد » وأثبت ما فى ب وبعض أصول ط .

(٤) لم يرد البيت فى ديوان الفرزدق . وفى ط : « مروانا » ، وأثبت

ما فى الأصل و ب وبعض أصول ط . ومروان هو مروان بن الحكم .

والشاهد فيه إجراء « غير » على « دار » نعتا لها ، فلذا رفع ما بعد إلا .

ومعناه : ما بالمدينة دار هى غير واحدة ، وهى دار الخليفة كذلك ، إلا دار مروان .

ثا بعد إلا بدل من دار الأولى . ولو جعل « غير » استثناء بمنزلة إلا واحدة ، =

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء^(١) لم يكن له
بدء من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق .
وأما إلا زيد فإنه لا يكون بمنزلة مثل إلا صفة .

ولو قلت : ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله كان جيّداً ، إذا كان
أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره ، لأنّ هذا يكرّر تأكيداً ، كقولك : رأيتُ
زيداً زيداً .

وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : ٣٧٤
رأيتُ زيداً عمرًا ، لأنه إنما أراد عمرًا فنسى فتدارك .

ومثل ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله ، إذا أردت أن تبين
وتوضح^(٢) قوله^(٣) :

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيه وإلا رمله^(٤)

= لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رفعت على البدل وجب نصب
ما بعد « إلا » لأنه استثناء بعد استثناء . ومعنى غير واحدة إذا كانت نعنا :
هي مفضلة على دور . ودار الخليفة تبين للدار الأولى وتكرير .

(١) ط : « ومن جعله استثناء » ، وأثبت ما في ب . وفي الأصل :
« بمنزلة مثل الاستثناء » ، وهي عبارة مبتورة .

(٢) ط : « إذا أراد أن يبين ويوضح » .

(٣) الرجز من الحسين ، وانظر العيني ١١٧ : ٣ والجمع ١ : ٢٢٧
والأشعوني ٢ : ١٥١ والتصريح ١ : ٣٥٦ .

(٤) الشيخ هنا : الجمل . وروى : « شنجك » ، وهو بمضاه ، وأصل حركة
نونه الفتح . والرسم : ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض . والرمل : سير
فوق المشى ودون العدو . وفسره الشنتمري تفسيراً غريباً إذ فهم أن الشيخ هو =

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا

وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررتُ
بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع
من مررت به .

ولو قال ^(١) : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ
آخرين ^(٢) هم خيرٌ من زيد ، فإِنما قال : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه
ليُخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يَفْضُلُ زيدا .

ومثل ذلك قول العرب : والله لا فعلن كذا وكذا إلا حلَّ ذلك أن أفعلَ
كذا وكذا . فإنَّ أفعلَ كذا وكذا بمنزلة فَعَلَ كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ
على حلٍّ ، وحلٌّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكن حلَّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا .

وأما قولهم : والله لا أفعلُ إلا أن تفعلَ ، فإنَّ تَفَعَّلَ في موضع نصب ،
والمعنى حتى تفعلَ ، أو كأنه قال : أو تَفَعَّلَ . والأولُ مبتدأ ومبنيٌّ عليه .

=الراجز نفسه وقال : « وأراد بالرسم السعي بين الصفا والمروة ، وبالرمل السعي
في الطواف . أي لا منتفع في ولا عمل عندى أفوت به غيرى إلا هذا » .

والشاهد فيه أن « رسمه ورملة » بدل تفصيل من « عمله » وتبيين له ،
وإلا مؤكدة . وبعض النحاة يستشهد به على اجتماع البدل والعطف في « إلا
رسمه وإلا رملة » ، أي إلا عمله : رسمه ورملة ؛ وذلك لأن « رسمه » موافقة
لمعنى عمله ، و « رملة » مخالف للرسم ، فلذا وجب العطف .

(١) في الأصل : « ولو قلت » .

(٢) في الأصل فقط : « قد » مر بآخرين .

هذا باب غير

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا
فيجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا ، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيها يخرج
منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره .

فأما دخوله^(١) فيها يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين
جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فأتاني غير زيد . وقد يكون^(٢) بمنزلة
مثل ليس فيه معنى إلا .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالـ لا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد
إلا ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا . ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً ،
تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلا ؛ وذلك أنهم
لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع
يكون فيه بمنزلة مثل ويجزى من الاستثناء . ألا نرى أنه لو قال : أتاني غير
عمرو كان قد أخبر أنه لم يأت به وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد
يُستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد ، يريد بها منزلة
مثل لكان مجزئاً من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ،

(١) في الأصل فقط تأخرت هذه الفقرة عن تاليتها ، فتقدمت فقرة
« وأما خروجه » . الخ .

(٢) في الأصل : « وقد تكون غير صفة واسماً » .

فهذا يُجْزَى من قوله : ما أتاني إلا زيد^(١) .

هذا باب ما أُجْرى على موضع غير لاهي ما بعد غير
زعم الخليل رحمه الله ويونس [جميعاً] أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو .
فالوجه الجر . وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه ، فخلوه على
الموضع كما قال :

* فلنسنا بالجبال ولا الحديد^(٢) *

فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع .
والدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت إلا زيد .
ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ، فلا يقبح الكلام ،
كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو .

هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافاً

وذلك قولك : « ليس غير » ، و « ليس إلا » ، كأنه قال : ليس إلا ذاك

(١) السيرافي : بين سيويه أن « غيرا » تجزى من الاستثناء وإن لم تكن
للاستثناء ؛ ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جمعت فيه بمنزلة إلا . وذلك قولك :
أتاني غير عمرو ، و « غير » فاعل أتاني ، ولا يكون بمعنى إلا ، لأنك لا تقول
أتاني إلا عمرو . وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذي يفهم به أن عمرا ما أتاك ،
فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت : أتاني كل آت إلا عمرا .
وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه ؛ وذلك لأن قوله أتاني غير
عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إتيان غير عمرو نفى لإتيان
عمرو ، كما لو قال أتاني عدو زيد لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأت .

(٢) سبق الكلام عليه في ١ : ٦٧ كما سبق إنشاده في ٢٩٢ .

وهو لعقبة الأسدى .

وليس غيرُ ذاك ، ولكمهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى .

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات ^(١) حتى رأيتُه في حال كذا [وكذا] ، وإنما يريد ما منهم واحد مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده : « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » ^(٢) . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة ^(٣) :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنى أَقِيشٍ يَفْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنٌ ^(٤)
أَي كَأَنَّكَ جَمَلٌ ^(٥) مِنْ جِمالِ بَنى أَقِيشٍ .
ومثل ذلك أيضا قوله ^(٦) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ ^(٧)

(١) ط ، ب : « ما منهما » في هذا الموضع وتاليه ؛ وأثبت ما في الأصل .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) ديوانه ٧٩ وابن يعيش ١ : ٣ / ٦١ : ٥٩ ، ٦٠ والحزانة ٢ : ٢١٣

والعيني ٤ : ٦٧ والأشعوني ٣ : ٧١ .

(٤) أقيش : حى من اليمن فى إبلهم نفار ، ويقال هم حى من الجن . كذا

قال الشنتمرى . وفى العرب بنو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف . الجمهرة ١٩٩ .

والقعقعة : أن يحرك الشيء ليتققع فيسمع له صوت . والشن : الجلد اليابس .

يصف جبن عينية بن حصن الفزارى .

والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(٥) فى الأصل فقط : « كأنه » .

(٦) هو حكيم بن معية . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ وابن يعيش ٣ : ٥٩ ،

٦١ والحزانة ٢ : ٣١١ والعيني ٤ : ٧١ والهمع ٢ : ١٢٠ والأشعوني ٣ : ٧٠

والتصريح ٢ : ١١٨ .

(٧) تيثم : أصلها تائم ، ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل ،

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا^(١) ،
 وإنما يريدون : لكان كذا وكذا . وقولهم : ليس أحدٌ أى ليس هنا أحدٌ .
 فكلُّ ذلك حذف تخفيفاً ، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى^(٢) :
 ومثل البيتين الأولين قول الشاعر ، وهو ابن مقبل^(٣) :
 وما الدهرُ إلا تارتانِ فنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكدح^(٤)
 إنما يريد منهما^(٥) تارة أموتُ وأخرى .
 ومثل قولهم ليس غيرُ : هذا الذى أمس ، يريد الذى فعلَ أمس .

== فانقلبت الهمزة ياء . وهى لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز ، يجوزون
 جميعاً كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبني للفاعل ، إذا كان ماضيه
 على فعل بكسر العين ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف . انظر
 شرح الشافية ١ : ١٤١ . والميسم : الجمل ، من الوسامة .
 والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها
 لم تكذب فتأثم .

- (١) ط : « ها هنا » فى هذا الموضع وتاليه .
 (٢) السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت
 إلا وغير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد
 لم يجز الحذف ، لا تقول بدل : ليس إلا : لم يكن إلا ، ولا : لم يكن غير .
 (٣) ديوان تميم بن مقبل ٢٤ والحيوان ٣ : ٤٨ والكامل ٥٣٨ وحماسة
 البحتري ١٨٣ والخزانة ٢ : ٣٠٨ واللمع ٢ : ١٥١ .
 (٤) التارة : الحين والمرة ، وألفها واو . يقول : لا راحة فى الدنيا ،
 فوقها قسمان : موت مكروه لدى النفس ، وحياة كلها كدح ومعاناة المشقة
 للكسب . وقدم الموت ليبر عن ضجره .
 والشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فنهما تارة أموت فنهما .
 (٥) ط : « فنهما » .

وقوله ، وهو المعجّاج^(١) :

* بعد اللّتيّ واللّتيّ والتي^(٢) *

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم.

هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضماراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنّه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ .

وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً ، وما أتاني أحد لا يكون زيداً ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلدّه أن بعض الآتين زيدٌ ، حتّى كأنه قال : بعضهم زيدٌ ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً . وترك إظهار بعض استغناء ، كما ترك الإظهار في لات حين .

(١) ديوانه ٦ ونوادر أبي زيد ١٢٢ وابن الشجرى ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن بعيش ٥ : ١٤٠ واللسان (نقر ٨٦ لى ١٠٦) .

(٢) يذكر أن الله أنقذه من مرض أشفى به على الموت . وقبلة :

* دافع عني بنقير موتى *

واللتيا : تصغير التى على غير قياس ، وهو تصغير فى معنى التشنيع والتفطيع .

والشاهد فيه حذف صلة « التى » اختصاراً ، لعلم السامع بما أراد .

قال الشنمري بعد ما أنشد الشطر الذى بعده ، وهو :

* إذا علتها أنفُس تردت *

« وهذا يكون صلة للتى . فإما أن يكون سيبويه لم يرد هذا بعده ، وإما

أن يكون قد رواه فجعله صلة للتى وحدها ، وحذف صلة اللتى فى ذلك . وحسن

حذف صلة اللتى لتصغيرها الدال على شناعتها » .

فهذه حالهما في حال الاستثناء ، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجروهما .

وقد يكون ^(١) صفة ، وهو قول الخليل رحمه الله . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيداً ، وما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً ^(٢) إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك ، إذا كان لا يقولُ في موضع قائلٍ ذاك .

ويدلُّك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةً . فلم يجعلوه صفةً لم يؤثروه ^(٣) لأن الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكَّرٌ ^(٤) . ألا تراهم يقولون : أتتني لا يكون فلانةً وليس فلانةً ، يريد : ليس بعضهن فلانةً ، والبعض ^(٥) مذكَّرٌ .

وأما عدداً وخلاً فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في ليس ولا يكون ، وهو إضمارٌ قصته فيهما قصته في لا يكون وليس ^(٦) . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلاً زيداً ، وأتاني القومُ عدداً عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ بعضهم زيداً . إلا أن خلاً وعدداً فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوزَ لأمثل لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع ^(٧) .

(١) في الأصل فقط : « تكون » .

(٢) ط : « زيداً » .

(٣) ط : « لم يؤثروا » .

(٤) في الأصل فقط : « مذكَّر » .

(٥) ط : « فالبعض » .

(٦) العبارة من « وهو إضمار » إلى هنا من نسخة الأصل فقط ، وليس

في أصل من أصول ط .

(٧) السيرافي : إن قيل لم لم يستثن بجاوز كما استثنى بمدا وخلا ،

و « جاوز » أئين وأجلى في المعنى ، وإليه رد سيويه عدا وخلا لما مثلهما ؟ =

وتقول : أتأتى القوم ما عدا زيدا ، وأتوتى ما خلا زيدا . فأهنا اسم ،
 وخلا وعدا صلة له كأنه قال : أتوتى ما جاوز بعضهم زيدا . وما هم فيها عدا
 زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت
 ما خلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت : أتوتى مجاوزتهم زيدا ، مثلته
 بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى . إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء .
 وإذا قلت : أتوتى إلا أن يكون زيد فإرفع جيداً بالغ ، وهو كثير في
 كلام العرب ^(١) ، لأن يكون صلة لأن وليس فيها معنى الاستثناء ، وأن يكون
 في موضع اسم مستثنى كأنك قلت : يأتونك إلا أن يأتيك زيد .
 والدليل على أن يكون ليس فيها هنا ^(٢) معنى الاستثناء : أن ليس وعدا
 وخلا ، لا يقعن هنا .

ومثل الرفع قول الله عز وجل : « إلا أن تكون نجارة عن تراض
 منكم » ^(٣) . وبعضهم ينصب ، على وجه النصب في لا يكون ، والرفع أكثر .
 وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ،
 وفيه معنى الاستثناء . وبعض العرب يقول : ما أتأتى القوم خلا عبد الله ،

= فالجواب أن اللفظين قد يجتمعان في معنى ثم يختص أحدهما بموضع
 لا يشاركه فيه الآخر كالعمر (أى بالضم) والعمر ، (أى بالفتح) في البقاء ،
 ثم يختص المفتوح باليمين . وله نظائر كثيرة تجرى هذا المجرى .

(١) ط : « كلامهم » .

(٢) ط : « ها هنا » .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء . وقراءة رفع « تجارة » هي قراءة ما عدا
 الكوفيين ، وقرأ الكوفيون : حاصم وحزة والكسائي « تجارة » بالنصب .
 تفسير أبي حيان ٣ : ٢٣١ .

فيجعل (١) خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هاهنا (٢) ، وهي ما التي في قولك : أفعل ما فعلت . ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما .
وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كهن (٣)
وسنبين ذلك إن شاء الله .

هذا باب علامات المضمرين للرفوعين (٤)

اعلم أن المضمر للرفوع ، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحن ، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال : نحن .

ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت ، لا يجوز أن تقول فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . ولا يقع نحن في موضع نا التي في فعلنا ، لا تقول فعل نحن .

وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحداً : أنت ، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما : أنتم ، وإن خاطبت جميعاً (٥) فعلامتهم : أنتم .

٣٧٨

(١) ط : « فجعل » .

(٢) ط ، ب : « هاهنا » .

(٣) كهن ، ساقطة من ط ، ثابتة في أحد أصولها .

(٤) هذا العنوان ساقط من الأصل فقط .

(٥) ب فقط : « جمعا » .

واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتم في موضع
نما التي في فعلتما . ألا ترى أنك لا تقول فعل أنتما . ولا يقع أنتم في موضع
نم التي في فعلنم ، لو قلت فعل أنتم لم يجوز . [ولا يقع أنت في موضع التاء
في فعلت] ، ولا يقع أنتم في موضع نن التي في فعلتن ، لو قلت فعل أنتم
لم يجوز .

وأما للمضمر المحدث عنه علامته : هو ، وإن كان مؤنثا فعلامته : هي ، وإن
حدثت عن اثنين فعلامتهما : هما . وإن حدثت عن جميع فعلامتهم : هم ، وإن
كان الجميع جميع المؤنث ^(١) فعلامته : هن . ولا يقع هو في موضع المضمر الذي
في فعل ، لو قلت فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفة ^(٢) . ولا يجوز أن يكون
هما في موضع الألف التي في ضربا ، والألف التي في يضربان ، لو قلت ضرب
هما أو يضرب هما لم يجوز . ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا ، ولا الواو
التي مع النون في يضربون . لو قلت ضرب هم أو يضرب هم لم يجوز . وكذلك
هي ، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلت ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له
علامة . ولا يقع هن في موضع النون التي في فعلن ويفعلن ، لو قلت فعل
هن ^(٣) لم يجوز إلا أن يكون صفة ، كما لم يجوز ذلك في المذكر ، فالمؤنث يجري
مجرى المذكر .

فأنا وأنت ونحن ، وأنتم وأنتن ، وهو وهي وهما وهم وهن

(١) ب : « وإن كان الجمع جمع ، مؤنث » وفي ط : « وإن كان الجميع
جمع مؤنث » .

(٢) هو ما يسمى بالتوكيد . انظر لتوضيح ذلك ما سيأتي في
ص ٣٩٣ بولاق .

(٣) ب ، ط : « فعلت هي » ، والصواب من نسخة الأصل .

لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر
الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك .

هذا باب استعمالهم علامة الإضمار

الذي لا يقع موقع ما يضر في الفعل إذا لم يقع موقعه^(١)

فمن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء
هنا ، ولا على الإضمار الذي في فعل . ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنك
لا تقدر [هنا] على التاء والميم التي في فعلتكم كما لا تقدر في الأول على
التاء التي في فعلت . وكذلك جاء عبد الله وأنت ؛ لأنك لا تقدر على التاء
التي تكون في الفعل . وتقول : فيها أنتم ، لأنك لا تقدر على التاء والميم [التي
في فعلتكم] ها هنا . وفيها هم قياماً ، بتلك المنزلة ؛ لأنك لا تقدر [هنا] على
الإضمار الذي في الفعل^(٢) .

ومثل ذلك : أمّا الخبيث فأنت ، وأمّا العاقل فهو ؛ لأنك لا تقدر هنا
على شيء مما ذكرنا . وكذلك : كنّا وأنتم ذاهبين ، ومثل ذلك^(٣)
أهو هو^(٤) . وقال الله عز وجل : « كَأَنَّهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ^(٥) » ؛ فوقع هو
ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فعل . وقال الشاعر^(٦) :

(١) في الأصل فقط : « إذ لم يقع ذاك موقعه » .

(٢) ط : « في فعل » .

(٣) ط : « وكذلك » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « هو هو » ، بدون استفهام .

(٥) الآية ٤٢ من سورة النمل . وفي ط : « وأوتينا العلم » ، تحريف

لم يقرأ به .

(٦) هو لبيد . ديوانه ١٤٣ واللسان (أرن ، شوه) .

فكانت هي بعد غيب كلالها أو أسفع الخدين شاة إران (١)
وتقول : ما جاء إلا أنا . قال عمرو بن معدى كرب (٢) :

٣٧٩

قد علمت سلمي وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا (٣)

وكذلك ها أنا ذا ، وها نحن أولاء ، وها هو ذاك ، [وها هما ذاك ، وها هم أولئك] ، وها أنت ذا ، [وها أنتما ذان] ، وها أنتم أولاء ، وها أنتن أولاء ، [وها هن أولئك (٤)] .

(١) أي كأن ناقته تلك السفينة التي ذكرها في بيتين قبله . غيب كلالها ، أي بعد كلال تلك الناقة يوم . والكلال : التعب والنصب . أسفع الخدين : يعني من السفعة ، وهي سواد يضرب إلى الحمرة ، يعني الشاة وهو الثور ، وذلك في خفته ونشاطه . والإران : النشاط والمرح . وفي الأصل « اراق » وفي ب : « أوان » صوابه في ط والمراجع المتقدمة .

والشاهد فيه إظهار « هي » لأن « كأن » حرف لا يستكن فيه ضمير الرفع ، كما يستكن في الفعل ، لقوة الفعل وضعف الحرف .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ وشرح شواهد المغني ٢٤٥ واللسان (قطر ٤١٨) والحماسة بشرح المرزوقي ٤١١ .

(٣) كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القادسية فقتله ، وهو يرى أنه رستم ، فقال هذا الشعر . قطره : صرعه على أحد قطريه ، أي جانبيه . والشاهد فيه إظهار « أنا » وانفصاله بعد إلا ، حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٤) السيرافي : إنما يقول القائل : ها أنا ذا ، إذا طُلب رجل لم يُدر أحاضر هو أم غائب ، فقال المطلوب : ها أنا ذا ، أي الحاضر عندك أنا . وإنما يقع جواباً . ويقول القائل : أين من يقوم بالأمر ؟ فيقول له الآخر : ها أنا ذا ، أو ها أنت ذا ، أي أنا في الموضع الذي التمسيت فيه من التمسيت ، أو أنت في ذلك الموضع . . . ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه فقال : هذا أنت =

وإنما استعملت هذه الحروف هنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل ، ولا على الإضمار الذي في فعلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا ، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت^(١) ، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا ، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا ، فقدّموا « ها » وصارت « أنا » بينهما .

وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا . ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر^(٢) :

ونحن اقتسنا المال نصفين بيننا فقلت : لهم هذا لها وذا لي^(٣)
كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا .

وزعم أن مثل ذلك : إي ها الله ذا ، إنما هو هذا .
وقد تكون ها في ها أنت ذا^(٤) غير مقدّمة ، ولكنها تكون [للتنبية]
بمزلتها في هذا ، يدلّك على هذا قوله عز وجل : « ها أنتم هؤلاء »^(٥) .

= وهذا أنا ، يريد أن يعرفه نفسه كان محالاً ، لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بأن لا فائدة فيه ، لأنك إنما تعلم أنه ليس غيره . ولو قلت : ما زيد غير زيد كان لغواً لا فائدة فيه .

(١) في الأصل فقط : « ها أنت ذا » تحريف .
(٢) هو لبيد ، كما عند الشنتمري . وليس في ديوانه ولا ملحقاته . وانظر ابن يعيش ٨ : ١١٤ والجمع ١ : ٧٦ والخزانة ٢ : ٤٧٩ / ٤ : ٤٧٨ .
(٣) الشاهد فيه الفصل بين « ها » وذا بالواو ، والتقدير : وهذا لي ، كما قالوا ها نذا . والتقدير هذا أنا .

(٤) في الأصل : « وقد تكون ها في أنت ذا » فقط .
(٥) في الآيات ٦٦ ، ١١٩ من آل عمران ، و ١٠٩ من النساء و ٣٨ من محمد .

فلو كانت هاها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء ، لم تعد «ها» ها هنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب ، أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ، لم يرد بقوله هذا أنت ، أن يعرفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره (١) . هذا محال ، ولكنه أراد أن ينبه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا [وكذا] أنت .
وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب ، قال تعالى : «نم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم» (٢) .

هذا باب علامة المضمرين المنصوبين ٣٨٠

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين «إيّا» ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك ، وكما التي في رأيتكما ، وكم التي في رأيكم ، وكن التي في رأيكن ، والهاء التي في رأيته ، والهاء التي في رأيها (٣) ، وهما التي في رأيتهما ، وهم التي في رأيهم ، وهن التي في رأيهن ، وني التي في رأيتي ، ونا التي في رأيتنا .

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيّا ذلك الموضع

(١) ط فقط : «كأنك تريد أن تعلم أنه ليس غيره» .

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٣) كذا ورجحت العبارة عن «ها» بلفظ «الهاء» في جميع النسخ ، وهذا بناء على القول بأن الضمير هو الهاء ، وأما الألف فزائدة ، وهو القول الصحيح . وقال قوم : إن الضمير مجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك .
المع ١ : ٥٨ .

لأنهم استغنوا بها عن إِيَّاء ، كما استغنوا بالتاء واخواتها في الرفع عن أنت وأخوانها .

هذا باب استعمالهم إِيَّاء إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا
فمن ذلك قولهم : إِيَّاكَ رَأَيْتُ وإِيَّاكَ أُنْعِي ، فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَ إِيَّاكَ
هَاهُنَا مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ . وقال الله عز وجل : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاءُكُمْ
لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(١) » من قبل أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى كُمْ ههنا .
وتقول : إِنِّي وإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ ، لأنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ . ونظير ذلك
قوله تعالى جدُّه : « ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ^(٢) » .

فلو قدرت على الهاء التي في رأيتُه لم تقل إِيَّاهُ . وقال الشاعر ^(٣) :
مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وإِيَّانَا ^(٤)
لأنه لَا يَقْدِرُ عَلَى « نَأ » التي في رأيتُنَا . وقال الآخر ^(٥) :

(١) الآية ٢٤ من سبأ .

(٢) الآية ٦٧ من الإسراء .

(٣) الشاهد من الحسين . وانظر ابن يعيش ٣ : ٢٥٥ والهمع ١ : ٦٣ .

(٤) رواية الهمع : « يرعى أبا حفص » .

والشاهد فيه استعمال « إيانا » الضمير المتفصل حيث لم يقدر على المتصل .
(٥) هو فاختة بنت عدي . وعدي هذا ملك غساني ، وهو ابن أخت
الحارث بن أبي شمر . وكان عدي قد أغار على بني أسد ، فلقبته بنو سعد بن ثعلبة
بن دودان ، فاقتتلوا قتالا شديداً ، فقتلت بنو سعد عدياً ، قتله عمرو وعمير ابنا
حذار - وأمهما تماضر ، وهي التي يقال لها « مقيدة الحمار » - فقالت فاختة هذا
الشعر . الأغاني ١٠ : ١٦ وثمار القلوب ٥٣ .

والرواية فيهما : « على عدي » في البيتين . أما على رواية « على أبي » =

لعمرك ما خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ بني مقيِّدةِ الحمارِ (١)

ولكني خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ القومِ أو إِيَّاكَ حارِ (٢)

[ويرؤى : « رماح القوم (٣) »] ؛ لأنه لم يقدر على الكاف .

وتقول : إنَّ إِيَّاكَ رأيتُ ، كما تقول إِيَّاكَ رأيتُ ؛ مِنْ قِبَلِ أَنْكَ إِذَا ٣٨١
قلت إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ فَأَفْضَلَهُمْ مَنْتَصِبٌ بَلَقِيتُ .

هذا قولُ الخليل ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام ، لأنَّه إِنَّمَا يريد
إِنَّهُ إِيَّاكَ لَقِيتُ ، فَتَرَكَ الهاءَ ، وهذا جائزٌ في الشعر .

فإن قلت : إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، فنصبتُ أَفْضَلَهُمْ (٤) بِإِنْ فهو قبيحٌ حتَّى
تقول لَقِيتُهُ ، وقد بُيِّنَ وجهُ ذلك ، [وقد بينَّاهُ في بابِ إنَّ وأخواتها .
واستعملتُ إِيَّاكَ] لقبِحِ الكافِ والهاءَ هاهنا (٥) .

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ . فإن قلت : لِمَ وقد تقعُ الكافُ
هاهنا وأخواتها ، تقول عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ وَمِنْ ضَرْبِيهِ وَمِنْ ضَرْبِيكُمْ ؟
فالعربُ قد تَكَلَّمُ (٦) بهذا ، وليس بالكثير .

== فإن الجاحظ في الحيوان ٦ : ٢١٩ ينسبه إلى الأسدى يقوله للحارث الملك
الغسانی . وانظر آكام المرجان ١١٦ واللسان (ربح ، قيد ، حمر) .

(١) مقيِّدة الحمار ، هي تماضر التي سبق ذكرها . أو هي الحرة من
الأرض ، لأنها تعقل الحمار ، فكأنها قيدٌ له .

(٢) القوم ، أراد قوماً بأعيانهم ، مدحهم وفخَّهم .

والشاهد في « إِيَّاكَ » حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٣) ويرؤى أيضاً : « رماح الجن » ، وهي الطاعون .

(٤) أَفْضَلَهُمْ ، ساقطة من ط ، ب .

(٥) ما بعد المعقفين من الأصل و ط فقط .

(٦) أي تتكلم ، بحذف إحدى التاءين . وفي ط : « تتكلم » .

ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع إيتاءً واقعها كما استحكمت في الفعل ،
لا يقال عجبت من ضَرْبِكُنِي إن بدأت به قبل المتكلم ، ولا من ضَرْبِيكَ
إن بدأت بالبعيد قبل القريب . فلما قُبِحَ هذا عندهم ولم تستحكم هذه الحروف
عندهم في هذا الموضع صارت إيتاءً عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع
الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف .

ومثل ذلك : كان إيتاء ، لأنَّ كأنه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف
ها هنا ، لا تقول كأنني وليسني ، ولا كأنك . فصارت إيتاءً هنا بمنزلتها في
ضَرْبِي إيتاءك .

وتقول : أتوني ليس إيتاءك ولا يكون إيتاء ، لأنك لا تقدر على الكاف
ولا الهاء ها هنا ، فصارت « إيتاء » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع .
قال الشاعر^(١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَانَرَى فِيهِ عَرِيْبًا^(٢)
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا^(٣)

(١) هو عمر بن أبي ربيعة كما في الشنمري . وانظر ديوانه ٤٣١ والحزاة
٤٢٤ : ٢ وابن يعيش ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ والنصف ٣ : ٦٢ . وفي الحزاة أن
صاحب الأغاني ، والجوهري في الصحاح ، نسباه إلى الشاعر العرجي .
(٢) عريبا ، أي أحداً ، فعيل بمعنى مُفعِل ، أي متكلما يخبر عنا ويعرب
عن حالنا .

(٣) الشاهد فيه إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها .
وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال ليسني ، وهو جائز ، لأن « ليس » فعل ،
وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . وليس في هذا البيت تحتل تقديرين : أحدهما
أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، بمعنى غريبا غري وغيرك ، والآخر
أن تكون استثناء بمنزلة إلا . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الاختيار =

وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : لَيْسَنِي وَكَذَلِكَ كَأَنِّي .

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ ، وَمِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ، إِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا مَفْعُولًا ، وَجَعَلْتَ الْمَضْمَرَ الَّذِي عَلَامَتُهُ الْكَافُ فَاعِلًا (١) فَجَازَ أَنْتَ هَهُنَا لِلْفَاعِلِ كَمَا جَازَ إِيَّاءَ لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّ إِيَّاءَ وَأَنْتَ عَلَامَتَا الْإِضْمَارِ ، وَامْتِنَاعُ التَّاءِ يَقْوَى دُخُولَ أَنْتَ هَهُنَا .

وتقول : قَدْ جَرَّبْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ ، فَأَنْتَ الْأُولَى مَبْتَدَأَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَبْنِيَةٌ عَلَيْهَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ فَوَجَدْتُكَ وَجْهَكَ طَلِيقٌ . والمعنى أَنَّكَ ٣٨٢ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ الَّذِي أَعْرِفُ .

ومثل ذلك : أَنْتَ أَنْتَ ، وَإِنْ فَعَلْتَ هَذَا فَأَنْتَ أَنْتَ ، أَيْ فَأَنْتَ الَّذِي أَعْرِفُ ، أَوْ أَنْتَ (٢) الْجَوَادُ وَالْجَلْدُ ، كَمَا تَقُولُ : النَّاسُ النَّاسُ ، أَيْ النَّاسُ بِكُلِّ مَكَانٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا تَعْرِفُ .

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَدْ وَلِيتَ عَمَلًا فَكُنْتَ أَنْتَ إِيَّاكَ ، وَقَدْ جَرَّبْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ إِيَّاكَ ، جَعَلْتَ أَنْتَ صِفَةً وَجَعَلْتَ إِيَّاكَ بِمَنْزِلَةِ الظَّرِيفِ إِذَا

= فِي ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ لِعِلَلِ ثَلَاثَ : مِنْهَا أَنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا أَعْمَالٌ دَخَلَتْ عَلَى مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، فَأَمَّا الْأَسْمُ الْخَبَرُ مِنْهُ فَإِنْ ضَمِيرُهُ يَتَّصِلُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلٍ هَذِهِ الْأَعْمَالُ ، وَالْأَسْمَاءُ لِأَزْمَةٍ لَهُ ، وَيَصِيرُ مَعَ الْفِعْلِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَتَغْيِيرُ بَنِيَّتِهِ لَهُ . وَأَمَّا الْخَبَرُ فَقَدْ يَكُونُ فَعْلًا وَجُمْلَةً وَظَرْفًا غَيْرَ مُمْكِنٍ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا وَلَا تَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلَةً مِنَ الْفِعْلِ ، اخْتِيرَ فِي الْخَبَرِ الَّذِي يُمْكِنُ إِضْمَارُهُ إِذَا أَضْمَرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِنْهَا جِ مَا لَا يَضْمُرُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْفِعْلِ . وَانْظُرْ بَقِيَّةَ التَّفْصِيلِ فِيهِ .

(١) ط : « مَفْعُولًا » ، صَوَابُهُ فِي الْأَصْلِ وَ ب .

(٢) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « وَأَنْتَ »

قلت : فوجدتُك أنتَ الظريف : والمعنى أنك أردت أن تقول وجدتُك كما كنتُ أعرف . وهذا كله قول الخليل رحمه الله ، بمعناه منه .

وتقول : أنتَ أنتَ ، تكررهما ، كما تقول للرجل أنتَ وتسكتُ ، على حد قولك (١) : قال الناسُ زيدٌ . وعلى هذا الحد تقول : قد جُرِّبتُ فكنتَ كنتَ ، إذا كررتها تأكيداً ، وإن شئتَ جعلتَ كنتَ صفةً ، لأنك قد تقول : قد جُرِّبتُ فكنتَ ، ثم تسكتُ .

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك إن وَلَعَلَّ وَلَيْتَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَرُوَيْدٌ وَرُوَيْدُكَ وَعَلَيْكَ (٢) وَهَلُمَّ وما أشبه ذلك . فعلاماتُ الإضمار حالهن هاهنا كحالهن في الفعل ، لا تقوى أن تقول عليك إِيَّاه ولا رُوَيْدَ إِيَّاه ، لأنك [قد] تقدر على الهاء ، تقول عَلَيْكَ وَرُوَيْدَهُ . ولا تقول : عليك إِيَّاي ، لأنك قد تقدر على (٣) نِي .

(١) ط فقط : « قوله » .

(٢) في ط : « ورويدك ورويد » . وفي الأصل فقط : « وعليه » موضع « وعليك » .

(٣) السيرافي : ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال أو الانفصال : فأقواها فيهما إن وأخواتها ، لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر ، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبه بالفاعل ، ومنصوبها يليها ، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها ، فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل . وبعدها « رويد » تقول : رويد زيدا ، ورويدك زيدا . . . وبعدها « عليك » ، وهي أقوى في الفصل : يجوز عليك وعليكني ، وعليك إِيَّاي وعليك إِيَّاه . وإنما جاز إِيَّاي لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل .

وحدثنا^(١) يونس أنه سمع [من العرب] من يقول عَلَيْكَني ، من غير تلقين ، ومنهم من لا يستعمل ني ولا نأ في ذا الموضع استغناءً بِعَلَيْكَ بي وعليك بنا عن ني ونأ ، وإيأي وإيأنا .

ولو قلت عليك: إيأه كان هاهنا جائزاً [في عَلَيْكَ وأخواتها] ، لأنه ليس بفعل وإن شبه به^(٢) . ولم تقو العلامات هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضارعة في ذلك الأسماء^(٣) .

واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيأه ، من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سَوَى إيأاً ، وهو الكاف التي في رأيتُك فيها ، والهاء التي في رأيتُه اليوم ، فلما قدرُوا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض^(٤) معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك ، استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاه^(٥) . ولو جاز هذا لجاز ضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ^(٦) وإنَّ فيها إِيَّاكَ ، ولكنهم لما وجدوا إنَّكَ فيها وضَرْبُ زَيْدٍ ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إنَّ فيها إِيَّاكَ ، وضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ^(٦) استغنوا به عن إِيَّاه^(٧) .

وأما ما أتاني إلا أنت ، ومارأيتُ إلا إِيَّاكَ ، فإنه لا يدخل على هذا ؛

(١) ط : « وحدثني » .

(٢) في الأصل فقط : « وإنما شبه به » .

(٣) ط : « للأسماء » .

(٤) هذا ما في ط وأصولها . وفي الأصل و ب : « ينقص » بالصاد المهملة في هذا الموضع وتاليه .

(٥) في الأصل : « لو تكلموا بإيأ لاستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاه » .

(٦) ط : « إيأه » .

(٧) في الأصل فقط : « إيأه » .

من قبل أنه لو أُخِّرَ إلَّا كان الكلامُ محالاً . ولو أسقطَ إلَّا كان الكلامُ منقلب المعنى (١) وصار [الكلامُ] على معنى آخر

هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام

فمن ذلك قول حميد الأرقط (٢) :

* إليك حتى بلغت إياك * (٣)

٣٨٣

وقال الآخر ، لبعض اللصوص (٤) :

كأننا يوم قرئ ! نأ نقتل إيانا (٥)

[قتلنا منهم كل قتي أبيض حسناً]

هذا باب علامة إضمار المجرور

اعلم أن أنت وأخوانها لا يكنَّ علاماتٍ لمجرور ، من قبل أن أنت اسمٌ مرفوع ، ولا يكون المرفوع مجروراً . ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ وأنت ، لم يجوز . ولو قلت : ما مررتُ بأحدٍ إلَّا أنت لم يجوز . ولا يجوز إياناً

(١) ط : « ولو أسقطَ إلَّا لا تقلب المعنى » .

(٢) ط : « من ذلك قول الشاعر » فقط . وانظر ابن السجري ١ : ٤٠ :

والخصائص ١ : ٣٠٧ / ٢ : ١٩٤ والإيضاف ٦٩٩ وابن يعيش ٣ : ١٠٢ والعقد

٤ : ١٨٦ والخزانة ٢ : ٤٠٦ عرضاً .

(٣) أي سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك . وقبل الشطر :

* أتتك عنس تقطع الأراكا *

والشاهد فيه وضع « إياك » موضع الكاف ضرورة .

(٤) ط : « وقال بعض اللصوص » .

(٥) سبق الكلام عليه في ١١١ .

أن تكون علامةً لمضمرٍ مجرور ، من قبل أن يأتي علامةً للمنصوب ، فلا يكون المنصوبُ في موضع المجرور ، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن إِيَّاء ، إلا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك : بي ولي وعندي^(١)

وتقول : مررتُ بزيدٍ وبك ، وما مررتُ بأحدٍ إلا بك ، أعدت مع المضمَر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة ، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمَر . ولم توقع إِيَّاء ولا أنت ولا أخواتها ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور .

هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدي إليهما فعلُ الفاعل

اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إِيَّاء موقعها ، وقد تكون علامته إذا أضمر إِيَّاء . فأما علامة الثاني التي لا تقع إِيَّاء موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكُني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهُوني ، فهو قبيح

(٤) السيرافي : المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء ؛ لأن الجر إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم ، أو دخول حرف جر على اسم . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلاً بعامله . فإن عرض أن يعطف على المجرور أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل ، وليس للجر ضمير منفصل ، ولا يكون ضميره إلا مع عامله . فأعادوا الضمير مع العامل ، كقولك : مررت بزيد وبك ، وما نظرت إلى أحدٍ إلا إليك .

لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَلَكِنَّ النُّحَوِيِّينَ قَاسَوْهُ .

وإِنَّمَا قُبِحَ عِنْدَ الْعَرَبِ كِرَاهِيَةٌ أَنْ يُبْدَأَ الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْأَبْعَدِ قَبْلَ الْأَقْرَبِ ، وَلَكِنْ تَقُولُ أُعْطَاكَ إِيَّايَ ، وَأَعْطَاهُ إِيَّايَ ، فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ ، وَجَعَلُوا إِيَّايَا تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ إِذْ قُبِحَ هَذَا عِنْدَهُمْ كَمَا قَالُوا : إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، وَإِيَّايَ رَأَيْتُ ، إِذْ لَمْ يَجْزِ لَهُمْ نِيَّ رَأَيْتُ وَلَا كَ رَأَيْتُ .

٣٨٤

فَإِذَا كَانَ الْمَفْعُولَانِ اللَّذَانِ تَعَدَّى إِلَيْهِمَا فَعْلُ الْفَاعِلِ مُخَاطَبًا وَغَائِبًا ، فَبَدَأَتْ بِالْمُخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ ، فَإِنَّ عَلَامَةَ الْغَائِبِ الْعَلَامَةُ الَّتِي لَا تَقَعُ مَوْقِعَهَا إِيَّايَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : أُعْطَيْتُكَهُ وَقَدْ أُعْطَاكَهُ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلُكُمْ هَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارَهُونَ ^(١) » . فَهَذَا هَكَذَا إِذَا بَدَأَتْ بِالْمُخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ .

وإِنَّمَا كَانَ الْمُخَاطَبُ أَوَّلِيَّ بَأْنٍ يُبْدَأُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخَاطَبَ أَقْرَبُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْغَائِبِ ، فَكَمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَوَّلِيَّ بَأْنٍ يُبْدَأُ بِنَفْسِهِ قَبْلَ الْمُخَاطَبِ ، كَانَ الْمُخَاطَبُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْغَائِبِ أَوَّلِيَّ بَأْنٍ يُبْدَأُ بِهِ مِنَ الْغَائِبِ .

فَإِنْ بَدَأَتْ بِالْغَائِبِ فَقُلْتُ : أُعْطَاهُوكَ ، فَهُوَ فِي الْقُبْحِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، بِمَنْزِلَةِ الْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ إِذَا بُدِئَ بِهِمَا قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَكِنَّكَ إِذَا بَدَأْتَ بِالْغَائِبِ قُلْتَ : قَدْ أُعْطَاهُ إِيَّاكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ : قَدْ أُعْطَاهُوكَ وَأَعْطَاهُونِي ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ قَاسَوْهُ لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَوَضَعُوا ^(٢) الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهِ كَانَ هَيْنًا .

(١) الْآيَةُ ٢٨ مِنْ سُورَةِ هُودَ .

(٢) ط : « فَوَضَعُوا » .

وَيَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا مَنَحَتْهُ نَفْسَهُ : [قَدْ]
مَنَحْتَنِي . أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قُبِحَ إِذَا وَضَعْتَ نِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ،
فَإِذَا ^(١) ذَكَرْتَ مَفْعُولَيْنِ كَلَاهَا غَائِبٌ فَقُلْتَ أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَاهُ ، جَاز ،
وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَلَا عَلَيْكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهِمَا كَلَاهَا غَائِبٌ .

وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِالكَثِيرِ فِي كَلَامِهِمْ ؛ وَالْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ : أَعْطَاهُ
إِيَّاهُ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةٍ لَضَغْمِيهَا يَفْرَعُ الْعَظْمُ نَابِهَا ^(٣)

وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ الْعَلَامَاتُ هَاهُنَا كَمَا لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي : تَحَبَّبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ،
وَلَا فِي كَانَ إِيَّاهُ ، وَلَا فِي لَيْسَ إِيَّاهُ .

وَتَقُولُ : حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسِبْتُنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسِبْتُنِيهِ وَحَسِبْتُكَه
قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَسِبْتُ بِمَنْزِلَةِ كَانَ ، إِنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ
وَالْمُبْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَانِ فِي الْإِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهَا كَمَا لَا تَقْتَصِرُ ^(١) عَلَيْهِ ٣٨٥

(١) ط : « فَإِنْ » .

(٢) هُوَ لَقِيطُ بْنُ مَرَّةٍ ، أَوْ مَغْلَسُ بْنُ لَقِيطٍ . ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٨/٩

٢ : ١٠١ وابن يعيش ٣ : ١٠٥ والخزاعة ٢ : ٤١٥ والعيني ١ : ٣٣٣
والأشعوني ١ : ١٢١ .

(٣) يَذْكُرُ أَخْوَيْنِ لَهُ قَلْبًا لَهُ ظَهَرَ الْمَجْنُوعُ بَعْدَ مَوْتِ نَالَتَهُمَا الَّذِي كَانَ بَارًا بِهِ ،
فَيَقُولُ : جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَتِهِمَا بِمَثَلِ الشَّدَّةِ الَّتِي أَصَابَانِي بِهَا . وَالضَّغْمَةُ :
الْعُضَةُ ، أَرَادَ بِهَا الشَّدَّةَ ، وَجَعَلَ لَهَا نَابًا عَلَى الْحِجَازِ . يَفْرَعُ الْعَظْمُ ، أَيُّ يَصِلُ إِلَى الْعَظْمِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ « ضَغْمَتُهُمَا هَا » ، وَوَجْهُ الْكَلَامِ لَضَغْمَتِهِمَا إِيَّاهَا .

(٤) ط : « يَقْتَصِرُ » .

مبتدأ . والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكان .
وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان ؛ لأنها إنما يجعلان المبتدأ والمبني
عليه فيما مضى يَقِينًا أو شَكًّا أو عِلْمًا ، وليس بفعل أحدثه منك إلى غيرك
كَضَرَبْتُ وَأَعْطَيْتُ ، إنما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًا فيما مضى ^(١) .
[ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربت إِيَّاي ، لا يجوز واحد منهما
لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإِيَّاي ضربت] .

هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب

ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب .
وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك
ولا ضربتك ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبْح ذلك ،
لأنهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلك نفسك ، عن الكاف ها هنا
وعن إِيَّاكَ ^(٢) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إنما تجعل الأمر في علمك أو ما مضى »
وفي ب : « إنما يجعلان الأمر في علمك أو فيما مضى » . وما بعده إلى آخر
الباب ساقط من الأصل و ب .

(٢) السيرافي : اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال اضربك وضربتني
وضربتك ونحو ذلك على أن الفاعل بـكـلـيـته لا يكون مفعولا بـكـلـيـته فأبطلوا من
أجله ضربتني وضربتك واضربك وما أشبهه . وهذا كلام إذا فتش وسبر لم يثبت ؛
وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ،
نحو خلق الله للأشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وما يفعله الإنسان
من القعود والقيام . ولا يجوز أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول ...
فإذا قلنا ضرب زيد عمرا فالذي فعله زيد إنما هو الضرب ، وهذا شيء يحيط به
العلم بأن زيدا لم يفعل عمرا . وإطلاق النحويين أنه مفعول مجاز .

وكذلك المنكلم ، لا [يجوز له أن] يقول أَهْلَكُنِي [ولا أَهْلِكُنِي]
لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن
ني ، وعن إِيَّاي .

وكذلك الغائب لا يجوز [لك] أن تقول ضَرَبَهُ إذا كان فاعلا وكان
مفعوله ^(١) نفسه ؛ [لأنهم] استغنوا عن إِيَّاهُ بقولهم ظَلَمَ نفسه وأَهْلَكَ
نفسه ، ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حَسِبْتُ وَظَنَنْتُ وَخِلْتُ ، وأَرَى
وَزَعَمْتُ ، ورَأَيْتُ إذا لم تكن رؤية العين ، وَوَجَدْتُ إذا لم ترد
وَجَدَانِ الضَّالَّةَ ، [وجميع حروف الشك] ، وذلك قولك : حَسِبْتَنِي وأَرَانِي
وَوَجَدْتَنِي فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا ، ورَأَيْتَنِي لَا يَسْتَقِيمُ لِي هَذَا ^(٢) . وكذلك ما أشبه
هذه الأفعال ، تكون حالُ علاماتِ المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت
فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعلُ غير المنصوب .

ومما ثبت علامة ^(٤) المضمرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخالُ
النفس ها هنا . لو قلتَ يظن نفسه فاعلةً وأظن نفسي فاعلةً ^(٥) على حدِّ يظنه
وأظنني ^(٦) ليُجْزَى هذا من ذا ^(٧) لم يُجْزَى كما أَجْزَأَ أَهْلَكَ نَفْسَكَ عن
أَهْلَكَكَ ، فاستغنى به عنه .

(١) ط : « وجعلت مفعوله » .

(٢) في الأصل و ب : « ورأيتني » ، مع تكرارها فيما بعد .

(٣) ط : « ذلك » .

(٤) ط : « علامات » .

(٥) ط : « لو قلت تظن نفسك فاعلة أو أظن نفسي تفعل » .

(٦) ط : « تظنك وأظنني » . وفي الأصل : « يظنه وأظنه وأظنني » ،
وأثبت ما في ب .

(٧) ط : « ذاك من ذا » .

وإنما اقترقت حَسِبْتُ وأخواتها والأفعالُ الآخرُ لأنَّ حَسِبْتُ وأخواتها
 إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنى عليه ^(١) لتجعل الحديثَ شكاً أو علماً .
 ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ،
 والأفعالُ الآخرُ إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماءُ مبنيةٌ عليها . ألا ترى أنك
 لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ ، فلما صارت حَسِبْتُ
 وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلتَ إِنِّي وَلَعَلَّنِي
 [وَلَكِنِّي وَلَيْتَنِي] ، لأنَّ إنَّ وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي
 يقع بعدها لأنها إنما دخلت ^(٢) على مبتدأ ومبنى على مبتدأ .

وإذا أردتَ برَأَيْتُ رؤية العين لم يجوز وأيُنِّي ؛ لأنها حينئذ بمنزلة ضَرَبْتُ .
 وإذا أردتَ التي بمنزلة عَلِمْتُ صارت بمنزلة إن وأخواتها ، لأنهن لسن بأفعال ،
 وإنما يجيئن لمعنى ^(٣) . وكذلك هذه الأفعالُ إنما جيئنَ لِعِلْمٍ أو شكٍّ ، ولم يرد
 فعلاً سلفَ منه إلى إنسان يبتدئه ^(٤)

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم

اعلم أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلم « نِي » ، وعلامة إضمار المجرور
 المتكلم الباء . ألا ترى أنك تقول إذا أضرتَ نفسك وأنت منصوبٌ :
 ضَرَبَنِي وَقَتَلَنِي ، وإِنِّي وَلَعَلَّنِي .

(١) ط : « ومبنى على مبتدأ » .

(٢) ط فقط : « أدخلت » .

(٣) في الأصل فقط : « تجيء لمعنى » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « ولم ترد فعلاً سلف منك إلى

إنسان » فقط .

وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً : غلامى^(١) ، وعندي ومعى .
فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إني وكأني ولعلي وليكني ؟ فإنه
زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون
في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف^(٢) ،
حذفوا التي تلى الياء .

فإن قلت : لعل ليس فيها نون . فإنه زعم أن اللام قريب من النون ،
وهو أقرب الحروف من النون^(٣) . ألا ترى أن النون [قد] تدغم مع اللام
حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون
ما يكثر استعمالهم إيّاها .

وسأله رحمه الله عن الضاربي فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر ، وإنما قالوا
في الفعل : ضربني ويضربني ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء
كما تدخل الأسماء ، فنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر^(٤)

فإن قلت : قد تقول اضرب الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرهما
كسراً يكون للأسماء ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين . [قد] قال

(١) ط : « وأنت مجرور غلامى » .

(٢) ط : « فلما اجتمع كثرة استعمالهم إيّاها وتضعيف الحروف » .

(٣) ط : « قريبة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون » .

(٤) ط : « كراهية أن يدخله الكسرة كما منع الجر » ، وبإسقاط ما بين
ذلك من كلام . وقال السيرافي : ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط
النون نحو ما أقربني منك وما أحسن وما أجلى ، وهم يعنون : ما أحسنني
وما أجلىني . ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري : أعن العرب
حكوا هذا ، أو قاسوه على مذهبهم في ما أفعل زيدا ، لأنه اسم عندهم في الأصل .

الشُّعراء : « ليتى » إذا اضطرُّوا ^(١) ، كأنَّهم شَبَّهوه بالاسم حيثُ قالوا الضَّارِبِي والمضمرُ منصوبٌ . قال [الشاعر] زيد الخليل ^(٢) :

كُفْنِيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلِّيَّ مَالِي ^(٣)
وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ [عَنِّي وَقَدْنِي] ، وَقَطَّنِي وَمَنِي وَلَدُنِّي ، [فَقُلْتُ] :
مَا بَلْهُمْ جَعَلُوا عَلَامَةَ [إِضْمَارِ] الْمَجْرُورِ هَا هُنَا كَعَلَامَةِ [إِضْمَارِ] الْمَنْصُوبِ ؟
فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَرْفٍ ^(٤) تَلَحُّقُهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ إِلَّا كَانَ مُتَحَرِّكًا مَكْسُورًا ،
وَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَحْرُكُوا الطَّاءَ الَّتِي فِي قَطُّ وَلَا النُّونَ الَّتِي فِي مِينٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
بَدَلٌ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوا بِحَرْفِ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ مُتَحَرِّكًا إِذْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَحْرُكُوا الطَّاءَ
وَلَا النُّونَاتِ ، لِأَنَّهَا لَا تُدَكَّرُ أَبَدًا إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ مَكْسُورٌ . وَكَانَتْ
النُّونُ أَوَّلَى لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ وَالْيَاءُ عَلَامَةَ الْمُتَكَلِّمِ ^(٥) ، فَجَاءُوا

٣٨٧

(١) ط : « وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ حَيْثُ اضْطَرَّ لَيْتِي » .

(٢) نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٦٨ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١٢٩ وَابْنُ يَعِيشَ ٣ : ٩٠ ، ١٢٣

وَالْخَزَانَةُ ٢ : ٤٤٦ وَالْعَيْنِيُّ ١ : ٣٤٦ وَالْمَعْمُورِيُّ ١ : ٦٤ وَالْأَشْمُوعِيُّ ١ : ١٢٣
وَاللِّسَانُ (لَيْت ٣٩٣) .

(٣) الْمَنِيَّةُ ، بِالضَّمِّ : وَاحِدَةُ الْمَنَى ، مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ . وَجَابِرٌ : رَجُلٌ مِنْ
غَطَفَانَ تَمَنَّى أَنْ يَلْقَى زَيْدًا لِيَقْتُلَهُ كَمَا تَمَنَّى قَبْلَهُ مَزِيدٌ أَنْ يَلْقَى زَيْدًا ، فَتَشَابَهَتْ مَنَاهَا .
وَفِي ط ، وَب : « وَأَتَلَفَ بَعْضُ مَالِي » ، وَفِي اللِّسَانِ : « وَأَتَلَفَ جُلِّيَّ مَالِي » ،
وَأُثْبِتَ مَا فِي الْأَصْلِ وَالْخَزَانَةِ وَالْمَعْمُورِيِّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ مَعَ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي لَيْتِي ، وَكَانَ الْوَجْهُ
لَيْتِي ، كَمَا تَقُولُ ضَرَبَنِي . فَشَبَّهَ لَيْتَ فِي الْحَذْفِ ضَرُورَةَ بَايَنٍ ، وَلَعَلَّ ، إِذَا قُلْتُ :
إِنِّي وَلَعَلِّي .

(٤) ط : « لَيْسَ فِي الدُّنْيَا حَرْفٌ » ، وَمَا أُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ وَب يَطَابِقُ

مَا فِي الْخَزَانَةِ ٢ : ٤٤٩ .

(٥) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « عَلَامَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ » .

بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار .

وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو يدٍ وهن^(١) . وأما ما تحرك آخره فنحو مع ولدك كتحرريك أواخر هذه الأسماء ؛ لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر [هذه] الأسماء . فمن ثم لم يجلوها بمنزلتها . فمن ذلك قولك معي ، ولدي في لَدُ .

وقد جاء في الشعر^(٢) : قطي وقدي . فأما الكلام فلا بُدَّ فيه من النون ، وقد اضطرَّ الشاعر فقال قدي ، شبهه بحسي ؛ لأنَّ المعنى واحد . قال الشاعر^(٣) :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي [لبس الإمام بالشحيح المُلحد^(٤)]

(١) السيرافي : لأن الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء ، إذا اتصل به ياء المتكلم كسر آخره ؛ ويد ، وهن ، من الأسماء المعربة المتحركة الأواخر ، وهن عبارة عن كل اسم منكور ، كما أن قولنا فلان عبارة عن كل اسم علم مما يعقل .

(٢) ط : « وقد جاء في الشعر » .

(٣) هو أبو نخيلة ، وقيل حميد الأرقط ، أو أبو بحدلة . انظر النوادر لأبي زيد ٢٠٥ وابن الشجري ١ : ١٤ / ٢ : ١٤٢ وابن يعيش ٣ : ١٢٤ / ٧ : ١٤٣ والإنصاف ١٣١ والخزانة ٢ : ٤٤٩ / ٣ : ٣٤ والعين ١ : ٣٧٥ والهمع ١ : ٦٤ وشرح شواهد المغني ١٦٦ والأشعوني ١ : ١٢٥ والتصريح ١ : ١١٢ .

(٤) الحبيبان ، بهيئة التصغير ، هما عبدالله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب — ومصعب أخوه ، غلبه عليه لشهرته . ويروى : « الحبيين » على الجمع ، يريد أبا خبيب وشيخته . وقدني ، أي حسبي وكفائي ، وهو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والمعنى حسبي من نصرة هذين الرجلين ، أي لا أنصرهما بعد . وقدي =

لَمْ اضْطُرَّ شَبْهَ بَحْسِي وَهَنِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَيْنٍ وَحَسْبٍ مَجْرُورٌ كَمَا أَنَّ
 مَا بَعْدَ قَدْ مَجْرُورٌ ، فَجَعَلُوا عَلَامَةَ الْإِضْهَارِ فِيهِمَا سَوَاءً ، كَمَا قَالَ لَيْتِي حَيْثُ اضْطُرَّ
 [فَشَبَّهَ بِالْأَسْمِ نَحْوَ الضَّارِبِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِظْهَارِ سَوَاءٌ ، فَلَمَّا اضْطُرَّ جُعِلَ
 مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِضْهَارِ سَوَاءً] .

وَسَأَلْنَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِلَى وَلَدَى وَعَلَى فَقُلْنَا : هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا كُنَتْ ،
 وَلَا تَرَى النُّونَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا ^(١) . فَقَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَلْفَ فِي لَدَى وَالْيَاءِ
 فِي عَلَى الَّذِينَ قَبْلَهُمَا حَرْفٌ مُفْتَوَحٌ ^(٢) لَا تَحْرُكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ^(٣)
 لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، وَيَكُونُ التَّحْرِيكُ لَازِمًا لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ هَذِهِ
 الْمَوَاضِعَ لَيْسَ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَيْهَا سَبِيلٌ بِتَحْرِيكِ ، كَمَا كَانَ لَهَا السَّبِيلُ عَلَى سَائِرِ
 حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لَمْ يَجِئُوا بِالنُّونِ ، إِذْ عَلِمُوا أَنَّ الْيَاءَ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَالْأَلْفَ
 لَيْسَتْ ^(٤) مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَحْرُكُ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ .

وَلَوْ أَضَفْتَ إِلَى الْيَاءِ السَّكَافَ الَّتِي تَجْرُ بِهَا لَقُلْتَ : مَا أَنْتَ كِي ، وَالْفَتْحُ

= النِّانَةُ تَوْكِيدٌ . وَقَدْ يَكُونُ النَّصْرُ الْعَطِيَّةُ ، فَيَكُونُ مُضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ . وَالْإِمَامُ
 تَعْرِيزٌ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ لِأَنَّهُ كَانَ شَحِيحًا بَخِيلًا . الْمَلْحَدُ ، يَعْنِي الَّذِي اسْتَحْلَ
 حَرَمَةَ الْبَيْتِ وَاتَّهَكَهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النُّونِ مِنْ « قَدَى » تَشْبِيهًا بِحَسْبِي ، وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ
 لِأَنَّهَا فِي بَنَائِهَا وَمُضَارَعَةِ الْحُرُوفِ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ وَعْنٍ ، فَتَلَزَمَ نُونُ الْوَقَايَةِ لئَلَّا يَغْيُرَ
 آخِرُهَا عَنِ السَّكُونِ .

(١) ط : « فِيهَا » .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي ب : « قَبْلَهَا مُفْتَوَحٌ » ، وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ قَبْلِ
 أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَهَا مُفْتَوَحٌ وَالْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا مَكْسُورٌ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « لَا يَحْرُكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « لَيْسَتْ » .

خطأً وهي متحرّكة^(١) كما أن أواخر الأسماء متحرّكة ، وهي تَجْرُ كما أن الأسماء تَجْرُ ، [ولكنّ العرب قلّما تكلموا بهذا] .

وأما قطّ وعنّ ولدنّ فإنهن تَبَاعَدُنَّ^(٢) من الأسماء ، ولزِمَهن ما لا يدخل الأسماء المتكِنّة ، وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك [على] الفعل نحو خذُوزنْ ، فصارعت الفعل وما لا يَجْرُ [أبداً] ، وهو ما أشبه الفعل ، فأجريت مجراه ٣٨٨ ولم يجر كوه .

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم

منحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم

وذلك لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفِعَ . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت ، كما قال سبحانه : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ »^(٣) ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع

قال [الشاعر] ، يزيد بن الحكم^(٤) :

(١) في الأصل وب : « لأنها متحرّكة » موضع : « والفتح خطأ وهي متحرّكة » .

(٢) في الأصل ، ب : « يتباعدن » .

(٣) الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٤) ط والشتيمري : « يزيد بن أم الحكم » ، صوابه في الأصل وب .

وانظر الخزانة ١ : ٥٤ . وانظر للشاهد ابن الشجري ٢ : ٢١٢ والخصائص

٢ : ٢٥٩ والمنصف ١ : ٧٢ والإنصاف ٩٩١ وابن يعيش ٣ : ١١٨ / ٩ : ٢٣

والقالى ١ : ٦٨ والخزانة ٢ : ٤٣٠ والعينى ٣ : ٢٦٢ والممع ٢ : ٣٣ والأشمونى

٢ : ٢٠٦ / ٤ : ٥٠ ويس ١ : ٣١٠ .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى

بأجرامه من قَلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوَى (١)

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس .

وأما قولهم : عَسَاكَ فَالْكَافُ مَنْصُوبَةٌ . قال الراجز ، [وهو] رُوْبَةٌ (٢) :

(١) يعاتب أخاه ، أو ابن عمه . وكم لإنشاء التكثير ، خبرها تقديره لى . والموطن : الموقف من مواقف الحرب . طاح يطوح ويطيح : هلك . والجملة وصف لموطن ، وقد سدت مسد جواب لولا عند من يجعلها على بابها ، أو الجملة الشرطية كلها في موقع الصفة . هوى : سقط . والأجرام : جمع جرم ، بالكسر وهو الجسد . والقلة : ما استدار من رأس الجبل . والنيق : أعلى الجبل . وهوى وانهى ، بمعنى .

والشاهد فيه الإتيان بضمير الحذف بعد لولا ، وهى من حروف الابتداء . ووجه ذلك أن المبتدأ بعد لولا لا يذكره خبره ، فأشبهه المجرور فى انفراده . والأكثر أن يقال لولا أنت .

السيرافى : كان أبو العباس الميرد ينكر لولاي ولولاك ، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة ، وأن الذى استغواهم بيت النقي ، وأن قصيدته فيها خطأ كثير ، قال السيرافى : ما كان لأبى العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النخويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ؛ ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب . ثم اختلف النخويون بعد فى موضع الياء والكاف . فقال سيبويه : موضعه جر ، وحكاه عن الخليل ويونس . وقال الأخفش ، وهو قول الفرّاء أيضاً : الكاف والياء فى إليك ولولاك ولولاي فى موضع رفع .

(٢) ملحقات ديوانه ١٨١ وابن الشجرى ٢ : ٧٦ ، ١٠٤ والخصائص ٢ : ٩٦ والإنصاف ٢٢٢ وابن يعيش ٢ : ١٢ / ٣ : ١٢٠ / ٧ : ١٣٢ والخزانة ٢ : ٤٤١ والهمع ١ : ١٣٢ وشرح شواهد المغنى ١٥١ والأشمونى ١ : ٢٦٧ / ٣ : ١٥٨ والتصریح ١ : ٢١٣ / ٢ : ١٧٨ ويس ١ : ٢١٣ .

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (١) *

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك في .
قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني (٣)
فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل
في هذا الموضع .

فهذان الحرفان لها في الإضمار هذا الحال (٤) كما كان للدن حال مع غدوة ٣٨٩
ليست مع غيرها ، وكما أن لآت إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها (٥) ،
فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل (٦) . ولا يستقيم أن

(١) للبغدادى تحقيق فى نسبة هذا الرجز ونصه ، بلغ فيه الغاية ، فارجع إليه .
والشاهد فيه أن الكاف فى « عساك » منصوبة المحل ، تشبيهاً لعلّى بلعل
لأنها فى معناها .

(٢) الخصائص ٣ : ٢٥ وابن يعيش ٣ : ١٠ ، ١٨٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ / ٧ :
١٢٣ والخزانة ٢ : ٤٣٥ والعينى ٢ : ٢٢٩ .

(٣) يقول : إذا نازعتنى نفسى إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها ، وقلت
لعلّى أو عسانى أتورط فيه ، فأكف عما تدعونى إليه نفسى .

والشاهد فيه أن اتصال ضمير النصب بعسى ودخول نون الوقاية دليل على
أن الكاف فى « عساك » فى الشاهد السابق ، فى موضع نصب لا جر ، لأن
النون والياء علامة المنصوب .

(٤) ط : « هذه الحال » .

(٥) ط : « إن لم تعملها فى الأحيان لم تعمل فيما سواها » .

(٦) بعد هذا فى الأصل وب وبعض أصول ط تعليقة لأبى الحسن الأخفش

هذا نصها : « رأى أبى الحسن أن الكاف فى لولاك فى موضع رفع على غير
قياس ، كما قالوا : ما أنا كأت ، ولا أنت كأتنا . وهذان علم الرفع ،
وكذلك عسانى » .

تقول وافقَ الرفعُ الجرَّ في لَوْلَايَ ، كما وافقَ النصبُ الجرَّ حين (١) قلت :
مَعَكَ وَضَرَبَكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ اخْتَلَفَا ، وَكَانَ الْجَرُّ مَفَارِقًا
لِلنَّصْبِ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ . وَلَا تَقُلْ (٢) : وافقَ الرفعُ النصبَ فِي عَسَائِي كَمَا وافقَ
النصبُ الجرَّ فِي ضَرَبَكَ وَمَعَكَ ، لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ كَمَا
ذَكَرْتُ لَكَ (٣)

وَزَعِمَ نَاسٌ أَنَّ الْيَاءَ فِي لَوْلَايَ وَعَسَائِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، جَعَلُوا لَوْلَايَ
مُوَافِقَةً لِلْجَرِّ ، وَنِي مُوَافِقَةً لِلنَّصْبِ ، كَمَا اتَّفَقَ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ فِي الْهَاءِ وَالْكَافِ .
وَهَذَا وَجْهٌ رَدِيٌّ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلِأَنَّكَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَكْسِرَ الْبَابَ
وَهُوَ مَطْرُودٌ وَأَنْتَ تَجِدُ لَهُ نَظَائِرَ (٤) . وَقَدْ يُوْجِّهُ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ الْبَعِيدِ إِذَا
لَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ . وَرَبَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ يُبَيِّنُ بَعْضُ ذَلِكَ وَسْتَرَاهُ فِيمَا
تَسْتَقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هَذَا بَابٌ مَا تَرَدَّدَ عَلَيْهِ غَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ (٥)

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : لَعَبَدَ اللَّهُ مَالٌ ، ثُمَّ تَقُولُ لَكَ مَالٌ وَلَهُ مَالٌ ، [فَتَفْتَحُ
الْلامَ] ، وَذَلِكَ أَنَّ اللّامَ لَوْ فَتَحُوهَا فِي الْإِضَافَةِ لَأَتَّبَعْتَ بِلامِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا
قَالَ إِنَّ هَذَا لَعَلِي (٦) وَلِهَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ ، فَأَرَادُوا أَنْ يُمَيِّزُوا بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا أَضْمَرُوا

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَمَا وافقَهُ النَّصْبُ » ، وَفِي ب : « كَمَا وافقَ النَّصْبُ » .

(٢) ط : « وَلَا تَقُولُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « لِأَنَّهُمَا إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ اخْتَلَفَا » .

(٤) فِي ط : « وَهُوَ مَطْرُودٌ تَجِدُ لَهُ وَجْهًا » .

(٥) هَذَا الْبَابُ مُؤَخَّرٌ عَنْ تَالِيهِ فِي الْأَصْلِ وَب . وَالسِّيَرَانِي وَبَعْضُ

أَصُولِ ط .

(٦) ط : « لَعَلَّانِ » .

لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر^(١) .
ألا تراهم قالوا : يا بَكْرٍ ، حين نادوا^(٢) ؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام
لا تدخل ها هنا .

وقد شبهوا به قولهم : أَعْطَيْتُكُمْوهُ ، في قول من قال : أَعْطَيْتُكُمْ
ذلك فيجزم ، رده بالإضمار إلى أصله ، كما رده بالالف واللام^(٣) ، حين قال :
أَعْطَيْتُكُمْ اليومَ ، فشبهوا هذا بك وله وإن كان ليس مثله ، لأنّ من كلامهم
أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله . وقد بينّا ذلك فيما مضى ، وستراه
فيما بقي .

وزعم يونس أنه يقول : أَعْطَيْتُكُمْهُ [وَأَعْطَيْتُكُمْهَا] ، كما يقول
في المظهر . والأوّل أكثر وأعرف .

هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل

وما يقبح أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه^(٤) .

أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب ، وذلك قولك :
رَأَيْتُكَ وزيداً ، وإِنَّكَ وزيداً منطلقان .

(١) السيرافي : إنما كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمّر لأن
حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغير الإعراب ولا تدل على مواضعه من الرفع
والنصب والجر . وحروف المضمّرات بأنفسها تدل على مواضعها من الإعراب ،
فلذلك كسروا اللام مع الظاهر ، لأنهم لو فتحوها لم يعلم : أهى لام الإضافة
والسبب الحافضة ، أم لام التوكيد . وإنما كان أصلها الفتح لأن الباب في الحروف
المفردة أن تبنى على الفتح ، فإذا وصلتها بالمكتنى عادت إلى أصلها .

(٢) ط : « نادوه » .

(٣) في الأصل و ب : « ردوه إلى الأصل كما ردوه بالالف واللام » .

(٤) ورد هذا الباب في الأصل و ب قبل سابقه .

وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع^(١) وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله .

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإظهار يُبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرّاً يغيّر الفعل عن حاله إذا بُعد منه .

وإنما حسنت^(٢) شرّ كُنته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمّر ، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن يضمّر فيه^(٣) . ٣٩٠

وأما فعلتُ فأنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار ، أسكنتُ فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرّاً يُبنى له الفعل غير بناءه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيتُ .

فإن نعمته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدُ ، وقال الله عزّ وجلّ : « اذهب أنتَ وربك^(٤) » و : « اسكن أنتَ وزوجك الجنة^(٥) » . وذلك أنك لما وصفته بحسن الكلام حيث طوّله وأكّده^(٦) كما قال : قد علمتُ أن لا تقولُ ذاك ، فإن أخرجتَ لا قبح [الرفع] .

(١) في الأصل : « فهو المضمر المنصوب » وفي ب : « فهو المضمر المرفوع » ، وأثبت ما في ط .

(٢) ط : « حسن » .

(٣) ط : « تضر فيه » .

(٤) الآية ٢٤ من سورة المائدة . وفي ط : « فاذهب » . والاقتراس من

القرآن الكريم بطرح الفاء أو الواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٥) الآية ٣٥ من سورة البقرة و ١٩ من سورة الأعراف .

(٦) ط : « حيث طوّله ووكّده » .

فَأَنْتَ [وَأَخْوَانُهَا] تَقْوَى الْمَضْمَرَ وَتَصِيرُ عَوَضًا مِنَ السَّكُونِ وَالتَّغْيِيرِ
و [مِنْ] تَرْكُ الْعَلَامَةِ فِي [مِثْلِ] ضَرْبٍ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا [وَلَا حَرَمْنَا ^(١)] ، حَسُنَ لِمَنْ كَانَ لَا » . وَقَدْ يَجُوزُ
فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاكِ الْمَلَا تَعَسَفُنْ رَمَلًا ^(٣)

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَصِفَ الْمَضْمَرَ فِي الْفِعْلِ بِنَفْسِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ فَعَلْتَ نَفْسُكَ ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَإِنْ قُلْتَ
فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسَنٌ ، لِأَنَّ هَذَا يُعْمُّ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ
تُؤَكِّدَ الْفَاعِلَ ، وَلَمَّا كَانَتْ نَفْسُكَ يُتَكَلَّمُ بِهَا مَبْتَدَأَةً وَتَحْمَلُ عَلَى مَا يُجْرَى
وَيُنْصَبُ وَيُرْفَعُ ، شَبَّهَهَا بِمَا يَشْرِكُ الْمَضْمَرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ
الْجَبَلِ ، وَنَفْسُ الْجَبَلِ مُقَابِلِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَجْمَعُونَ فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا صَفَةً .

(١) الْآيَةُ ١٤٨ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٢) بَدَلَهُ فِي الْأَصْلِ وَب : « قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : سَمِعْتُهُ مِنْ يُونُسَ بْنِ
أَبِي رَيْعَةَ » . وَانْظُرْ مَلْحَقَاتِ دِيوَانَ عَمْرِو ٤٩٠ وَالْخَصَائِصِ ٢ : ٣٨٦ وَالْإِنْصَافِ
٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣ : ٧٤ ، ٧٦ وَالْعَيْنِ ٤ : ١٦١ وَالْأَشْمُونِي ٣ : ١١٤ .
(٣) زَهْرٌ : جَمْعُ زَهْرَاءَ ، أَيْ يَبْضَاءَ مُشْرِقَةً . تَهَادَى : تَتَهَادَى ، تَمْشِي
الْمَشْيَ الرَّوِيدَ السَّاكِنَ . وَالنَّعَاجُ : بَقَرُ الْوَحْشِ ، شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سَعَةِ عَيُونِهَا
وَسَكُونِ مَشْيِهَا . تَعَسَفُنْ : سَرَنَ بِغَيْرِ هِدَايَةٍ وَلَا تَوَخُّصٍ صَوَابٍ . وَإِذَا مَشَتْ
فِي الرَّمْلِ كَانَ أَسْكَنَ لِمَشْيِهَا لَصَفْوَةِ ذَلِكَ . وَالْمَلَا : الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « زَهْرٌ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ ضَرُورَةً ، وَالْوَجْهُ أَنْ
يُقَالَ : أَقْبَلْتُ هِيَ وَزَهْرٌ ، بِتَأْكِيدِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ ، لِيَقْوَى ثُمَّ يَعْطَفُ عَلَيْهِ .

وَكُلُّهُمْ قَدْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى أَجْمَعِينَ ، فَهِيَ
تَجْرَى مَجْرَاهَا .

وَأَمَّا عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ مَنْفِصِلَةً مِنَ الْفِعْلِ وَلَا تَغَيِّرُ مَا عَمِلَ فِيهَا
عَنْ حَالِهِ إِذَا أَظْهَرَ فِيهِ الْأِسْمَ ^(١) فَانْه يَشْرَكُهَا الْمَظْهَرُ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهِ الْمَظْهَرَ ^(٣) ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبَانِ ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ : ذَهَبْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَذَهَبْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ ،
وَذَهَبْتَ وَأَنَا ، لِأَنَّ أُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَظْهَرِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَشْرَكُ ^(٤)
إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِي الشَّعْرِ . قَالَ الرَّاعِي ^(٥) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا كَلْبُ وَاعْتَرَيْنَا لِعَامِرٍ ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « فَإِنَّمَا » .

(٢) أَيْ يَعْطِفُ عَلَيْهَا الْأِسْمَ الظَّاهِرَ .

(٣) أَيْ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفَصِلَ يُشَبِّهُ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ .

(٤) أَيْ أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَعْطِفُ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلِ . وَفِي الْأَصْلِ فَقَطْ :
« يَشْرَكُ » .

(٥) اللِّسَانُ (عَزَا ٢٨١) .

(٦) يَقُولُ : خَرَجْنَا فِي طَلَبِهِمْ فَلَحِقْنَاهُمْ عَشِيَّةً . اعْتَرَيْنَا ، مِنَ الْعَزَاءِ وَالْعَزْوَةِ
وَهِيَ دَعْوَةُ الْمُسْتَفِثِ ، يَقُولُ : يَا لِفُلَانٍ ، أَوْ يَا لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ .
وَقَالَ الشَّنْشَمَرِيُّ : « فَاغْتَرَيْنَا إِلَى قِبَائِلِنَا ، وَالرَّاعِي مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ » . جَعَلَ
الْإِعْتِزَاءَ الْإِتْسَابَ . وَكَلْبٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ قَضَاعَةَ ، وَهُمْ كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « الْجِيَادِ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ حَتَّى
يُؤَكَّدَ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ فَيَقَالُ : لَحِقْنَا نَحْنُ وَالْجِيَادُ . وَعَلَى رَوَايَةِ اللِّسَانِ :
فَلَمَّا التَقْتُ فَرَسَاتِنَا وَرَجَالَهُمْ دَعَوْا يَا كَلْبُ وَاعْتَرَيْنَا لِعَامِرٍ
لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ .

ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك :
مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعميرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا
داخلا فيما قبله ^(١) ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها ^(٢) لا يتكلم
بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم
بمترلة التنوين ، فلما ضُفّت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجوز أيضا
أن يتبعوها إياه وإن وصفوا ^(٣) ؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت
وزيد كما جاز فيما أضمرت في الفعل [نحو فمت أنت وزيد] ، لأن ذلك وإن
كان قد أنزل منزلة آخر الفعل ^(٤) ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان
يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام
الاسم ، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل
حاله منفردا ^(٥) ، لا يستغنى به ، ولكنهم يقولون : مررت بكم أجمعين ، لأن
أجمعين لا يكون إلا وصفا .

و [يقولون] : مررت بهم كلهم ؛ لأن أحد وجهيها مثل أجمعين .
وتقول أيضا : مررت بك نفسك ، ، لما أجزت فيها ما يجوز ^(٦)

(١) السيرافي : احتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال : لما كان المضمر
المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض ، كقولك مررت بزيد وبك ،
كذلك تقول مررت بك وبزيد ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه . وشيعة
أبو العباس المبرد في ذلك .

(٢) في الأصل : « أنه » .

(٣) ط : « وإن وصفوه » .

(٤) في الأصل و ب : « منزلة آخر الفعل » .

(٥) ط : « كحاله إذا كان منفردا » .

(٦) في الأصل : « أجزت » .

فِي فَعَلْتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ^(١) اِحْتَمَلْتَ هَذَا ، إِذْ كَانَتْ لَا تَغَيَّرُ
عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا مَا عَمِلَ فِيهَا ، فَضَارَعَتْ هَاهُنَا مَا يَنْتَسِبُ ، فَجَازَ
هَذَا فِيهَا .

وَأَمَّا فِي الْإِشْرَاكِ فَلَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ [الْإِشْرَاكُ] فِي فَعَلْتَ وَفَعَلْتُمْ
إِلَّا بِأَنْتَ وَأَنْتُمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَتَفْصِيلُهُ عَنِ الْعَرَبِ .
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ،
إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ] .

وَجَازَمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلَمْ يَجْزِ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ
يَسْتَعْنَى بِالْفَاعِلِ ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَعْنَى بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ . قَالَ^(٢) :

آبَكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ^(٣)

(١) ط : « الْأَسْمَاءُ » .

(٢) الْمَعْنَى الْكَبِيرُ ٨٣٢ وَاللِّسَانُ (أَوْ ب ٢١٥) .

(٣) يُقَالُ لِمَنْ تَنَصَّحَهُ وَلَا يَقْبَلُ ، ثُمَّ يَقَعُ فِيهَا حَذَرَتَهُ مِنْهُ : آبَكَ ، أَيْ
وَيْلَكَ . وَأَصْلُ التَّأْيِيهِ دَعَاءُ الْإِبْلِ ، وَيُقَالُ أَيُّهُتُ بِفُلَانٍ تَأْيِيهَا ، إِذَا دَعَوْتَهُ وَنَادَيْتَهُ
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . وَالْمُصَدَّرُ : الشَّدِيدُ الصَّدْرُ . وَالْجِلَّةُ : الْمَسَانُ ،
وَحَدَّهَا جَلِيلٌ . وَالْجَابُ : الْغَلِيظُ . وَالْحَشُورُ : الْمُنْتَفَخُ الْجَنْبَيْنِ . شَبَّهَ نَفْسَهُ بِهِ
الصَّلَابَةُ وَالشَّدَّةُ .

وَالشَّاهِدُ عَطْفُ « مُصَدَّرٍ » عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي « بِي » دُونَ إِعَادَةِ
الْجَارِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَةِ .

وَجَاءَ بَعْدَ هَذَا الرَّجْزِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَب : « هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ
لَمْ يَقْرَأْهُمَا أَبُو عَثْمَانَ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ » . وَلَمْ يَرِدْ هَذَا
فِي أَصُولِ ط .

وقال الآخر (١) :

فاليوم قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٢)

هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر

وذلك الكاف في أنت كزید ، وحتى ، ومذ .

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلى وشبهى عنه فأسقطوه .

واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ، وبالإضمار فى إلى إذا قال دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه .

واستغنوا عن الإضمار فى مذ بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر

(١) البيت من الحسين . وانظر الإيضاف ٤٦٤ وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ والكمال ٤٥١ والخزانة ٢ : ٣٣٨ والعين ٤ : ١٦٣ والممع ١ : ١٢٠ / ٢ : ١٣٩ والأشعوني ٣ : ١١٥ .

(٢) قربت : أخذت وشرعت . يقول : إن هجاءك الناس وشتيمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا نعجب إذا أخذت فى هجائنا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

والشاهد فيه عطف « الأيام » على الضمير فى « بك » بدون إعادة الحافض وبعد هذا البيت فى كل من الأصل وب هذا التعليق فى صلب الكتاب : « هذا البيت فى كتاب سيويه : فاليوم قربت تهجونا . وقد سمعته ممن يرويه ، إلا أن أبا عثمان رآه فى الكتاب ولا يدرى ما هو » .

حين يُظنُّ أنه قد عرّفت ما يعنى (١) . إلا أن الشعراء إذا اضطرّوا أضمرُوا
في الكاف (٢) ، فيجرونها على القياس . قال العجاج (٣) :

* وأمَّ أوْعالٍ كَهَا أوْ أَقْرَبَا (٤) *

وقال [العجاج (٥)] :

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا (٦)

-
- (١) ط : « قد عرف ما يعنى » ، وتقرأ « عرف » بالبناء للمفعول .
(٢) ط : « إلا أن الشاعر إذا اضطرّ أضمر في الكاف » .
(٣) ط : « قال الشاعر العجاج » . وانظر ملحقات ديوانه ٧٤ وابن
يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ والخزانة ٤ : ٢٧٧
والأشمونى ٢ : ٢٠٨ والتصريح ٢ : ٣ .

(٤) يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد . وقوله :

* نحى الذنابات شمالا كتباً *

وأمَّ أوْعالٍ : هضبة في ديار بني تميم . وهى بالنصب عطف على الذنابات ،
وبالرفع على الاستئناف ، وخبره « كتباً » أى مثل الذنابات فى القرب منه ،
أو أقرب إليه منها .

والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة ، تشبيهاً لها بلفظ « مثل »
لأنها فى معناها .

- (٥) وكذا نسب فى الشنتمرى وبعض المراجع ، والحق أنه لرؤية فى ديوانه
١٢٨ من أرجوزة طويلة فى ٢٦٧ سطراً ، يمدح بها سليمان بن على . وانظر
الخزانة ٤ : ٢٧٤ والعينى ٣ : ٢٥٦ والهمع ٢ : ٣ والأشمونى ٢ : ٢٠٩
والتصريح ٢ : ٤ .

(٦) يصف حماراً وأتته . والبعل : الزوج . والحليلة : الزوجة . والحاطل
والعاضل سواء ، وهو المانع من التزويج ، لأن الحمار يمنع أته من حمار آخر
يريدهن . يعنى أن تلك الآتن جديرات بأن يمنعن هذا العير .
=

شبهوه بقوله له ولهن .

ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كي^(١) . وكى خطأ ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة .

هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن

وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا

اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب^{٣٩٣} المضمين^(٢) ، وذلك قولك : صرت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت . وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت صرتُ بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت صرتُ به نفسه وأتاني هو نفسه ، ورأيتُه هو نفسه . وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت : صرتُ به هو هو ، ومرت به نفسه . ولست تريد^(٣) أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك ، ولكن النحويين صار ذا عديم صفة لأن حاله كحال الموصوف^(٤) كما أن حال الطويل وأخيك^(٥)

= والشاهد فيه قوله « كه » و « كهن » ، من دخول الكاف على الضمير ضرورة ، كسابقه .

(١) في الخزائن : أجاز سيويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب . وقال الفراء : أنشدني بعض أصحابنا :

* وإذا الحرب شمرت لم تكن كي *

(٢) ط : « وصفاً للمضمير المجرور والمنصوب والمرفوع » .

(٣) ط : « وليس تريد » .

(٤) ط : « كحال الوصف والموصوف » .

(٥) ط : « كما كان أخوك والطويل » .

في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يُلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب .

واعلم أن هذه الحرف لا تكون وصفاً للمظهر ، كراهية أن يصفوا المظهرَ بالمضمر ، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم ^(١) : مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين ^(٢) .

فإن أردت أن تجعل مضمرّاً بدلاً من مضمرٍ قلت : رأيتُك إِيَّاكَ ، ورأيتُهُ إِيَّاه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت : فعلتَ أنتَ ، وفعلَ هو . فأنتَ وهو وأخواتهما نظائرُ إِيَّاهُ في النصب ^(٣) .

واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً له ، لأن الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك : رأيتُ عبدَ الله أبا زيدٍ . فأمّا البدل فنفرِدُ كأنك قلت : زيدا رأيتُ أو رأيتُ زيدا ثم قلت إِيَّاه رأيتُ . وكذلك أنتَ وهو وأخواتهما في الرفع .

(١) في الأصل : « على نكرة » ، وفي ط : « في قوله » .

(٢) السيرافي : إن اعترض معترض عليه فقال : وما تكره من هذا ، ومن كلامهم وصف المضمر بالمظهر في قولك : قتم أجمعون ، ومررت بكم كلّم ورأيتُه نفسه ، فما بين المظهر والمضمر تباين يوجب ألا يؤكد أحدهما بالآخر . فالجواب عن ذلك أن المضمر لا يوصف بما يعرفه ، وإنما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه . والظاهر يشارك المضمر في التوكيد بالعموم وبالنفس . . ويختص الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند التباسه بظاهر آخر مثله ، نحو مررت بزيد البزاز والطويل وما أشبهه . وفي شرط الصفات ألا تكون الصفة أعرف من الموصوف ، فلما كان المضمر أعرف من الظاهر لم يجعل توكيداً للظاهر ؛ لأن التوكيد كالصفة .

(٣) ط : « نظيرة إيا في النصب » .

واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍهما ، كما قُبِحَ أن تصفَ المظهرَ والمضمرَ بما لا يكون إلا وصفاً للمظهر^(١) . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظرفين^(٢) . [وإن أراد البَدَل قال : مررتُ به وبزيدٍ بهما ؛ لا بدَّ من الباء الثانية في البَدَل] .

هذا بابٌ من البَدَل أيضاً

وذلك قولك : رأيتهُ إيَّاه نفسه ، وضربتهُ إيَّاه قائماً .

وليس هذا بمنزلة قولك : أظنه هو خيراً منك ، من قبَلِ أن هذا موضع فصل ، والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواء . ألا ترى أنك تقول رأيْتُ زيداً هو خيراً منك ، وقال الله عز وجل : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ »^(٣) . وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء . فأما ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ونحوهما فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ ، وإنما تذكر قائماً بعد ما يستغنى الكلام ويكتفى ، وينصب على أنه حالٌ ، فصار هذا كقولك : رأيتهُ إيَّاه يومَ الجمعة . فأما نفسه حين قلت : رأيتهُ إيَّاه نفسه ، فوصفُ بمنزلة هو ، وإيَّاه بدلٌ ، وإنما ذكرتهما توكيداً ، كقوله جل ذكره : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »^(٤) ؛ إلا أن إيَّاه بدلٌ والنفس وصفٌ ، كأنك قلت : رأيْتُ الرجلَ ريداً نفسه ، وزيدٌ بدلٌ ونفسه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل . وإنما

(١) ط : « كما قُبِحَ أن تشركَ المظهرَ والمضمرَ فيما يكون وصفاً للمظهر » .

(٢) ط : « الطويلين » .

(٣) الآية ٦ من سورة سبأ .

(٤) الآية ٣٠ من الحجر ، ٧٣ من ص .

٣٩٤ كان الفصل في أظن ونحوها (١) لأنه موضع يلزم فيه الخبر ، وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يجد منه بدءاً . وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعماً لزيد ، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر . وإنما فصل لما لا بد له منه ، ونفسه يجزى من إياها ، كما تجزى منه الصفة (٢) ؛ لأنك جئت بها توكيداً وتوضيحاً ، فصارت كالصفة (٣) .

ويدلك على بعده أنك لا تقول إنك أنت إياك خير منه . فإن قلت أظنه خيراً منه ، جاز أن تقول إياه ؛ لأن هذا ليس موضع فصل ، واستغنى الكلام ، فصار كقولك (٤) : ضربته [إياه] .

وكان الخليل يقول : هي عربية : إنك إياك خير منه . فإذا قلت إنك فيها [إياك] ، فهو مثل أظنه خيراً منه ، يجوز أن تقول : إياك . ونظير إيا في الرفع أنت وأخوانها .

(١) ط : « كان البدل بعيداً في أظن ونحوها » .

(٢) بعده في الأصل و ب : « يعني كما تجزى أنت التي للصفة من أنت التي للفصل » .

(٣) السيراني ما ملخصه : يريد أنا إذا قلنا رأيتك نفسك أو رأيتك نفسه ، أجزاء نفسك عن إياك ، ويكون معنى رأيتك نفسك بمعنى رأيتك إياك ؛ كما أن أنت إذا قلت رأيتك أنت أجزاء عن أن تقول : رأيتك إياك ، لأنهما جميعاً للتوكيد . غير أن النفس يجوز أن يوتى بها مع الضمير الذي للتوكيد ، فيكون توكيدان . ولا يجوز أن يوتى بضميرين متوالين للتوكيد ؛ لا تقول : رأيتك أنت إياك .

(٤) ط : « كأنه قال » .

واعلم أنها في الفعل أقوى منها^(١) في إن وأخواتها . ويدلك على أن الفصل كالصفة ، أنه لا يستقيم أظنه هو إياه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخر^(٢) ، لأن أحدهما يُجزى من الآخر ؛ لأن الفصل هو كالصفة ، والصفة كالفصل .

وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يُجزى من التوكيد ، والتوكيد منه .

هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً
اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكنّ^(٣) كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء . فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء ، إعلماً بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه ، مما لا بد له من أن يذكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه ، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك ، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله .

(١) ط : « أنه في الفعل أقوى منه » .

(٢) ط : « فإذا ثبت أحدهما سقط الآخر » . وبدل الكلام التالي في كل من الأصل و ب : « ولا يجوز أظنه هو أخاك إذا جعلت إحداها صفة والأخرى فصلاً ؛ لأن كل واحدة منهما تجزى من أختها » .

(٣) ط : « ولا تكون » .

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب ،
فأجره كما أجروه . فمن تلك الأفعال : حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَظَنَنْتُ ورَأَيْتُ
إذا لم ترد رؤية العين ؛ وَوَجِدْتُ إذا لم ترد وَجْدَانِ الضَّالَّةَ ، وَأَرَى ،
وَجَعَلْتُ إذا لم ترد أن يجعلها بمنزلة عملت (١) ولكن تجعلها بمنزلة صيرته
خيراً منك ، وَكَانَ وَلَيْسَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى .

ويدللك على أن أَصْبَحَ وَأَمْسَى كذلك ، أَنَّكَ تقول أَصْبَحَ أَبَاكَ ، وَأَمْسَى
أَخَاكَ ، فلو كانتا بمنزلة جاء وَرَكِبَ ، لَقُبِحَ أن تقول أَصْبَحَ العاقلَ وَأَمْسَى
الظريفَ ، كما يقبح ذلك في جاء وَرَكِبَ ونحوهما . فما (٢) يدللك على أنهما بمنزلة
ظَنَنْتُ أنه يُذَكَّرُ بعد الاسم فيهما ما يُذَكَّرُ في الابتداء .

واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن
يُذَكَّرَ ، وذلك قولك : حَسِبْتُ زَيْدًا هو خيراً منك ، وكان عبدُ الله هو الظريفُ ، ٣٩٥
وقال الله عز وجل : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ
هُوَ الْحَقُّ » (٣) .

وقد زعم ناس أن هُوَ هاهنا صفةٌ ، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا
عربيٌ يجعلها هاهنا صفةً للمظهر (٤) . ولو كان ذلك لجاز مررتُ بعبد
الله هو نفسه ، فهو هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب (٥) لأنه ليس من
مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : إن كان زيدٌ لهو الظريفُ ، وإن كنا

(١) ط : « عملته » .

(٢) في الأصل ، وب : « وإنما » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٨٥ — ٣٨٦ .

(٤) ط : « وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر » .

(٥) ط : « لا يتكلم بها العرب » .

لنَحْنُ الصَّالِحِينَ . فالعربُ تَنْصِبُ هذا والنحويونُ أَجْمَعُونَ . [ولو كان صفةً لم يَجْزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تُدْخِلُهَا فِي ذَا الْمَوْضِعِ عَلَى الصِّفَةِ فَنَقُولُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لِلظَّرِيفِ عَاقِلًا] . وَلَا يَكُونُ هُوَ وَلَا نَحْنُ هَا هُنَا صِفَةً وَفِيهِمَا اللَّامُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » (١) ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ الْبُخْلَ [هُوَ] خَيْرًا لَهُمْ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخْلَ اجْتِرَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِأَنَّهُ الْبُخْلُ ، لِذِكْرِهِ يَبْخُلُونَ (٢) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » ، يَرِيدُ كَانَ الْكَذِبُ شَرًّا لَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْفَى بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الْكَذِبُ (٣) ، لِقَوْلِهِ كَذَبَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ ؛ فَصَارَ هُوَ وَأَخَوَاتُهَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا كَانَتْ لَفْظًا ، فِي أَنَّهَا لَا تَفْسِيرَ مَا بَعْدَهَا عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تُذَكَّرَ .

(١) الْآيَةُ ١٨٠ مِنْ آلِ عِمْرَانَ . وَقَرَأَ حَمْزَةً فَقَطْ : « وَلَا تَحْسَبَنَّ » بِالتَّاءِ . تَفْسِيرُ أَبِي حَيَّانٍ ٣ : ١٢٨ .

(٢) السِّيرَافِيُّ : يَقْرَأُ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ . فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ فَتَقْدِيرُهُ : وَلَا تَحْسَبَنَّ بِخُلِ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ، فَحُذِفَ الْبُخْلُ وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَهُوَ الَّذِينَ ، كَمَا قَالَ : وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ، وَمَعْنَاهُ أَهْلُ الْقَرْيَةِ . وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَتَقْدِيرُهُ : وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ الْبُخْلُ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ . وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اسْتِشْهَادُ سَيَبَوِيهِ ، وَهِيَ أَجُودُ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي تَقْدِيرِ النِّحْوِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ بِالتَّاءِ يَضْمُرُ الْبُخْلَ قَبْلَ أَنْ يَجْرِيَ لَفْظُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَقْرَأُ بِالْيَاءِ يَضْمُرُ الْبُخْلَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ يَبْخُلُونَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ ب : « لَا تَقُولُ كَانَ الْكَذِبُ اسْتِغْنَاءً ؛ فَإِنْ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الْكَذِبُ » .

واعلم أنها تكون في إن وإخواتها فصلاً وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوع ، لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل .

واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما شبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمراً نحو خير منك ومثلك ، وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل الأً وقبلها معرفة [أو ما صارعها] ، كذلك لا يكون ما بعدها الأ معرفة أو ما صارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما صارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام^(١) . وأما قوله عز وجل : « إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا^(٢) » فقد تكون أنا فصلاً وصفة ، وكذلك « وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا^(٣) » .

وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ^(٤) وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول^(٥) : أظن زيدا أبوه خير منه ، [ووجدت عمراً أخوه خير منه] . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك . وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها^(٦) :

(١) في الأصل وب : « لم تدخله الألف واللام » .

(٢) الآية ٣٩ من سورة الكهف .

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٤) ط : « في هذا الباب اسماً مبتدأ » .

(٥) ط : « فكأنه يقول » .

(٦) هذا ما في ب . وفي الأصل : « وحدثنا عيسى أن ناساً يقرءون » .

وفي ط : « وناس كثير من العرب يقولون » .

« وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ » (١) . وقال الشاعر ، قيس بن ذريح (٢) :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنت تركتها وكنتَ عليها بالَمَلَا أنتَ أَقْدَرُ (٣)

٣٩٦

وكان أبو عمرو يقول : إن كان لهو العاقل .

وأما قولهم (٤) : « كلُّ مولود يُؤلِّدُ على الفِطْرَةِ ، حتَّى يكون أبواه هُمَا اللذان يهودانه وينصرانه » ، ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد (٥) .

فأحد وجهي الرفع (٦) أن يكون المولود مضمرّاً في يَكُون ، والأبوان مبتدآن (٧) ، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنه قال : حتَّى يكون المولود أبواه

(١) الآية ٧٦ من الزخرف . و « الظالمون » قراءة عبد الله وأبي زيد النحويّين . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١١٢ وتفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ واللسان (ملا ١٦١) .

(٣) يذكر تتبع نفسه للبنى بعد طلاقها . والملا : ما اتسع من الأرض . أى كنت أكثر قدرة عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل طلاقها . يأسى على ما كان منه في ذلك .

والشاهد فيه استعمال « أنت » هنا مبتدأ ورفع « أقدر » على الخبر . ولو كانت القوافي منصوبة لنصب أقدر وجعل « أنت » فصلاً .

(٤) هذا حديث رواه البخارى في كتاب الجنائز وكتاب القدر ، وكذا رواه مسلم في كتاب القدر . انظر الألف المختارة ١ : ١٣٨ الحديث ٩٦ .

(٥) ط : « فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد » .

(٦) ذكر السيراني وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون في يكون ضمير الشأن ، وما بعده مبتدأ وخبر مفسر له .

(٧) ط : « والوالدان مبتدآن » .

اللذان يهودانه وينصرانه . ومن ذلك قول الشاعر ، رجل من بني عبس (١) :

إذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد إلى الكلام (٢)

وقال آخر :

متى ما يفد كسبا يكن كل كسبه له مطعم من صدر يوم وما أكل (٣)

والوجه الآخر : أن تعمل يكون في الأبوين ، ويكون هما مبتدأ [وما بعده خبراً له] .

والنصب على أن تجعل هما فصلاً .

وإذا قلت : كان زيد أنت خير منه ، وكنت أنا يومئذ خير منك (٤)

فليس إلا الرفع ، لأنك إنما تفصل بالذي تعنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره ، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره (٥) . ألا ترى أنك

(١) ط ، ب : « من عبس » . وانظر اللسان (نصر ٦٨ ، منى ١٦٢) .

(٢) في الأصل فقط : « من الكلام » ، وأثبت ما في ط ، ب واللسان .

نسب البلاغة والفصاحة إلى عبس لأنه منهم ، وهم عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان . قال الشنتمري : « وإلى هنا بمعنى من ، وفيها بعد لأنها ضدها . والأجود أن يريد فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أى مع الكلام » .

(٣) البيت من الحسين ، ولم أجد له مرجعاً ، ولم يورده الشنتمري ، كما أنه ساقط من ب وبعض أصول ط .

والشاهد فيه إضمار اسم « يكن » . والتقدير : يكن هو كل كسبه له مطعم وما أكل من صدر يومه ، أى أوله .

(٤) ط : « أو كنت يومئذ أنا خير منك » .

(٥) ط : « بما تعنى به غيره » .

لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى ، وإذا أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى .

وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبد الله هو خير منك ، وضربت عبد الله هو قائم^(١) ، وما شأن عبد الله هو خير منك ، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها [وفي أشباهها ها هنا] ، لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنه حال كما انتصب قائم في قولك : انظر إليه قائماً . ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد هو القائم ، ولا ما شأنك أنت الظريف . أولاً ترى أن هذا بمنزلة راكب في قولك مر [زيد] راكباً .

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً ، لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام ، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلم به ، وإنما يكون هو فصلاً في هذه الحال .

هذا باب لا تكون هو وأخواتها [فيه] فصلاً

٣٩٧

ولكن يكن^(٢) بمنزلة اسم مبتدأ . وذلك قولك : ما أظن أحداً هو خير منك ، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك ، وما إخال رجلاً هو أكرم

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وأما هذا عبد الله هو خير منك » فقط . وقال السيرافي تعليقا : سيويه وأصحابه لا يجيزون فيه نصب إذا أدخلت هو ، لأن نصبه على الحال ، لتمام الكلام قبله . وأجاز الكسائي فيه النصب ، وأجرى هذا مجرى كان ، وعبد الله مرتفع بهذا . والاعتماد في الإخبار على الاسم المنصوب ، وخرج عليه قراءة : هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ، أي بالنصب . (يعني في أطهر) .

(٢) ط : « ولكن تكون » .

منك^(١) . لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة^(٢) ، فاستقبحوا^(٣) أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة .

وأما أهل المدينة فينزّلون هو ها هنا بمنزلة بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع^(٤) . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وقال : احتجى

(١) في الأصل وب : « ما أظن أحداً هو خير منك » وما أجعل أحداً هو أفضل منك » .

(٢) في الأصل : « لا يكرر على نكرة » ، وفي ب : « لا يكون على نكرة » .

(٣) في الأصل وب : « فاستقلوا » .

(٤) في الأصل وب : « بمنزلتها في المعرفة في كان وأخواتها » . والذي في السيرافي : « وأما أهل المدينة فينزّلون هو ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه » . وقال السيرافي أيضاً ما ملخصه :

هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو ، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (أى بالنصب) ، وهؤلاء بناتى جميعا معرفتان ، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل . والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك ، فصلاً . وليس هذا عما حكى عن أهل المدينة . والذي يصحح به كلام سيويه أن يقال : هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد .

قلت : والذين رويت عنهم قراءة « أطهر » بالنصب هم الحسن ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان السدي ، والحسن مولى الأنصار مدني ، وزيد بن علي بن الحسين مدني ، وعيسى بن عمر ثقفى ، وسعيد بن جبير من أزد قريش ، أما محمد بن مروان فكوفي .

ابن مروان في ذه في اللحن^(١) . يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ،
كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ : « هؤلاء بناتى هن أطهر
لكم^(٢) » ، فنصب .

وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم
إياها بمنزلة « ما » إذا كانت ما لغوا ، لأن هو بمنزلة أبوة ، ولكثرتهم
جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ،
وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كائنما وإنما . ومما يقوى ترك ذلك في النكرة
أنه لا يستقيم أن تقول : « رجل خير منك^(٣) » . ويقول : لا يستقيم أظن
رجلا خيرا منك ، فإن قلت : لا أظن رجلا خيرا منك فجيد بالغ . ولا تقول :
أظن رجلا خيرا منك ، حتى تنفى ونجعله بمنزلة أحد ، فلما خالف المعرفة
في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجر في النفي^(٤) مجراه لأنه قبيح
في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوى ترك الفصل .

(١) ط : « في هذه في اللحن » . وانظر مجالس ثعلب ٤٢٧ وتفسير
أبي حيان ٥ : ٢٤٧ . وقال أبو حيان : « ورويت هذه القراءة عن مروان
ابن الحكم » .

والكلام بعده ساقط من ط .

(٢) الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) الكلام بعده إلى كلمة « ولا تقول » ساقط من ط ثابت في الأصل ، ب .

(٤) ط : « في النكرة » .

هذا باب أي

اعلم أن أيًّا مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ . ألا ترى أنك تقول : أيُّ أفضل ، وأيُّ القوم أفضل . فصار المضاف وغير المضاف يجران مجرى مَنْ ، كما أن زيدا وزيدا مناة يجران مجرى عمرو ، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد . قال الله عز وجل : « أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) » ، فحسن كحسنه مضافا .

وتقول : أيُّها تشاء لك ، فتشأ صلة لأَيُّها حتى كمل اسما ، ثم بنيت لك على أيُّها ، كأنك قلت : الذي تشاء لك (٢) . وإن أضمرت الفاء جاز وجزمت تشأ ، ونصبت أيُّها . وإن أدخلت الفاء قلت : أيُّها تشأ فلك ، لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلا (٣) ، وصار بمنزلة في الاستفهام إذا قلت أيُّها تشاء ؟

وكذلك « مَنْ » تجري مجرى أيٍّ في الذي ذكرنا وتقع موقعه . وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ، لأن أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، [كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي] .

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) ما بعده إلى « ونصبت أيُّها » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها . وقال السيرافي تعليقا : فقال أراد : إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر . قال أبو سعيد : وليس كذلك ، إنما أراد : إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز إضماره ، على ما ستقف عليه في باب المجازاة ، وكان حكمه أن تنصب أيُّها بفعل الشرط وتجزم فعل الشرط .

(٣) ط : لا فان أدخلت الفاء جزمت فقلت : أيُّها تشأ فلك ، من قبل أنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلا .

وحدثنا هارون^(١) أن ناساً، وهم الكوفيون^(٢) يقرءونها: «نُمَّ لَنَنْزِعَنَّ
مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا»، وهي لغة جيدة، نصبوها كما
جروها حين قالوا: امْرُرْ عَلَى أَهْبِهِمْ أَفْضَلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا
قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تُنْزِلُ أَبَا وَمَنْ منزلة الذي في غير
الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أن أَهْبَهُمْ إنما وقع في اضرب أَهْبَهُمْ أَفْضَلُ على أنه حكاية،
كأنه قال: اضرب الذي يقال له أَهْبَهُمْ أَفْضَلُ، وشبهه بقول الأخطل^(٣):
ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأيت لا حرج ولا محروم^(٤) ٣٩٧

(١) هو هارون بن موسى القارىء الأعور النحوى صاحب القرآن
والعربية، كان يهودياً فأسلم، وروى له البخارى ومسلم. توفى في حدود السبعين
ومائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١.

وانظر ما سبق في تقديم الجزء الأول من سيبويه ص ١٣.

(٢) ط: «وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها». والكوفيون هم
عاصم، وحمة، والكسائي.

(٣) ديوانه ٨٤ وابن الشجرى ٢: ٢٩٧ وابن يعيش ٣: ١٤٦ / ٧: ٨٧
والإنصاف ٧١٠ والخزانة ٢: ٥٥٣ ط: «بقوله» فقط. ولم يعرض له
الشنتمرى بنسبة أو شرح في الشواهد المطبوعة، لكن صاحب الخزانة أثبت شرحه،
وهذا دليل على نقص النسخة التى نشرت على هامش طبعة بولاق من سيبويه.

(٤) أبيت بمعنى أصير، ويروى: «ولقد أكون»، والفتاة: الجارية
الشابة. بمنزل: بمنزلة مومونة. يريد أنه كان فى شبابه محبوباً عند الفتيات.
وأيت الثانية بمعنى السهر ليلاً. والخرج: الآثم، أو هو المضيق عليه.

والشاهد فيه رفع حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال.
ووجه الرفع عند الخليل أن يحمل على الحكاية بتقدير فأيت كالذى يقال له لا حرج =

وأما يونس فبزعَم أنه بمنزلة قولك : أشهدُ إنك لرسولُ الله .

واضربُ معلقةً ^(١) . وأرى قولهم . اضربُ أيُّهم أفضلُ على أيُّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، و [بمنزلة] الفتحة في الآن [حين قالوا من الآن إلى غد] ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجيُّ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يكاد عربيٌ يقول : الذي أفضلُ فاضربُ ، واضربُ من أفضلُ ، حتى يدخلَ هو ^(٢) . ولا يقول : هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسنُ . فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل ^(٣) خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً . كما أن قولك : يا الله حين خالف ^(٤) سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحدفوا ألفه ، وكما أن ليسَ لما خالفت [سائرَ الفعل] ولم تصرفَ تصرفَ الفعل تركت على هذه الحال .

وجاز إسقاطُ هو في أيُّهم كما كان : لا عليك ^(٥) ، تخفيفاً ، ولم يجرُ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً .

= ولا محروم . ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد ؛ لأنه ليس موضع تبعيض ولا قطع فلذلك حملة على الحكاية .

- (١) بعده في الأصل فقط : « يعني بقوله معلقة ، أي تعلقها فلا تعملها في شيء ، وتجعل أيُّهم أفضل على الاستفهام » .
- (٢) ط : « واضرب الذي أفضل حتى يقول هو » .
- (٣) ط : « استعمل » .
- (٤) ط : « لما خالفت » .
- (٥) ط : « وجاز سقوط هو في أيُّهم كما قال لا عليك » .

وأما الذين نصبوا فقاموه وقالوا : هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل ،
إذا أثرنا أن نتكلم به (١) . وهذا لا يرفعه أحد .

ومن قال : أمرر على أيهم أفضل قال : أمرر بأيهم أفضل ؛ وهما سواء (٢) .
فإذا جاء أيهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر (٣) رجع إلى الأصل
و [إلى] القياس ، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى الأصل [وإلى القياس] .

وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في
اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء (٤) لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث
[تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث] .

وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق (٥) . وسترى بيان ذلك
في باب إن وأن إن شاء الله .

ومن قولها : اضرب أي أفضل . وأما غيرها فيقول : اضرب أيأ أفضل .
ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف
إلى قول العرب ذلك (٦) ، يعني أيهم ، وأجروا أيأ على القياس .

(١) يقال أثر أن يفعل كذا أثراً ، وآثر إشاراً ، أي فضل وقدّم .
(٢) ط : « وهما سواء » . السيرافي : كأنه قد سمع على أيهم أفضل أكثر
من بأيهم ، أو المسموع هو على أيهم ، ويكون بأيهم قياساً عليه ، لأنه
لا فرق بينهما .

(٣) ط : « ويكثر » .

(٤) في الأصل وب : « ولو اتسع هذا » فقط .

(٥) ط : « فلا يشبه أشهد إنك لزيد » .

(٦) ط : « ويسلم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك » ، و « يعني

أيهم » ساقطة من ط .

ولو قالت العربُ اضربْ أَيْ أَفْضَلُ لِقَتَهُ ، ولم يكنْ بُدٌّ من متابعتهم .
ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ للنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس
على أمس أمسك ، ولا على أقولُ أيقولُ ، ولا سائرَ أمثلة القول ، ولا على الآنَ
آنك . وأشباه هذا كثيرٌ .

ولو جعلوا أَيْاً في الأفراد بمنزلة مضافاً لكانوا خلقاءً إن كان بمنزلة
الذي معرفةً أن لا ينون ؛ [لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين
في المعرفة ويدخله في النكرة] . ومسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف
إن شاء الله .

٣٩٩ وسألتُه رحمه الله عن أَيٍّْ وأَيْك كان شرًّا فأخزاه الله ؟ فقال : هذا
كقولك : أخزى الله الكاذبَ مني ومنك ، إنما يريد منَّا . وكقولك :
هو بيني وبينك ، تريد هو بيننا . فإنما أراد أينما كان شرًّا ، إلا أنهما لم يشتركا
في أَيٍّْ ولكنه أخلصه^(١) لكل واحدٍ منهما . وقال الشاعر ، العباس
ابن مرداس^(٢) :

فأَيُّ ما وأَيْك كان شرًّا فسيقَ إلى المقامة لا يراها^(٣)

(١) في الأصل وب : « ولكنهما أخلصاه » ، والمراد أن المتكلم قد
أخلص لفظ « أَيْ » .

(٢) ط : « وقال الشاعر العباس بن مرداس » . وانظر ابن يعيش
٢ : ١٣١ والحزانة ٢ : ٢٣٠ واللسان (أيا ٥٩) .

(٣) المقامة ، بالضم : المجلس وجماعة الناس ، والمراد أعمام الله حتى صار
يقاد إلى مجلسه . وفي الأصل : « إلى الرمية » وفي ب : « إلى الرخية » !
ورواه الشنتمري : « إلى المنية » . ويروى : « فقيد إلى المقامة » . ووجه
بالفاء لأنه دعاء ، فهو كالأمر في وجوب الفاء .

وقال خِدَاشُ بْنُ زُهَيْرٍ (١) :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرُّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيُّ وَأَيْكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

وقال خِدَاشُ أَيْضاً (٣) :

فَأَيُّ وَأَيُّ ابْنِ الْحَصِينِ وَعَشَعْتُ غَدَاةَ النَّقِيْنَا كَانَ عِنْدَكَ أَعْدَرَا (٤)

هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس

وذلك قولك : اضرب أيهم هو أفضل ، واضرب أيهم كان أفضل ،
واضرب أيهم أبوه زيد . جرى ذا على القياس لأن « الذي » بحسن ها هنا .
ولو قلت : اضرب أيهم عاقل رفعت ، لأن الذي عاقل قبيحة (٥) .

= والشاهد فيه أفراد « أي » لكل واحد من الاسمين وإخلاصهما له ،
توكيدا . والمستعمل أضافتها إليهما معا ، فيقال « أينا » ، وما زائدة للتوكيد .

(١) ابن يعيش ٢ : ١٣٣ واللسان (نهز ٢٨٩) .

(٢) تناهزوا : افترس بعضهم بعضا في الحرب ، أي اتتهز كل منهم الفرصة
من صاحبه فبادره . وفي الشنتمرى : « افترس » بالسين ، تحريف .

والشاهد فيه أفراد « أي » لكل من الاسمين ، كما سلف في الشاهد السابق .

(٣) في الأصل ، ب : « خدش بن زهير » .

(٤) في الأصل و ب : « أي » بالحرم . وفي الأصل : « وععب » ،
وفي ب : « وععبن » . وفي ط : « إذا ما التقينا » ، وما أثبت من الأصل و ب
يطابق معظم أصول ط . وفي ط : « كان بالحلف أعذرا » ، وهي إحدى روايتي
الشنتمرى . وفي ب : « كان عندك أعذرا » . والحلف : تعاقد القوم واصطلاحهم .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

(٥) في الأصل و ب : « قبيح » .

فإذا أدخلتَ هو^(١) نصبتَ لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسنٌ . ألا ترى أنَّك^(٢) لو قلت : هذا الذي هو عاقلٌ ، كان حسناً .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً . [وهذه قليلة] ، ومن تكلم بهذا^(٣) فقياسه اضرب أيهم قائلٌ لك شيئاً .

قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ فقال : لا . فقلتُ : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه [إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً ، وكان طوله عوضٌ من ترك هو . وقلٌ من يتكلم بذلك .

هذا باب أي مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة

فمن ذلك قولك : اضرب أي من رأيتَ أفضلُ . فمن كملَ اسماً برأيتَ ٤٠٠ فصار بمنزلة القوم ، فكأنك قلت : أي القوم أفضلُ ، وأيهم أفضلُ ، وكذلك أي الذين رأيتَ في الدار أفضلُ . وتقول : أي الذين رأيتَ في الدار أفضلُ ؟ لأنَّ رأيتَ من صلة الذين^(٤) ، وفيها متصلة برأيتَ ، لأنك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنك قلتَ أيضاً : أي القوم أفضلُ وأيهم أفضلُ ؛ لأنَّ فيها لم تغير الكلام^(٥) عن حاله . كما أنَّك إذا قلت : أي من رأيتَ قومه أفضلُ ؟

(١) ط : « فان قلت اضرب أيهم هو عاقل » .

(٢) الكلام بعد « نصبت » إلى هنا ساقط من الأصل و ب ، وبدله فيهما : « لأنك » .

(٣) ط : « بها » .

(٤) ط : « وأي من رأيت في الدار أفضل لأن رأيت صلة » . بدل « وكذلك أي » . الخ .

(٥) ط : « لا تغير الكلام » .

كان بمنزلة [قولك] : أى من رأيت أفضل . فالصلة معاملة وغير معاملة في القوم سواء .

وتقول : أى من في الدار رأيت أفضل ، وذلك لأنك جعلت في الدار صلة فتم المضاف إليه أى اسماً ، ثم ذكرت رأيت ، فكأنك قلت : أى القوم رأيت أفضل ، ولم تجعل في الدار ها هنا موضعاً للرؤية .

[وتقول : أى من في الدار رأيت أفضل ، كأنك قلت : أى من رأيت في الدار أفضل] . ولو قلت أى من في الدار رأيت زيد ، إذا أردت أن تجعل في الدار موضعاً للرؤية لجاز . ولو قلت : أى من رأيت في الدار أفضل ، قدمت أو أخرت سواء .

وتقول في شيء منه آخر : أى من إن يأتنا نعطي نكرمه . فهذا إن جعلته استفهاماً فأعرابه الرفع ، وهو كلام صحيح ، من قبل أن إن يأتنا نعطي صلة لمن فكمّل اسماً . ألا ترى أنك تقول من إن يأتنا نعطي بنو فلان ، كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيّاً إليه ، فكأنك قلت : أى القوم نكرمه [وأيهم نكرمه] ؟

فإن لم تدخل الهاء في نكرم^(١) نصبت ، كأنك قلت : أيهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال ، لأنه لا يحسن [أن تقول] في الخبر : أيهم نكرم .

ولكنك إن قلت^(٢) : أى من إن يأتنا نعطي نكرم تهن ، كان

(١) في الأصل وب : « نكرم » .

(٢) في الأصل وب : « فإن قلت » .

في الخبر كلاماً ، لأنَّ أيَّهم بمنزلة الذي في الخبر ، فصار تَكْرِمُ صِلَةً ، وأُعلت
تُهْنِ ، كأنَّكَ قلت : الذي نُكْرِمُ تَهْنِ .

وتقول : أيَّ مَنْ إن يأتنا نُعطه نُكْرِمُ تَهْنِ ، كأنَّكَ قلت : أيَّهم
نُكْرِمُ تَهْنِ .

وتقول : أيَّ مَنْ يأتينا يريدُ صلَّتْنا فنحدِّثُه ، فيستحيلُ في وجه ويجوز
في وجه .

فأمَّا الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يُريدُ في موضع مُريدٍ إذا كان
حالاً فيه وقع الإتيان ، لأنَّه معلقٌ بيأتينا ، كما كان فيها معلقاً برأيتَ في :
أيَّ مَنْ رأيتَ في الدار أفضلُ ، فكأنَّكَ قلت : أيَّهم فنحدِّثُه . فهذا لا يجوز
في خبر ولا استفهام .

وأمَّا الوجه الذي يجوز فيه فإنَّ يكون يُريدُ مبنياً على ما قبله ، ويكون
يأتينا الصِّلَة . فإنَّ أردتَ ذلك كان كلاماً ، كأنَّكَ قلت : أيَّهم يريدُ صلَّتْنا
فنحدِّثُه [وفنحدِّثُه إن أردتَ الخبر] .

وأمَّا أيَّ مَنْ يأتينا فنحدِّثُه فهو محال . لأنَّ أيَّهم فنحدِّثُه محال . فإنَّ أخرجتَ
الفاء [فقلت : أيَّ مَنْ يأتيني نُحدِّثُه] ، فهو كلام في الاستفهام ، محالٌ
في الإخبار .

وتقول : أيَّ مَنْ إن يأتِه مَنْ إن يأتينا نُعطه نُعطه تأتِ يَكْرِمُكَ . وذلك
أنَّ مَنْ الثانية صلَّتْها إن يأتينا نُعطه ، فصار بمنزلة زيد ، فكأنَّكَ قلت :
أيَّ مَنْ إن يأتِه زيدُ يُعطه تأتِ يَكْرِمُكَ ، فصار إن يأتِه زيدُ يُعطه صِلَةً لمن
الأولى ، فكأنَّكَ قلت : أيَّهم تأتِ يَكْرِمُكَ .

فجميع ما جاز وحسن في أيهم هاهنا جاز في : أي من إن ياته من إن ياتنا
نُعْطِهِ يُعْطِهِ ، لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَيِّهِمْ .

وسألت الخليل رحمه الله عن [قولهم] : أَيُّهُنَّ فَلَائَةُ وَأَيَّتُهُنَّ فَلَائَةُ (١)
فقال : إذا قلت أي فهو بمنزلة كُلِّ لَأَنَّهُ كَلَامٌ مَذْكُورٌ يَفْعُ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ
و [هو أيضا] بمنزلة بَعْضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ أَيَّتُهُنَّ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَوْثِقَ الْأَسْمَ ،
كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ فِيهَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : كَلَّسْتُهُنَّ [مَنْطَلَقَةً] .

هذا باب أي إذا كنت مستفهما بها عن نكرة

وذلك أن رجلاً لو قال : رأيت رجلاً قلت : أيًا ؟ فإن قال : رأيت رجلين
قلت : أيَّين ؟ وإن قال : رأيت رجالاً قلت : أيَّين ؟ فإن ألحقت يافتي
[في هذا الموضع] فهي على حالها قبل أن تلحق يافتي .

وإذا قال رأيت امرأة قلت : أيَّة يافتي ؟ فإن قال : رأيت امرأتين
قلت : أيَّتَيْن يافتي ؟ فإن قال : رأيت نسوة قلت : أيَّات يافتي ؟

فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أيًا ، وإن تكلم به مرفوعاً
رفعت أيًا ، لأنك إنما تسألهم على ما وضع عليه المتكلم كلامه (٣) .

قلت : فإن قال : رأيت عبد الله أو مررت بعبد الله ؟ قال : فإن
الكلام أن [لا تقول أيًا ، ولكن] تقول : من عبد الله ؟ [وأي عبد الله ؟

(١) ط : « أَيَّتُهُنَّ فَلَائَةُ وَأَيَّتُهُنَّ فَلَائَةُ » .

(٢) ط : « لَوْ أَنَّ رَجُلًا » .

(٣) ط : « لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهِمُ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ » .

لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع (١) [، كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيتُ
عبدَ الله أن تقولَ منّا (٢) ؟] وكذلك لا يجوز إذا قال رأيتُ عبدَ الله
أن تقولَ أيّا ؟

ولا يجوز الحكاية فيما بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك أنه إذا قال
رأيتُ عبدَ الله قلتُ : أى عبدُ الله ؟ وإذا قال : مررتُ بعبدِ الله قلتُ :
أى عبدُ الله ؟

وإنما جازت الحكاية بعد من في قولك من عبدِ الله ، لأنّ أيّا واقعة
على كلّ شيء ، وهى للادّميّين . ومن أيضا مسكّنة في غير بابها ، فكذلك
يجوز أن تجعل ما بعد من في غير بابها .

هذا باب من إذا كنت مستفهما عن نكرة

اعلم أنك تتنّى من إذا قلت رأيتُ رجلين كما تتنّى أيّا ، وذلك
قولك : رأيتُ رجلين ، فتقول : منين [كما تقول أيّين] . وأتاني رجلان
فتقول : منان ، [وأتاني رجال فتقول : منون] . وإذا قال : رأيتُ رجلاً
قلت : منين ، كما تقول أيّين . وإن قال رأيتُ امرأة قلت : منه ؟ كما تقول

(١) السيراني ما ملخصه : وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة فاكثفوا
في النكرة بذكر اسم واحد ، ولم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر ، لأن المسألة
عنهما على وجهين مختلفين ، ففرقوا بينهما لذلك . فأما المسألة عن النكرة فلمّا هي
عن ذاتها لا عن صفتها ... والمسألة عن المعرفة إنّما هي عن نعتها ، فلا بد من ذكرها
لأن الجواب نعت ولا بد من ذكر المنعوت .

(٢) الكلام بعده إلى نهاية الباب ساقط من الأصل و ب ، والتكلمة من ط .

أَيَّةٌ . [فَإِنْ وَصَلَ قَالَ مَنْ يَأْتِي ، لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ] . وَإِنْ قَالَ رَأَيْتُ
امْرَأَتَيْنِ قُلْتُ مَنَتَيْنِ كَمَا قُلْتُ أُتَيْتَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ النُّونَ مَجْزُومَةٌ . فَإِنْ قَالَ :
رَأَيْتُ نِسَاءً قُلْتُ : مَنَاتٌ كَمَا قُلْتُ آيَاتٍ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَ يَخَالِفُ أَيًّا فِي مَوْضِعِ
الْجُرِّ وَالرَّفْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَانِي رَجُلٌ فَتَقُولُ مَنْوٌ ، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
[فَتَقُولُ] مَنِي . وَسَنَبَيْنِ وَجِهَ هَذِهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَيٌّ فِي [مَوْضِعِ] الْجُرِّ وَالرَّفْعِ إِذَا وَقَفْتَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَلْحَقُ مَنْ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ يَلْحَقُ أَيًّا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ٤٠٢
وَأَمَّا مَنْ فَلَا يَنْوَنُ فِي الصَّلَاةِ ، فَجَاءَ فِي الْوَقْفِ مُخَالَفًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مَنَةً وَمَنْتَيْنِ وَمَنَاتٍ وَمَنْينَ ^(١) كُلٌّ هَذَا فِي الصَّلَاةِ
مُسَكَّنُ النُّونِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً أَوْ امْرَأَةً
أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، أَوْ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ : مَنْ يَأْتِي .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَنْوٌ فِي الْوَقْفِ ،
ثُمَّ تَقُولُ مَنْ يَأْتِي ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ ؟ فَتَقُولُ : مَنْ يَأْتِي إِذَا عَنَيْتَ
جَمِيعًا ، كَأَنَّكَ تَقُولُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ ، إِذَا عَنَيْتَ جَمَاعَةً . وَإِنَّمَا فَارَقَ بَابُ
مَنْ بَابَ أَيٍّ أَنَّ أَيًّا فِي الصَّلَاةِ يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ ، تَقُولُ : أَيُّذَا وَأَيَّةٌ ذَهَبَتْ ^(٢) .
وَزَعِمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ بَعْضِهِمْ ، مَنْ يَقُولُ ^(٣) : أَيُّونَ

(١) ط : « مَنْتَيْنِ وَمَنَةً وَمَنْينِ وَمَنْينِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « هَذِهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ » ، لَكِنْ

فِي ب : « يَقُولُ » .

هؤلاء ، وأَيَّانِ هَذَانِ . فَأَيُّ قَدْ تُجْمَعُ فِي الصَّلَاةِ وَتُتَنَّى وَتُنَوَّنُ ،
وَمَنْ لَا يَنْتَنِي وَلَا يُجْمَعُ فِي الاسْتِفْهَامِ [وَلَا يُضَافُ] ، وَأَيُّ مَنْوَّنٌ عَلَى كُلِّ
حَالٍ فِي الاسْتِفْهَامِ وَغَيْرِهِ ، فَهُوَ أَقْوَى .

وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ نَاسًا^(١) يَقُولُونَ أَبَدًا : مَنَا وَمَنِي وَمَنُو ، عَنِيَتْ وَاحِدًا
أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمِيعًا فِي الْوَقْفِ^(٢) . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ أَيًّا وَأَيُّ [إِذَا] عَنِي
وَاحِدًا أَوْ جَمِيعًا أَوْ اثْنَيْنِ^(٣) . [فَإِنْ وَصَلَ نَوَّنَ أَيًّا . وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِمَنْ لَأَنَّهُمْ
يَقُولُونَ : مَنْ قَالَ ذَاكَ ؟ فَيَعْنُونَ مَا شَاءُوا مِنَ الْعَدَدِ . وَكَذَلِكَ أَيُّ ، تَقُولُ
أَيُّ يَقُولُ ذَاكَ ؟ فَتَعْنِي بِهَا جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ عَنِيْ اثْنَيْنِ] .

وَأَمَّا يُونُسُ فَإِنَّهُ [كَانَ] يَقِيسُ مَنَّهُ عَلَى أَيْةٍ ، فَيَقُولُ : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ، إِذَا
قَالَ يَافَتَى . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَثَرَ أَنْ لَا يَغَيِّرَهَا فِي الصَّلَاةِ .

وَهَذَا بَعِيدٌ^(٤) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْلِ شَاعِرٍ قَالَهُ مَرَّةً فِي شِعْرِ
ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ بَعْدُ^(٥) :

(١) ط : « أَنْ قَوْمًا »

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « أَوْ جَمَاعَةً » فَقَطْ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : لِأَنَّ قَوْلَهُ ضَرْبٌ مِنْ مَنَا ، اسْتِفْهَامٌ عَنِ الضَّارِبِ وَعَنِ
الْمَضْرُوبِ بِلَفْظَيْنِ مِنَ الْفَافِظِ اسْتِفْهَامٌ ، وَقَدْ قَدَّمَ الْفِعْلَ عَلَى الاسْتِفْهَامَيْنِ ،
وَالْإِسْمَ الْمُسْتَفْهَمَ بِهِ يَتَضَمَّنُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا صَدْرًا . وَلَوْ رَدَدْنَاهَا
إِلَى مَا تَضَمَّنَاهُ مِنْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ لَصَارَ تَقْدِيرُهُ : ضَرْبٌ أَزِيدُ أَعْمَرًا ؟ وَهَذَا
بَاطِلٌ مُضْمَحَلٌّ .

(٥) ط : « ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ قَالَ » . وَالْبَيْتُ لِسَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ .

انْظُرْ نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ١٢٣ وَالْحَيَوَانَ ١ : ١٨٦ ، ٣٢٨ / ٦ : ١٩٧ وَالْخَصَائِصَ
١ : ١٢٩ وَالْحَزَانَةَ ٢ : ٣ وَالْعَيْنِ ٤ : ٤٩٨ ، ٥٥٧ وَابْنَ يَعِيشَ ٤ : ١٦ وَالْمَصْعَ
٢ : ١٥٧ ، ٢١١ وَالْأَشْمُونِيَّ ٤ : ٩٠ ، ٢٢٠ وَالتَّصْرِيحَ ٢ : ٢٨٣ .

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُّوَا ظَلَامًا^(١)
 وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنْ مَنْأً ؟
 وهذا بعيد لا تسكلم به العرب^(٢) ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير .
 وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد^(٣) . فَأِنَّمَا يَجُور مَنْوُنَ
 يافقي على ذا .

وينبغي لهذا أن لا يقول مَنْوُ في الوقف ، ولكن يجعله كَأَيَّ . وإذا قال
 رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا ، فَبَدَأَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ بِالْمُؤَنَّثِ قُلْتُ : مَنْ وَمَنْأً ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ
 مَنْ يَافَقِي فِي الصَّلَةِ فِي الْمُؤَنَّثِ . وَإِنْ بَدَأْتَ بِالْمَذَكَّرِ قُلْتُ مَنْ وَمَنْهَ ؟
 وَإِنَّمَا جُمِعَتْ أَيْ فِي الِاسْتِفْهَامِ [وَلَمْ تُجْمَعْ فِي بَغِيرِهِ] لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْأَصْلُ ٤٠٣
 فِيهَا الِاسْتِفْهَامُ ، وَهِيَ فِيهِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا تُشَبِّهُ الْأَسْمَاءَ التَّامَةَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ
 إِلَى صِلَةٍ فِي الْجُزْأِ وَفِي الِاسْتِفْهَامِ . وَقَدْ تُشَبِّهُ مَنْ بِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(٤)
 [لِأَنَّهُا تَجْرِي مَجْرَاهَا فِيهَا] . وَلَمْ تَقْوِ قُوَّةً فِي أَيْ^(٥) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلِمَا
 يَدْخُلُهَا مِنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ^(٦) .

-
- (١) يذكر أن الجن طرقتَه وقد أوقد ناراً لطعامه . ويروى : « منون
 قالوا : سِراة الجن » ، أي أشرافهم . عَمُّوَا ، من وعم بهم بمعنى نعم ، أي نعم
 ظلامكم ، فظلاماً نصب على التمييز . وبعده :
 فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نحسد الإنس الطعاما
 والشاهد فيه « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورة ، وإِنَّمَا يَجْمَعُ
 فِي الْوَقْفِ ، وَهُوَ جَمْعُ « مَنْ » .
 (٢) ط : « لا تسكلم به العرب » .
 (٣) وكان يونس إلى هنا ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .
 (٤) في الأصل و ب : « وقد تشبه من به في هذا الموضع » .
 (٥) في الأصل ، ب : « ولم يفرقوا في أَيْ » .
 (٦) في الأصل و ب « وما يدخله من التنوين والإضافة . وبعده فهما : =

هذا باب ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله (١)

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل : رأيت عبد الله ، فتقول منأ ، لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر (٢) رجلاً تعرفه بعينه ، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه ، فإنما تسأله على أنك (٣) ممن يعرفه بعينه ، إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو ؟ فكرهوا أن يجري هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين . وكذلك رأيتُ ورأيتُ الرجل ، لا يحسن [لك] أن تقول فيهما إلا من هو ومن الرجل (٤) .

وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم (٥) فيقول : مع منين ؟ وقد رأيتُ ، فيقول : منأ أو رأيتَ منأ . وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه ، وأن الأمر ليس على ما وضعه [عليه] المحدث ، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيتُ رجلاً (٦)

= « يقول : لم يفرقوا في أي ، إذا عنوا المؤنث والاثنتين والجمع ، في الوقف والوصل ، كما فرقوا في من ، لتمكن أي . »

(١) ط : « ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله . »

(٢) ط : « ذكر . »

(٣) في الأصل و ب : « أنه . »

(٤) ط : « أو من الرجل . »

(٥) في الأصل و ب : « ذهب معهم . »

(٦) السيرافي : إنما جاز أن يقول مع منين وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم ، أو عن الهاء في رأيتُ ، لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالمكني ولم يكن عارفاً به ، فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم . وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به ، وهو أن يقول ذهبنا مع رجال . الخ فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب ، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك ، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به .

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب

إذا استفهمت عنه بمن

اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟
وإذا قال مردتُ بزيدٍ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : مَنْ
عبدُ الله (١) ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كلِّ حال . وهو أقيسُ القولين .
فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول ،
كما قال بعض العرب . دَعْنَا من تمرَّتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده
تمرَّتان . وسمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سأله (٢) فقال : أليسَ قرشياً ؟
فقال : ليس بقرشياً ، حكايةً لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً
غالباً على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه
الأكثر في كلامهم ، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون . وإنما يُحتاج إلى الضفة
إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرةً للمُسئول ، أو تأكيداً
عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به . [والكنية بمنزلة الاسم] .
وإذا قال : رأيتُ أخا خالد لم يجز مَنْ أخا خالد (٣) إلا على قول من قال :
دَعْنَا من تمرَّتان ، وليس بقرشياً . والوجهُ الرفعُ لأنه ليس باسم غالب .
وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيتُ زيداً وعمرأ ، أو زيداً وأخاه ،

(١) ط : « هذا زيد قالوا : مَنْ زيد » .

(٢) ط : « وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال » .

(٣) ط : « أخا زيد لم يجز أخا زيد » .

أَوْ زَيْدًا أَخَا عَمْرٍو ، فَارْفَعُ يَرُدُّهُ إِلَى الْقِيَاسِ وَالْأَصْلِ إِذَا جَاوَزَ الْوَاحِدَ ،
 كَمَا تَرُدُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ إِلَى الْأَصْلِ . وَأَمَّا نَاسٌ فَأَنَّهُمْ قَاسَوْهُ فَقَالُوا :
 تَقُولُ مَنْ أَخُو زَيْدٍ وَعَمْرٌو ، وَمَنْ عَمْرٌو وَأَخَا زَيْدٍ ، تَتَّبِعُ الْكَلَامَ بَعْضُهُ
 ٤٠٤ بَعْضًا (١) . وَهَذَا حَسَنٌ (٢) .

فَإِذَا قَالُوا مَنْ عَمْرٌو وَمَنْ أَخُو زَيْدٍ ، رَفَعُوا أَخَا زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ مِنَ
 الْأَوَّلِ بَيْنَ الثَّانِي الَّذِي مَعَ الْأَخِ ، فَكَأَنَّكَ (٣) قُلْتَ مَنْ أَخُو زَيْدٍ ؟ كَمَا أَنَّكَ
 تَقُولُ تَبًّا لَهُ وَوَيْلًا ، وَتَبًّا لَهُ وَوَيْلٌ لَهُ .

وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ : رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَقَالَ : أَقُولُ مَنْ زَيْدُ
 ابْنِ عَمْرٍو ؛ [لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ . وَهَكَذَا يَنْبَغِي ، إِذَا كُنْتَ تَقُولُ يَا زَيْدُ
 ابْنِ عَمْرٍو ، وَهَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، فَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ . فَأَمَّا مَنْ زَيْدُ الطَّوِيلُ
 فَارْفَعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا جَرَى لِلْوَاحِدِ (٤)] لِتَعْرِفَهُ لَهُ بِالصِّفَةِ ، فَلَمَّا
 جَاوَزَ ذَلِكَ رَدَّهُ إِلَى الْأَعْرَفِ [. وَمَنْ نَوَّنَ زَيْدًا جَعَلَ ابْنَ صِفَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَرَفَعَ
 فِي قَوْلِ يُونُسَ . فَإِذَا قَالَ رَأَيْتُ زَيْدًا قَالَ : أَيْ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ [فِيهِ] إِلَّا الرِّفْعُ ،
 يُجْرِيهِ عَلَى الْقِيَاسِ . وَإِنَّمَا جَازَتْ الْحِكَايَةُ فِي مَنْ لَأَنَّهُمْ لَمَنْ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا
 وَهُمْ [مِمَّا] يَغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ نَظَائِرِهِ . وَإِنْ أَدَخَلْتَ الْوَائِ
 وَالْمَاءَ فِي مَنْ فَقُلْتَ : فَمَنْ أَوْ وَمَنْ ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَعْدَهُ إِلَّا الرِّفْعُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ ب : « يَتَّبِعُ الْكَلَامَ بَعْضُهُ بَعْضًا » .

(٢) ط : « أَحْسَنُ » .

(٣) ط : « فَصَارَ كَأَنَّكَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ ب : « أُجْرِي كَالوَاحِدِ » .

هذا بابٌ مَنْ إذا أردت أن يضاف لك مَنْ تسأل عنه

وذلك قولك : رأيتُ زيداً . فتقول : المني . فإذا قال (١) رأيتُ زيداً
وأعمرأ قلت : المنين . فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين ، وتحمل الكلام
على ما حمل عليه المستؤل إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً ، كأنك
قلت : القرشي أم الثقي . فإن قال القرشي نصب ، وإن شاء رفع على هو ، كما قال
صالح في : كيف كنت ؟

فإن كان المستؤل عنه من غير الإنس فالجوابُ الهنُّ والهنة ، والفلانُ
والفلانة ، لأن ذلك كناية عن غير الآدميين .

هذا باب إجرأهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين

كصلة اللذين ، وإذا عنيت جميعاً كصلة الذين

فمن ذلك قوله عز وجل : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » (٢) . ومن ذلك قول
العرب (٣) فيما حدثنا يونس : مَنْ كانت أمك وأيهاً كانت أمك ، ألحق [ناء]
التأنيث لما عني مؤنثاً (٤) كما قال : يَسْتَمِعُونَ [إِلَيْكَ] حين عني جميعاً (٥) .

وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ : « وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ
للهِ وَرَسُولِهِ » (٦) ، فجعلت كصلة التي حين عثيت مؤنثاً . فإذا ألحقت الناء

(١) في الأصل و ب : « فإن قلت » .

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) في الأصل و ب : « ومثل ذلك » فقط .

(٤) في الأصل و ب : « لما عني المؤنث » .

(٥) في الأصل و ب : « جماعة » .

(٦) الآية ٣١ من سورة الأحزاب . وهذه قراءة الجحدري والأسواري =

في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع . [قال الشاعر حين عني الاثنين ،
وهو] الفرزدق (١) :

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُ بِصَطْحَانِ (٢)

هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي

٤٠٥ وليس يكون كالأدنى إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة
الذي ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد

= ويعقوب في رواية، وكذا ابن عامر في رواية ، ورويت عن أبي جعفر وشيبة
ونافع . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٢٨ .

(١) ديوانه ٨٧٠ والخصائص ٢ : ٤٢٢ وابن الشجري ٢ : ١١٣ وابن
يعيش ٢ : ١٣٢ / ٤ : ١٣ والعيني ١ : ٤٦١ والمجمع ١ : ٨٧ وشرح شواهد
المغنى ٢٨١ والأشمونى ١ : ١٥٣ .

(٢) وكذا رواه الشنتمري ، والرواية المشهورة : « تعش فإن عاهدتني » .
وكان الفرزدق قد اجتزر شاة ثم أعجله المسير فسار بها ، فجاء الذئب فحركها
وهي مربوطة على بعير ، فأبصر الفرزدق الذئب وهو ينهشها ، فقطع رجل الشاة
فرمى بها إليه ، فأخذها وتنحى ثم عاد ، فقطع له اليد فرمى بها إليه ، فلما أصبح
القوم خبرهم الفرزدق بما كان . وروى : « فإن واثقتني لا تخونتي » .

والشاهد فيه تنية « يصطحبان » حملا على معنى « من » لأنها كناية عن
اثنين . وقد فرق بين من وصلتها بالنداء ، لأنه موجود في الخطاب وإن لم يذكره .
وإن قدرت « من » نكرة ويصطحبان صفة لها كان الفصل أسهل وأقيس .

أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن.
وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة^(١):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)
وأما إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟
فتقول: خيراً، كأنك قلت: ما رأيت؟

ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً. وقال جل ثناؤه: «مَاذَا
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»^(٣). فلو كان ذا لَفَوْا لما قالت العرب: عماذا تسأل؟

(١) ط: «وقال الشاعر لبيد» فقط. وانظر ديوانه ٢٥٤ ومعاني الفراء
١: ١٣٩ والمعاني الكبير ١٢٠١ والخزانة ١: ٣٣٩/٢: ٥٥٦ والمعنى ١: ٧،
٤٤٠ وشرح شواهد المغني ٥٥ وابن الشجري ٢: ١٧١، ٣٠٥ وابن يعيش
٣: ١٤٩/٤: ٢٣ والمخصص ١٤: ١٠٣ واللسان (ذو، ذوات، حول).

(٢) النحب: النذر. يقول: أسأله عن هذا الذي هو فيه أهو نذر نذره على
نفسه فرأى أنه لا بد من فعله، أم هو ضلال وباطل من أمره. و«فيقضى»
روى بالبناء للفاعل، أي فيقتضيه، وبالبناء للمفعول.

والشاهد فيه رفع «أنحب» وما بعده، وهو مردود على «ما» في
قوله «ماذا». فدل ذلك على أن ذا في معنى الذي وما بعده من صلة، فلا يعمل
في الذي قبله. فإما في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام
رداً عليها.

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل. وقرأ زيد بن علي: «خير» بالرفع،
أي النزل خير، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل ذا موصولة، ولا تطابق من جعل
ماذا منصوبة، لاختلافهما في الإعراب. تفسير أبي حيان ٥: ٤٨٧، ٤٨٨.
وانظر تفسير الآية ٢٤ من سورة النحل: «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا:
أساطير الأولين» في ٥: ٤٨٤، حيث قرأ الجمهور برفع «أساطير» وقرئ
شاذاً «أساطير» بالنصب.

ولقالوا : عمّ ذا تسأل ، [كأنهم قالوا : عمّ تسأل] ، ولكنهم جعلوا ما وذا
اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا : إنما .
ومثل ذلك كماً نماً وحيثما في الجزاء .

ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتة لكان الوجه في ماذا رأيت
إذا أجاب أن يقول : خير . وقال الشاعر ، وسمعنا بعض العرب يقوله ^(١) :
دعى ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب نبئني ^(٢)
فالذي لا يجوز في هذا الموضع ، وما لا يحسن أن تُلغِيها .

وقد يجوز أن يقول الرجل : ماذا رأيت ؟ فيقول : خير ، إذا جعل ما وذا
اسماً واحداً ^(٣) كأنه قال : ما رأيتُ خير ، ولم يُجِبْه على رأيت .

ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت ؟ [فيقول] : صالح ، وفي من
رأيت [فيقول] : زيد ، كأنه قال : أنا صالح ومن رأيتُ زيد . والنصبُ
في هذا الوجه ، لأنه الجواب ، على كلام المخاطب ، وهو أقرب [إلى] أن

(١) ط : « وسمعناه من العرب الموثوق بهم » . وما اثبت من الأصل و ب
يطابق ما في الخزانة . والبيت من الحُسين ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني
٦٩ عرضاً إلى المثقب العبدى ، وليس في قصيدته المفضلية ذات الرقم ٧٦ . وانظر
الخزانة ٢ : ٥٥٤ والعينى ١ : ٤٨٨ وشرح شواهد المغني ٢٤٣ والجمع ١ : ٨٤
واللسان (ذا ٣٤٩) .

(٢) يقول : دعى ما علمته فأني سأتيه لعلمي منه مثل الذي علمت ،
ولكن نبئني بما غاب غنى وعنك مما يأتى به الدهر ، فلن تستطيعي معرفة ذلك .
أى لا تعذلىني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى في وجوه الفتوة ، ولا تخوفيني
الفقر ، فلسنا نعلم ما يجئنا لنا القدر .

والشاهد فيه جعله « ماذا » اسماً واحداً بمنزلة الذي .

(٣) « إذا جعل ما وذا اسماً واحداً » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

تأخذه^(١). وقال عز وجل: «مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(٢).
وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيت: زيدا، لأن ما هنا معنى فعل
فيجوز النصب ما هنا كما جاز الرفع في الأول.

٤٠٦

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام^(٣)

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر^(٤) أن يكون رأيه على
خلاف ما ذكر.

فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء. فإن
كان مضموماً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مفتوحاً فهي
ألف، وإن كان ساكناً تحرك، لثلاث يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك
في الألف واللام الساكن مكسوراً، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل:
ضربت زيدا، فتقول منكراً لقوله: أزيدنيه. وصارت [هذه] الزيادة

(١) في الأصل فقط: «أن تأخذه».

(٢) الآية ٢٤ من سورة النحل. وانظر ما مضى في الحاشية رقم ٣ ص ٤١٢.

(٣) السيرافي ما ملخصه: هذا الباب كله في إثبات العلامة للإنكار،
وجعل الإنكار على وجهين: أن ينكر كون ما ذكر كونه أو يطله،
كما إذا قال لك رجل: أذاك زيد، وزيد ممتنع إتيانه عندك فتسكبه لبطلانه.
والوجه الآخر: أن يقول أذاك زيد، وزيد من عادته إتيانك، فينكر أن
يكون ذلك إلا كما قال. فالمثال الأول معنى قوله أنكرت أن تثبت رأيه،
والمثال الثاني معنى قوله أن تنكر أن يكون على خلاف ما ذكر.

(٤) ط: «أو أنكرت».

عَلَمًا لهذا المعنى ، كَعَلَمِ النَّدْبَةِ ، وَتَحَرَّكَتِ النُّونُ لِأَنَّهَا حَاكِنَةٌ ، وَلَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ .

فَإِنْ ذَكَرَ الْإِسْمَ مَجْرُورًا جَرَّرْتَهُ ، أَوْ مَنْصُوبًا نَصَبْتَهُ ، [أَوْ مَرْفُوعًا رَفَعْتَهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا : أَزِيدُنِيهِ ؟ وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : أَزِيدُنِيهِ ؟ وَإِذَا قَالَ هَذَا زَيْدٌ : أَزِيدُنِيهِ ؟] ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُهُ عَمَّا وَضَعَ كَلَامَهُ عَلَيْهِ .
وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ : أَتَعْرِفُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : أَزِيدُنِيهِ . إِمَّا مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ .

وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ ؟ فَقَالَ : أَنَا إِنِّيهِ ؟ ! مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَخْرُجَ .

وَيَقُولُ : قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَزِيدُنِيهِ ؟ غَيْرَ رَادٍّ عَلَيْهِ مُتَعَجِّبًا أَوْ مُنْكَرًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدَمَ ، أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ قَدِمَ فَقُلْتَ : أَزِيدُنِيهِ ؟

فَإِنْ قُلْتَ مُجِيبًا لِرَجُلٍ قَالَ : قَدْ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَقُلْتَ : أَزِيدًا وَعَمْرُنِيهِ ؟ تَجْعَلُ الْعَلَامَةَ فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا : أَضَرَبْتُ عَمْرَاهُ^(١) ؟ وَإِنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ فَقُلْتَ : أَزِيدًا الطَّوِيلَ ؟ تَجْعَلُهَا فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ .

وَإِنْ قُلْتَ (٢) : أَزِيدًا يَا فَتَى ، تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ كَمَا تَرَكْتَ عِلَامَةَ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ وَحَرْفَ اللَّيْنِ فِي قَوْلِكَ : مَنَّا وَمَنِّي وَمَنُّوْ ، حِينَ قُلْتَ يَا فَتَى ، وَجَعَلْتَ يَا فَتَى بِمَنْزِلَةِ

(١) ط : « إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا : أَضَرَبْتُ عَمْرَاهُ » عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ « عَمْرًا » لَا « عَمْرُو » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ ب : « قَالَ » .

ما هو في مَنْ حين قلت مَنْ يا قتي ، ولم تقل مَنْين ولا مَنْه ولا مَنِي ، أذهبت
هذا في الوصل ، وجعلت يَا قَتِي بمنزلة ما هو من مسألتك (١) يمنع هذا
كله ، وهو قولك مَنْ وَمَنْه إذا قال رأيت رجلاً وامرأة . فَمَنْه قد منعت مَنْ
من حروف اللين ، فكذلك هو هاهنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المستول
العلامة من الأول . ولا تدخل في يَا قَتِي العلامة (٢) لأنه ليس من حديث المستول
فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زَيْداً كما منع مَنْ ما ذكرت لك ،
وهو كلام العرب (٣) .

ومما تتبعه هذه الزيادة من المنحرّكات ، كما وصفت لك قوله : رأيتُ
عُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ بعُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ
بخدمٍ فتقول : أُحْدَامِيه ، وهذا عُمرٌ فتقول : أُعْمَرُوهُ ، فصارت تابعة كما كانت
الزيادة التي في وأعلامهوه تابعة .

واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم « إن » فيقول : ٤٠٧
أَعْرُ إِنْه ، وأزیدُ إِنْه ، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً ،
كما قالوا : ما إن ، فأكدوا بأن (٤) . وكذلك أوضحوا بهاها هنا ،
لأن في العلم الهاء ، والهاء خفية ، والياء كذلك ، فإذا جاءت الهمزة والنون
جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين (٥) كانوا مستغنيين بهما (٦)

(١) ط : « في مسألتك » .

(٢) ط : « ولا تدخل العلامة في يا قتي » .

(٣) ط : « وهو قول العرب » .

(٤) في الأصل و ب : « فأكد بأن » .

(٥) في الأصل و ب : « وحروف اللين » .

(٦) بعده في كل من الأصل و ب عنوان هو تكرار لعنوان الباب :

« هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام » . وواضح أنه مقحم على نص الكتاب .

ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم : اضربه .
 وقالوا في الباء في الوقف : سَعِدِج يريدون سَعْدِي .
 فإنما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي
 ذكرت لك .

وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة النُدْبَة .
 وقد يقول الرجل : إني قد ذهبت ، فتقول : أذهبتُوه ؟ ويقول :
 أنا خارج ، فتقول : أنا إني ، تلحق الزيادة ما لفظ به ، وتحكي مبادرة له وتبيناً
 أنه يُكْر عليه ما تكلم به ، كما فعل ذلك في : مَنْ عَبْدَ اللَّهِ ؟ وإن شاء
 لم يتكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة ما يصحح المعنى ، كما قال حين قال (١) :
 أخرج إلى البادية : [أنا إني] .

وإن كنت متنبئاً مسترشداً إذا قال ضربت زيداً ، فإنك لا تلحق
 الزيادة . وإذا قال ضربته فقلت : أقلت ضربته ؟ لم تلحق الزيادة أيضاً ؛
 لأنك إنما أوقعت حرف الاستفهام على قلت ، ولم يكن من كلام المسئول ، وإنما
 جاء على الاسترشاد ، لا على الإنكار .

فهرس
الجزء الثاني

فهرس الجزء الثانى

صفحة	
٥	هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها
	» » بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وقطع المعرفة
١٤	من المعرفة مبتدأة
١٨	» » ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه
	» » ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان
٢٢	لشئ من سببه
٢٣	» » الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة
	» » ما جرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء
٢٤	التي لا تكون صفة
	» » ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة
٢٨	تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه
	» » ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من
	الصفات التى ليست بعمل وما أشبه ذلك مجرى الفعل
٣٦	اذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها
	» » اجراء الصفة فيه على الاسم فى بعض المواضع
	أحسن وقد يستوى فيه اجراء الصفة على الاسم وأن
٤٩	تجعله خبرا فتنصبه
٥٧	» » ما ينصب فيه الاسم لانه لاسبيل له الى أن يكون صفة
٦٠	» » ما ينتصب لانه حال صار فيها المستول والمستول عنه
٦٢	» » ما ينتصب على التعظيم والمدح
٧٠	» » ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه
	» » ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني هو على ما قبله من
٧٧	الأسماء المبهمة
٨١	» » ما غلبت فيه المعرفة النكرة
٨٣	» » ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة

صفحة

هذا باب	ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه	
٨٦	الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ	
»	ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء	»
٨٨	قدمته أو آخرته	
٩٣	من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة	»
١٠٠	ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم	»
١٠٥	ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذى فى المعرفة	»
١١٠	مالا يكون الاسم فيه الا نكرة	»
»	ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف	»
١١٤	ولا تكون وضا	
١١٧	ما ينتصب لأنه قبيح ان يكون صفة	»
١١٨	ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو	»
»	ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ويبنى	»
١٢٢	على ما قبله	
١٢٥	ما يثنى فيه المستقر توكيدا	»
١٢٦	الابتداء	»
١٢٨	ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده	»
١٢٩	من الابتداء يضمرفيه ما يبنى على الابتداء	»
١٣٠	يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا	»
»	الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل	»
١٣١	فيما بعده	
١٤١	ما يحسن عليه السكوت فى هذه الأحرف الخمسة	»
»	ما يكون محمولا على ان فيشاركه فيه الاسم الذى وليها	»
١٤٤	ويكون محمولا على الابتداء	
١٤٧	ما تستوى فيه الحروف الخمسة	»
»	ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار	»
١٤٧	ما قبله مبنيا على الابتداء	
١٥٦	كم	»
١٧٠	ما جرى مجرى كم فى الاستفهام	»

صفحة

١٧٢	هذا باب ما ينصب نصب كم اذا كانت منونة في الخبر والاستفهام
١٧٤	» ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير
١٧٥	» مالا يعمل في المعروف الا مضمرا
١٨٢	» النداء
١٨٨	» لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد
١٩٤	» ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه
٢٠٣	» ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد
٢٠٥	» ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر
٢٠٩	» اضافة المنادى الى نفسك
٢١٣	» ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه
٢١٥	» ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة
٢١٨	» ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو
٢٢٠	» الندبة
٢٢٤	» ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها
٢٢٥	» مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب
٢٢٧	» مالا يجوز ان يندب
٢٢٩	» يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين مضموم الى الأول بالواو
٢٢٩	» الحروف التي ينبه بها المدعو
٢٣١	» ما جرى على حرف النداء وصفا له
٢٣٣	» من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء
٢٣٩	» الترخيم
٢٤١	» ما أواخر الأسماء فيه إلهاء
٢٤٥	» يكون فيه الاسم بعد ما يحذف منه إلهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط

صفحة

- هذا باب اذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن
 ٢٤٩ فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذى يلي الهاء
 » » ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة
 ٢٥٦ حرف واحد زائد
 » » يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم وما قبله بمنزلة
 زائد وقع وما قبله جميعا
 ٢٥٩
 ٢٦٠ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف
 ٢٦١ تكون الزوائد فيه أيضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف
 » » ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة
 رجعت حرفا
 ٢٦٢
 » » يحرك فيه الحرف الذى يليه المحذوف لأنه لا يلتقى
 ساكنان
 ٢٦٣
 » » الترقيم فى الأسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا
 باثنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة
 عنتريس وحلكوك
 ٢٦٧
 ٢٦٩ ما رخصت الشعراء فى غير النداء اضطرابا
 ٢٧٤ النفي بلا
 ٢٧٦ المنفى المضاف بلام الاضافة
 ٢٨٧ ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية
 ٢٨٨ وصف المنفى
 ٢٨٩ لا يكون الوصف فيه الا منونا
 » » ما جرى على موضع المنفى لا على الحرف الذى عمل
 فى المنفى
 ٢٩١
 » » ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل
 ان تدخل لا
 ٢٩٥
 ٣٠٠ لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع
 » » ما اذا الحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل
 ان تلحق
 ٣٠١
 الاستثناء

صفحة

٣١٠	هذا باب ما يكون استثناءً بالا
٣١١	» ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه
٣١٥	» ما حمل على موضع العامل في الأسم والأسم
٣١٩	» النصب فيما يكون مستثنى بدلاً
٣١٩	» يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول
٣٢٥	» مالا يكون إلا على معنى ولكن
٣٢٩	» ما تكون فيه أن وإن مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء
٣٣٠	» لا يكون المستثنى فيه إلا وصفاً
٣٣١	» ما يكون إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير
٣٣٥	» ما يقدم فيه المستثنى
٣٣٨	» تشية المستثنى
٣٤٢	» ما يكون مبتدأ بعد إلا
٣٤٣	» غير
٣٤٤	» على موضع غير لا على ما بعده غير
٣٤٤	» يحذف المستثنى فيه استخفافاً
٣٤٧	» لا يكون وليس وما أشبههما
٣٥٠	» مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهن كلهن
٣٥٢	» استعمالهم الاضمار الذي لا يقع موقع ما يضم في الفعل إذا لم يقع موقعه
٣٥٥	» علامة المضميرين المنصوبين
٣٥٦	» استعمالهم أيا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا
٣٦٠	» الاضمار فيما جرى مجرى الفعل
٣٦٢	» علامة اضمار المجرور
٣٦٣	» اضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل
٣٦٦	» لا تجوز فيه علامة المضمير المخاطب
٣٦٨	» علامة اضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم
٣٧٣	» ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم
٣٧٦	» ما ترده علامة الاضمار إلى أصله

صفحة

هذا باب ما يحسن ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح	
ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه	٣٧٧
« ما لا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر »	٣٨٣
« تكون فيه أنت ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما	
وأنتما وأنتم وصفا »	٣٨٥
« من البديل أيضا »	٣٨٧
« ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا	
« لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا »	٣٨٩
« لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا »	٣٩٥
« أى »	٣٩٨
« مجرى أى مضافا على القياس »	٤٠٣
« أى مضافا الى ما لا يكمل اسما الا بصفة »	٤٠٤
« أى اذا كنت مستفهما بها عن نكرة »	٤٠٧
« من اذا كنت مستفهما عن نكرة »	٤٠٨
« ما لا تحسن فيه من كما تحسن فيما قبله »	٤١٢
« اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت	
عنه بمن »	٤١٣
« من اذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه »	٤١٥
« اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذى »	٤١٦
« ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام »	٤١٩